

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو قاسم سعد الله الجزائر 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع الجنائي
تحت عنوان:

التفكك الاجتماعي وأثره على الانحراف والجريمة لدى الأطفال في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الأطفال المنحرفين ببعض أحياء دوائر ولاية تيبازة

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر بوشلوش

إعداد الطالب:

زواد رشيد

السنة الجامعية : 2014-2015

شكر وتقدير

ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، حمدا كثيرا طيبا
مباركا فيه، إذ وفقتني لإتمام هذا العمل ويسرت لي الأمر العسير، أرجو
اللهم أن تتقبل مني هذا العمل وأنت راض عني

أتقدم بجزيل الشكر

إلى من كان سندي بجهدده وأستاذي بعلمه ومشرفي بحكمته، إلى من لم
يبخل بنصائحه وتوجيهاته، إلى ذوا الصدر الرحب الأستاذ الدكتور

المشرف الطاهر بوشلوش

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل الرجال والنساء بالمديرية العامة للأمن الوطني
إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

فشكرا جميعا

الإهداء

اهدي هذا العمل ثمرة جهدي
إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله
إلى الرجل الشامخ منبع الحنان والعطفأبي
يحفظه الله
إلى كل إخوتي وأخواتي
إلى كل العائلة الطيبة
إلى كل طالب محبا للعلم والتعلم

فهرس المحتويات

	إهداء
	تشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
1	المقدمة
الباب الأول الإطار المنهجي والنظري للدراسة	
6	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
7	المبحث الأول: منهجية البحث
7	أولاً: أسباب اختيار الموضوع
7	ثانياً: أهداف الدراسة
7	ثالثاً: أهمية الدراسة
8	رابعاً: الإشكالية
10	خامساً: الفرضيات
10	المبحث الثاني: تحديد المفاهيم
10	أولاً- مفهوم الجريمة
14	ثانياً- مفهوم الانحراف
17	ثالثاً- مفهوم التفكك الاجتماعي
17	رابعاً- مفهوم الطفولة
18	خامساً- التشريعات الخاصة بالطفولة
20	الفصل الثاني: المقاربة النظرية للدراسة
22	المبحث الأول: أهمية النظرية العلمية في مجال الانحراف والجريمة.

23	المبحث الثاني : التطور التاريخي للجريمة
27	المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافي.
27	أولاً- الاتجاه الفردي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.
28	سيزار لمبروزو النظرية البيولوجية
31	سيزار بكاريا نظرية المصلحة الاجتماعية
32	رافيل جاروفالو النظرية البيولوجية ذات اتجاه اجتماعي
32	انريكو فيري"النظرية البيولوجية ذات اتجاه وضعي
33	جيرمي بنتام: "نظرية المنفعة الإجرامية
34	أرنست هوتن: "النظرية الأنثروبولوجية
35	ارنست كرتشمير: " نظرية التكوين الحيوي
35	ويليام شيلدون: " النظرية العضوية
36	دي توليو: " نظرية التكوين الإجرامي
38	ثانيا- الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.
39	سيجموند فرويد: نظرية التحليل النفسي
40	وليم هيلي: "النظرية السيكلوجية
40	نظرية الإحباط لجون دولار وميلر
41	ثالثا- الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.
42	أوجست كونت:"النظرية الوضعية في السلوك
43	إميل دوركايم: "نظرية الانومي أو اللامعيارية
45	روبرت ميرتون: " نظرية البناء الاجتماعي وفقدان المعايير".
47	ادوين سندرلاند: "نظرية المخالطة الفارقة".
49	جبرائيل تارد: " نظرية التقليد والمحاكاة".
49	جورج هربرت ميد: " نظرية الوصمة الجنائية".
53	شوومكاي: " النظرية الايكولوجية".

54	أودلف كتليه واندرية جيرى: "النظرية الجغرافية".
55	ثورتن سيللين: "نظرية الصراع الثقافي".
56	البرت كوهين: "نظرية الثقافة الخاصة الجانحة".
57	كلواردواو هلن: "نظرية الفرصة المتباينة".
58	والتر ميللر: "نظرية الثقافة الفرعية".
59	وليان ادريان بونجر: "النظرية الاقتصادية".
61	رابعاً- الاتجاه التكاملي في دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي.
63	نظرية الاحتواء لوالتر ركلس
63	نظرية التحول الاجتماعي كلارنس جيفري
64	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
64	أولاً- دراسات أجنبية
64	1- قام بها كل من شلدون جلوك واليانور جلك حول الأطفال الجانحين في طور التكوين (Délinquants en herbe) في الولايات المتحدة الأمريكية.
66	2- قام بها مجموعة من الباحثين الاوروبيين عن علاقة الأسرة المدرسة والمجتمع بجنوح الأحداث.
69	ثانياً- دراسات عربية
69	1- دراسة البلديسي
72	2- دراسة الشهابي
74	ثالثاً- دراسات جزائرية
74	1- دراسة علي مانع
77	2- دراسة بقادة
81	الفصل الثالث: التغير الاجتماعي والأسرة
83	المبحث الأول: التغير الاجتماعي
83	أولاً: مفهوم التغير الاجتماعي
84	ثانياً: نظريات التغير الاجتماعي

84	1-نظرية الصراع:
85	2-نظرية التفاعل الثقافي:
86	3- النظريات الخطية :
87	4- النظريات الدائرية :
88	ثالثا- عوامل التغيير الاجتماعي وانعكاساتها على الجريمة والسلوك الانحرافي
92	المبحث الثاني: الأسرة
92	أولا: تعريف الأسرة
95	ثانيا- المقومات الأساسية للأسرة
96	ثالثا: مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة
97	رابعا: وظائف الأسرة
102	خامسا: أنماط الأسرة
105	سادسا:دراسات حول الأسرة الجزائرية
108	1-الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار
109	2-الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية.
112	3-الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال
114	سابعا:مظاهر تغير الأسرة الجزائرية
114	1-تغير البنية الاجتماعية للأسرة.
115	2-تغير العلاقات الاجتماعية في الأسرة.
117	ثامنا:الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية.
117	1-الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية.
119	2-الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية الزوجية المستحدثة.
121	تاسعا:أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية.
121	1-تغير حجم الأسرة.
122	2-تغير وظائف الأسرة.

122	عاشرا:الوسائل المستعملة في التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية.
123	المبحث الثالث: التفكك الأسري
123	أولا: تعريف التفكك الأسري
124	ثانيا: التفكك المادي
124	1-التفكك المادي فيما يخص الوالدين
125	2- التفكك المادي فيما يخص حجم الأسرة
126	3- التفكك المادي فيما يخص بعض الظروف الايكولوجية.
128	ثالثا: التفكك المعنوي
129	1- التربية غير السليمة
130	2-المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة
132	3-العلاقات فيما بين أفراد الأسرة.
135	الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في الانحراف والجريمة
137	أولا-عوامل ذاتية شخصية
138	ثانيا-عوامل وراثية
140	ثالثا-عوامل نفسية
143	رابعا- العامل الاجتماعي.
147	الفصل الخامس:علاقة التفكك الاجتماعي بانحراف وإجرام الأطفال.
148	المبحث الأول:علاقة الأسرة بانحراف وإجرام الأطفال.
148	أولا : غياب الوالدين أو احدهما عن العائلة
150	ثانيا:المستوى السلوكي السيئ للعائلة
151	ثالثا:الخصام العائلي
151	رابعا- أثر التربية الأسرية الخاطئة في انحراف الأطفال
155	المبحث الثاني : علاقة المدرسة بانحراف وإجرام الأطفال
157	أولا- الرسوب والتسرب المدرسيين وعلاقتهم بجناح الأطفال.

166	المبحث الثالث: علاقة العامل الاقتصادي بانحراف وإجرام الأطفال.
171	المبحث الرابع: علاقة الحي السكني بانحراف وإجرام الأطفال
171	أولا: الحي السكني
179	ثانيا: الأحوال السكنية السيئة
180	المبحث الخامس: علاقة المخالطة الفاضلة بانحراف وإجرام الأطفال.
الباب الثاني الجانب الميداني	
192	الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة
193	المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
194	المبحث الثاني: مجالات الدراسة
194	أولا: المجال الجغرافي
194	ثانيا: المجال البشري
195	ثالثا: المجال الزمني
195	المبحث الثالث: كيفية اختيار العينة
195	المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات
195	أولا: الاستمارة
196	ثانيا: قياس صدق صحيفة الاستبيان
197	ثالثا: المقابلة
197	رابعا: الملاحظة
197	المبحث الخامس: المناهج المستخدمة و المعالجة الإحصائية للبيانات
197	أولا: المنهج الوصفي
198	الفصل السابع: حجم ظاهرة الانحراف وجرائم الأطفال في المجتمع الجزائري.
199	المبحث الأول: إحصائيات خاصة بجنوح الأطفال في الجزائر .
216	المبحث الثاني: تطور ظاهرة جنوح الأطفال في الجزائر.

221	الفصل الثامن:تحليل نتائج الدراسة
222	المبحث الأول: عرض و تحليل خصائص العينة .
236	المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالظروف السكنية والاقتصادية لأسر المنحرفين.
251	المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الخاصة بخصام الوالدين والطلاق ووفاة احد الوالدين.
281	المبحث الرابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بتأثير الرفقاء على الأطفال المنحرفين.
296	المبحث الخامس:عرض وتحليل البيانات الخاصة بتفشي الجريمة و المخدرات والمسكرات في اسر المنحرفين.
302	الفصل التاسع: نتائج الدراسة
303	المبحث الأول:النتائج العامة للدراسة
306	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج على ضوء الفروض
309	المبحث الثالث:التوصيات
311	خاتمة
312	المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين نسبة الدخول للتعليم بين الذكور والإناث ما بين عام 1966-1991.	113
2	يبين تطور ظاهرة الأطفال في خطر معنوي من سنة 2000 إلى سنة 2008	200
3	يبين الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال في خطر معنوي من سنة 2003 إلى سنة 2008	201
4	يبين المتابعات القضائية تجاه الأطفال في خطر معنوي من سنة 2005 إلى سنة 2007	202
5	يبين حالة الأطفال في خطر معنوي حسب السن والجنس من سنة 2005 إلى سنة 2008	203
6	يبين أكثر المخالفات انتشارا عند الأطفال في خطر معنوي من سنة 2005 إلى سنة 2007	204
7	يبين حالة الأطفال في خطر معنوي حسب الولايات الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة في سنة 2008	205
8	يبين تطور عدد الأطفال المساجين حسب الجنس من سنة 1994 إلى سنة 2008	206
9	يبين تصنيف الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال من سنة 2003 إلى سنة 2008	207
10	يبين توزيع الأطفال الجانحين حسب السن والجنس من سنة 2003 إلى سنة 2008	208
11	يبين الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال الجانحين حسب التقسيم الجغرافي من سنة 2003 إلى سنة 2008	209
12	يبين الولايات الأكثر تأثرا بظاهرة جناح الأطفال لسنة 2008	210
13	إحصائيات جرائم المساس بالأشخاص	211
14	إحصائيات جرائم المساس بالممتلكات	213
15	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وللسن	222
16	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وللأصل الجغرافي	224
17	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وللحالة التعليمية	225
18	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ولمزاولة الدراسة	226

227	يبين توزيع أفراد العينة وفقا السن * هل مازلت تزاول الدراسة	19
228	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وأسباب ترك الدراسة	20
229	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ومدى مزاوله العمل	21
231	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ونوع الحرفة	22
232	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وعدد أفراد الإخوة	23
233	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وترتيبك بين إخوتك	24
234	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والحالة التعليمية للأب والأم	25
236	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ونوع السكن	26
237	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وعدد الغرف	27
239	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الغرف وعدد الإخوة	28
241	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى الاشتراك في السكن	29
242	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى عمل الأب	30
243	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومهنة الأب	31
244	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى عمل الأم	32
245	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومهنة الأم	33
246	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ودخل الأسرة الشهري	34
248	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ودخل الأسرة الشهري	35
249	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى حصوله على مصروف يومي	36
250	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تلقي الأسرة معونة	37

251	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى معاملة الأب للام	38
252	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وطبيعة المعاملة السيئة	39
253	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع معاملة الأب للإخوة	40
254	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى وقوع الخصام بين الوالدين	41
255	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وكيف كان يحدث الخصام	42
256	يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تدخن - هل كان الخصام يقع بين والديك	43
257	يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تتعاطى المخدرات * هل كان الخصام يقع بين والديك	44
258	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وسبب الخصام	45
259	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والمسؤول عن الخصام	46
260	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ومع من تقيم	47
261	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وهل الوالدين مطلقان	48
263	يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تتعاطى المخدرات * هل الوالدين مطلقان	49
264	يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تدخن * هل الوالدين مطلقان	50
265	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومتى حدث الانفصال	51
266	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وسبب الانفصال	52
267	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تواجد الأب	53
268	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومكان تواجد الأب	54
269	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل للأب زوجة أخرى	55
270	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومع من يسكن الأب	56
271	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وكيف تعاملت أسرته	57

272	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وشعورك اتجاه والديك	58
273	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل الأبوين على قيد الحياة	59
274	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومن المتوفي من الأبوين	60
275	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وكم كان عمرك عندما توفي	61
276	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومع من كنت تعيش بعد وفاته	62
277	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل تزوجت الأم بعد وفاة الأب	63
278	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع معاملة زوج الأم	64
279	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى إعادة الأب الزواج بعد وفاة الأم	65
280	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع معاملة زوجة الأب	66
281	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تناول التدخين	67
282	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وسن بداية التدخين	68
283	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وأسباب التدخين	69
284	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تعاطي المخدرات	70
285	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: لجنس ونوع المخدر	71
287	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس والسن بداية تعاطي المخدرات	72
288	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس وسبب تعاطي المخدرات	73
289	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: الجنس والمكان المفضل لتعاطي المخدرات	74
290	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومع من تتعاطى المخدرات	75
291	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى قيامه بأفعال أخرى	76
292	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وأسباب القيام بالفعل	77
293	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل قبضت الشرطة عليك من قبل	78
294	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع الجنحة التي ارتكبتها	79
295	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى دخولهم لمركز إعادة التربية	80

296	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تعاطي احد الوالدين المخدرات	81
297	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومكان تعاطي احد الوالدين المخدرات	82
298	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى مراقبة الوالدين لتصرفاتك	83
300	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل تعرض للسجن من قبل	84
301	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وأسباب دخوله السجن	85

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ومستمرة لازمت الإنسان منذ الخليقة، وما زالت تلازمه بأشكال وصور شتى. وقد توالى الجرائم وتنوعت أشكالها وصورها وتطورت أساليبها مع تطور العصر وتقدم وفهم وإدراك الإنسان في مختلف درجات الحضارة سموا وترديا، ومع تعقد الحياة الاجتماعية ونمو الجماعات وتضارب مصالحها، ومع قيام المصالح المادية ونشوء الثقافات والقيم السلوكية، اكتسبت الجريمة أساليب وأنماط وغايات جديدة.

لقد كانت الجريمة وما زالت شاغلة الناس والمجتمعات والدول، وواحدة من أبرز مشكلات المجتمع الإنساني المزمنة الملازمة له عبر العصور والحقب التاريخية، ولذلك حظيت بمركز متقدم من الاهتمام من قبل الشرائع السماوية ومن لدن الفلاسفة والمفكرين والمصلحين وولاة الأمر، بحثا عن سبل العلاج والردع ورغبة في السكينة والأمان، لكن كل الجهود لم تفلح في إزالتها ومحوها من الوجود الاجتماعي رغم ما اتسم به العديد من الشرائع عبر التاريخ قسوة وصرامة وشدة، وبقي وسيبقى تصور مجتمع خالي من الجريمة ضربا من الخيال.

كما تعددت وتباينت وجهات النظر حول مفهوم الجريمة وأسبابها ارتباطا بالتخصص الذي يتعرض لتعريفها، وفلسفة الناظر لها، لكن الاتفاق كان حول خطورتها وضرورة التصدي لها بالوقاية والمنع وإزالة العوامل والمسببات.

والجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع، بعبارة أخرى إن الجريمة تتغير وتتطور تبعا للظروف المتغيرة وقد تسبق حركة المجتمع كما نلمسه اليوم حيث أصبحت المجتمعات متداخلة منفتحة على بعضها، تتعرض لمختلف المؤثرات بفعل ما فرضته ثورة الاتصالات والطفرات التكنولوجية.

ولا شك أن تلك المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع أو ذاك تبعا لقوة مناعته وان الإصابة به هي بالضرورة معدية في ظل عالم متغير غير مستقر لعبت فيه وسائل الإعلام دورا فعالا لا يمكن إغفاله مما يؤدي سيارانها باتجاه المجتمعات قد تكون مهياة لها، لتصبح سلوكيات ذات تراكم قيمي دخيل.

ولقد أسهمت العولمة في رسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم تذوب فيه الخصوصيات والهويات الوطنية والحدود تحت دواعي ثورة المعلوماتية وما يترتب على ذلك من تفاقم في توزيع الدخل والثروات وحجب الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى شلل وتعطيل مؤسسات الخدمة الاجتماعية وشيوع البطالة وتفاقم حدة الفقر.

إن التغيرات البنوية التي رافقت وترافق عمليات العولمة كان لها اثر واضح نمو وتصاعد معدلات الجريمة و بروز أنماط مستحدثة من الانحرافات. وقد تعزز القول أن تغيرات العولمة في الدول الخاضعة لها قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست في خلل بالأداء الوظيفي

للنظام الاجتماعي، مما جعله عاجزا عن إشباع حاجات الأفراد ودفعهم للتمرد عليه، على الرغم مما تدعيه العولمة وأنصارها من الرفاهية والتطور والاستقرار، حيث أن النتائج الملموسة المدعومة بإحصائيات وبيانات المنظمات العالمية المتخصصة تؤكد تدفع إلى المزيد من الإجرام.

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العالمية، لا يستطيع أن يكون بمنأى عما يدور حوله، بل انه يتأثر بالأحداث الجارية ويؤثر فيها، لذلك فانه ليس بمستثنى أو بعيد عن موجات الإجرام وتزايد معدلات الجريمة فقد شهد خلال العقود الأخيرة تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وثقافية سريعة ومهمة، والعشرية السوداء تركت أثارها السلبية على صعيد الأمن الاجتماعي، وما زال المجتمع الجزائري في صراع مع تحديات كبيرة وأزمات كثيرة تهدد أمنه القومي كالصراع في بلدان الجوار، كما أن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التصنيع والتحضر والتنمية قد أدت إلى ما يشبه الفوضى الاجتماعية في أنماط التكيف الاجتماعي مما كان له اثر سلبي في انتظام آليات الضبط الاجتماعي يضاف إلى ذلك الفجوة الثقافية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الجاهزة، وعدم مواكبة التغيرات في الجوانب المادية لها، مع تلك المتعلقة بالجوانب المعنوية أدت إلى تأثير في ارتفاع معدلات الجرائم. علما وأن ظاهرة الجريمة أصبحت تمثل قضية اجتماعية خطيرة في مجتمعنا، وتعد هذه الظاهرة من مشاكل العصر التي تعاني منها كل المجتمعات البشرية مهما كان تقدمها وبدرجات متفاوتة.

وبذلك أصبحت هذه الظاهرة تمثل تحديا كبيرا لكثير من المجتمعات سواء منها المتقدمة أو النامية ومن ضمنها الجزائر، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل كالحراك الاجتماعي المستمر والتغيرات المتلاحقة والتطور الدائم، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والأسرية منها المعاملة الوالدية وأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية، والتحويلات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري، ولا يزال يعرفها إلى اليوم وقد صاحب هذه التغيرات تغير في القيم والضوابط الأسرية، حيث تغيرت بنية الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى الأسر النووية، ومن الزواج القرابي إلى الزواج الخارجي وخروج المرأة إلى العمل خاصة في الوسط الحضري، ومشاكل السكن والفقر والبطالة كلها عوامل ساهمت في بروز ظاهرة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري، وما أنجر عنه من أثار وانعكاسات سواء مما يتعلق بالروابط الأسرية، والاختلال الأسري والتربية الخاطئة، وحالات الانفصال والطلاق، ولأهمية الأسرة باعتبارها المحدد الحقيقي و المتغير الرئيسي في تشكيل سلوك الأطفال، وما لها من دور رئيسي في بناء الاجتماعي، وما ينجر عن تلك المشاكل الأسرية من أثار لا سيما على الأطفال كالانحراف و التشرذم والتسول والجرائم وغير ذلك من الانحرافات.

و من هنا يمكننا أن نؤكد أن ظاهرة انحراف الأطفال يعد مشكلا ضخما نظرا لامتداده من جهة، و لتعدد و تفاعل العديد من العوامل المشتركة في توليده من جهة ثانية، و نظرا

لانعكاساته المختلفة حيث تدخل مجموعة من العوامل النفسية و الأسرية و الاجتماعية في دفع الأبناء إلى الانحراف والجريمة، فالجريمة غالبا ما تأتي من عوامل الوسط الاجتماعي بشكل عام و الوسط الأسري بشكل خاص ، لان سوء التكيف الذي يعاني منه المجرم ما هو في الواقع إلا نتيجة اختلال في البيئة الأسرية و ما يحيط بها في إطارها الاجتماعي ككل، الشيء الذي يؤثر عليه من جميع النواحي.

وفي دراستنا هذه سنحاول ربط ظاهرة الجريمة بالتفكك الاجتماعي ،وما ينجم عنه من مخاطر على حياة الطفل ، وهي محاولة لتناول اجتماعي لهذه الظاهرة ، وقد جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى بابين ، الباب الأول يعني بالجانب النظري و الباب الثاني يختص بالجانب الميداني .

فالباب النظري يتناول خمسة فصول ، الفصل الأول يعالج الجانب المنهجي للدراسة ، بينما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى المقاربة السوسولوجية ، وأما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه التغير الاجتماعي والأسرة و التفكك الأسري وتطرقنا في الفصل الرابع إلى العوامل المؤثرة في انحراف وإجرام الأطفال والفصل الخامس فقد تناولنا فيه العلاقة بين التفكك الاجتماعي وانحراف الأطفال.

والباب الميداني يتناول أربع فصول ،الفصل السادس يعالج الإجراءات المنهجية ،بينما الفصل السابع فتطرقنا فيه إلى حجم وتطور ظاهرة الانحراف وجرائم الأطفال في المجتمع الجزائري ،والفصل الثامن فتناولنا فيه تحليل نتائج الدراسة ،أما الفصل التاسع فتطرقنا فيه إلى مناقشة نتائج الدراسة.

الباب الأول
الإطار المنهجي و النظري
للدراسة

الباب الأول
الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني: المقاربة النظرية للدراسة

الفصل الثالث: التغير الاجتماعي والأسرة

الفصل الرابع: عوامل انحراف الأطفال.

الفصل الخامس: علاقة التفكك الاجتماعي بانحراف وإجرام الأطفال

الفصل الأول
الإطار المنهجي
المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: الإشكالية

خامساً: الفرضيات

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً- أسباب اختيار الموضوع :

كل باحث قبل اختياره لموضوع ما لديه عدة أسباب تدور بذهنه لدراسة ظاهرة ما وقد تكون ذاتية تخص التجربة الشخصية وأسباب موضوعية. ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي كالآتي :

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع والسعي إلى الوقوف على أبعاد والآثار الناجمة عن انحراف وإجرام الأطفال.

-حساسية الموضوع :كون هذه الظاهرة مهددة لأمن واستقرار المجتمع الجزائري.

-الانتشار الواسع لبعض الأنماط والأشكال الإجرامية الحديثة .

-الفضول العلمي لتشخيص أبعاد هذه الظاهرة وواقعها واكتشاف أسبابها وخبايها بدقة علمية.

ثانياً-أهداف الدراسة:

إذا كان لكل بحث أو دراسة علمية مبررات وأهمية فانه لابد من وجود أهداف تسعى إلى تحقيقها وعليه سوف نستعرض أهم الأهداف كالآتي :

- التحقق مما إذا كانت هناك علاقة بين التفكك الاجتماعي وانحراف وإجرام الأطفال
- السعي إلى محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انحراف وإجرام الأطفال في المجتمع الجزائري.

- الوقوف على الآثار الناجمة عن انحراف وإجرام الأطفال في المجتمع الجزائري.
- التعرف على حجم مشكلة الجريمة والانحراف واتجاهاتها وتأثيرها على الأسرة و المجتمع في الجزائري.

- محاولة التعرف على مشكلة وحجم انحراف وإجرام الأطفال في المجتمع الجزائري.
- محاولة التعرف على طبيعة الأفعال الانحرافية ونوع الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الأطفال.

- محاولة التعرف على العوامل الاجتماعية والأسرية التي تؤدي إلى ظهور انحراف وإجرام الأطفال في المجتمع الجزائري.

- طرح تصور لمواجهة الظاهرة من خلال إيجاد سبل لمحاربة هذه الآفة مستقبلا في مجتمعنا.

ثالثاً:أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما وحيويا الا وهو التفكك الاجتماعي وعلاقته بانحراف وإجرام الأطفال ومما قد يترتب على هذه الظاهرة من مخاطر تهدد كيان المجتمع والأسرة معاً،وبالأخص الأسرة الجزائرية وارتباطها بالمشاكل الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والسياسية والتأثير السلبي لهذه الأخيرة على ارتباط وتماسك الأسرة الجزائرية، وللجريمة كمشكلة اجتماعية قائمة لها بواعثها وأسبابها و عواملها، وارتباطها بتغير في البنية الأسرية، مستندا في تفسيرات وتحليلات إلى الأرقام والإحصائيات التي توضح مسار حركة واتجاهات الجريمة في المجتمع الجزائري على مدى خمس سنوات .

ان المجتمع الجزائري يشهد تحولات عميقة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية، وهذه التحولات قد أفرزت بعض المشاكل السلبية منها الانحراف والجريمة، وتعاطي المخدرات وخاصة في فئة الأطفال.

إن غاية أي بحث يتناول موضوع الجريمة هو الوصول إلى نتائج تعزز وقاية المجتمع وتحصينه منها من خلال التحليل والتشخيص للعوامل المؤثرة والدافعة والمشجعة على ارتكاب الجريمة، ومن الجدير بالذكر إن الوقاية من الجريمة هي عملية شاملة مترابطة مجالات اجتماعية، وغيرها تهدف إلى حفظ المجتمع من أشكال الخروج على القانون، وتحتل المقام الأول ضمن اهتمامات الدول والمنظمات العالمية، إذ أن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كل ذلك رهن سلامة المواطن .

فالجريمة نشاط سلبي متعدد الأوجه يهدد الكيان الاجتماعي، وان الازدياد في معدلات الجرائم يعني شيوع الاضطراب والفوضى وانقطاع حبل الأمن لذلك كانت عملية صون وحدة المجتمع وترسيخ قوى التضامن والتماسك الاجتماعي بين أعضائه، وتحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار الاجتماعي لأفراده وفئاته الاجتماعية المختلفة مطلبا أساسيا لكل مجتمع إنساني متحضر.

رابعا: الإشكالية

لقد ظهرت الجريمة عبر التاريخ وامتدت في الكثير من المجتمعات غير أن نظرة الناس إلى الانحراف والجريمة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر ومنذ أن ظهرت الجريمة نجد أن المجتمعات بدأت تهتم بها للحد من مخاطرها.

ففي عصرنا الذي شهد الكثير من التحولات والتغيرات التي شملت مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في وقت تتزايد فيه سرعة هذه التغيرات تأثرت منظومة القيم والمعايير وأصبحت تعاني من خلل اثر على سلوك أفرادها وجماعاتها ولا سيما الأطفال والشباب.

لقد جرت محاولات عديدة لدراسة مشكلة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تم خلالها تناول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع من زوايا عديدة ورؤى متباينة، والأسباب والمشاكل تجعل من موضوع الانحراف والجريمة مشكلة خطيرة تهدد امن ومستقبل المجتمع الجزائري.

لهذا تم اختيار هذا الموضوع للتعرف على الظاهرة والوصول إلى بعض الحلول لمعالجتها علما أن ظاهرة الانحراف والجريمة أصبحت تمثل قضية اجتماعية خطيرة تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل مختلفة كالتفكك الاجتماعي الأسري

المستمر والتغيرات المتلاحقة والتطور الدائم فضلا عن التغيرات الاجتماعية والأسرية وتغيرات سريعة لحقت بالفكر الاجتماعي وظهور مناطق تتركس الانحراف والجريمة كالمخدرات والفقير والانحلال الخلقي التي تعزز الانحراف لدى الأطفال , والتحولت الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري ولا يزال يعرفها إلى اليوم وقد صاحب هذه التغيرات تغير في القيم والمعايير الاجتماعية حيث تغيرت بنية الأسرة وعلاقتها كما ظهرت عدة مشاكل منها أزمة السكن والفقير والبطالة ووالانحراف والجريمة كلها عوامل ساهمت في بروز ظاهرة التفكك الاجتماعي .

ومن هنا انتشرت ظاهرة الانحراف والجريمة لدى الأطفال و تعود إلى عدة عوامل أسرية واجتماعية فالجريمة غالبا ما تأتي من الوسط الاجتماعي بشكل عام والوسط الأسري بشكل خاص لان سوء التكيف الذي يعاني منه الطفل سيؤدي به إلى الانحراف والجريمة. لهذا برزت لدى الأحداث والأطفال بشكل ملحوظ بعض الانحرافات السلوكية مثل السرقة وجرائم القتل وبعض الانحرافات الأخلاقية وحالات التسول والتشرد والتمرد على سلطة الوالدين والهروب من المنزل والمدرسة وغيرها من الانحرافات التي تجعل هؤلاء الأطفال في مواجهة مع القانون حيث أن قانون الأحداث يجعل من هذه الأعمال المنحرفة أو مقدمة للانحراف لذلك أقدم المشرع الجزائري على وضع التدابير اللازمة الإصلاحية والعقابية لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع.

ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة الراهنة سوف برصد وتشخيص أهم العوامل الكامنة وراء انحراف وإجرام هؤلاء الأطفال وبالتالي قمنا بطرح التساؤل العام التالي:
ما هي الأسباب والعوامل التي تدفع الطفل إلى الانحراف والجريمة؟
وعليه يمكننا طرح بعض التساؤلات الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة الراهنة وهي كالتالي:

1- هل تؤدي الظروف السكنية السيئة والحالة الاقتصادية الصعبة للأطفال إلى الانحراف والجريمة؟

2- هل يؤثر التفكك العائلي على الأطفال ويدفعهم للانحراف والجنوح؟

3- هل يؤثر رفقاء السوء في انحراف وإجرام الأطفال؟

4- هل تنفسي الجريمة ويكثر الإدمان على المخدرات والمسكرات عند اسر الأطفال المنحرفين؟

5- ما هي الخلفية الثقافية والتعليمية لأسر الأطفال المنحرفين؟

6- ما هي أنماط العلاقات الأسرية السائدة لدى اسر الأطفال المنحرفين والذين ارتكبوا الجرائم؟

7- ما هي أنماط التفكك الأسري التي تخص اسر الأطفال المنحرفين والمجرمين؟

خامسا: الفرضيات.

- 1- يعيش الأطفال المنحرفون في ظروف سكنية سيئة وحالة اقتصادية صعبة مع أسرهم.
 - 2- يؤثر التفكك العائلي على الأطفال ويدفعهم للانحراف والجنوح.
 - 3- يؤثر رفقاء السوء في انحراف وإجرام الأطفال.
 - 4- تنتفش الجريمة ويكثر الإدمان على المخدرات والمسكرات عند أسر الأطفال المنحرفين.
- سادسا: تحديد المفاهيم الأساسية المقدمة في الدراسة.

سوف نتطرق هذه الدراسة إلى الكثير من المفاهيم والمصطلحات المختلفة التي لها علاقة ارتباط بموضوع الدراسة واتساقا مع منهجية البحث العلمي، سوف يتم التركيز على أهم المصطلحات والمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة الراهنة وهي كالآتي.

1- مفهوم الجريمة :

هو كل سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، ويمكن أن نجد معالجات بالغة القيمة حول الاستخدامات القانونية والعامية لمصطلح الجريمة، جدير بالذكر إن أنماط السلوك المضاد للنظام الاجتماعي والأخلاقي ليس من الضروري أن تدخل في نطاق الجريمة¹.

وهي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية، وعن التأثير بالبيئة الفاسدة كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر².

أ- المفهوم اللغوي للجريمة :

الجريمة في لغة العرب هي الكسب، والقطع، والذنب ويقال فلان جرم أي كسب، ويقال الرجل جرمه، يجرمه، جرما أي قطعه³.

والجرم التعدي، والجرم هو الذنب والجمع إجرام، والمجرم هو المذنب⁴.

والمجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا فيه لا يحاول تركه ولا يرضى بتركه⁵.

ب- مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية :

الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي هي المحظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به وقد وصفت بأنها شرعية إشارة إلى أنها محظورة من لدن المشرع الحكيم.

1- محمد عاطف، غيث قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دت، ص94-95.

2- احمد، زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان، مكتبة لبنان، 1986، ص90.

3- ابن منظور لسان العرب. ج12، بيروت، دار صادر للطباعة، 1990، ص90.

4- الزبدي، السيد محمد مرتضى. تاج العروس. ج8، بيروت، دار صادر للطباعة، 1966، ص224.

5- أبو زهرة، الشيخ محمد. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. ج1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1975، ص65.

الجريمة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية هي إتيان فعل محرم بذاته أو معاقب على تركه ،أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تجريمه والعقاب عليه¹ .
إن الشريعة الإسلامية قد عدت بعض الأفعال جرائم وجعل عليها عقاب من أجل حفظ مصلحة الجماعة ،ولصيانة النظام الذي تقوم عليه الجماعة ولضمان بقائها قوية متضامنة متخلقة بالأخلاق الفاضلة.

الجريمة وفق الشريعة إضافة لكونها خطأ أو انحراف دنيوي ،فإنها في نفس الوقت معصية دينية ،لان ما يرتكبه الفرد من معاصي لا يفلت من العقاب ،لان العقاب إما دنيوي بيدي ولي الأمر أو أخروي يكون أمره إلى الله في الآخرة² .
وللجريمة في الشريعة الإسلامية ثلاث أنواع :

1-جرائم الحدود: والحد هو العقوبة المقدره حقا لله تعالى ،أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط ،وهي توجب الحد وتتمثل الجرائم في (الردة ،والزنا ،والبغي، والقذف ،والسرقة ،وشرب الخمر ،والحرابة).

2-جرائم القصاص والديات: كلمة القصاص مشتقة من القص أو القطع وإتباع الأثر والمساواة بين جانبي الشيء ،أو ما ينزل على الجاني من عقاب لا بد من أن يكون مساويا لجنايته أو جرمه ،فالقائل يقتل ،والدية هي جزاء القتل الخطأ والجروح ،والدية مبلغ من المال معين يدفع إلى أولياء القتيل مقابل تنازلهم عن الحق في القصاص.

3-جرائم التعازير: عرف الفقهاء (التعازير) بأنه عقوبة غير مقدره تجب حقا لله تعالى أو لأدمي في كل معصية ليس فيها حد ،والتعزير في اللغة مأخوذ من (عزر) أي منع وأدب ،وللتعزير أهمية في حفظ امن المجتمع واجتهاد ولي الأمر في إيقاع العقاب بالمجرمين ،خاصة إذا علمنا أن جرائم الحدود معدودة لا تتجاوز السبعة لذلك ترك أمر التعزير إلى القاضي أو ولي الأمر لتعزير العقاب وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ،ومن أمثلته العقاب على خيانة الأمانة ،وشهادة الزور ،والرشوة ،والربا ،أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس ،والتشهير ،والجلد³ .

ج-المفهوم الاجتماعي للجريمة:

وقد توزعت المفهوم الاجتماعي للجريمة إلى ثلاث اتجاهات:

جريمة انتهاك القوانين:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى الربط بين الجريمة وانتهاك القوانين ،وهم بهذا يتفقون مع المفهوم القانوني للجريمة وفي ضوء هذا المنظور حدد جيمس ديفز(j-davis) أن الجريمة

¹ - النعمي، شهرزاد عبد الكريم. الإسلام وأثره في وقاية المجتمع من الجريمة. رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الشريعة، 1987، ص34.

² - عودة، عبد القادر. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج1، ط3، القاهرة، مكتبة دار العروبة، 1963، ص67.

³ - نفس المرجع ،ص69.

هي كل سلوك ينحرف عن معايير المجتمع السياسي، ويقصد به ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتقود عملية تنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعيا، ورسميا وبالتالي فالجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون¹.

2- الفئة الثانية: انتهاك المعايير الاجتماعية:

وهي الفئة التي تربط بين الجريمة وبين الأفعال التي أذى للمجتمع وقد تبنى هذا الاتجاه عدد من علماء الاجتماع والانتروبولوجيا بينهم سيلين (silin) الذي يعرف الجريمة بأنه انتهاك للمعايير الاجتماعية².

3- الفئة الثالثة: الجمع بين المفهومين الاجتماعي والقانوني:

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على أن الجريمة هي انحراف في المعايير الاجتماعية وفي نفس الوقت فإنها انتهاك للقانون، وفي ضوء هذا المنظور عرفها مارشال كلينارد (M-CLINARD) بأنها سلوك مؤذ وضار اجتماعيا يتعرض صاحبه للعقاب من السلطة أو الدولة³.

ويعرفها عبد الجبار عريم بأنها (انتهاك الاجتماعية التي حددتها الأغلبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسده هذه القيم⁴).

د- مفهوم الجريمة عند علماء النفس:

الجريمة من وجهة نظر علماء النفس هي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا فادت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع⁵.

أما سيغmond فرويد فإنه يفسر الطاقة المكبوتة بطاقة الغريزة الجنسية بمعنى آخر يفسرها أن عدم إشباع الغريزة الجنسية للفرد يؤدي إلى السلوك المنحرف⁶.

إن المفهوم النفسي للجريمة يركز على أنها متعمد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت والاضطراب الداخلي، لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك⁷.

إذن الجريمة هي فعل أو امتناع عن فعل (سلوك ايجابي أو سلبي) يصدر عن إنسان مسؤول، وينتهك القانون ويترتب على مرتكبه عقوبة أو تدبير احترازيا⁸.

¹ - Davis, James. **Social Problem**. free press, New York, 1970, p192.

² Davis, James. **optic**, p195.

³ Clinard, Marshall. **Sociology of Deviant**. behavior 2 a ed, ny, Winston, 1968, p7.

⁴ - عريم، عبد الجبار. **منع الجريمة**. بغداد، مطبعة المعرف، 1963، ص5.

⁵ - خليفة، احمد محمد. **أصول علم الإجرام الاجتماعي**. ط2، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1955، ص31.

⁶ - فرويد، سيغmond. **خمسة دروس في التحليل النفسي**. ت- جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، 1979، ص66.

⁷ - عبيد، رؤوف. **أصول علم الإجرام والعقاب**. ط4، القاهرة، دار الفكر، 1977، ص212.

⁸ - عريم، عبد الجبار. **نظريات علم الإجرام**. ط5 بغداد، دار المعارف، 1970، نص189.

ه- مفهوم الجريمة من الجانب الاجتماعي:

وهي عبارة عن فعل مخالف للقوانين التي وضعها المجتمع لتنظيم سلوك الأفراد ولحماية المصلحة الاجتماعية، والمجتمع عندما يضع القوانين المكتوبة وغير المكتوبة فإنه يهدف من وراء ذلك إلى حماية أفراده وجماعته، بغرض تحقيق أمنه واستقراره¹. وجاء جرفالو (garafalo) بفكرة الجريمة الطبيعية وهي ذلك النوع من الجرائم التي لا تختلف جميع المجتمعات على إنكارها ومحاربتها في كل مكان وزمان ولعل من الأمثلة على ذلك تلك التي تقع على الأشخاص والأموال، والجريمة المصطنعة فهي جريمة ابتكرها المشرع لظروف تتعلق بتنظيم المجتمع الحديث، وهي تختلف بحسب الزمان والمكان². الجريمة هي مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي، وشكلا من أشكال الخروج على قواعد السلوك التي استقر عليها المجتمع، إذ تعتبر الأخلاق في مفهومها العام هي المصدر الرئيسي للتجريم الاجتماعي للسلوك الضار المرتكب من قبل الأفراد³، وكل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وما هو عدل في نظرها، وكل فعل يقدم الشخص ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة معينة من الزمن⁴.

و- مفهوم الجريمة من المنظور القانوني:

الجريمة من المنظور القانوني هي كل عمل يعاقب عليه القانون، أو الفعل الذي ينتهك القانون الجنائي ويعاقب عليه من قبل السلطة السياسية في المجتمع أو هي فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءا جنائيا. أو فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا، وهي سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الأساسية، لما يعتبره المشرع كذلك، ووسيلته في ذلك النص الجنائي⁵.

والجريمة عبارة عن نوع من التعدي المعتمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة ويشمل مدى واسعا من الأفعال من شرب الخمر إلى المخالفات الجنسية والقتل التي يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم⁶. فالجريمة هي كل فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر القانون الجنائي أو نواهيه ومحرماته وذلك تحت ظروف لا يطبق فيها أي مبرر أو عذر قانوني، وحيث تكون هناك دولة تحظى بقدرة على سن مثل هذه القوانين وفرض العقوبات على من يخالفها⁷.

¹ -محمد، زكي أبو عامر. دراسة علم الإجرام والعقاب بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1981، ص33.

² عبود، السراج. علم الإجرام وعلم العقاب. جامعة الكويت، 1981، ص34.

³ عبد العظيم، مرسي وزير. علم الإجرام والعقاب. ج1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991، ص13.

⁴ يسر أنور علي، أمال عبد الرحيم عثمان. الوجيز في علم العقاب والإجرام. ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1983، صص69-70.

⁵ سليمان، عبد المنعم سليمان. أصول علم الإجرام القانوني. الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 1994، ص59.

⁶ سامية، محمد جابر. الجريمة والقانون والمجتمع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص7.

⁷ مأمون، محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب. القاهرة، دار الفكر العربي، 1979، ص5.

وتعتبر الجريمة خروج على أوامر قانون العقوبات أو نواهيه يستلزم توقيع عقوبة ما على فاعله، وهي فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلاً في مشرعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه أو من الظروف المكتملة لهذه الشروط، فالجريمة هي مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة¹. الجريمة خرق لقانون الدولة بفعل كيان حسي صادر عن شخص يبرزه قيامه بواجب أو ممارسة لحق، متى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب²، وهي ضرر محذور بمقتضى القانون الجنائي منسوب إلى رجل عادي بالغ ارتكبه عن إرادة وقصد ويجب أن ينال عليه عقاباً معيناً في القانون³.

وهي سلوك تحرمه الدولة لضرره عليها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة⁴.

2- مفهوم الانحراف

أولاً - لغة

وردت في تفسير مفردة الانحراف لغة معاني كثيرة، منها ما جاء به (أحمد العابد وآخرون) حيث انحرف هو: مال عن الاعتدال، أو خرج عن طريق أو أمر⁵، وهي لمعاني ذاتها في اللغتين الفرنسية - déviance - déviation، والانجليزية deviance-deviation.

وقد عرف (جيليون وآخرون و Gillion et d'autres)، على أن الانحراف يقصد به: ... أي ضرب من السلوك الذي يخرج عن الأطر الاجتماعية⁶ يقصد به أيضاً الخروج البين عن الطريق السوي.

ويدل على الميل والعدول ويقال انحراف عنه وتحرف احوررف أي مال وعدل وحرف الشيء عن وجهة أي صرفة، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال انحراف وانحراف بمعنى مال⁷.

يمكن القول أن أهم ما جاء به هذا التعريف اللغوي هو:

- أن الانحراف ينشأ لما هناك ميلان الشخص في سلوكه عن منحى أو منحى معين.
- الانحراف لكي يتأكد من حدوثه، فهو كفعل يقارن بمرجعية ما هو معتدل من أفعال.
- كذلك هو كفعل يعبر عن خروج الشخص عن دائرة الامتثال إلى حيز الامتثال للأطر الاجتماعية.

¹ السيد، علي شتا. علم الاجتماع الجنائي الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص19.

² -رمسيس، بنهام. المجرم تكويناً وتقويماً، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1978، ص22.

³ -محمد، سند العكايبة. اضطرابات الوسط الأسري. لبنان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص19.

⁴ -نفس المرجع، ص19.

⁵ - أحمد العابد وآخرون. المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، دون مدينة، نشر، 1989، ص308.

⁶ -Gillion et d'autres: petit Larousse en couleurs. SNE, librairie Larousse, Paris, 1972, P275.

⁷ - علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشادلي. علم الإجرام والعقاب. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص13.

ثانيا :اصطلاحا.

المفهوم الاجتماعي .

وقد عرفه (أحمد زكي بدوي)... البعد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس وهذه الدرجة هي المتوسط عادة ،والانحراف في السلوك هو الخروج البين عن الطريق السوي أو المألوف أو المعتاد ،بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعيا. ومن أنواع الانحراف: الإدمان ،تعاطي المخدرات¹

وهذا ما يوضحه (دينكن ميشال)،حينما يتعرض بالشرح لمفهوم الانحراف ،فيقول... أنه يستعمل لتوضيح السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمعايير ،والعادات والتقاليد الاجتماعية ،التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده².

وأورد (كلينارد) تعريف المادة الانحراف ،حيث يرى أن السلوك... الإنحرافي هو السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف ،والتقاليد الاجتماعية)³.

وقد وضع (فريدريك معتوق) تعريفه للانحراف ،فهو... ابتعاد عن المألوف في التصرف ،وينتج الابتعاد عن التصرف المألوف ،عن صراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره⁴.

- ويعرفه(ميرتون)على انه ... حالة دائمة تنشأ نتيجة صراع مستمر بين أهداف غير محددة من جهة وبين وسائل محددة لا تكفي لتحقيق هذه الأهداف من جهة اخرى⁵.

بالرجوع إلى المعايير الاجتماعية فهو يمثل الانحراف عن هذه المعايير والتي هي مختلفة حسب المكان والزمان⁶، وفي نظر علماء الاجتماع فالانحراف يعني ذلك السلوك الذي يقوم به الشباب منتهكا معيارا معين لوجود دافع معين أو لوجود مجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل⁷.

يلاحظ انطلاقا من التعاريف الاجتماعية المقدمة سابقا أن :

- السلوك الإنحرافي قد تم تعريفه -بصفة عامة- من حيث نوعية هذا السلوك : إيجابية أو سلبية ،بمعنى آخر سلوك اجتماعي ،مضاد للمجتمع.

- لكن الانحراف لا يعد في جميع الحالات بالسلوك المنافي لمصلحة المجتمع ،فقد يكون الانحراف باعنا للتقدم والتطور ،فالانحراف كذلك في بعض الحالات إيجابي واجتماعي ومقبول اجتماعيا.

¹ - أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . ط 2 ، مكتبة لبنان، بيروت 1993 ،ص 106 .

² - دينكن ميشال. معجم علم الاجتماع . ترجمة: إحسان محمد حسن، ط 2 ، دار الطليعة، بيروت 1986 ،ص 73 .

³ - نفس المرجع، ص 73 .

⁴ - فريدريك معتوق (معجم العلوم الاجتماعية) انجليزي-فرنسي- عربي . د . مراجعة وإشراف: محمد دبس، ط 2 ، أكاديميا، بيروت

2001 ،ص 131 .

⁵ - عدنان الدوي رأسياب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي . ط 3 ، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1984 ،ص 239 .

⁶ - عبد الحميد كربوش. مطبوعة حول علم الاجتماع والانحراف. الجزائر، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص.228.

⁷ - نبيل توفيق السمالوطي وآخرون. البناء النظري لعلم الاجتماع. القاهرة ، دار الكتب الجامعية، د ت ،ص 228.

- كذلك لم يتم -هنا- التعمق في معالجة مادة الانحراف، وهذا لرفع الغموض حول قضية أو بعد الظروف المجتمعية- الشخصية، الأسرية، الاقتصادية، الأمنية ... إلخ- المحيطة بالفعل الإنحرافي وقد ينظر لهذه الظروف المجتمعية، وفق منظور منهجي خاص، على أنها قد تكون عوامل مؤدية أو مساهمة في توجه الشخص نحو ارتكاب الانحراف.

- الطرح السوسولوجي ظل، بشكل كبير، ينظر إلى الفعل الإنحرافي من رؤية ماكرو سوسولوجية أكثر منها، رؤية تبحث في فردية الفعل المنحرف، الذي من الممكن أن يتعلق بالجانب السيكولوجي لشخصية المنحرف.

المفهوم النفسي:

قام كل من (توماس هوبز) و (سيغmond فرويد) بدراسة للسلوك المنحرف وعرفاه على أنه ما هو إلا صراع بين رغبات وطموحات، ودوافع الفرد من جهة، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة أخرى وما الانحراف إلا نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الانسان¹.

وفي هذا المجال يرى (شيلدون)، أن الانحراف... هو سلوك غير متوافق تؤدي إليه مقدمات تجعله متوقعا².

تركز الدراسات النفسية في تفسير الانحراف السلوكي أو الصفة أدق الجنوح على الشخص المنحرف باعتباره فرد قائم بذاته، ونحاول اكتشاف الأسباب النفسية الحقيقية التي تدفعه إلى الجنوح، وهذا خلال دراسة شخصية من طلب تكوينها والدوافع الفاعلة فيها³.

يلاحظ انطلاقاً من التعاريف النفسية المقدمة سابقاً أن :

- اعتبار أن السلوك الإنحرافي هو موضوع صراع بين البعد الداخلي الفردي، المتمثل في الرغبات والدوافع والطموحات، وبين البعد الخارجي البيئي المتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي للسلوك (الممهلات أو حتى الكوابح) من جهة أخرى.

- السلوك الإنحرافي هو نتيجة فشل الوسائل الضبطية الاجتماعية - وهنا يتعلق الأمر بالتربية الموجهة لتنشئة الشخص- في التنسيق، بهدف ردم الهوة، ما بين الشخصية وبيئتها السوسيو- ثقافية.

- أهم ما جاءت به هذه التعاريف هو أن الانحراف كفعل يحدث نتيجة عوامل، ولا يحدث اعتباطاً.

- كذلك انطلاقاً من معرفة عوامل أو حتى مميزات وظروف الممارسة الإنحرافية، يمكن التوقع والتنبؤ بحدوث ممارسات إنحرافية مستقبلاً، في حالة توافر تلك الظروف، والتي قد تكون من بينها العوامل النفسية.

¹ - دينكن ميشال. مرجع سابق، ص 73.

² - منير العصرة. انحراف الأحداث ومشكلة العوامل. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974، ص 26.

³ - عبد الحميد كربوش، مرجع سابق، ص 25.

-الانحراف من منظور الشريعة الإسلامية:

هو ترك الحق والوسطية والاستقامة، ويقتضي الانحراف منحرفا عنه ومنحرفا والمنحرف عنه حق الصراط المستقيم، أو الصراط في لغة العرب وهو الطريق والمستقيم الذي لا اعوجاج فيه، ولا انحراف وهو دين الإسلام ، ويسمي الدين الطريق لأنه يؤدي إلى الجنة فهو طريق إليها¹.

3- مفهوم التفكك الاجتماعي:

تنطلق تفسيرات مدخل التفكك الاجتماعي Social Désorganisation من فكرة أن الحياة الاجتماعية تفرض مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتحدد توقعاتهم وتصرفاتهم في المواقف المختلفة وهكذا يستمر المجتمع إلى أن تحدث عمليات تغير اجتماعي وتختفي الممارسات القديمة لانها لا تصبح بالية ومهملة وغير مناسبة في حين لا يحدث تكيف من أعضاء المجتمع مع التغيرات الجديدة ولذلك تظهر مشكلات التفكك الاجتماعي والخلصة أن تغير المجتمع يؤدي إلى ظهور مناطق تفكك اجتماعي وهي مناطق موبوءة ينتشر فيها الفقر والجهل والمرض وهي مناطق ذات طابع انحرافي إلى حد كبير أي أن المجتمع يعاني نتيجة التغير من تفكك بعض مناطقه المتحولة وتصبح أحياء مغلقة ذات مستوى سكني منخفض ويسكنها مهاجرون وجماعات غير متكيفة مع المتغيرات، ومع وجود الفقر والتميز الاجتماعي تظهر الانحرافات والجريمة وتزداد.

إن مشكلات مثل الطلاق والهجر والانحرافات المختلفة وكافة صور الجريمة ينظر إليها على أنها مؤشرات على تفكك الأسرة ونمط حياة الأسرة انه ثابت ولكن مع تغير المجتمع تتغير الأسرة ويظهر الانحراف².

4- مفهوم الطفولة

هي مرحلة أساسية من مراحل النمو، الأولى في تكوين ونمو الشخصية، فأول مركز يشغله الفرد في البناء الاجتماعي هو مركزه كطفل في نسق الأسرة، ويحدد المجتمع للأطفال حقوقهم وامتيازاتهم وواجباتهم، وهم يتميزون بألعابهم وطرقهم الخاصة في التعامل مع الآخر وأغانيتهم وحكاياتهم، ونواديرهم الخاصة بهم بل وأمراضهم كذلك. وإذا كان المجتمع قد حدد ملامح مجتمع الأطفال على هذا النحو، فإن المسؤولية ليست من السمات التي يتميزون بها، إذ يعتمدون على الكبار، ولا يكثرثون بالنظام لكنهم يتفردون بالتعاون غير الغرضي بينهم³.

¹ - جمال عبد الناصر. المعجم النقدي. ط1، دار اسامة المشرف الثقافي، 2006، ص283.

² - عزة صيام. المشكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي. القاهرة، مكتبة الحرية، صص 61.63.

³ - سعيد فرح محمد. الطفولة والثقافة والمجتمع. دار المعارف، الإسكندرية، 1993، صص 15-16.

الطفل لغة: الصغير من كل شيء، وطفل طفولة وطفالة فهو طفل: رخص ونعم، بمعنى لان، أي صار لنا وناعما، ويدل مصطلح طفل على المفرد أو الجمع لأنه اسم جنس¹. في اللغة الفرنسية كلمة طفل (ntenfa) من اللاتينية (infans)، وتعني الذي لا يتكلم. اصطلاحا: الطفل كائن بشري في عمر الطفولة، وهي المرحلة الأولى من عمر الإنسان، من الميلاد إلى المراهقة، وقد تستعمل مجازا للتعبير عن المرحلة الأولى من حياة أي شيء. ويستعمل مصطلح طفل للدلالة على الكائن البشري في علاقته بوالديه، بمعنى ابن أو بنت، في هذه الحالة لا يوجد حد معين لعمره². وتعرف (جرافينز) الطفولة بأنها مرحلة تطور الفرد من الميلاد إلى المراهقة، وتحددها بمراحل عمر كالتالي:

- الرضيع، من الميلاد إلى عام واحد.
 - طفل قبل التمدرس، من عام إلى خمسة أعوام.
 - عمر التمدرس، من خمسة أعوام إلى ثلاثة عشر عاما.
 - المراهقة، من 12 و 13 عاما إلى 18 و 20 عاما³.
- في الموسوعة هذه المراحل خمس وهي:
- الطفولة الأولى: إلى عام واحد.
 - الطفولة الثانية: من عام إلى ثلاثة أعوام.
 - طفولة ما قبل التمدرس: من ثلاثة إلى ستة أعوام.
 - طفولة التمدرس: من ستة أعوام إلى البلوغ.
 - المراهقة.

هذه المراحل لا تتجزأ بطريقة دقيقة ومنظمة، فكل فرد له وتيرته الخاصة به في النمو، والتي تتأثر من حيث تسارعها بظروف حياته⁴.

وفي اتفاقية حقوق الطفل المتبناة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1989، جاء في المادة الأولى منها: الطفل هو كائن بشري يقل عمره عن 18 عاما، إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بالنظر إلى التشريع الذي يخضع له، وفي التشريع الجزائري سن الرشد محدد في القانون المدني بتسعة عشر عاما كاملة⁵.

5-التشريعات الخاصة بالأطفال في خطر معنوي

من خلال الدراسة المتعمقة للنصوص والتشريعات الخاصة بالطفولة في خطر معنوي نجد أن المشرع الجزائري نص لحماية هذه الفئة قوانين منها:

¹ - المنجد في اللغة والإعلام، ط26، دار المشرق، بيروت، 1975، ص467.

² - Rey Alain, Rey-Debove Josette, et collaborateurs. Le petit Robert 1, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, paris, 1984, pp641-642.

³ - Grawitz, Madeleine. lexique des science sociales, 6ed, Dalloz, paris, 1994. p146.

⁴ - Encyclopédie Universalisa, 11 ed, 1977, vol ; 6, p201.

⁵ - Ministère de la solidarité nationale et de la famille. Guide des droit de l'enfant, Algérie, 1999, p9.

- الامر 64-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق بإنشاء المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر 115-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر 100-76 المؤرخ في 1976/05/15 المتضمن إنشاء المراكز المتخصصة المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.
- الأمر 03-72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.
- والطفولة في خطر معنوي ومادي في التشريع الجزائري يتضمنها الأمر 03-72 المؤرخ في 1972/02/10 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة والتي عرفت مادته الأولى الأطفال في خطر معنوي على أنهم القصر الذين لم يكملوا سن الرشد(سن الرشد المدني محدد ب19 سنة حسب المادة 10 من القانون المدني الجزائري)،وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر ،أو يكون وضع حياتهم مضرا بمستقبلهم ،أو يعيشون في بيئة تعرض سلامتهم الأخلاقية أو النفسية أو البدنية أو التربوية للخطر.
- والحالات التي يعتبر فيها الطفل في خطر معنوي ومادي طبقا للتشريع الجزائري هي كالآتي:
- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل في التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته الجسدية أو النفسية.
- الاستغلال الجنسي للطفل ذكر أو أنثى.
- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.
- تعريض الطفل للإهمال والتشرد.
- وقوع الطفل ضحية جناية أو جنحة من والديه أو كفيله أو ضحية أي شخص آخر إذا تبين أن مصلحة الطفل تقضي حمايته.
- الاستغلال الاقتصادي للطفل وتعريضه للتسول وتشغيله بطريقة غير قانونية أو تكفليه بعمل يحرمه منى متابعة تدرسه
- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.

الفصل الثاني المقاربة النظرية للدراسة

المبحث الأول: أهمية النظرية العلمية في مجال الانحراف والجريمة.

المبحث الثاني : التطور التاريخي للجريمة.

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافي.

أولاً-الاتجاه الفردي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

ثانياً- الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

ثالثاً- الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

رابعاً- الاتجاه التكاملي في دراسة الجريمة والسلوك الانحرافي.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الثاني المقاربة النظرية للدراسة

تمهيد

يتفق معظم علماء الاجتماع على أن السلوك الإنحرافي هو نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، و من المعلوم أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظمه الاجتماعية و معاييرها و أعرافه التي تضبط سلوك أفراده، وأن الخروج عن نظم المجتمع و أعرافه يعتبر سلوكاً منحرفاً، مما يؤدي إلى اعتبار فاعله منحرفاً.

و يؤكد محمد عاطف غيث على ذلك قائلاً "إن الاتجاه في علم الاجتماع الحديث يتمركز حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريباً هي الانحراف عن القواعد و المعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التي تصادف مجرد النفور و الاشمئزاز و إنما تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان الجماعة أو المجتمع من ناحية و لقواعد السلوك من ناحية أخرى"¹.

لذا ترتبط قضية الانحراف و الامتثال في علم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القواعد و المعايير و القيم داخل الجماعة أو المجتمع، ففي كل مجتمع أو جماعة- سواء كانت كبيرة أو صغيرة- توجد مجموعة من القواعد و المعايير التي تنظم سلوك الأعضاء، كما تنظم حقوقهم و واجباتهم و علاقاتهم بعضهم ببعض، و يلتزم أفراد المجتمع بتلك القواعد و المعايير التزاماً فكرياً و سلوكياً.

و لكن لا يحدث أن يتحقق الإلتزام بالمعايير و القواعد داخل أي مجتمع بطريقة كاملة فكما يذهب "البرت كوهين" فإنه إذا وجدت القواعد يظهر الإنحراف بالضرورة، لأن القواعد هي التي تحدد ما هو ممتثل و ما هو منحرف و هكذا فإننا يمكن أن نصنف سلوك الناس مع داخل أي مجتمع إلى قسمين أساسيين هما- السلوك الممتثل و السلوك المنحرف- و يقوم هذا التصنيف على أساس مدى تمشي هذا السلوك مع المعايير المقبولة داخل المجتمع.

¹-محمد عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982 ص 120.

المبحث الاول: أهمية النظرية العلمية في مجال الانحراف والجريمة

ربما كان من المناسب أن نبدأ بتساؤل يدور في ذهن بعض الطلاب والباحثين في مجال الجريمة والانحراف الاجتماعي. وهو لماذا نهتم باستعراض نظريات الجريمة والانحراف؟ وما هي الفائدة من النظريات في ذلك المجال طالما أن هدف المجتمع -أي مجتمع- هو في الأساس القضاء على الجريمة والتقليل من الانحرافات الموجودة بالمجتمع أو السيطرة عليها من خلال مكنزمات الضبط الاجتماعي.

وبمعنى آخر بماذا يفيدنا استعراض النظريات العلمية التي تفسر أسباب الانحراف وعوامله طالما كان اهتمام المشرعين والمسؤولين هو اهتمام عملي يهدف للقضاء على الانحراف لا محاولة فهمه وتفسيره من خلال النظريات العلمية.

وفي الواقع أن أهمية النظريات العلمية في مجال تفسير الانحراف والجريمة لا تقل عن الاهتمام بالجوانب العلمية والإجراءات الواقعية التي تتخذ من أجل الحد من الجرائم أو القضاء عليها ولتوضيح ذلك نذكر ما يلي:

1- إن الاهتمام بالنظريات المفسرة للجريمة ليس بهدف الترف العلمي أو الانشغال بقضايا نظرية بحتة ليس لها أساس تطبيقي بل إن النظرية العلمية هي عبارة عن معرفة صادقة يتوصل لها العلماء والباحثين حول الظواهر التي يدرسونها وهذه المعرفة لا تعتمد على التأمل أو الاستنتاج العقلي بقدر ما تعتمد على الوقائع الامبريقية والدراسات الواقعية التي تتراكم لتشكل في النهاية إطاراً نظرياً يفسر الجريمة والانحراف تفسيراً واقعياً.

2- تساعد النظرية على فهم الأحداث الجزئية التي تبدو غير مترابطة إذا لم ينظر إليها نظرة فاحصة، أي أن النظرية تعطي رؤية شاملة للوقائع وتفسرها أي أنها إطار تصوري يفيد في لفت الانتباه بملاحظة وقائع الجريمة والانحراف وفهمها فهما شاملاً.

3- تقدم النظرية المعرفة والأفكار الجديدة حول الظواهر محل البحث، كما أنها تطرح قضايا صالحة للبحث العلمي من أجل تراكم المعرفة الإنسانية.

4- إن النظرية في مجال الانحراف والجريمة تتضمن تفسيرات لأسباب الجرائم والانحرافات ودوافع المجرمين وأنماطهم والعوامل المؤثرة في سلوكياتهم الانحرافية وبالتالي فهي تؤدي إلى فهم أعمق لمشكلات الجريمة.

5- لا تقتصر أهمية النظرية على المجالات التطبيقية بل أنها تساهم في تطور المعرفة الإنسانية في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة ومن خلالها يمكن التعرف على تطور التفكير العلمي في الظواهر الاجتماعية، واهم العلماء الذين اهتموا بدراسة هذه الظواهر واهم قضايا البحثية والمنهجية التي انشغلوا بمحاولة التحقق منه أو الإجابة عليها¹.

¹- علي عبد الرزاق جليبي وآخرون. علم الاجتماع المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 10-11.

والواقع أن التفكير في الجريمة والانحراف لم يؤد إلى صياغة نظريات علمية إلا مؤخرا ،حيث مر التفكير الإنساني بعدة مراحل سيطرت عليها تفسيرات مختلفة للجريمة قبل ظهور النظريات العلمية¹.

المبحث الثاني : التطور التاريخي للجريمة

بدايات الجريمة والانحراف في عالم البشر تعود في الحقيقة إلى عصر سيدنا ادم عليه السلام ،عندما هبط من الجنة إلى الأرض بأمر الله وسكن في الأرض وأصبح خليفة الله فيها ،حيث تناسل أبناؤه وازداد عددهم على وجه الأرض فلم يتوافر لدى الباحثين غير المسلمين في علم الجريمة وسيلة يستطيعون من خلالها التعرف على أول جريمة حدثت من الإنسان والأحداث التي جرت فيها ،ولكن يتوافر لدى علماء المسلمين كتاب الله الخالد ،الذي يزودنا بحقائق السابقين من البشر ، مما لا يتوافر لغيرهم من علماء الغرب².

وبمراجعة الدراسات الجنائية التي كتبت عن الجريمة في المجتمعات الغير الإسلامية نجدها عاجزة عن الحصول على معلومات عن الجريمة وبدايتها لدى الإنسان ،وذلك لعدم التزامهم بدين الإسلام ،المصدر الوحيد الموثوق به تكلم المعلومات ،بالإضافة إلى ذلك عدم وجود وسائل متاحة للوصول إلى ما جرى في تلك الحقب البعيدة من حياة الإنسان على الأرض ولكن نحن معشر المسلمين نعلم ذلك ،حيث ورد في كتاب الله تعالى من خلال القصص التي وردت في القرآن الكريم التي تخبرنا عن أبناء الأحقاب الغابرة وقد جاء في قوله تعالى: نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين(3) (يوسف).

ومن القصص القرآني الذي يبين أن الجريمة موجودة منذ خلق الله أبا البشر سيدنا ادم عليه السلام على وجه الأرض ،وبإيماننا بالله العزيز الحكيم وبكتبه ورسله واليوم الآخر تجعلنا على يقين تام بان القرآن الكريم هو مصدرنا الوحيد لمعرفة أول جريمة قتل ارتكبت في عام البشر ،وذلك لان فاعلها وقف عاجزا عن التعامل مع نتائجها ،إلى أن بعث الله له غرابا يبين له كيف يفعل بالمقتول ،وهو ما جرى بقايل بن ادم عندما قتل أخاه هابيل³ فقال تعالى: فطوعت له نفسه قتل أخيه فأصبح من الخاسرين(30) فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه قال يا ويلتي أعجزت أن أكون مثل الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين(31) (المائدة).

كما يخبرنا الله سبحانه وتعالى كيف اتفق إخوة يوسف على قتله ،لأنه كان أحب إلى أبيه منهم حيث يقول الله تعالى: اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا يخلوا لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده ،قوما صالحين(9) (يوسف).

¹ - علي عبد الرزاق جلبي وآخرون.مرجع سابق ،ص11.

² - عبد الرحمان ،العسوي. دراسات سيكولوجية. مصر ،دار المعارف ،1981 ،ص140.

³ - صالح ،حسن الداھري. أساسيات علم النفس الجنائي. ط1 ،الأردن ،عمان ،دار حامد للنشر والتوزيع ،2011 ،ص32.

ولعل خير دليل على وجود الجريمة ،والفساد على الأرض هو سؤال الملائكة الله سبحانه وتعالى¹: وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني اعلم ما لا تعلمون(30) (البقرة).

ولم تقتصر الجريمة على العصور الغابرة فقط أو أثناء نزول الرسائل السماوية ووجود الرسل ،ولكنها انتشرت في المجتمعات القديمة قبل الرسائل السماوية ،فقد تناولها الفلاسفة بالدراسة مثل: ابوقراط ،وسقراط ،وأفلاطون ،وأرسطو ،وقد عزی هؤلاء الجريمة إلى نفس فاسدة في المجرم أساسها عيوب خلقية جسمية فيه. وفي العصور الوسطى سادت نظرية مقتضاها انه يمكن الوقوف على طبع الشخص من فحص خطوط يديه ولرجليه وملامح وجهه وسرة بطنه ،وظهرت بعد ذلك نظريات أخرى تربط الجريمة بالكواكب وتعلق مصير الإنسان على الكواكب².

حظيت دراسة الجريمة والعقوبة بعناية فائقة منذ أقدم العصور ،ونلمح ذلك بوجه ملموس في تشريع حمورابي الذي يعد أقدم تشريع جنائي متكامل في العالم.وينسب هذا التشريع إلى الملك حمورابي سادس ملوك الدولة البابلية القديمة ،والذي تولى الحكم في بلاد النهرين (العراق حالياً) في منتصف القرن الثامن عشر قبل الميلاد أي منذ ثمانية وثلاثين قرناً مضت ،وبالنظر إلى هذا التشريع فإننا نجده يجسد معاني فلسفية عميقة تعبر عن حضارة عصره وعن مفهوم العدالة حينذاك والقيم الاجتماعية التي روعي الحفاظ عليها . وكان من ابرز مظاهر هذا التشريع الفلسفي والتقدم في بقية أنحاء العالم . وتشريع حمورابي هو أول تشريع مكتوب ومتكامل ،إذ بلغت مواده(282) مادة ،عدا(34) مادة قضت عليها العوامل الطبيعية ،وقد تناولت المواد(154-158) أحكام الزنا وتناولت المادة (23) من أحكام السرقة أما المواد(24-109-110-116-229-230) تناولت الدية وأحكام إجهاض الجنين عمداً³.

من هذا العرض يتبين أن الجريمة موجودة منذ أقدم العصور ،ومنذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض ،وقد حاولت الجماعات الحد من هذه الجرائم وذلك بسن التشريعات التي تحد من هذه الجرائم ،ولكن الجريمة أصبحت في الآونة الأخيرة هما من الهموم الكثيرة التي تشغل بال الناس ،ومشكلة من المشاكل التي لا يمكن أن يخلوا منها مجتمع وينصب الاهتمام على جرائم القتل البشعة ،وجرائم الاغتصاب المروعة ،وجرائم السرقة المذهلة وغيرها... التي كان وقوعها محدوداً فيما مضى من السنوات فجعلت الناس الذين كانوا يعيشون في أمان يتساءلون والأسى يملا قلوبهم : ما هو السبيل لمنع هذه الجرائم؟ أو على الأقل الحد منها إلى أقصى درجة ممكنة⁴؟.

1 - صالح ،حسن الداھري.مرجع سابق،ص33.

2 - رمسيس،بهنام. علم الإجرام. الإسكندرية ،منشأ المعارف ،1986، ص44.

3 - عبد الرحيم ،صدقي. مقدمة في دراسة علم الإجرام العام والمعملي، القاهرة ،دار المعارف ،1984، ص18.

4 - صالح ،حسنالداھري.مرجع سابق ،ص37.

وقد درست الجريمة قديما وحديثا من نواح متعددة وزوايا مختلفة، وقد تناولتها دراسات في الطب، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية والقانون وغيرها، وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من وجهات النظر حسب المدرسة التي تنتمي إليها فهناك من يقول أن الجريمة ترجع إلى أسباب وراثية، ومنهم من يرى أنها مشكلة اجتماعية، وهناك من يقول أن الجريمة مشكلة نفسية، وحاول كل منهم أن يبرهن على وجهة نظره وإثباتها إثباتا صحيحا يمكن الأخذ به، وتطبيقه في كافة الظروف والأحوال، فحيرة العلماء إذن ليست إلى أسباب جرم شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة، إنما احتاروا في تعميمهم أسباب الجريمة بشكل شامل ينطبق على كافة بني الإنسان في زمان ومكان¹.

ومنذ أن عرفت ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشرية وهي موضع تأمل ودراسة، ولكن هذه الدراسات لم تأخذ شكلها المعروفة عليه إلا بعد مرورها بمراحل متعددة، حيث كانت أول بدايات هذه المراحل في القرن السادس عشر حيث كتب المؤرخ الانجليزي الشهير توماس مورس Tomas Mores، واستخلص من دراسته أن فرض العقوبات القاسية لا يجدي في القضاء على ظاهرة الجريمة ونادى بضرورة البحث في أسباب هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وفي القرن الثامن عشر لاحظ كل من بكاريا Beccaria وفوليتير Voltaire أن السرقة هي جريمة الفقر، ويشير فيلدمان Feldman غالى أن التأصيل لدراسة الجريمة في علم الاجتماع بدأ عن طريق بعض الكتاب الأوروبين مثل كوتيليت (Quatal 1796-1872) حيث بدأ باستخدام الدراسات العلمية والامبريقية للجريمة والمجرمين . كما أن راى اسك (RAY I 1807-1881) يرجع له الفضل في دراسة طب الأمراض العقلية الشرعي Forensic Psychiatry وهي التي أدت إلى تشخيص الأمراض العقلية للمجرمين. وفي عام 1856 وضع ديلابورتا della Porta مؤلفا في علم الإجرام يربط الجريمة بطباع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة في الوجه تتمثل في العينين أو في الجبهة، أو في الأنف، وقد أيد نظريته فلاسفة طبيعيين مثل لاشمبر Lachamber وداروين DARWIN وذهب لافتيه وجال Gall, Lavater إلى القول أن الجريمة ضعف خلقي يرجع إلى خلل في النمو الطبيعي لأجزاء الدماغ، وفي نفس السنة 1857 نادى الطبيب الفرنسي Morel بفكرة دينية حول سقوط الإنسان في الخطيئة، وهي أن المجرم صورة ناقصة ممسوخة من الرجل الكامل الأول أما في عام 1874 نادى طبيب الأمراض العقلية Gaspere Virgillo بالطبيعة المرضية للمجرم².

1 - محمد، عارف. الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي. القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1990، ص23.

2 - رمسيس، بهنام. الإجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1977، ص44.

وبرغم اهتمام اغلب علماء بدراسة الجريمة إلا أن دراسة المجرم لم تلق اهتماما إلا عام 1871 على يد الطبيب الايطالي سيزار لامبروزو Sesar Lambrose الذي اتضح له من خلال تشريحه للمجرمين وجود مميزات في الجنود الأشرار ومنها عيوب في تكوينهم الجسماني، وانتهى به الأمر إلى التقرير بان المجرم وحش بدائي، تتجلى فيه بطريق الوراثة خصائص ترجع إلى ما قبل التاريخ الإنساني وفي عام 1880 نادى العالم رفائلي جارفالو Raffaele Garofalo بنظرية جديدة، تفيد أن المجرم ليس خلقة شاذة وإنما هو نفس شاذة ينقصها الورع والأمانة، وهذا النقص يؤدي إلى جرائم الدم وجرائم المال، وأدى ذلك إلى بروز البيئة الاجتماعية في توليد الجريمة على يد العالم انريكو فيري Enrico Ferri في كتابه علم الاجتماع الجنائي الذي وضعه في سنة 1881 وأظهره في صورته النهائية سنة 1929.

وقد استمر تطور دراسة الجريمة خلال الخمسين سنة اللاحقة على يد العلماء الايطاليين الذين استخدموا الأساليب العلمية، حيث ظهرت نظرية التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق الإجرامي على يد كل من Pende, Viola وأستاذ علم طبائع المجرم في جامعة روما Beigno, di tillio سنة 1945.

كما نادى أستاذ القانون الجنائي Filippo Grispigni بنشأة الجريمة حيث أوضح أن الجريمة أولا وقبل كل شيء، إرادة إجرامية، والإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسانية، وهذه العوامل النفسية هي التي يجب البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية، كما يرى أن الجريمة مظهر من مظاهر النشاط النفسي¹. ومن خلال تلك البدايات تطورت دراسة الجريمة والأسباب المؤدية إليها فتناولت دراسة المجرم وتركيبته الجسمانية، وكذلك الظروف الخارجية وعلى اثر ذلك اختلفت المذاهب والمدارس التي تدرس الجريمة، لكل منهم آراؤه واتجاهاته التي يدافع عنها في تفسير السلوك الإجرامي، وقد ظهرت ما يعرف بالمدرسة العضوية، وهي ترجع سبب الجريمة إلى التكوين البيولوجي، وكذلك المدرسة الاجتماعية ترجع سبب الجريمة إلى البيئة والظروف المحيطة والمدرسة السلوكية، وهي ترجع الجريمة إلى أسباب نفسية داخل الفرد وتأثره بالمحيط الخارجي وعلى اثر ذلك أصبحت هناك نظريات : عضوية واجتماعية، ونفسية متكاملة، وهذا يدل على تعقد ظاهرة الإجرام من ناحية، وعلى تعذر معرفة أسبابها الحقيقية معرفة كاملة من ناحية أخرى، ويرجع هذا التعدد بين المدارس إلى ظاهرة التخصص التي سادت في ميدان الجريمة².

1 - رمسيس، بهنام. علم الإجرام. مرجع سابق، ص56.

2 - حسن، الساعاتي، في علم الاجتماع الجنائي. القاهرة، 1987، ص97.

وقد أدى هذا التخصص إلى وجود الكثير من العلوم، كعلم الإجرام وعلم العقاب وعلم الاجتماع علم النفس تهتم بدراسة السلوك الإجرامي بصفة خاصة والسلوك الإنساني بصفة عامة، وهذه العلوم لا تجمعها في النهاية إلا محاولة دراسة السلوك الإجرامي ومواجهته. ومن ذلك يتضح أن البحث في أسباب الجريمة في القرن التاسع عشر تناوله متخصصون في علوم مختلفة، منها علم الاجتماع وعلم العقاب وعلم النفس، وخلال ذلك القرن كان كل منهم يعمل في شبه عزلة عن الآخرين، وقد قيل بان الباحث في علم الإجرام كان في هذا القرن بمثابة ملك بدون مملكة الم يكن المجال الذي يعمل فيه يخصه وحده وإنما يشاركه فيه متخصصون من علوم أخرى من فروع العلم¹.

أما القرن العشرين فقد امتاز بتنسيق وتوحيد السابقة عن طريق مقارنة النتائج التي توصل إليها علماء الإجرام في القرن الماضي، وكذلك محاولة التنسيق بين الباحثين عن طريق إنشاء الهيئات العلمية المختلفة، واستجابة لتلك الجهود تم إنشاء الجمعية الدولية لعلم الإجرام سنة 1934 التي انبثق عنها المؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي انعقد بروما سنة 1938 وتلاه مؤتمر باريس سنة 1950 ثم المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام الذي عقد بلندن سنة 1955 وكذلك المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في لاهاي سنة 1960، ولا زال هذا المؤتمر ينعقد إلى الآن كل خمس سنوات².

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والسلوك الانحرافي. اولا-الاتجاه الفردي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

يعتقد انصار هذا المذهب ان هناك علاقة بين السلوك الاجرامي وتكوين جسم الانسان ، وكان رائدهم الطبيب الايطالي الشهير " سيزار لومبروزو" وقد نادى خلال دراساته الاولية بنظرية المجرم بالولادة ثم ما لبث ان عدل موقفه في اعماله المتأخرة مقررا بان الاجرام لا يورث في حد ذاته بل يورث استعدادا كامنا له تحركه البيئة الفاسدة، ولقد اضاف اتباعه من المدرسة الايطالية الوضعية مثل " انريكو فيري " و " جاروفالو " عوامل اجتماعية اخرى في تحليلاتهم للسلوك الاجرامي، بينما تعرضت نظرية "المبوزو" لهزة عنيفة نتيجة الدراسة التي قام بها " تشارلس جورنج " في انجلترا عام 1901، ولم يجد فروقا جسمية هامة بين المجرمين وغير المجرمين، وان دراسات اخرى للباحثين "ارنست هوتن" و "ارنست كرتشمير" قد ايدت الى حد ما المفهوم العضوي للسلوك الاجرامي، ثم ظهرت في اربعينيات القرن العشرين دراسة هامة للعالم الامريكي "وليام شلدون" الذي قسم تكوين جسم الانسان الى ثلاثة نماذج هي النحيل والقوي والممتليء. ووجد ان الجسم الرياضي العضلي هو اقرب النماذج صلة بالسلوك الاجرامي، كما تاكدت هذه العلاقة في بحث قام به في

1 - عمر السعيد، رمضان. دروس في علم الإجرام. بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص 18.
2 - صالح، حسن الداھري. مرجع سابق، ص 43.

الخمسينات العالمان الامريكانيان " شلدون" و "ليانور جلوك"، غير انهما عللا ذلك باقتران البيئة ذاتها بسمات شخصية تشجع الاقدام على ارتكاب الافعال العدوانية¹. ولقد انتقل بعض المهتمين بالعوامل العضوية من محاولة الربط بين السلوك الاجرامي وبين التكوين البدني من حيث الملامح العامة او الصفات التشريحية الى الخصائص الوظيفية لاجزاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي او الغدد الصماء او الخلايا الدموية. ومن ذلك ما يراه بعض العلماء من ان الاجرام العنيف يرجع الى خلل عضوي في قاعدة المخ التي يتركز فيها كثير من العمليات النفسية والحيوية التي تتحكم بدورها في تحديد الارادة والسلوك، ويرى العالمان " ماكس شلاب" و "ادوارد سميث" ان الاضطراب الميميائي العضوي الناشيء عن اختلال افرازات الغدد الصماء مسؤول بصفة عامة عن السلوك الشاذ والاجرامي، ذاهبين الى ان ذوي الافراز الزائد في الغدد الجنسية او الكظرية يكونون في الغالب من مرتكبي الجرائم العنيفة كالقتل والاعتصاب وقطع الطريق². ولقد كان للمدرسة العضوية نفوذ كبير وانصار كثرون في اواخر القرن التاسع عشر وفي اوروبا بالذات، الا ان الاتجاه السائد في القرن العشرين وفي الولايات المتحدة الامريكية بالذات يقلل من شان المدرسة العضوية ويميل بشكل ملموس الى الاعتقاد في المدرستين النفسية والاجتماعية.

1- سيزار لمبروزو: (1836-1909). "النظرية البيولوجية":

كان "لمبروزو" طبيباً للأمراض العقلية بالجيش الإيطالي خلال الفترة من 1859-1863. ثم عين بعد ذلك مدرساً لطب الأمراض العقلية بقسم الطب الشرعي بجامعة "باثيا" ثم عمل بعد ذلك أستاذاً للطب الشرعي بجامعة "تورينو"، وقد أتاح له ذلك أن يفحص عديداً من المجرمين أو الخطرين، الأحياء منهم و الأموات، و أن يجمع بين العلم و العمل و النظرية و التطبيق.

فسر "لمبروزو" في كتابه الشهير "الإنسان المجرم" أسباب السلوك الإجرامي على أساس الحتمية البيولوجية. و قد توصل "لمبروزو" لتلك الحتمية نتيجة فحصه للعديد من المجرمين. و كانت أبرز حالة عُرضت عليه ليفحصها حالة أحد المجرمين يدعى "فيليبلا Villela". فقد لاحظ لامبروزو على هذا المجرم أنه يتميز بخفة الحركة، وبأنه يميل إلى التهكم و السخرية من الغير، ويجنح إلى المباهاة والتفاخر بنفسه. وبعد أن مات هذا المجرم تولى لمبروزو تشريح جثته، فوجد في مؤخرة جمجمته تجويفاً فارغاً يشبه مثيله لدى الحيوانات الدنيا كالقردة، فربط لمبروزو بين الإنسان المجرم و بين التخلف البيولوجي، في مؤلفه "الإنسان المجرم" سالف الذكر.

¹- بدر الدين علي. عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة، بحث مقدم للندوة العلمية السادسة، " الخطة الامنية الوقائية العربية الاولى"، 1987، ص18.
²- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص128.

ويعلن لمبروزو أن نسبة هذا التجويف تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ في المائة لدى المجانين، و ١٤٪ لدى شعوب ما قبل التاريخ، و ٢٦٪ لدى الهنود الحمر و ٥٪ لدى غير المجرمين. و من هنا جاءت فكرة "لمبروزو" الأولى في نظريته في الربط بين "التخلف البيولوجي" أو "العضوي" وبين ظاهرة الإجرام.

ثم أتاحت للمبروزو فرصة أخرى، أستخلص منها قانونه الثاني في تفسير الظاهرة الإجرامية، و هي حالة مجرم خطير ". "يدعى Veseni". فقد أتهم هذا المجرم بقتل عشرين امرأة، بطريقة تتسم بالقسوة البالغة والوحشية البدائية، فقد أعترف هذا المجرم بأنه كان يشرب دماء ضحاياه من النساء ثم يقوم بدفن جثثهن، فخلص لمبروزو إلى أن للمجرم خصال و خصائص الإنسان البدائي الأول و قسوة الحيوانات المفترسة¹.65 ويخلص لمبروزو من دراساته هذه إلى القول بأن المجرم نوع معين من البشر، يتميز بملامح خاصة، و ظاهرة جسمانية شاذة، يرتد بها إلى عهد الإنسان الأول و المخلوقات البدائية.

فالملامح العضوية التي يتميز بها الإنسان المجرم تختلف باختلاف فئة الجرائم التي يميل إلى ارتكابها.

فالمجرم الذي يميل إلى ارتكاب جرائم الجنس يتميز بطول أذنيه و انخساف جمجمته و تقارب عينيه و فرطحة أنفه و ضخامتها و طول ذقنه الملحوظ. و المجرم الذي يميل إلى السرقة يتميز بحركة غير عادية لوجهه و يديه و صغر عينيه و عدم استقرارهما و كثافة شعر حاجبيه و انخفاضهما و ضخامة الأنف و ندرة شعر ذقنه و جسمه. و المجرم القاتل يتميز بالنظرة العابسة الباردة و إن كانت ثابتة و قوية، فضلاً عن ضيق أبعاد رأسه و طول فكيه و بروز و جنتيه.

بعد أن نشر لمبروزو الطبعة الأولى من كتابه "الإنسان المجرم" عام 1876، لم يلبث البريق الذي أحدثته الآراء التي تضمنتها أن تختفي تحت وطأة النقد السليم الذي تعرضت له من الباحثين عامة ، و من العالمين الإيطاليين "فيرى و فير جيليو" بصفة خاصة.

و قد أفاد لمبروزو كل الفائدة من هذا النقد في طبعات لاحقة لمؤلفه عن الإنسان المجرم. و إلى جانب هذا فقد أثرت واقعة معينة في آراء لمبروزو فجعلته يضيف إلى فئات المجرمين فئة أخرى خاصة بالمجرم الصرعي. لقد حدث عام 1884 أن الذي كان يبلغ الحادية و العشرين من عمره حينما التحق بالجيش " Misdea قام لمبروزو بفحص حالة الجندي "مسديا الإيطالي. لقد كان هذا الجندي مريضاً بالصرع. و لم يعرف عنه سوء الخلق، و لكنه قام فجأة بمطاردة عدد من رؤسائه و زملائه و قتلهم جميعاً و كانوا حوالي ثمانية قتلى، ثم

¹- عبد الفتاح مصطفى الصيفي. علم الإجرام ، دراسة حول الذاتية، منهجه، و نظرياته، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966، ص 184.

سقط فاقد الوعي لمدة اثني عشر ساعة، و لما أفاق من الصرعه لم يتذكر شيئاً عما حدث¹. هذه الحادثة جعلت لمبروزو يدخل في اعتباره، فضلاً عن العيوب الخلقية الظاهرة للعيان، اختلال وظائف أعضاء المنحرفين الداخلية، أو سوء حالاتهم النفسية.

و لم يقف عند هذا الحد فحسب، بل أنه خفف من حدة تنظيراته، بأن أدخل العامل الاجتماعي في حسابه، و ذلك بأن جعل بيئة المنحرف وظروفه، عوامل محركة لنزعاته الإجرامية المترسبة في داخله و البادية على مظهره، أو مهيجة لجهازه العضوي الداخلي المختل الوظائف، أو مثيرة لحالته النفسية السيئة. وقد جعلته هذه الملاحظات و الأفكار الجديدة أن يعيد تشكيل آرائه و صياغة نظريته وأن يضيف إلى طراز المجرم بالخلق أو الارتدادي² الذي كان قد حدده و ركز عليه فئات أخرى من المجرمين على النحو التالي:

***المجرم المجنون:** وهو المجرم المصاب بمرض عقلي وراثياً كان أو غير وراثي.
***المجرم بالفطرة:** و هو مجرم لديه استعداد سابق للجريمة، و لكنه لا يرتكبها إلا إذا أثير هذا الاستعداد بفعل عوامل البيئة الاجتماعية.

***المجرم بالعادة:** و هو مجرم لا تتوافر فيه علامات الرجعة و الارتداد أو الشذوذ العقلي على نحو واضح، و غالباً ما يكون من المعتادين على الإجرام منذ صغرهم. و المجرم بالعادة يولد دون أن تتوافر فيه صفات المجرم بالميلاد، إلا أن ظروفه تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة.

***المجرم بالصدفة:** فرق لمبروزو بين المجرم المرتد أو المريض بالصرع من ناحية، و بين المجرم بالصدفة من ناحية أخرى، و هو من لا يبحث وراء الجريمة، و إنما يقع فيها بسبب مؤثرات خارجية طارئة.

و المجرم بالصدفة لا يتوافر لديه الاستعداد السابق للإجرام، و لكنه يرتكب جريمته بفعل خفته و قلة الحساسية لديه تحت تأثير ظروف مفاجئة و مؤثرات خارجية، كما أن المجرم بالصدفة يتميز بضعف الوازع الأخلاقي و تنقصه قوة مقاومة المؤثرات الخارجية، فأقل دفع إلى الجريمة كالفقير أو الشعور بوجود فرص للإفلات من العقاب أو مجرد الميل إلى التقليد.

***المجرم بالعاطفة:** و هو مجرم يتميز بالعصبية و حدة المزاج و شدة الحساسية يندفع إلى ارتكاب الجريمة دون تفكير سابق أو إعداد لها تحت تأثير غيرة أوجب أو دفاع عن الشرف أو الكراهية. و يصل هذا المجرم إلى ذروة الانفعال أثناء و عقب ارتكاب الجريمة، و لكنه سرعان ما يعود إلى حالته الطبيعية و يعترف بجريمته، و قد يقدم على الانتحار³.

¹- سعد المغربي و السيد أحمد الليثي. الفئات الخاصة و أساليب رعايتها: المجرمون، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967، ص 118-121.

²- عبد الأحد محمد جمال الدين. الاتجاهات الأنثروبولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم القانونية، و الاقتصادية، عدد يوليو 1969، ص 705.

³- سامية الساعاتي. الجريمة و المجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص 100 .

و بالرغم من سهام النقد التي تعرضت لها أفكار لمبروزو و نظريته - إلا أن - هذه النظرية كان لها فضل توجيه الباحثين نحو دراسة شخصية المجرمين، بقصد اكتشاف العوامل التي تدفعهم إلى السلوك الإجرامي، و هو ما أدى إلى ظهور "علم الأنثروبولوجيا الجنائية" كعلم مستقل يتميز بمنهج مستقل في البحث العلمي.

و أخيراً فإن نظرية لمبروزو كان لها الفضل في لفت الأنظار إلى مدى الارتباط الموجود بين كل من الجانبين العضوي و النفسي في شخصية المجرم.

2- سيزار بكاريا: (1738-1794) "نظرية المصلحة الاجتماعية":

ظهرت أفكار "سيزار بكاريا" في القرن ١٨، تلك الفترة التي عرفت في ذلك الوقت بالحقبة التقليدية أو الكلاسيكية.

أهم "بكاريا" بحركة الاصلاح الجنائي في عصره. فقد ضمن مؤلفه الشهير عن الجرائم و العقوبات عدداً من المبادئ الجوهرية التي انعكست في التشريعات كلها، و كانت بحق نقطة تحول في تاريخ القانون الجنائي.

لقد كانت نظرية العقد الاجتماعي التي قدمها الفيلسوف "جان جاك روسو" هي الأساس في فكر "بكاريا" و تتخلص هذه النظرية في أن الأفراد لم يقبلوا الحياة في الجماعة إلا بمقتضى عقد أو اتفاق تم بينهم، تنازلوا بمقتضاة عن قدر من حقوقهم و حرياتهم محتفظين تماماً ببقية هذه الحقوق و الحريات.

هذا القدر هو ما يلزم حتماً لإقامة السلطة في الجماعة حتى تتمكن من إقرار النظام و الأمن في الجماعة و المحافظة بالتالي على حقوق أفرادها و حرياتهم.

هذا الأساس الفلسفي للسلطة في الجماعة. هو ذاته أساس سلطة الدولة في العقاب. فأفراد المجتمع قد تعاقدوا على العيش في سلام و ولاء لسلطة موحدة و بالتالي إذا ارتكب شخص جريمة أو سلك سلوكاً انحرافياً فإن ذلك يعتبر خرقاً لهذا العقد مما يعرضه للعقاب¹.

لذلك أعتبر "سيزار بكاريا" أن مبدأ المصلحة الاجتماعية هو أساس التشريع العقابي .. و قد رتب على هذا المبدأ نتيجتين في غاية الأهمية هما:

النتيجة الأولى: أنه لا يجب أن يدخل في عداد الجرائم المستوجبة للعقاب سوى أنواع السلوك الذي فيه عدوان على الأشخاص أو الأموال أو الحقوق بوجه عام أو انتهاك للقيم الأخلاقية الثابتة، أو مساس بالنظم الاجتماعية المقررة لمصلحة المجموع².

النتيجة الثانية: و هي ضرورة التناسب بين العقاب الذي يلحق بالجاني و بين ما تمثله الجريمة من ضرر... و لا ينبغي أن يفهم التناسب الذي يطالب به "بكاريا" على أنه مرادف للقسوة في العقاب بهدف التكفير، و إنما يقصد به أن العقاب لا ينبغي أن يتجاوز القدر الضروري لما يحقق المصلحة الاجتماعية.

¹-محمد ذكي أبو عامر. علم الإجرام و العقاب، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1997، ص 334.

²-سليمان عبد المنعم سليمان. أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص127.

3- رافايل جاروفالو (1851-1934). "النظرية البيولوجية ذات اتجاه اجتماعي":

على الرغم من أن الباحث الإيطالي "رافايل جاروفالو" من رجال القانون، فضلاً عن عمله الأكاديمي أستاذاً للقانون الجنائي في جامعة نابولي، لم يتأثر كغيره بدراساته القانونية في تقصي أسباب السلوك الانحرافي و الجريمة. فإنه تأثر بأراء زميله "لمبروزو" البيولوجية المعدلة، و لذلك أعتبر السلوك الانحرافي أو الاجرامي ظاهرة اجتماعية شاذة لأناس شاذين خلقاً و تكويناً يقومون بتنشئة اجتماعية شاذة تؤدي إلى تكوين نفوس شاذة تفتقر إلى الورع، فلا ترتدع عن سفك الدماء ناقصون بفطرتهم في عواطف الشفقة و الأمانة، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص و الأموال. لذلك أكد "جاروفالو" على ضرورة الإهتمام بالمجرم ببحث حالته بحثاً علمياً يساعد على علاجه بدلاً من إنزال العقاب التقليدي به. و فيما يتعلق بالعقاب ذاته، رأى أن يكون هدفه ردع المجرم نفسه بما سماه المنع الخاص، و ليس تخويف جميع أفراد المجتمع بما أطلق عليه المنع العام. و بناء على ذلك يكون للعقاب حدود مناسبة للخارجين على القانون، أي يكون العقاب غير متناه في القسوة، ما دام هدفه الردع لا القمع. و قد نشر "جاروفالو" كتاباً ضمنه هذه الآراء الجيدة و جعل عنوانه، علم الإجرام، و هو علم جديد وضعه لدراسة أسباب السلوك الانحرافي و الاجرامي و وسائل علاجه. و قد صار هذا الاسم اصطلاحاً جديداً شائع الاستعمال، بعد نشر كتابه سنة ١٨٨٥، و لما كان "جاروفالو" يجمع في نظريته بين العوامل العضوية الخلقية المتوارثة و العوامل الاجتماعية الطبيعية المكتسبة، فإنه يعد من أتباع مدرسة "لمبروزو" العضوية. و يعرف "جاروفالو" بتصنيفه المجرمين تصنيفاً ظهر فيه العامل العضوي، الذي ميز تصنيف "لمبروزو" فقسمهم ثلاث فئات، و هي: سفاكون، و مجرمو عنف، و لصوص¹.

4- انريكو فيري: (1857-1929). "النظرية البيولوجية ذات اتجاه وضي":

يعتبر "انريكو فيري" ثالث العلماء البارزين في المدرسة البيولوجية، درس القانون و تخصص في القانون الجنائي و علوم الجريمة و السلوك الانحرافي. و قد كان زميلاً شاباً في التدريس الجامعي للعالم "لمبروزو" الذي قربه منه و شجعه كأحد أتباع مدرسته الفكرية، و كان يطيب له مناقشة آرائه في حضوره، كما أنه أفاد منه، ذلك أن "فيري" هو الذي أوحى إليه باصطلاح المجرم المطبوع، أي الذي يولد مجرماً، بمعنى أنه يخلق في هذه الحياة و نزعة الاجرام متأصلة فيه، و تظل كامنة حتى تظهر العوامل الاجتماعية فتوقظها و تدفعها إلى السلوك الاجرامي.

و لكن "فيري" طور عمل زميله الجامعي الأكبر، فأبرز أهمية دور كل من البيئة الاجتماعية و الطبيعية في كتابه الشهير، علم الاجتماع الجنائي، الذي شرح فيه أفكاره و تنظيره الجديد في إطار المدرسة العضوية نفسها. لذلك يعد هو و "لمبروزو" و "جاروفالو" من أصحاب المذهب الوضعي في مجال دراسة الجريمة.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص130.

و قد انتهى "فيري" إلى أن الجريمة هي نتاج لاجتماع ثلاثة أنواع رئيسية من العوامل هي: العوامل الطبيعية، و العوامل الذاتية عضوية أو نفسية، و أخيراً العوامل الاجتماعية. و استنبط "فيري" من تلك النتيجة قانونه ذائع الصيت الذي أسماه "و هو : Criminal Saturation بقانون "التشبع الاجرامي" كما أن مقداراً معيناً من الماء، في درجة حرارة معينة تذيب كمية ثابتة من مادة كيميائية، دون زيادة أو نقصان ذرة واحدة، فهكذا الحال في بيئة اجتماعية معينة في ظروف فردية و طبيعية محددة، يمكن أن يُرْتَكَبَ عدد ثابت من التعديات، لا أكثر و لا أقل "... و بعبارة أكثر وضوحاً فإن هذا القانون يعني أنه إذا تكافتت ظروف اجتماعية معينة مع ظروف أخرى شخصية مقابلة و عوامل أخرى تحيط بها، فلا بد أن تنتج نسبة معينة من الجرائم لا تقبل زيادة و لا نقصاً في ظل تلك الظروف على فرض ثباتها.

و لذلك فإن المجرم يجب عدم اعتباره مسؤولاً عن أفعاله الاجرامية ما دامت أنها تترتب نتيجة جماع العوامل الثلاثة سالفه الذكر باعتبار أن هذه العوامل هي التي ساهمت في التأثير عليه و حمله لارتكاب جريمته.

لكن عدم تصور المسؤولية بالنسبة للمجرم لا يعني إفلاته من المحاسبة كلية. بل يجب دائماً محاسبته للحفاظ على مصالح المجتمع التي تسمو على مصالح الفرد، و ذلك بنوعين من الوسائل التي تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولهما: الدفاع الوقائي قبل وقوع الجريمة لمواجهة خطورة الجاني المحتملة، و ذلك بالتدابير البوليسية الوقائية. و ثانيهما: الدفاع العقابي بعد وقوع الجريمة لإعادة تكيفه مع الحياة الاجتماعية، و ذلك بوسائل قادرة على تحقيق الملائمة بين العقوبة و غايتها، و درجة خطورة الجاني و آثارها المختلفة¹.

5- جرمي بنتام: "نظرية المنفعة الاجرامية":

يعتبر "جرمي بنتام" من رواد المدرسة التقليدية الكلاسيكية في تفسير السلوك الاجرامي و العقوبات التي بواسطتها يتم مواجهة ذلك السلوك ... و من أشهر مؤلفات "بنتام" مؤلف بعنوان "مقدمة في مبادئ الأخلاق و التشريع" و الذي نشر عام .. حيث تطبق العقوبات على السلوك الانحرافي أو الاجرامي Penal Phrmacy و فيه أقتراح إنشاء "صيدلية عقابية" بطريقة موصوفة وصفاً جيداً و محدداً

و كان الافتراض الذي يكمن وراء هذا الاقتراح أن للإنسان إرادة حرة و يستطيع أن يختار عما إذا كان سوف يستفيد شخصياً من ارتكاب الجريمة من عدمه. و يعني ذلك أن "بنتام" يخضع السلوك الإجرامي لنظريته العامة في المنفعة.

و لذلك قيل إذا كان العقاب أو الألم أكثر من اللذة أو المتعة أو النفع أو الفائدة الناجمة عن السلوك الإجرامي أو الجريمة فإن المجرم سوف يتعقل و يبتعد عن ارتكاب الجريمة .

¹ - عصمت عدلي .مرجع سابق ،ص132.

إن دور و وظيفة العقاب عند "بنتام" هو المنع - و المنع هنا نوعين أو نمطين هما: النمط الفردي الخاص، و النمط المجتمعي العام.

و يعني النمط الفردي الخاص: أن يطبق المنع الفردي الخاص على الفرد الذي يرتكب المخالفة و تتمثل الفكرة في الحاق قدر من الأذى (أي الألم أو العقوبة) يكون مساوياً لمقدار السرور "اللذة" الذي حصل عليها المخالف.

و يرى بنتام هنا أن العقاب يجب أن يكون في حدود مقدار اللذة المترتبة على ارتكاب المخالفة أو السلوك الانحرافي أو الجريمة، لأنه إذا زاد مقدار الألم الناتج عن العقاب على مقدار اللذة المترتبة على السلوك المنحرف أصبحت الدولة في وضع المستبد أو الطاغية ... و هذا يعني عند بنتام أن يكون مقدار العقوبة مساوياً لمقدار الجرم. أما المنع المجتمعي العام: فإنه يطبق على الأفراد الذين من المحتمل أن يخالفوا القانون، و يتحقق المنع هنا من خلال رؤيتهم لتوقيع العقوبة على الشخص المخالف، و ما يترتب من ألم نتيجة لمخالفته القانون و من ثم يتحقق الغرض من العقوبة في تحقيق الردع العام¹.

6-أرنست هوتن: "النظرية الأنثروبولوجية":

ظلت النتائج التي توصل إليها "جورنج" تلقى تأييد غالبية علماء الجريمة، حتى نشر "هوتن" - وهو عالم أمريكي يعمل أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة هارفالد - في عام 1939 كتابه "المجرم الأمريكي"، و قد تناول "هوتن" بالفحص و التحليل العمل الذي قام به "جورنج"، و وجه إليه بعض الانتقادات بعضها يتصل بأسلوب البحث و البعض الآخر ينصرف إلى نتائجه.

و قد أجرى "هوتن" دراسته على مجموعة كبيرة من المجرمين و غير المجرمين (حوالي 14 ألف حالة)، و أخذ لكل فرد منهم 107 مقياساً أنثروبولوجي² و استخلص من هذه الدراسة أن المجرمين أدنى عضوية من غيرهم و أنهم يعانون من انحطاط و نقص بدني موروثة، و هذا النقص الذي يأخذ شكل الشذوذ البدني له مظاهر تشبه علامات الرجعة أو الارتداد التي قال بها "لمبروزو".

و قد خلص "هوتن" إلى تقسيم الصفات البدنية الشاذة لدى المجرمين إلى أنواع كل نوع يقابله ميل لارتكاب نوع معين من الجرائم، فصفات القاتل تختلف عن صفات اللص، و هما يختلفان عن صفات مرتكب الجرائم الجنسية، فالأشخاص طوال القامة ذو النحافة يميلون لارتكاب جرائم القتل العمد و السرقة، و الأشخاص قصار القامة ذو البدانة لارتكاب الجرائم الجنسية كالاعتداء و الاغتصاب الجنسي، و غير ذلك من جرائم جنسية أخرى.

و من ناحية النتائج التي خلص إليها "هوتن" انتقدت أبحاثه بأنها لم تقدم دليلاً علمياً واضحاً على أن الصفات الانحطاطية الدونية للمجرمين مصدرها الوراثة فقد يكون بعضها مصدره

¹ عدلي السمري . السلوك الإجرامي النظريات، مرجع سابق، ص38.
² -عصمت عدلي .مرجع سابق ،ص134.

الوراثة حقاً، و لكن من الثابت أيضاً أن جانباً كبيراً مكتسب، مصدره سوء التغذية و ظروف البيئة و العمل¹.

و أخيراً يعاب على "هوتن" أيضاً إغفاله تماماً لتأثير العوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد، و التي يكون لها دوراً مؤثراً في سلوكه، هذا بالإضافة إلى أن المسجونين الذين فحصهم "هوتن" ليسوا عينات عادلة للمجرمين و لكنهم جماعة مختارة، كما أن عينة "هوتن" من غير المجرمين (المجموعة الضابطة غير وافية في الحجم و التكوين معاً).

7- ارنست كرتشمير: " نظرية التكوين الحيوي "

ارنست كرتشمير طبيب ألماني وسميت نظريته " بنظرية التكوين الحيوي "، وقد ذهبت هذه النظرية إلى القول بوجود بعض الخصائص الجسدية، أو الفزيولوجية العامة التي تطبع الشخصية بطابع معين، و تفسر ما يتوافر لديها من ميل إلى الإجرام أو النفور منه.

وقد قام " كرتشمير " بدراسة أكثر من 4 آلاف حالة من المجرمين بهدف معرفة الأنماط الجسمية التي ينتمون إليها و استنتج من هذه الدراسة ما يأتي:

* النموذج النحيل: هو هزيل ونحيل و قليل الوزن يتصف بقلّة الألفه، و يرتكب جرائم العنف " القتل " و " السرقة ".

* النموذج المصارع: يتميز بكتفين عريضين، و شعر كثيف و نمو واضح للعظام، و يتصف بتغيير الراى و ثقيل المزاج، و شرس يرتكب جرائم العنف كالقتل و إشعال الحرائق و السرقة مع استخدام السلاح.

* النموذج الممتلئ: مترهل و بدين الجسم، لديه كميات كبيرة من الشحم و يغلب على هذا النموذج الصلح، يميل إلى جرائم الاعتداء على الأموال.

* النموذج المختلط: يتوسط النموذجين النحيل و الممتلئ من حيث الصفات و من حيث الجرائم كما و نوعاً².

8- ويليام شيلدون: " النظرية العضوية "

هو عالم أمريكي تأثر في كتابه عن " أنواع الشباب الجانح " بآراء (كرتشمير) إلى حد كبير، و يذهب " شيلدون " إلى أن النموذج الإنساني يتحدد بناء على درجة نمو الأنسجة الداخلية (الأحشاء)، و المتوسطة (العظام و العضلات) و الخارجية (البشرة و الجهاز العصبي).

وقد ميز " ويليام شيلدون " بين ثلاث أنماط أو نماذج لجسم الإنسان³:

* النموذج النحيل: هو ضعيف النمو الجسدي و العظمي و يبدو عليه الانطواء و الأرق.

* النموذج القوي: يتصف باكتمال البنية و ضخامتها و طول القامة.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص135.

²- مقالات في المشكلات الاجتماعية، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1969، ص111، 112.

³- عبد الفتاح الصيفي. علم الإجرام دراسة حول ذاتيته، ومنهجه، ونظرياته، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991، ص214.

* النموذج الممتليء: يتصف بالترهل والسمنة والضخامة في الجهاز الهضمي ولديه شراهة في الطعام.

كما وجد " شيلدون " ان الجسم القوي العضلي والذي اطلق عليه " نموذج مزومورفيك "، وهو اقرب الانواع صلة بالسلوك الانحرافي والاجرامي، وفي الخمسينات اجرى العالمان الامريكيان (شيلدون واليانور جلوك) دراسة شملت 500 حالة من المنحرفين ومثل هذا العدد من غير المنحرفين كمجموعة ضابطة، لدراسة الصلة بين البنية الجسدية والسلوك الاجرامي، وقد تبين لهما ان السلوك الانحرافي يسود وينتشر بين النمط الجسدي القوي بينما يقل السلوك المنحرف بين النمط النحيل، غير انهما عللا ذلك باقتران البيئة " المزومورفيكية " بسمات شخصية تشجع على الاقدام على ارتكاب الافعال العدوانية¹.

وقد انتقل بعض المهتمين بالعوامل العضوية من محاولة الربط بين السلوك الاجرامي وبين التكوين البدني من حيث الملامح العامة او الصفات التشريحية الى الخصائص الوظيفية لاجزاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي او الغدد الصماء او الخلايا الدموية. ومن ذلك ما يراه بعض العلماء ان الاجرام العنيف يرجع الى خلل عضوي في قاعدة المخ التي يتركز فيها كثير من العمليات النفسية والحيوية التي تتحكم بدورها في تحديد الارادة والسلوك.

9- دي توليو: " نظرية التكوين الاجرامي " .

تنطلق نظرية العالم الايطالي " بنينودي توليو " ²، المسماة بنظرية التكوين الاجرامي من مقدمة مؤداها ان لكل فرد تكوين شخصي يشمل في ان واحد العناصر الوراثية العناصر المكتسبة خصوصا في مرحلة الطفولة. بيد ان هذا التكوين يكون لدى بعض الافراد اضعف منه لدى الافراد الاخرين، مما يجعلهم اكثر عرضة للسلوك الاجرامي والانحراف.

ان الجريمة عند " دي توليو " هي صراع بين متطلبات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية، وفي عبارة اخرى فالجريمة صراع بين التكوين العضوي الوراثي للانسان وبين العوامل البيئية او الوسط الاجتماعي. فالفرد تتنازعه قوتان: الاولى، هي الغرائز والشهوات التي تلح عليه لارتكاب السلوك الانحرافي او الاجرامي ويطلق عليها " القوة الدافعة للجريمة "، والثانية: مجموعة من المثل السامية و الأخلاق الحميدة و التي تنتهى الفرد و تمنعه عن ارتكاب الجريمة و يطلق عليها "القوة المانعة للجريمة"³.

وإذا التقى الاستعداد الإجرامي بعامل خارجي ، فانه ينشأ الصراع بين القوانين الدافعة والمانعة من الجريمة_ فان تغلبت القوة الدافعة للجريمة فان الفرد سوف يقدم على ارتكابها ، أما إن تغلبت الثانية فانه سوف يحجم عن إتقانها _ و لما كان الاستعداد الإجرامي لا يوجد

¹- اشرف توفيق والسيد عتيق. مبادئ علم الاجرام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997، ص116.

²- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص136.

³- السيد رمضان. اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص43.

عند كل الناس ، و كان هذا الاستعداد يختلف في شدته وقوته من فرد إلى آخر إذا يرتبط بتكوين جسمي و نفسي خاص ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك انه رغم انه رغم وحدة الظروف الاجتماعية المحيطة بمجموعة من الأفراد ، فان بعضهم قد يقدم على ارتكاب الجريمة ، في حين سيحجم البعض الآخر عن ذلك ، و تفسير ذلك كما سبق الذكر أن الاستعداد الإجرامي لدى كل منهم يختلف عن الآخر ، و من ثم قد لا تؤثر الظروف الاجتماعية في إيقاظ الاستعداد الإجرامي في البعض بينما يكون تأثيرها كبيرا على البعض الآخر.

وقد حاول "دي توليو" تقريب فكرته فشبه الاجرام بالمرض الذي لا يصيب الا ضعاف الجسم ' فالجراثيم و الفيروسات تحيط بكافة الافراد الذين يعيشون معا ' ومع ذلك يمرض البعض بعدواها دون البعض الآخر . ويفسر ذلك بضعف مقاومة المرض لدى الفريق الاول وقوته لدى الثاني¹.

وفي مجال السلوك الاجرامي والانحرافي فان الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قدرة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة الخلل النفسي او العضوي الذي اصابه، فيجعل السيطرة والغلبة للنزعات الفطرية والميول الغريزية وتعجز النفس عن ردع هذه الشهوات والرغبات فتحدث الجريمة لذلك.

ومن المنطلق السابق اكد (دي توليو) انه للكشف عن الاستعداد الاجرامي لدى الفرد، فانه يجب فحص الشخصية الانسانية من جوانب ثلاثة هي: الاولى اعضاء الجسم الخارجي، والثانية وظائف الاعضاء الداخلية للجسم، والثالثة دراسة الجانب النفسي في شخصية الانسان.

فبالنسبة لدراسة اعضاء الجسم الخارجية فترجع اهميتها لدى (دي توليو) للكشف عما اذا كان بالتكوين البدني ذو اذو عيوب جسمانية، ذلك ان (دي توليو) قد توصل من خلال دراساته الى ان المجرم يعاني من عيوب عضوية تزيد عن الشخص العادي، وبالنسبة لدراسة وظائف الجسم الداخلية مثل الجهاز العصبي والدوري والتناسلي والغدد ذلك ان نقص او زيادة افراز الغدد المختلفة عن الحد الطبيعي قد تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة النفسية والمزاجية للشخص. وبالنسبة لدراسة الجانب النفسي كدراسة نشاط الغرائز للوقوف على ما يصيبها من خلل او اضطراب، كما يتناول الفحص ايضا دراسة مدى انتظام وحسن سير الوظائف النفسية، فاي خلل في الغرائز قد يترتب عليه خلل في السلوك الانساني وتكون لها اهميتها في دراسة التكوين الاجرامي، وما يكشف عنه من استعداد اجرامي لدى المجرم. كما يتميز المجرم بضعف الجانب النفسي لديه ومثال ذلك ضعف التعلق بالمثل العليا، وهو ما يجعل الشخص يقدم على ارتكاب الجريمة دون تائب الضمير ، بل ان ارتكابها يصادف هوى نفسه.

¹-جلال ثروت. علم الاجرام وعلم العقاب، الاسكندرية، دار الهدى للطبوعات، 2008، ص90.

نخلص مما تقدم الى ان الاستعداد الاجرامي يتوافر في شخصية تعاني من خلل في احد العناصر الثلاثة السابقة، ويظل هذا الاستعداد كامنا حتى يلتقي باحد العوامل الخارجية المحيطة بالشخص التي تتفاعل معه وتظهر في شكل سلوك اجرامي او سلوك انحرافي .

* نقد نظرية " دي توليو " : يعيب البعض على النظرية بالقول بوجود تكوين اجرامي عند المجرم مؤسسين نقدهم على صعوبات التسليم بهذه الفكرة ، لان الجريمة مخلوق قانوني من صنع الارع وهي فكرة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فما يعتبر جريمة في مكان قد لا يعتبر كذلك في مكان اخر وما يعد جريمة في زمن معين قد لا يعد كذلك في زمن اخر، ومن هنا قد لا يقبل القول بوجود استعداد فطري له، فكيف يتصور وجود استعداد ثابت " التكوين الاجرامي لارتكاب امر متغير، الصفة الاجرامية للفعل " .

ورغم هذا النقد فانه يسجل لهذه النظرية الفضل في تفسير السلوك الاجرامي تفسيراً يتفق مع الواقع، ذلك التفسير التكاملي الذي يرجع السلوك الاجرامي الى تفاعل العوامل الشخصية (بيولوجية ونفسية) مع العوامل الاجتماعية، وبذلك قد تكون تفادت القصور الذي شاب غيرها من النظريات التي سبقتها كما ان لها فضل توجيه انظار الباحثين الى اهمية دراسة جميع جوانب شخصية المجرم للوقوف على الاسباب الخلقية والنفسية والاجتماعية التي تقف وراء السلوك الاجرامي¹.

ثانيا- الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

يعتقد اصحاب هذه المدرسة وعلى راسهم عالم النفس النمساوي " سيجموند فرويد " ان شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة او تكوين الجسم، بل تتأثر الى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين افراد الاسرة، اذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد، او تنعزز جذورها في حياته العاطفية، وتصبح دافعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته. فاذا كانت مثلا حياة الطفل العائلية قاسية وملينة بالمنغصات فان اثر ذلك قد ينعكس على حياته المستقبلية، مؤديا الى انحرافه وارتكابه للجريمة².

فالجريمة هي تعبير عن طاقة غريزية، لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، ادت الى سلوك لا يتفق والاوضاع التي يسمح بها المجتمع³.

ويرى العلامة " الفريد ادلر " صاحب مذهب التحليل النفسي: ان شعور الانسان بالنقص هو المصدر الاول لكل نشاط انساني، وان غاية كل انسان هي السيطرة والتفوق.

والجريمة في نظره شأنها شأن المرض النفسي، تأتي نتيجة الصراع بين غريزة الذات اي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي، كما اهتم بعض علماء النفس بنظرية النمو الاخلاقي من بينهم "جين بياجت" الذي وجد ان اخلاقيات الطفل واتجاهاته نحو القواعد تبدا خلال

¹- اشرف توفيق والسيد عتيق. مبادئ علم الجرام، مرجع سابق، ص 121.

²- بدر الدين علي. الجريمة والمجتمع، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1969، ص 3.

³- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص 136.

التنشئة الاسرية بمفهوم مطلق يضعف على مر السنين نتيجة تفاعل الطفل مع العالم الخارجي المعقد، حيث يزداد تحكم الوضع الاجتماعي في مفهوم تلك الاخلاقيات¹. ومن النظريات النفسية المتعلقة بالسلوك الاجرامي "نظرية التعزيز" التي ترى ان الشخص يتعلم الا يصبح مجرماً بواسطة اجراء تدريبي يعتمد على الثواب والعقاب. فهو يتكيف منذ طفولته المبكرة على الشعور بالقلق توقعا للعقوبة، فان لم يعاقب بشكل كاف ومناسب لتصرفاته الجانحة وهو صغير يفقد شعوره بالقلق لضعف او انعدام العقوبة المثيرة للخوف ويصبح بالتالي معرضا للسلوك الاجرامي.

وقد لاقت العوامل النفسية للجريمة اهتماما ملحوظا في العصر الحديث، غير ان بعض انصار هذه المدرسة يغالون في انحيازهم لها بدرجة قد تقلل من شان الاثر الهام للعوامل الاجتماعية، هذا علاوة على ان النظريات والبحوث النفسية لم تستطع بشكل حاسم تحليل تفاوت الاستجابة بين الافراد الخاضعين لنفس العوامل النفسية كما في حالة الشقيقين اللذين ينشان بين احضان اسرة واحدة معرضين منذ ولادتهما لنفس المعاملة الابوية ومحاطين بعوامل نفسية مماثلة، فاذا باحدهما يسلك السبيل السوي والاخر يجنح الى طريق السلوك الانحرافي والجريمة.

1- سيجموند فرويد: نظرية التحليل النفسي.

الطبيب النمساوي سيجموند فرويد (1852-1939) مؤسس مدرسة التحليل النفسي والذي اثبت وجود حياة نفسية لا شعورية الى جانب الحياة النفسية الشعورية، فهناك تفكير لا شعوري وادراك لا شعوري وتذكر لا شعوري، كما ان هناك رغبات ومخاوف لا شعورية ولكنها تحرك جميعها الفرد وتدفع به الى الكثير من مظاهر الفعل والسلوك التي لا يظن الى اسبابها الواضحة او المعقولة والمنطقية، كما انها قد تكون سببا في كثير من الاحيان الاضطرابات النفسية والعقلية.

في دراسته للظاهرة الاجرامية ارتكز "فرويد" على المفهومات الرئيسية لمظاهر النفس وقواها وهي: الهو، الانا، الانا الاعلى واستخدم منهجه التحليلي للكشف عن العوامل الدفينة في النفس التي تدفع الى السلوك. فاذا لم يكن هناك تفسير واضح للفعل وكان الفعل غير متضمن لغرض مباشر من اغراض الاثار الشعورية، فلا بد من البحث عن اسبابه اذن في اغوار النفس باعتباره بديلا رمزيا لعنصر او مكون من العناصر والمكونات المكبوتة في قرارة النفس.

السلوك الاجرامي اذن هو صورة من هذه الصور او انطلاقة رمزية لبعض جوانب هذه الحياة المكبوتة، ولا يتسنى الوقوف عليها وفهمها الا بدراسة مرحلة الطفولة، فقد تكون الجريمة تعبيرا عن عقدة تكونت في هذه المرحلة، كما قد تكون نتيجة لضعف رقابة الانا العليا، او حتى رمزا لشيء بعيد دفين.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص137.

وان كان من المهم القول بان هذا التفسير يصعب اعتباره تفسيراً كافياً للجريمة، فقد تكون الدوافع الفردية او الحياة للداخلية واللاشعورية اثرها في توجيه سلوك الفرد، ولكن هذا وحده لا يكفي لفهم الجريمة وتفسيرها باعتبار ان الجريمة لا بد ان ينظر اليها عن مستوى اخر غير المستوى الفردي وحده وهو المستوى الاجتماعي، اضافة الى ان الامراض والاضطرابات النفسية والعقلية ليس هناك ما يدل على انها تؤدي دائماً الى الانحراف والجريمة حتى وان كانت من العوامل الممهدة لذلك.

وهكذا تعرضت نظرية فرويد لنقد مؤداه عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة، فكثيراً ما يكون الشخص مريض نفسي ومع ذلك لا يرتكب السلوك الاجرامي او الانحرافي¹.

2-وليم هيلي: "النظرية السيكلوجية".

يعد العالم الامريكي "وليم هيلي" من رواد الاتجاه السيكلوجي في تفسير السلوك الانحرافي حيث ارجع الظاهرة الاجرامية الى الصراع الذي يستعر في نفوس بعض الاشخاص، ويعجزون عن اتخاذ موقف لحسمه يكون مرضياً للنظام العام. فقد قام ببحوث متنوعة في ميدان جناح الاحداث، اقنعه هو واتباعه بان الدوافع الاساسية الى السلوك الانحرافي او الاجرام مستترة ومدفونة في اللاشعور، ولا يمكن الكشف عنها الا بالتحليل النفسي².

3-نظرية الإحباط (لجون دولاروميلر):

لقد قدمت هذه النظرية بعض مفاهيم الشخصية وحاولت تطويعها بمبادئ التعلم السلوكي، فالهضاب على سبيل المثال ينشا على اعتبار انه سلوك غير متوافق يكتسبه الطفل أثناء عملية التنشئة الاجتماعية³.

فالعدوان و الجريمة بكل أنواعها من أشهر الاستجابات التي تتأثر في الموقف الإحباطي و يشمل العدوان البدني اللفظي حيث يتجه العدوان غالباً نحو مصدر الإحباط، فعندما يحيط الفرد عدوانه إلى الموضوع الذي يدركه كمصدر لإحباطه يحدث ذلك بهدف إزالة المصدر أو التغلب عليه أو كرد فعل انفعالي للضييق و التوتر المصاحب للإحباط⁴. كذلك ذهب أصحاب هذه النظرية إلى إن الفرد عندما يتم تعرضه للإحباط و تكون كل المخارج الممكنة للعدوان مسدودة فان العدوان قد يستدير ليتجه نحو الذات في صورة كراهية للذات أو نقد للذات أو انتحار⁵.

هنا نلاحظ إن شدة الإحباط تعمل على دفع الفرد المحبط إلى الانتقام من الموضوع المحبط إما في البيت كل من الأولياء إذا كانوا سبباً في الإحباط والمدرسة إذا كان مثلاً المعلم أو

¹-محمد عارف. الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي. ط2، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1981، ص222.

²-عصمت عدلي. مرجع سابق، ص137.

³-حنان، السعيد الرحو. أساسيات في علم النفس. ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص320.

⁴-علاء الدين، كفالي. الصحة النفسية. القاهرة، دار هاجر للطباعة و النشر، 1990، ص325.

⁵-ادوارد. ج، موراي. الدافعية و الانفصال، تر احمد، عبد العزيز و آخرون. القاهرة، دار الشروق، 1988، ص137.

الدائرة سبب في منع الفرد من تحقيق ما يسعى إليه من أهداف أو غيرها من المجالات الأخرى و إذا واجه الفرد المحيط بموانع Obstacles فإنه سيوجه العدوان و الانتقام نحو ذاته

و ذلك إما باللجوء كما لاحظنا عند البعض الذين يحرقون بعض الأماكن من أجسادهم باستعمال السجائر أو الوشم المفرط أو الوصول إلى الانتحار و هو أخر حل يلجئون إليه¹.
إما (ميل) فقد ذهب إلى ابعده من هذا في تفسيره للعنصرية العدوان حيث نجده يؤكد على وجود العديد من الاستجابات نتيجة للاحتكاكات و ليس بالضرورة إن تكون على شكل تعدي على الآخرين بل يمكن إن الاستجابة تكون الاغتراب الانطواء على الذات، الاكتئاب و تهميش النفس².

ثالثا- الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي.

قام انصار هذه المدرسة بعدة دراسات وابحاث اكدت على الصلة الوثيقة بين السلوك الاجرامي وبعض العوامل الاجتماعية كالفقر والتفكك الاسري وصحة المنحرفين وغيرها. وبالرغم من اجماعهم على اهمية البيئة الاجتماعية في التأثير على السلوك الانساني فقد اختلفوا في مدى اهمية بعض هذه العوامل ما بين اقتصادية و اسرية و تربوية وغيرها.

ومن اول مؤسسي المدرسة الاجتماعية عالم الاجتماع الفرنسي "جبراييل تارد" الذي نادى بنظرية "المحاكاة والتقليد" في تفسيره لدوافع الجريمة ، فالانسان لا يولد مجرما بل يتاثر بتصرفات الاخرين ويرتكب السلوك الانحرافي بايحاء منهم وتقليدا لهم، وان انماط تعلم الجريمة والجنح تماثل الى حد كبير انماط التعلم في اية مهلة اخرى³، ولكن يبدو ان "تارد" قد بالغ في تقدير اهمية المحاكاة كعامل يؤدي الى ارتكاب الجريمة، كما ان نظريته تقتصر الى تفسير السبب في ان غالبية الناس لا تستسلم لهذا الايحاء والتقليد.

ومن اصحاب هذه المدرسة العالم الهولندي "ويليام بونجر" الذي وجد نتيجة دراساته ان لبعض العوامل الاقتصادية اثرا سنيا على الاخلاق، فالفقر والبطالة كل هذه عوامل ودوافع تساعد على انحراف الاحداث وارتكاب الجرائم خاصة بين ابناء الطبقة "البروليتاريا" في المجتمع الراسمالي التنافسي⁴.

كما ذهب "بونجر" متأثرا بالافكار الماركسية الى ان المجتمع الراسمالي ادى الى فقر قطاع واسع من المواطنين نتيجة استغلال طبقة العمال لمصلحة الطبقة الراسمالية، بالاضافة الى ان الجريمة والقانون الجنائي في المجتمعات الراسمالية هي من نتاج العلاقات الاجتماعية التي خلقت نظاما يستغل العمال لمصلحة الطبقة الراسمالية . فالسلوك الاجرامي حسب هذا التصور هو رد فعل لظروف الحياة التي تمثلها الطبقة الاجتماعية للفرد.. كما ان السلوك

¹-جمال، معتوق .. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. دار بن مرابط للنشر والطباعة، 2008، ص169.

²-نفس المرجع، ص170.

³-عصمت عدلي. مرجع سابق، ص138.

⁴-نفس المرجع، ص139.

الاجرامي بين الفئات الفقيرة هو نوع من الفعل الواعي او غير الواعي في الصراع الطبقي، فالجريمة حسب هذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الراسمالي.

وفي انجلترا قام العلامة " سيريل بيرت " بدراسة مستفيضة عن جناح الاحداث الذي ارجعه بصفة عامة الى سوء البيئة الاجتماعية بما في ذلك من تفكك اسري وفقر وسوء المعيشة والسكن.

كما نادى العالمان الأمريكيان دونالد تافت و ورف انجلاند بنظرية اجتماعية ثقافية لتفسير ارتفاع معدل الجرائم بالولايات المتحدة تقوم على أساس دينامية وتعقد ومادية الثقافة الأمريكية التي ساعدت على تلاشي العلاقات الشخصية وعلى الحد من الولاء للجماعة.

ومن ابرز انصار المدرسة الاجتماعية عالم الاجتماع الامريكي "ادوين سذرلاند" صاحب نظرية المخالطة الفارقة التي تنادي بان السلوك الاجرامي يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الاخرين والتفاعل معهم في الجماعات المتميزة بالقرب والالفة والتاثر بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة واعتناق اتجاهات ودوافع ومبررات هذا التصرف، حيث يحدث التوجه نحو السلوك الاجرامي اذا رجحت كفة المفاهيم التي تؤدي الى انتهاك القواعد القانونية والسلوك الانحرافي على كفة المفاهيم التي تشجع على الالتزام بالسلوك السوي الذي يقره المجتمع، ويضيف "سذرلاند" ان المخالطة التي يقصدها تتراوح في درجتها وقوة تأثيرها وفقا لاربعة اسس هي: مدى تكرارها ودوامها وافضليتها وعمقها. ولقد نالت العوامل الاجتماعية والثقافية قسطا وثيرا من اهتمام الباحثين في سببية السلوك الاجرامي في غرب اوربا والولايات المتحدة الامريكية خلال العصر الحديث، وهي برغم ما يؤخذ عليها من استهانة بالمكونات الفردية بما فيها من سمات مزاجية وعضوية وغريزية في تفسير السلوك الاجرامي لها اهمية خاصة مرتبطة اشد الارتباط بتعريف الجريمة في حد ذاتها الذي قد يختلف من مجتمع لآخر.

1-أوجست كونت: "النظرية الوضعية في السلوك":

يعد "كونت" من أبرز و أوائل الذين أسهموا في تطوير نسق التحليل في المذهب الوضعي السوسولوجي. و يتضمن هذا النسق التحليلي في دراسته للظاهرة الاجتماعية عدة مسلمات أساسية منها ضرورة قابلية الفروض للاختبار، و استخدام المناهج المقارنة، و التصنيف الجيد للمجتمعات، و الدراسة المنظمة للتاريخ الاجتماعي، و أهمية دراسة ما هو غريب أو منحرف أو شاذ كوسيلة لفهم ما هو سوي أو طبيعي ... لذا تعد كتابات "كونت" من الدراسات العلمية الرائدة في فهم السلوك الاجتماعي الإنساني¹.

¹ - عصمت عدلي. مرجع سابق، ص139.

2- اميل دوركايم: "نظرية الانومي او اللامعيارية".

اميل دوركايم (1858 - 1917) عالم فرنسي يعتبر منشيء علم الاجتماع الحديث وزعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع . فقد كان تفسيره للجريمة والسلوك الانحرافي ناتجا عن فهمه للفرد والمجتمع والعلاقة الناتجة بينهما والتكوين الاجتماعي، والتقسيم الوظيفي داخل هذا المجتمع وما ينتج عن ذلك من اخلال في معايير القواعد الاجتماعية وهو ما يسمى بالانومي ، فالعلاقة بين الفرد والمجتمع كما يراها دوركايم تحدد بنوعين من الاسس: * تضامن الي: يحدث هذا التضامن والتفاعل بين اعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وافكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، وينتج عن هذا التضامن تكاتف وتعاون بين اعضاء المجتمع يفرضها العقل الجمعي ، وهذا النوع عادة يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة.

والتضامن الالي يكون قويا في مثل هذه المجتمعات لان الفرد يخضع لها خضوعا تاما وليس له حرية في التعبير والمشاركة ويفقد ذاتيته في القول والسلوك.

* تضامن عضوي: افراد المجتمع هذا مختلفون في الافكار والمعتقدات والتعليم، اي ان لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي والمشاركة مما يحدث اختلافا وتنوعا في الوظائف والقواعد والعلاقات في المجتمع، وفي هذا النوع من التضامن تقل سيطرة العقل الجمعي كما يوجد هذا النوع من التضامن في المجتمعات الحديثة والمتطورة.

لقد ادرك دوركايم ان تقسيم العمل في المجتمع هو الظاهرة الاجتماعية الاساسية في تطويره الاجتماعي¹. ومن ضمن هذه الظواهر الاجتماعية ظاهرة السلوك المنحرف لان لها علاقة ببناء المجتمع، وفي تفسير الانحراف يرى دوركايم الاتي:

"الجريمة ظاهرة اعتيادية في اي مجتمع، يصعب القضاء عليها وهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة الحياة الاجتماعية فيه، لذا فهي جزء من وظائفه. والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه وذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك التي يرى انها طرق شاذة وخارجة على عاداته وتقاليدته ويعتبرها جريمة، وفي النهاية يعتبر من يسلك هذا السلوك مجرما.

وعندما يقوم اي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائيا فان المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم، اي ان ضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا مستحيل على الاطلاق الا في مجتمعات مثالية غير موجودة."

ان نقطة الاساس في دراسة دوركايم للجريمة والانحراف هي المجتمع نفسه وطبيعة او خصائص الظاهرة الاجتماعية ذاتها وهذا يعني عدة امور تظهر متصلة في التفكير والتقليد الدوركايمي:

اولها: ان الفرد هو من صنع المجتمع وليس خالقا له، وثانيهما: ان الجريمة هي ظاهرة اجتماعية اي انها تنشأ بسبب المجتمع وترتبط به تمام الارتباط، وبناءا عليه فلا يمكن

¹-دوركايم اميل. تقسيم العمل الاجتماعي. ترجمة: محمود قاسم، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، 1968، ص32 - 38.

تفسيرها عن طريق ارجاعها الى اية اصول مادية ولكن في ضوء علاقاتها بالظواهر الاجتماعية اي في ضوء طبيعة الواقع الاجتماعي ذاته. فالجريمة باعتبارها ظاهرة من الظواهر متحققة بذاتها ولا يمكن ان تكون امتدادا لاية تصورات بيولوجية او فسيولوجية او حتى سيكولوجية كما لا يمكن تصورها بعيدا عن المجتمع ، كما لا يمكن تصور المجتمع بدون جريمة. ويعني ذلك بالدرجة الاولى ان الظروف المختلفة المصاحبة للتنظيم الاجتماعي هي التي تحتم ظهورها، وعليه يتوجب البحث عن علاجها من خلال التنظيم الاجتماعي نفسه، وتدارك ما به من حالات هي التي تدفع الفرد الى الانحراف¹.

ولقد عرض دوركايم افكاره الرئيسية بصدد مشكلة الجريمة والانحراف في ثلاثة من اهم اعماله وهي "دراسته في تقسيم العمل الاجتماعي، الانتحار، وتطور القانون الجنائي"². والواقع ان دراسته على الانتحار تعتبر من اهم الدراسات الاجتماعية في مجال الجريمة والسلوك الانحرافي، اذ يرى دور كايم ان اسباب الانتحار هي اسباب اجتماعية ، فكلما زاد ارتباط الشخص بمجتمعه تكون هيمنة العقل الجمعي على الاشخاص القوية، ويفل الانتحار وعلى العكس من ذلك، كلما ضعف تاثير المؤسسات المختلفة في المجتمع كالمؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والاسرية، تقل سيطرة المجتمع على الاشخاص ما يدفع بالكثيرين منهم الى الانطوائية والعزلة النفسية والاجتماعية، ونتيجة لذلك تكثر ظاهرة الانتحار³.

وقد قسم دوركايم الانتحار الى ثلاثة انماط:

* الانتحار الاناني: "Egoistic Suicide".

يحدث هذا النوع من الانتحار في المجتمعات التي يقتقد فيها الفرد الامل في الاستمرار في الحياة، لكون مجتمعه قد فقد الروابط الاجتماعية التي تجمع اعضاءه جميعا، فعندما يضعف الضمير الجمعي داخل المجتمع يسعى الافراد الى تحقيق مصالحهم الخاصة باي وسيلة كانت، وتؤدي هذه الانانية التي لا تحدها حدود الى درجة عالية من عدم الرضا الشخصي، لانه من المستحيل اشباع كل الاحتياجات ولان اشباع رغبات معينة يخلق مزيدا من الاحتياجات، وهكذا في النهاية ونتيجة لعدم الاشباع الكامل والتام يتجه بعض الافراد الى الانتحار.

كما يؤدي تفكك المجتمع الى وجود تيارات اجتماعية متباينة تعد السبب الاساسي في تباين معدلات الانتحار، فعلى سبيل المثال يرى دوركايم ان تفكك المجتمع يؤدي الى وجود تيارات من الاحباط وخيبة الامل، ومن شان التفكك - الفساد الاخلاقي - في المجتمع ان يجعل الفرد اكثر ميلا الى الانتحار.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص144.

²عدلي السمرري. السلوك الاجرامي النظريات، مرجع سابق، ص146.

³- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص144.

* الانتحار الايثاري: Altruistic Suicide.

يمثل الانتحار الايثاري النوع الثاني من انواع الانتحار التي حددها دور كايم وعلى حين يبدو الانتحار الاناني الاكثر حدوثا عندما يضعف التضامن الاجتماعي، فان الانتحار الايثاري يحدث عندما يكون التضامن الاجتماعي اقوى من اللازم. وفي هذا النوع من الانتحار يكون الفرد مدفوعا الى الاقدام على الانتحار، وذلك من خلال شعوره ان من واجبه ان يفعل ذلك.

يذهب دوركايم انه على حين يتسبب الارهاق المرضي والحزن في ارتفاع معدلات الانتحار الاناني، فان الاقدام على الانتحار الايثاري يستند الى امل في حياة افضل بعد الموت.

* الانتحار الانومي: Anomic Suicide.

الانتحار الانومي هو اخر انواع الانتحار الرئيسية التي تناولها دور كايم بالدراسة، ويظهر نمط الانتحار الانومي عندما تنهار قوة النظام في المجتمع. ويعطى هذا النوع من الانتحار صورة عن المجتمع الحديث اذ عندما يحدث خلل في ضوابط الحياة الاجتماعية كالازمات الاقتصادية المفاجئة والكوارث والازمات الاسرية والحروب، فان ذلك يؤدي عادة الى تدهور المعايير التي يقرها افراد المجتمع في تسيير حياتهم اليومية، وتنحل روابط المجتمع التي تحفظ حياته ويفقد افراد المجتمع الشعور بالامن¹.

ان دور كايم في نظريته للجريمة على انها ظاهرة اجتماعية سليمة لا يعني انه يؤديها، او انه يعتبر المجرم طبيعيا التركيب النفسي والبيولوجي، بل على العكس من ذلك فهو يرى انها نتيجة ضرورية لطبيعة انسانية شريرة لا سبيل الى تعديلها. فالجريمة كالالم يحس به الانسان ويكرهه، الا انه ظاهرة عضوية سليمة تؤدي وظيفة التنبيه للعضو.

يذهب "ابراهيم عبد الرحمن الطخيس" في مؤلفه علم الاجتماع الجنائي الى ان " ما ذكره دور كايم بان الطبيعة الانسانية شريرة لا يمكن تعديلها لدى المجرم انما هو شيء غير صحيح، لان الله تالي خلق الانسان عقلا يهديه الى الطريق الامثل، ووضح له طريقين ، طريق الخير وطريق الشر². يختار بينهما فقال تعالى" ونفس وما سواها، فالفهما فجورها وتقواها" سورة الشمس: الاية 7-8.

3- روبرت ميرتون: " نظرية البناء الاجتماعي وفقدان المعايير".

من خلال تبنيه لموقف متعدد الجوانب تنعكس فيه اهتماماته الاصلية بكل من سوسولوجيا العلم والمهن والنظرية الاجتماعية والاتصال الجماهيري، اخذت المشكلة الاجتماعية تسيطر على ذهن "ميرتون" منذ حصوله على درجة الدكتوراه عام 1936 من جامعة هارفارد. فما ان التحق بالجامعة التي تخرج منها حتى بدا في تشييد نظريته في السلوك الانحرافي والتي اقامها اساسا على اعليه النظري لصور عدم التوافق والتكيف الاجتماعيين، ودون ان يفقد

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص145.

²- اميل دور كايم. قواعد المنهج الاجتماعي، ترجمة: محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974، ص15.

هذا التحليل المضمون الحقيقي لطبيعة العلاقة المتبادلة بين النظرية من ناحية والبحث الامبريقي من ناحية ثانية محددا بذلك ملامح مدخله البنائي الوظيفي في دراسة المجتمع وتناول المشكلات الاجتماعية، وينطلق "ميرتون" في دراسته للانحراف من تساؤل اساسي عن اسباب التباين في معدلات وقوع الانماط والاشكال المختلفة من الانحراف وارتباط هذه الانماط والمعدلات بالبناءات الاجتماعية المختلفة. وهي قضية ذات طابع دوركيمي ليس من حيث طبيعة التساؤل فحسب، لكن ايضا من حيث ان "ميرتون" قد ارجع سبب الجريمة والانحراف عموما الى الطبيعة الاساسية للمجتمع البشري وذلك الى الحد الذي اعتبره البعض ان نظرية ميرتون في الانحراف هي في الحقيقة واحدة من الصياغات الجديدة التي راجع بها بعض العلماء مواقف دوركايم في قضية الجريمة والانحراف¹.

ويرى عالم الاجتماع الامريكي "ميرتون" وكثيرون من اتباعه ان البناء او النظام الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطا اكيدة على بعض الاشخاص تدفعهم الى السلوك الغير سوي، وان السلوك الانحرافي ما هو الا نتيجة للتناقض بين الاهداف المحددة ثقافيا وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الاهداف، فالمجتمع الامريكي مثلا يضع النجاح كهدف لكل فرد ويركز بالاحرى على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فان الكثير من الناس غير القادرين على تحقيق اهداف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة ياجؤون الى اية وسيلة بما في ذلك الجريمة لتحقيق تلك المكاسب.

ويطبق ذلك بصف خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافيا بتطلعات النجاح بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات²، ويلاحظ ان نظرية "ميرتون" مفصلة على المجتمع الامريكي الموجه نحو النجاح وهي لا تهتم بالحرمان الاقتصادي بصفة مطلقة بل تهتم بالحرمان كما هو منسوب الى مستوى طموح معين.

والواقع ان مفهوم "الانومي"، او الافتقار الى المعايير والذي يعتبر المفهوم المحوري في نظرية "ميرتون" انما يرجع الفضل اصلا الى "دوركايم" نفسه في تقديمه لأول مرة في دراسته عن تقسيم العمل الاجتماعي وان كان "ميرتون" قد عاد ليوضح عن طريق فكرته الرئيسية القائلة بان السلوك المنحرف كالجريمة والجناح والانتحار والطلاق والامراض النفسية وما الى ذلك من الظواهر الانحرافية انما تنشأ كلها عن تلك الظروف ذاتها التي تلامس البناء الاجتماعي، اي انها نتاج "للانومي" اي الصدام والصراع بين الوسائل والطرائق التي تقرها القواعد والنظم الاجتماعية وبين الاهداف وما تضمه الثقافة من اهداف يحاول البعض الوصول اليها على الرغم من انه لا توجد واقعا الفرصة المتكافئة امام

¹- اميل دور كايم. مرجع سابق، ص143.

²- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص143.

الافراد او الجماعات وذلك نتيجة للفتاوت في المراكز السلالية والعنصرية والانتماءات الطبقية¹.

4- ادوين سذرلاند: "نظرية المخالطة الفارقة".

صاغ هذه النظرية العالم الامريكي "سذرلاند" عام 1947 وكان استاذا بجامعة (انديانا بالولايات المتحدة الامريكية)، وقد قصد سذرلاند بنظريته وضع تفسير للظاهرة الانحرافية يستند الى ان الجريمة هي ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فردية او شخصية، ومن ثم يجب تفسيرها اجتماعيا بالرجوع الى العوامل الاجتماعية.

والحقيقة ان "نظرية سذرلاند" تؤكد مع العديد من النظريات الاخرى التي صيغت حول السلوك الاجرامي ان هذا السلوك يكتسب بالتعلم شأنه في ذلك شأن كافة اكال وصور السلوك الاجتماعي الاخرى التي يكتسبها الشخص عن طريق التعلم.

وقد صاغ "سذرلاند" مسلمات نظريته على النحو التالي²:

- ان السلوك الاجرامي سلوك متعلم.
- يتم تعلم السلوك الاجرامي عن طريق الاختلاط بالجماعات المنحرفة.
- السلوك الاجرامي مكتسب وليس موروثا، فالفرد يكتسب استعدادا الاجرامي عن طريق مخالطة الاخرين، فقد يختلط بجماعة صالحة يكتسب منها السلوك السوي الذي يتفق مع القواعد السائدة في المجتمع وقد يختلط بجماعة منحرفة يتلقى منها السلوك المنحرف.
- ان السلوك الاجرامي يكمن في غلبة قيم الجماعات المنحرفة التي يخالطها الفرد ورجحان كفتها عن الجماعة الصالحة.
- يصبح الفرد جانحا او مجرما اذا رجحت عنده التعاريف التي تؤيد انتهاك القانون اكثر من مثيلتها الخاصة برفض انتهاك القانون، او التي تؤيد ضرورة الانصياع للقانون.
- يؤدي الاختلاط بالجماعات المنحرفة الى تعلم الفرد لانماط سلوك اجرامية: كالسرقة والنصب والنشل وتعاطي المخدرات وغيرها.
- لا يقتصر الامر على تعلم الفرد السلوك الاجرامي بطرق التقليد او الاغراء، بل انه يمتد الى تعلم اساليب ارتكاب السلوك الاجرامي " كاسلوب التقيل او المغافلة في جرائم النشل والسرقة مثلا او اسلوب سرقة الخزائن الحديدية".
- ينشأ عن اختلاط الفرد بجماعات منحرفة بواعث دافعة لمخالفة القانون.
- وطبقا للمسلمات السابقة، فان السلوك الاجرامي يتم اكتسابه من خلال الاقتران بالمجرمين. او بمعنى اخر: ان ذلك يتطلب ان تتم التنشئة الاجتماعية في اطار نسق من القيم يوصل الى انتهاك القانون.

¹ محمود ابو زيد. المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص427.

²- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص145.

الخلاصة ان طبيعة الجماعة التي يخالطها الشخص هي التي تؤثر في اكتسابه للسلوك ، فان كانت جماعة منحرفة فانه سيكتسب منها السلوك الاجرامي، اما اذا كانت جماعة سوية فانه سوف يكتسب السلوك السوي.

ويتوقف تآثر الفرد في اكتساب السلوك الاجرامي بالمخالطة على عدة عناصر منها: التكرار، الاستمرارية، الاسبقية والعمق فكلما تعرض الشخص لموقف اكثر من مرة، او اتصل بالاشخاص مدة اطول وتكرر هذا الاتصال وزادت المدة، كلما زادت نسبة الاستجابة للنمط السلوكي. ويقصد بالاسبقية ما يتعرض له الشخص ويكتسبه في الاطوار الاولى المبكرة من حياته، فهذه الاشياء ترسخ في نفس الانسان¹.

اما عمق العلاقة فتعتمد على امور عدة منها صلة قرابة ومكانة المؤثر².

ملاحظات على النظرية:

تعرضت نظرية المخالطة الفارقة لبعض الانتقادات منها:

- ان هذه النظرية اغفلت مسألة هامة وهي الارادة الحرة، فالارتباط بالنماذج الاجرامية من وجهة نظر هذه النظرية هو نتيجة للانتقياد ولعدم قدرة الفرد على التحكم في افعاله وهذا يتعارض مع مفهوم "الارادة الحرة".

- ان هذه النظرية قد تجاهلت النظريات البيولوجية والنفسية وكذلك النظريات الاجتماعية التي تهتم باشياء مادية محسوسة مثل التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار العاطفي.

- ان هذه النظرية اغفلت اختلاف مدى تآثر الفرد بالمخالطة باختلاف مراتل عمره، فهذا التآثير الذي يبدا في مرحلة الطفولة والبلوغ قويايصبح اقل قوة في مرحلة الشباب لينتهي به الامر ضعيفا واهيا كلما تقدم السن بالمرء. وعلى الرغم مما تعرضت له هذه النظرية الا ان ذلك لا يقلل من شأنها في تفسير السلوك الاجرامي.

الانحراف بين العامة والصفوة:

يرجع الفضل الى "سذرلاند" في توجيه الانظار عند بحثه الجريمة والمجرمين الى ان ظاهرة الجريمة والانحراف لا تقتصر على ابناء الطبقات الدنيا او الفقيرة او المحرومة داخل المجتمع. انما يشيع وجودها ايضا بين الطبقات الاعلى والمسيطرة في المجتمع.

فقد اوضح "سذرلاند" من خلال دراسته بعنوان جرائم الصفوة او ذوي الياقات البيضاء، التي نشرها عام 1940(1)، ان الانحراف والاجرام لايشيع بين افراد الطبقات الدنيا فحسب لكنه ينتشر بنفس القدر بين افراد الطبقات العليا كذلك استطاع "سذرلاند" ان يثبت ان هناك العديد من حالات الانحراف او خرق القانون الجنائي، تتم داخل اوساط رجال الاعمال ورجال الطبقة الادارية العليا والذين يتقلدون مناصب عليت داخل المجتمع، واهم الجرائم التي تشيع في هذه الاوساط والتي ناقشها "سذرلاند" هي الاختلاس والربا والاحتيال وسوء التصرف في الموارد المالية.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص146.

²- نفس المرجع، ص147.

ويذهب " سذرلاند " الى ان جرائم الصفوة او ذوي الياقات البيضاء لا تقل اهمية عن جرائم العامة مثل القتل والسرقة والسطو والجرائم الجنسية، بل ان جرائم الصفوة غالبا ما تكون اشد وطاة لانها تسهم في فقد الناس الثقة بمجتمعهم خاصة اذا لم تمتد اليهم يد القانون بسب نفوذهم وسطوتهم¹.

5- جبرائيل تارد: " نظرية التقليد والمحاكاة " .

يعد (جبرائيل تارد) العالم الفرنسي (1843-1904)، رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي في تفسير السلوك الانحرافي. وقد عاصر "تارد" لمبروزو " وعارض اراءه بشدة بخصوص وجود نموذج بشري اجرامي لديه سمات ارتدادية تميزه عن غير المجرمين، فقد ذهب " تارد " الى ان السلوك الانساني – بما فيه السلوك الاجرامي – يعد نتاجا لعملية التقليد او المحاكاة ، ويرى " تارد " امكانية انتقال السلوك الاجرامي بين الافراد تتم عن طريق الاختلاط والتواصل الاجتماعي، فقد اكدت اغلب الدراسات ان التقليد او المحاكاة كان عنصرا اساسيا في تطوير بعض انواع السلوك الاجرامي، وبوجه الخصوص في اشكاله المنظمة كالبلغاء والاتجار في المخدرات.

ويرى " تارد " ان الجريمة طبقا – لقانون المحاكاة – بوصفها ظاهرة اجتماعية هي نتاج ثقافة المجتمع، ولهذا فقد تصبح الجريمة حرفة او مهنة لمجموعة من البشر مما يجعل من الجريمة مهنة خاصة ينتم مرتكبوها بسمات خاصة واهداف مشتركة، وتتم هذه العملية بان تتركز الجريمة تدريجيا في طبقات معينة وتصبح نظاما تحكم علاقاته قواعد خاصة حتى ان المجرمين المحترفين لغتهم الخاصة.

والحقيقة ان الاعتماد على عملية المحاكاة لتفسير السلوك الاجرامي، يجعل منها عملية الية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان على جميع الافراد على حد سواء. لكن من المعلوم ان استجابات الافراد لنمط معين من الانماط الاجتماعية ليست على درجة واحدة، بل هي متباينة ونسبية من شخص لآخر فالبعض يكون لديه استعداد ايجابي للتقليد والمحاكاة، بينما اخرون ليس لديهم مثل هذه القابلية على الاطلاق. ومن هنا نجد ان قانون التقليد او المحاكاة الذي يحكمه الطابع التفاضلي والنسبية الفردية لا يقوى على تفسير الظاهرة الانحرافية او الاجرامية تفسيراً تكاملياً².

6- جورج هربرت ميد: " نظرية الوصمة الجنائية " .

تعد نظرية التفاعلية الرمزية – وهي نظرية اجتماعية نفسية – من احدث الاتجاهات النظرية في مدرسة شيكاغو. كما ظهرت هذه النظرية من خلال اعتقاد مؤداه ان السلوك البشري في اساسه نتاج اتصال الرموز الاجتماعية بين الافراد، ربما تكمن الفكرة الاساسية

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص147.

²- رؤوف عبيد. اصول علمي الاجرام والعقاب، ط5، القاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، 1981، ص341-344.

للتفاعلية الرمزية في ان العقل والذات ليسا امرا فطريا وراثيا ولكنهما – بالدرجة الاولى – نتاجا للبيئة الاجتماعية¹.

ويشير مفهوم التفاعلية الرمزية الى التفاعل الذي ينشا بين مختلف العقول والمعاني، والذي يعد سمة مميزة للمجتمع الانساني، حيث يستند هذا التفاعل الاجتماعي على حقيقة هامة هي ان يأخذ الفرد ذاته في الاعتبار ، وان يحسب حسابا ايضا للاخرين، اي يستوعب ادوار الاخرين على هذا النحو يمكن صياغة صورة المجتمع الانساني، تلك الصورة التي تعبر تعبيراً صادقاً عن التفاعل والتساند والاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع وبين السلوك الخارجي والذات الاجتماعية².

يقسم " هربرت ميد " مفهوم الذات الى "انا داخلية" و "انا خارجية" ، فالانا الداخلية هي الجانب من الذات الذي يتعلق بفرديتها ، فنحن نتوحد مع هذه الانا، والانا الداخلية هي التي تستطيع ان تعي الافعال والاتجاهات ومن ثم تبدا الذات في التكوين مدركة نفسها ومتوحدة مع الانا الداخلية ، بحيث نستطيع ان نجد فيها منبع كل الافعال.

اما الانا الخارجية فهي الجزء الثاني من الذات، وهي تتضمن كل القوى في العالم الخارجي (المجتمع ككل) التي تؤثر في الشخص.. انا الانا الخارجية هي مجموعة من الاتجاهات المنظمة للاخرين التي يفترضها المرء ذاته، اذ اننا نتعلم من الاخرين ان اتجاهات معينة ملائمة لموقف ما. والانا الخارجية تتفاعل مع الانا الداخلية وتستجيب لتأثيره لان الاولى توجه الثانية وترشد السلوك الاجتماعي.

ولا يكتمل فهم هذه العملية دون الاشارة الى مفهوم جديد عند "ميد" هو مفهوم "الآخر المعمم" ، وتقضي هذه الفكرة بانه لا بد من اخذ وجهة نظر الاخرين في الاعتبار لكي ننظر الى الذات نظرة موضوعية، فكان "الآخر" هنا قد اصبح معياراً عاماً لتقويم اداء الذات. تعتبر التفاعلية الرمزية واحدةً من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاجتماعية، في تحليل الأنساق الاجتماعية.

وهي تنطلق من الوحدات الصغرى (MICRO)، لفهم الوحدات الكبرى، بمعنى أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم، كمدخل لفهم النسق الاجتماعي³. فأفعال الأفراد تصبح ثابتةً لتشكل بنية من الأدوار؛ ويمكن النظر إلى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض الآخر من حيث المعاني والرموز⁴. وهنا يصبح التركيز إما على بُنى الأدوار والأنساق الاجتماعية، أو على سلوك الدور والفعل الاجتماعي.

¹- عدلي السمري. السلوك الاجرامى النظريات، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص108.
²- محمد علي محمد. تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص361-362.
³- فادية، عمر الجولاني. علم الاجتماع التربوي. الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997، ص215.
⁴- ايان، كريب. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة محمد ،حسين ،غولم. ع244، الكويت، عالم المعرفة، 1999، ص130.

ومع أنها ترى أن البنى الاجتماعية ضمناً، باعتبارها بنى للأدوار بنفس طريقة (بارسونز Parsons)، إلا أنها لا تُشغل نفسها بالتحليل على مستوى الأنساق، بقدر اهتمامها بالتفاعل الرمزي المتشكّل عبر اللغة، والمعاني، والصور الذهنية، استناداً إلى حقيقة هامة، ألا وهي أن على الفرد أن يستوعب أدوار الآخرين.

إن أصحاب النظرية التفاعلية يبدؤون بدراستهم للنظام التعليمي من الفصل الدراسي "مكان حدوث الفعل الاجتماعي". فالعلاقة في الفصل الدراسي والتلاميذ والمعلم، هي علاقة حاسمة؛ لأنه يمكن التفاوض حول الحقيقة داخل الصف، حيث يُدرك التلاميذ حقيقة كونهم ماهرين أو أغبياء أو كسالى. وفي ضوء هذه المقولات يتفاعل التلاميذ والمدرسون بعضهم مع بعض، حيث يحققون في النهاية نجاحاً أو فشلاً تعليمياً¹.

أشهر ممثلي النظرية التفاعلية الرمزية:

(1) (جورج هربرت ميد 1863-1931 George H.Mead):

استطاع جورج ميد في محاضراته التي كان يُلقِيها في جامعة شيكاغو، على طول الفترة من (1894-1931) أن يبلور الأفكار الأساسية لهذه النظرية².

وقد جَمَعَ له تلاميذه كتاباً بعد وفاته، يحتوي على معظم أفكاره التي كانوا يدونوها في محاضراته، تحت عنوان: (Self and Society، Mind، 1934).

ويبدأ (ميد) بتحليل عملية الاتصال، وتصنيفها إلى صنفين: الاتصال الرمزي، والاتصال غير الرمزي بالنسبة للاتصال الرمزي فإنه يؤكد بوضوح على استخدام الأفكار والمفاهيم، وبذلك تكون اللغة ذات أهمية بالنسبة لعملية الاتصال بين الناس في المواقف المختلفة، وعليه فإن النظام الاجتماعي هو نتاج الأفعال التي يصنعها أفراد المجتمع، ويُشير ذلك إلى أن المعنى ليس مفروضاً عليهم، وإنما هو موضوع خاضع للتفاوض والتداول بين الأفراد³.

(2) (هربرت بلومر 1900-1986 H.Blumer):

وهو يتفق مع جورج ميد في أن التفاعل الرمزي هو السمة المميزة للتفاعل البشري، وأن تلك السمة الخاصة تنطوي على ترجمة رموز وأحداث الأفراد وأفعالهم المتبادلة. وقد أوجز فرضياته في النقاط التالية⁴:

- إن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء بالنسبة إليهم.
- هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي الإنساني.
- هذه المعاني تحوّر وتعّدّل، ويتم تداولها عبر عمليات تأويلٍ يستخدمها كلُّ فردٍ في تعامله مع الإشارات التي يواجهها.

(3) (إرفنج جوفمان 1922-1982 Erving Goffman):

¹ حمدي، علي احمد، مقدمة في علم اجتماع التربية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص180.

² علي، عبد الرزاق جلي. الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص237.

³ فادية، الجولاني. مرجع سابق، ص216.

⁴ -ايان، كريب. مرجع سابق، 132.

وقد وجّه اهتمامه لتطوير مدخل التفاعلية الرمزية لتحليل الأنساق الاجتماعية، مؤكداً على أن التفاعل وخاصة النمط المعياري والأخلاقي- ما هو إلا الانطباع الذهني الإرادي الذي يتم في نطاق المواجهة، كما أن المعلومات تسهم في تعريف الموقف، وتوضيح توقعات الدور¹.

(4) كما أن هناك عدداً كبيراً من العلماء الذين لم تُناقش أعمالهم بشكلٍ واسع، مع أنهم من أعلام ومؤسسي النظرية التفاعلية الرمزية. ومنهم:

(روبرت بارك Robert Park، 1864-1944). (وليم إسحاق توماس W.I.Thoma، 1863-1947). وهما من مؤسسي النظرية التفاعلية الرمزية.

• (مانفرد كون Manferd Kuhn، 1911-1963). وهو عالم اجتماع أمريكي، ومن رواد مدرسة (أيوا) للتفاعلية الرمزية.

• وكذلك كل من (ميلتزر Meltzer)، و(هيرمان Herman)، و(جلاسر Glaser)، و(ستراوس Sturauss)، وغيرهم.

وقد لوحظ هذا التوجيه الفكري عند "جورج هيربرت ميد" الذي حدد معالم نظرية التجريح الجنائي، أو "الوصمة الجنائية". ويشير التجريح الى العملية التي تنسب الاخطاء والاثام الدالة على الانحطاط الخلقي الى اشخاص في المجتمع، فتصمهم بصفات بغيضة او سمات تجلب لهم اللعار او تثير حولهم الشائعات. لذلك تشير هذه العملية الى اكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي اساء التصرف او كشف عن اي اختلاف ملحوظ عن بقية الاعضاء².

هذا ما اكد عليه "جورج هيربرت ميد" من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالف القانون ونوعها، فذهب الى ان العقوبات الصارمة المرتبطة بالمقضاة، مسالة تتعارض مع اعادة تكييف المنحرف. كما ان الاجراءات العدوانية التي تتخذ نحو مخالف القانون تؤدي الى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف ضد المجتمع مما يؤدي الى مزيد من الجرائم والسلوك المنحرف وذلك من خلال احساس الفرد المذنب بالظلم. اذ انه مهما كانت فداحة الذنب الذي يرتكبه شخص ما، فربما تكون هناك درجات من الاجرام لم يصل اليها بعد، ولكن اذا شعر - شعورا حقيقيا وعميقا بان المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة، فان النتيجة الايجابية لهذا الاحساس هي اغترابه عن المجتمع والنظر الى زملائه من المجرمين باعتبارهم الاشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق. لذلك فقد يترك السجنون وهو عدو للمجتمع، يتميز بانه اكثر ميلا من ذي قبل الى مواصلة الانحراف الاجرامي³.

¹-فادية، الجولاني. مرجع سابق، ص218.

²-سامية محمد جابر. الانحراف والمجتمع - محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص170.

³-سامية محمد جابر. الجريمة والقانون والمجتمع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص156.

اذن فان عملية التجريح تبرز عامل الاحساس بالظلم وتدعمه، ويظهر ذلك واضحا من عند الغالبية العظمى من المعوقين والمثليين جنسيا ومدمني المخدرات والمرضى عقليا والجانحين والمجرمين الذين يعبرون دائما عن المشاعر والاحساسات العميقة بالاستياء والظلم والمرارة¹.

7- شوو مكاي: " النظرية الايكولوجية "

ان علماء الاجتماع ينسبون الاتجاه الايكولوجي في تفسير السلوك الانحرافي والجناح للعالمين "كليفورد شو" و"هنري مكاي"، فهما اول عالمن استخدمتا اصطلاح " مناطق الانحراف" في وصف تلك الاجزاء من المدينة التي يخرج منها المجرمين والمنحرفين. والفكرة الرئيسية في النظريات الايكولوجية هو وجود مناطق اجرامية او تقع للانحراف داخل المدن، فقد اكدا "شو ومكاي" ان الجناح لا يرجع الى احباط الامال والتوقعات للسكان ذوي المكانة الاجتماعية الدنيا سواء اكانوا اطفالا ام بالغين بل يرجع الى صعوبة الضبط وعدم قدرته في كثير من المناطق الحضرية لاسباب عدة مثل الصراع الثقافي بين جماعات المهاجرين واطفالهم والحراك السكاني السريع ووجود جماعات من المجرمين البالغين في كثير من هذه المناطق، وتحت هذه الظروف يصبح الجناح مجموعة تقاليد يلقنها الكبار الى الاحداث.

هذا ما اظنته الدراسات التي قام بها "شو مع هنري مكاي" عن مناطق الانحراف في المدن الامريكية، حيث اتضح لهما خلال تحليلاتهم المستمرة لبعض مناطق شيكاغو التي استمرت ما يقارب من مدة 30 سنة حقيقة مؤداها، ان المناطق التي ينتشر فيها الانحراف بنسب مرتفعة تظل هكذا حتى ولو تغيرت خصائص السكان العنصرية والجنسية².

هذه الحقيقة ظهرت لتأييد وتدعيم تصوراتهم من ان البيئة تكون اكثر تاثيرا في نمو وخلق الانحراف، كما كشفت لهما هذه الدراسات ايضا عن ارتفاع معدلات الانحراف في المناطق المتخلفة او الاحياء الوضيعة "slums" تلك المناطق التي تحيط عادة بالمناطق الصناعية والتجارية، وقد انتهى "شو ومكاي" من دراستهما " جناح الاحداث والمناطق الحضرية " ان الحياة في هذه المناطق تتميز بسمات مادية واقتصادية وكانية، فبالنسبة للسمات المادية: تتميز تلك المناطق بالمباني القذرة المهدة بالانهيار والشوارع الضيقة وازقتها مملوءة بمياه الصرف الصحي التي تنبعث منها الروائح الكريهة. اما بالنسبة للسمات الاقتصادية: فان اغلب سكان هذه المناطق لا يستطيعون دفع ايجار عال ومعظمهم من العاملين او العمال غير المهرة ودخلهم ضئيل وغير ثابت. وبالنسبة للسمات السكانية: فان سكان هذه المناطق هم خليط من الناس غير المتجانسين الذين يدفعون باطفالهم الى الشارع معظم فترات النهار والليل، الامر الذي قد يؤدي بهم الى الوقوع في تيار الانحراف والجريمة.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص140.

²- نفس المرجع، ص139.

ولقد تعرضت دراسات "شو ومكاي" وفرضيته عن مناطق الانحراف الى عدة انتقادات اهمها:

* من الصعوبة بمكان قياس تفاوت الجناح ببعد المنطقة او قربها من مركز المدينة.
* تتفاوت احصاءات الجريمة طبقاً لتفاوت القوانين ذاتها، وسياسة الشرطة واختلافها من منطقة لاخرى، واختلاف طرق تنفيذ القوانين والاجراءات الجنائية.

* اذا كان الواقع يؤكد ان ارتفاع نسبة الجريمة يتحقق في ظل توافر ظروف بيئية معينة، فان ذلك لا يعني ان هناك ارتباطاً حتمياً ومتلازماً بالضرورة بين هاتين الظاهرتين وبالتالي لا يسوغ اطلاق القول بان هذه الظروف البيئية هي دوماً عوامل زيادة معدلات الاجرام.

ولكن هذا النقد يرد عليه بانه حتى على الرغم من هذا التحيز في الاحصاءات فان الحقائق تشير الى انتشار السلوك الاجرامي في هذه المناطق اكثر من غيرها، هذا بالاضافة الى ان الدراسات الايكولوجية كان لها الفضل في توجيه الانظار الى الارتباط بين سوء الاحوال المعيشية لفئات معينة من افراد المجتمع "الطبقات الدنيا" وبين السلوك الانحرافي والجريمة.

8-أودلف كتليه واندريه جيرى: "النظرية الجغرافية".

شهد الثلث الثاني من القرن 19 إرهاصات الدراسة العلمية ذات التوجه الوضعي في دراسة الجريمة و السلوك الإنحرافي. فبعد التجريد الذي أتم به مذهب المدرسة التقليدية ظهرت أولى التفسيرات ذات الطابع العلمي – الاجتماعي للظاهرة الإجرامية. و تمثل المدرسة الجغرافية أو ما يعرف بمدرسة الخرائط أحد هذه المحاولات ... و يعد العالم البلجيكي "أودلف كتليه" و الفرنسي "أندريه جيرى" من مؤسسي هذه المدرسة، و قدأهتم هذان العالمان بدراسة الجريمة باعتبارها إنعكاساً لازماً للظروف الاجتماعية، وقاما بتوزيع الجرائم في بعض المناطق توزيعاً جغرافياً و اجتماعياً معاً. و قد أبرزت المدرسة الجغرافية دور الإحصائيات كوسيلة بحثية هامة في دراسة السلوك الانحرافي والجريمة.

فقد قام "كتليه" بدراسة التوزيع الجغرافي للسلوك الإجرامي في بعض مناطق إنجلترا معتمداً في ذلك على الإحصائيات المتاحة له.

و في فرنسا أجرى "أندريه جيرى" عندما كان مديراً لمكتب الشؤون الجنائية في وزارة العدل – دراسة اعتمد فيها على الإحصاءات الجنائية و خلص منها إلى نتيجتين هما:

* ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص في أقاليم الجنوب وخلال فصول الصيف حيث الحرارة المرتفعة.

* ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الأموال خلال شهور الشتاء حيث المناخ البارد.
وقد صاغ العلامة "جيرى" بالاستناد إلى هاتين النتيجتين "قانون الحرارة الإجرامي" الذي يذهب إلى وقوع تغيرات في الظاهرة الإنحرافية أو السلوك الإجرامي تبعاً لاختلاف الفصول أو تبعاً لاختلاف المكان أو الأقليم.

و قانون "الحرارة الإجرامي" أكده عدد من العلماء خلال القرنين 19،20 نذكر منهم على سبيل المثال "ديكسترDexter" الذي قام بدراسة 40 ألف حالة توصل من خلالها إلى أن

الطقس أو المناخ له تأثير كبير جداً على الحالة النفسية للإنسان و بالتالي على سلوكه، ومن ناحية أخرى مدى تأثير عناصر البيئة الجغرافية من حرارة و برودة و من ضغط جوي و رطوبة و رياح و أمطار على الجريمة حجماً و نوعاً. و قانون الحرارة الإجرامي الذي تؤكد الأبحاث المستمدة من الإحصاءات الجنائية في جمهورية مصر العربية وعلى نحو شبه ثابت حيث تكون جرائم الإعتداء على الأشخاص خلال شهور الصيف بينما تزداد معدل جرائم الأموال في أشهر الشتاء¹.

9- ثورتن سيللين: "نظرية الصراع الثقافي".

"يعتبر ثورتن سيللين" من افضل العلماء الذين قاموا بتحليل العلاقة بين الصراع الثقافي والجريمة في كتابه "صراع الثقافة والجريمة" عام 1938. كما اقام "سيللين" نظريته على اساس المقارنة بين انواع مختلفة من المجتمعات وبين مراحل مختلفة من حياة الفرد داخل المجتمع الواحد، وانتهى الى ان الظاهرة الاجرامية ترجع الى التفكك الذي اصاب المجتمعات، فكلما ساد التفكك مجتمعا معيناً ظهرت فيه الجريمة، وكلما ساد الترابط والانسجام قات فيه الجريمة².

وصراع الثقافات يتمثل مع التفكك الاجتماعي في ان هناك تناقضا وعدم الانسجام في انواع الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الفرد في المجتمع، ويقصد بصراع الثقافات التعارض والتناقض في الثقافات والمبادئ والقيم التي تسود المجتمع: فالقيم والمبادئ التي تسود المجتمع قد يحدث ان تصطمم بها قيما ومبادئ جديدة تكون قد نشأت بفعل التطور التاريخي او سيطرة اتجاه سياسي، او بفعل وجود ثقافات اخرى داخل المجتمع لاي سبب من الاسباب، ويحدد "سيللين" شكلين اساسيين من الصراع الثقافي هما:

* صراع خارجي: يتمثل في صراع ثقافة مجتمعين مختلفين، كالصراع بين ثقافة دولة المهجر وثقافة المهاجرين، اذ ترتفع نسبة ارتكاب المهاجرين للجرائم اكثر من غيرهم من السكان الاصليين، وهذا راجع الى ان المهاجر يعيش في مجتمع يخالف مجتمعه الاصلي من حيث العادات والتقاليد والقيم، وهو ما يؤدي الى قيام التعارض بين سلوكه الذي يعبر عن ما تعود عليه في بلده الاصلي والسلوك السائد في البلد الذي هاجر اليه.

ويفسر صراع الثقافات نسبة الاجرام المرتفعة في الولايات المتحدة الامريكية، والتي تعود الى فقدان التجانس والثقافة الواحدة داخل هذا المجتمع، نظرا لانحدار اعراق المجتمع الامريكي من حضارات واجناس وثقافات مختلفة ومتباينة بما يمثله ذلك من اختلاف في العادات والقيم الاجتماعية والاخلاقية³.

¹- عبد الرحمان العسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص58.

²- رمسيس بهنام، الكفاح ضد الاجرام، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1996، ص257.

³- اشرف توفيق والسيد عتيق، مبادئ علم الاجرام، مرجع سابق، ص99-100.

- صراع داخلي:

ياخذ شكل صراع بين الثقافات والمبادئ التي تسيطر على مجموعات داخلية في مجتمع حضاري واحد، مثل جماعة الاسرة والمدرسة والعمل والتي تسود كل منها ثقافة مختلفة عن الاخرى، والتي قد تتعارض معها. كما يحدث التعارض بين الثقافة العامة في المجتمع وثقافة جزئية تسود في بعض المناطق داخل نفس المجتمع، مثال ذلك ان يكون المبدأ الذي يسود الدولة يوجب الا يقتص الشخص حقه بنفسه وان يحتكم في ذلك الى القضاء، في حين يكون المبدأ الذي يسود ثقافة منطقة معينة داخل الدولة بان يقتص الفرد حقه بنفسه، واعتبار ان الاخذ بالثار امرا حيويا وشرفا يزهو المرء به، بل ان عدم الاخذ به قد يجلب العار له.

مفاد نظرية صراع الثقافات ان تفسير الظاهرة الاجرامية يكمن في هذا الصراع، فالفرد يجد نفسه مشدودا بين ثقافتين متعارضتين يحار بينهما، وينتهي به الامر الى السلوك الذي يتفق مع احدهما دون الاخرى، وقد يكون هذا السلوك اجراميا.

ونود ان نلفت النظر الى ان نظرية الصراع بين الثقافات قد تعرضت لنقد مؤداه انه لو كان هذا الصراع وحده هو سبب الجريمة لكان مقتضى ذلك ان يجرم كافة افراد المجتمع، في حين ان واقع الحال يشهد بان عددا قليلا من افراد المجتمع هو الذي ينساق الى الاجرام في حين ان الاغلبية لا تفعل ذلكما يقطع بعدم كفاية هذا السبب - الا ان هذا النقد لا يقلل من اهمية نظرية "ثورتن سيللين" عن صراع الثقافات كاحد الاسباب الهامة في وقوع السلوك الانحرافي او الاجرامي¹.

10- البرت كوهين: "نظرية الثقافة الخاصة الجانحة".

كان "البرت كوهين" اول من استخدم مصطلح الثقافة الخاصة الجانحة عام 1955 في كتابه "الاولاد الجانحين"، بحيث كانت دراسة جناح الاحداث محور اهتمام نظريات الجريمة في فترة الخمسينات واولئ الستينات فقد شرع العديد من علماء النظرية في دراسة - ما يعتبرونه اكثر انماط الجناح شيوعا - وهي العصابات او الجماعات الجانحة، حيث اهتمت الدراسات والبحوث والنظريات في تلك الفترة بتفسير اصول هذه العصابات او الجماعات الجانحة، والسياق الذي تظهر فيه انماط الجماعات الجانحة المختلفة وفي نفس الوقت فان ما قامت به مدرسة شيكاغو من دراسة للثقافات الخاصة الفرعية، وقد استخدم هذا المصطلح في دراسة نسق القيم والاتجاهات وانماط السلوك، او اساليب الحياة التي تتميز بها جماعة اجتماعية عن باقي ملامح الثقافة العامة السائدة في المجتمع، هذا ما اكد عليه "البرت كوهين" في كتابه الاولاد الجانحين من خلال دراسته لتلك البناءات التي تكون الشلل والعصابات التي تعيش بمعزل الى حد بعيد عن المجتمع، كما قصد به تأكيد الاختلاف الرئيسي في نظرة افراد هذه الشلل الى العالم المحيط بهم والتي تتميز بالشعور بالمشكلات الواحدة وبثبات بعض الاتجاهات الانحرافية والمخالفة للقانون².

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص142.

²- نفس المرجع، ص148.

منذ ان استخدم كوهين مفهوم الثقافة الخاصة في تحليله لانماط معينة من السلوك المنحرف، حتى اصبح مفهوما اساسيا من مفهومات الجريمة. فقد استخدم هذا المفهوم ليوضح ان هناك طريقة معينة في الحياة قد اوضحت نمطا تقليديا بين الاحداث الجانحين، وينتشر هذا النمط خاصة في المناطق المفككة والمنهارة في المدن الكبيرة. وينظر كوهن الى الثقافة الخاصة باعتبارها بناء يتضمن مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز، وعلى انها نمط معين من المعرفة تتميز به عن غيرها من الثقافات الاخرى¹.

11- كلوارد واوهلن: "نظرية الفرصة المتباينة".

ترجع جذور هذه النظرية الى مقالة كتبها كلوارد عام 1959 وتعد النظرية كما طورها فيما بعد كلوارد عام 1960 ، محاولة للاستفادة من نظرية ميرتون عن الانومي التي تهتم بتحديد المصادر الاجتماعية للانحراف، ونظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة التي تهتم بكيفية انتقال السلوك المنحرف الى الافراد والجماعات من خلال عملية التعلم².

كما تهتم نظرية كلوارد واوهلن – بصفة اساسية – بتفسير ظهور الجماعات الجانحة في الطبقات الدنيا والهوامل المؤدية الى ظهور انماط مختلفة من الثقافات الخاصة الجانحة. وقد حاول كلوارد واوهلن الجمع بين نظرية كلا من سذرلاند وميرتون ، فاعضاء المجتمع طبقا لنظرية كلوارد غير متساويين من حيث الفرص لتحقيق الهدف المفضل ثقافيا- داخل المجتمع الامريكي – وهو المجتمع الذي ركز اغلب علماء الاجتماع في الغرب على دراسته.

وقد يلجا اولئك الذين لا يملكون الامكانيات المشروعة لتحقيق النجاح المالي او المهني – وهو الهدف المفضل داخل هذا المجتمع – الى اتباع اساليب غير مشروعة او انحرافية ولكن النجاح في النشاط الاجرامي ليس امرا سهلا، فالمجرم حتى يكون لديه قدرة اجرامية عالية يجب ان يتعلم النشاط الاجرامي من الاخرين، كما يجب ان يؤدي هذا النشاط بكفاءة عالية خاصة وان هذا المجال تشتد داخله المنافسة في المجتمع الامريكي – ولا ينجح جميع من يلجأون الى النشاط الاجرامي بطبيعة الحال³.

الخلاصة ان نظرية الفرصة المتباينة في تفسيرها للسلوك المنحرف تذهب الى ان شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني من انفصال كبير بين الامل والاهداف وبين الفرص المشروعة المتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الامل والاهداف، مع وجود فرص منحرفة – في نفس الوقت – متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الاهداف. فالانفصال بين ما يرغب فيه شاب الطبقة الدنيا، وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الاساسي لمشكلة التكيف⁴، ومن ثم يتعرض ابناء الطبقة الدنيا لمشكلة

¹ - عصمت عدلي. مرجع سابق، ص149.

² عدلي السمرى. السلوك الاجرامي النظريات، مرجع سابق، ص170.

³ -عصمت عدلي. مرجع سابق، ص149.

⁴ - نفس المرجع، ص150.

فقدان المعايير والتي من نتائجها ينتشر نمط السلوك الانسحابي المتمثل في شكل الذهان وادمان العقاقير والمخدرات والمسكرات والنبذ والتشرد والتسول... الخ.

12- والتر ميللر: "نظرية الثقافة الفرعية"

شاع مصطلح الثقافة الفرعية في كتابات علماء الاجتماع منذ الحرب العالمية الثانية وقد حاول منظور الثقافة الفرعية تفسير السلوك الانحرافي بتركيز خاص على نوعين منه ، هما الجريمة crime و الجناح delinquency وذلك من حيث العوامل التي تكمن وراءه فضلا عن عملياته ونتائجه¹.

وقد رأى علماء الاجتماع انهم في حاجة لمصطلح يؤكد على الجوانب الانحرافية من السلوك - تلك الجوانب - التي تختلف عن المعايير الاجتماعية العامة، وهنا يكون استخدام هذا المصطلح ذو قيمة في انه يركز على تكوينه داخل جماعات معينة كالعصابات الجانحة في راعها مع المجتمع الكبير.

ومن بين التعريفات التي وضعت لمصطلح الثقافة الفرعية ، هو ذلك التعريف الذي يرى انها " الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في اقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافة الفرعية بسمة او بسمتين منفصلتين، بل انها تشكل انساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الاكبر المتمثل في الثقافة العامة القومية"².

واذا كان التعريف السابق يشير الى الثقافة الفرعية على انها تمثل انساقا ثقافية شاملة فانما يعني ان هناك مجالات متعددة للثقافات الفرعية في المجتمع من بينها: الطبقة والعنصر، المهنة، الإقامة والاقليم.

كما ان الثقافة الفرعية يمكن ان تشير الى المعايير المنبثقة من موقف الصراع بين جماعة معينة والمجتمع الكبير، على ذلك يمكن ان تعتبر المعايير المنبثقة من عصابة الجناح ثقافة فرعية³.

ومن الامثلة على الثقافات الفرعية للجناح والجريمة ثقافة الطبقة الدنيا في المجتمع الامريكي التي قام والتر ميللر بتحديد ستة ابعاد اساسية تتبلور من خلالها الثقافة الخاصة للطبقة الدنيا وهي:

* المشاكل trouble: يشير ذلك البعد الى انماط السلوك التي يعاقب عليها المجتمع، كما يشير الى رفض قيم الطبقة الوسطى لانماط معينة من السلوك.

¹-نبيل السمالوطي. الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 157.

²-عصمت عدلي. مرجع سابق، ص150.

³-احمد عبد القادر محمد. التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين النجاح، دراسة تجريبية ، المجلة الجنائية، المجلد الثالث، العدد الثاني، يوليو 1970.

* القسوة toughness: يتضمن ذلك البعد – من خلال ثقافة الطبقة الدنيا – مجموعة معقدة من السمات، لعل من أهمها القوة الفيزيائية، والقدرة على الصبر والتحمل الجلد والشجاعة في مواجهة الآخرين وقتالهم.

* الدهاء smartness: يشير ذلك المفهوم – في ثقافة الطبقة الدنيا – الى القدرة على الحيلة والخداع والمراوغة والاحتيايل على الآخرين.

* الاثارة excitement: من المعروف ان افراد الطبقة الدنيا يقومون بعدة أنشطة يغلب عليها طابع الاثارة، كادمان الحلويات ونعاطي المخدرات والمخالفات الجنسية والمغامرة التي تخلق الاثارة.

* القضاء والقدر fate: فالفرد في الطبقة الدنيا اما ان يكون محظوظا او غير محظوظ، وكثير من افراد هذه الطبقة يشعرون بان حياتهم تعتبر عرضة لمجموعة قوى تفوق سيطرتهم.

* الاستقلالية autonomy: يتميز الافراد في هذه الطبقة برغبة قوية في الاستقلال الشخصي، وان كانوا يميلون الى البقاء في بنات اجتماعية تتميز بقيودها الشديدة، وتمارس نحوهم اعنف صور الضوابط الخارجية.

هذه هي مجموعة المفردات الاساسية التي تميز ثقافة الطبقة الدنيا في المجتمع الامريكي، كما صورها ميللر واعتبرها الوسط الذي يخلق جناح العصابات وجرائمها، وبمجرد ان تبدأ الثقافة الفرعية في الوجود " العمل " يكون واحدا من اهم وظائفها هو تجنيد وتنشئة اعضاء جدد¹.

وجدير بالذكر ان التواجد في الثقافة الفرعية قد يكون مؤقتا مثال ذلك ان المراهق في الثقافة الفرعية لعصابة المراهقين قد يظل بها فترة محدودة من حياته، لان هذا التواجد قد يكون مرتبطا بفترة سيئة ومحدودة من حياة الجانح لكي يصبح عضوا. ولكن في بعض الثقافات الفرعية قد يضل الفرد عضوا فيها طوال حياته كما في الطبقة الدنيا من السود ، مثلا حيث يتضح من بعض الدراسات انهم بدأوا حياتهم في الثقافة الفرعية المنحرفة وتشبعوا بقيمتها وعاداتها ولم ينخرطوا اصلا في الثقافة العامة - الاوسع.

13- وليان ادريان بونجر: "النظرية الاقتصادية".

يمكن القول – بصفة عامة – ان ثمة تحليلا اقتصاديا لظاهرة الجريمة يربط بين هذه الاخيرة كظاهرة اجتماعية وبين مختلف الظواهر الاقتصادية، وقد اعتمدت هذه النظرية في تفسير الظاهرة الاجرامية على كتابات ماركس وانجلز بهدف دراسة الروابط بين الجريمة من ناحية وبين الوسط الاقتصادي الذي يحيا فيه الفرد من ناحية اخرى.

تعتبر الظاهرة الاجرامية في مفهوم هذه النظرية منتجا راسماليا شأنه في ذلك شأن مظاهر الانحراف الاجتماعي الاخرى التي يعاني منها المجتمع الراسمالي، فالسلوك الاجرامي في

¹-سامية محمد جابر. الانحراف والمجتمع محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، مرجع سابق، ص 145.

هذا المجتمع رد فعل طبيعي ضد اشكال الظلم الاجتماعي، ولهذا فان الجريمة تنتشر بصفة خاصة في اوساط الطبقات الكادحة المعروفة "باسم البروليتاريا".

ووفقا لمنظري هذه المدرسة فالظاهرة الاجرامية اولا وقبل كل شيء ظاهرة اجتماعية تكمن جذورها في عدم المساواة بين الافراد، حيث تتركز الثروة في يد فئة قليلة منهم، بينما يعاني الباقون من البؤس والعبودية. وهكذا تعتبر الجريمة تعبيرا خاصا عن الصراع بين الطبقات، ومظهرا للتناقض القائم في المجتمعات الرأسمالية بين البرجوازية وبين طبقة العمال¹. وتأثرا بهذا النهج وضع العالم الهولندي " وليام ادريان بونجر " نظريته في تفسير السلوك الاجرامي بالربط بين هذا السلوك وبين النظام الرأسمالي.

ونقطة البداية في نظرية "بونجر" هو ما يتميز به النظام الرأسمالي من خصائص تدفع الافراد الى ارتكاب الجريمة: فالنظام الرأسمالي يقوم على اطلاق الحرية للافراد في المجال الاقتصادي وعلى المنافسة الحرة، وعلى سيطرة الطبقة الرأسمالية على وسائل الإنتاج بهدف تحقيق اكبر قدر من الأرباح على حساب الطبقات الفقيرة خاصة طبقة العمال².

هذه الاعتبارات تؤدي إلى التفاوت الطبقي وبالتالي عدم المساواة بين الأفراد، وانعدام العدالة الاجتماعية . فالنظام الرأسمالي من وجهة نظر بونجر يقوم بطبيعته على الاستغلال الاقتصادي وسوء توزيع الثروة، ويؤدي إلى انتشار البطالة والفقر، وزيادة ثراء طبقة الرأسماليين وهي عوامل تنعكس على الظاهرة الإجرامية ومعدلاتها.

ويرى يونج ران النظام الرأسمالي نفسه يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى ارتكاب الجرائم من اجل الحصول على أقصى ربح ممكن والصمود أمام منافسيهم، مثل ارتكابهم جرائم رشوة، التهرب الجمركي والغش التجاري.

وقد ارجع بونجر ذبوع الإجرام في المجتمع الرأسمالي إلى ما تمارسه الأوضاع الاجتماعية من ضغوط على دوافع الأفراد الاجتماعية فتضعفها، وفي الوقت الذي تشتد فيه هذه الدوافع الفردية حدة وعنفا وبذلك تنهياً السبل لارتكاب الكثير من الجرائم.

ويرى بونجر أن المجتمع الرأسمالي يظل دائما في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة، وان القانون الجنائي هو أدواتها في حماية ودوام هذا النظام، وان قمع الجريمة يعتمد على مؤسسات وأجهزة يديرها كبار الحكوميين الممثلين لمصالح الطبقة الرأسمالية من اجل إقرار الأمن الداخلي، وعليه فان الطبقة الخاضعة التي ينبغي أن تبقى معاناتها من الظلم من اجل فوز الطبقة الاقتصادية المسيطرة سوف تستمر في كونها هدفا للقانون الجنائي طالما تسعى تلك الطبقة المسيطرة لتخليد نفسها. فالجريمة حسب هذا الرأي نتاج للصراع الأبدي

¹- اشرف توفيق والسيد عتيق. مبادئ علم الإجرام، مرجع سابق، ص110.

²- سامية الساعاتي. الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت ، ط2، 1992، ص116.

بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية ولن يحل تلك المشكلة غير سقوط الرأسمالية وقيام مجتمع جديد على أساس اشتراكية¹.

تعرضت النظرية الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي لبعض أوجه النقد منها:
- انه ليس من المحتم أن يرتكب كل من يعاني من آثار النظام الرأسمالي الجريمة، بل لا يمكن إغفال أن الكثيرين مما تحيط بهم ظروف هذا النظام السيئة لا يقدمون على السلوك الإجرامي، فالفقر أو الحاجة مثلا لا تدفع دائما إلى الجريمة، إذن فدوافع السلوك الإجرامي ليست دائما وحتمًا دوافع بيئية اجتماعية أو اقتصادية، لذا يخشى الأخذ بالتعميم الذي تأخذ به هذه النظرية إلى الابتعاد عن المنطق العلمي السليم.

- انتقدت هذه النظرية بأنها وان كانت تصلح لتفسير جرائم الاعتداء على الأموال فإنها لا تصلح لتفسير جرائم الاعتداء على العرض أو على الأشخاص، إذ لا تتأثر هذه الجرائم الأخيرة بالتقلبات الاقتصادية بذات القدر التي تتأثر به الجرائم الأولى².

- انتقدت هذه النظرية بان نتائجها غير سليمة، فالبلاد التي عدلت عن النظام الرأسمالي وطبقت النظام الاشتراكي لم تسلم ايضا من وقوع الجرائم فيها، ولم يسفر هذا العدول في القضاء على الظاهرة الاجرامية، وتؤكد ذلك احصاءات الكثير من البلاد الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا وغيرها من البلاد التي طبقت النظريات الاشتراكية³.

رابعاً- الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي:

بعد ان استعرضنا المدارس العلمية التي تناولت دراسة وتفسير السلوك الاجرامي، ورغم تعدد وتنوع هذه المدارس فانه يمكن ردها الى ثلاثة اتجاهات رئيسية: اتجاه التحليل العضوي الذي يصيب الفرد. وعيب هذا الاتجاه انه يرى في العوامل العضوية وحدها " والموروثة على وجه الخصوص " سببا للسلوك الاجرامي.

وثمة اتجاه ثاني في تفسير الجريمة هو " اتجاه التحليل النفسي " ويؤخذ عليه كذلك انه يرى الجريمة نتاجا للامراض النفسية او العقلية التي تعترى اشخاصا معينين فتدفعهم الى الاجرام، وهناك - اخيرا - اتجاه التحليل الاجتماعي الذي يفسر الظاهرة الاجرامية من خلال مجموعة العوامل الاجتماعية المحيطة بالشخص اقتصادية كانت ام بيئية ام ثقافية، وهذا الاتجاه الاجتماعي - رغم ثراء مصادره ومصداقية تفسيره ولا سيما في العصر الحديث - فانه يرجع كلية دور العوامل الاجتماعية في انتاج السلوك الاجرامي دونما اعتبار لدور العوامل الداخلية.

ونظرا لما تتسم به المدارس السابق عرضها من قصور يعجز عن بلوغ درجة تعقد ظاهرة الجريمة والاحاطة بكافة جوانبها، ظهر اتجاه ثالث في تحليل السلوك الاجرامي هو المعروف بالاتجاه التكاملي.

¹- عصمت عدلي. مرجع سابق، ص152.

²- عدلي السمري. السلوك الاجرامي النظريات، مرجع سابق، ص224.

³- جرائم الشباب في الاتحاد السوفيتي تحولت الى ظاهرة عامة خلال السبعينات، الاهرام، الاثنين 15 افريل 1981.

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان السلوك الاجرامي هو سلوك مركب لا يمكن ان يخضع للتجزئة اي لعوامل ذات صبغة اجتماعية او عضوية او نفسية خالصة، بل ان مزيجا مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي الى السلوك الاجرامي ولو ان اغلب النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة بين العوامل النفسية والاجتماعية وينبغي هنا التفرقة بين اتجاه العوامل المتعددة الذي يعتمد في تفسيره على الاحصائيات الجنائية والاهتمام بالجزئيات وتجاهل السياق العام وبين النظريات التكاملية التي تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي اي تالف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية، كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه¹.

ولقد دلت اعمال العالمين الامريكيين "شيلدون واليانور جلوك" على اتجاه تعددي ينظر الى الانسان على انه وحدة عضوية نفسية اجتماعية، حيث انعكس ذلك في بحوثهما التتبعية الطويلة المدى ووصولهما الى ثلاثة جداول للتنبؤ بالجناح احدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل معاملة الاب ورقابة الام واهتمام الوالدين والترابط الاسري، والثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة في تأكيد الذات والتحدي والتشكك والميل الى التخريب والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بالعوامل الطب عقلية المتأثرة بالجهاز العضوي مثل المخاطر والانبساط والاستسلام للايحاء والتعصب للراي وعدم الاتزان الانفعالي²، ولقد انتقدت جداول التنبؤ رغم اسهامها الحيوي في علم الاجرام الامريكي على اساس تعارضها مع اساليب الفهم العلاجي المبني على الخبرة الفردية، واعتمادها على الارتباط الاحصائي الذي يوصلنا بالضرورة الى الاسباب الحقيقية للسلوك الاجرامي³.

وللنظريات التكاملية اهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين ضغوط البيئة الاجتماعية وبين نشوء السلوك الاجرامي، وتقاديا لبعض وجوه النقص التي تضمنتها المدرسة العضوية والمدرسة النفسية والمدرسة الاجتماعية، وسعيا وراء تفسير تكاملي في بحث الظاهرة الاجرامية، اي وراء تفسير يحدد لنا العناصر والشروط التي لو توافرت لتحققت الظاهرة الاجرامية، ولو تخلفت او تخلف بعضها لما تحققت هذه الظاهرة، ولكي نبلغ هذا الشأن في دراستنا للظاهرة الاجرامية لا بد ان نضع في تقديرنا عاملين اساسيين، اولهما: ان الجريمة ظاهرة معقدة الجوانب تمثل المجرم بصفته فردا وتمثله ايضا بصفته عضوا في المجتمع. وثانيهما: ان اية نظرية تقوم على عامل واحد في تفسيرها للظاهرة الاجرامية لهي نظرية مقدر لها الفشل سلفا، لانها تتجاهل طبيعة الظاهرة الاجرامية وتغض النظر عن حقيقتها.

¹-محمد عارف . الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1975، ص 386.

²-حسن عيسى. بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيراتها على سلوكه، بحث مقدم في ندوة " السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الاصلاحية "، اصدارات المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ص 57 - 58.

³-محمد علي حسن. علاقة الوالدين بالطفل واثرها في جناح الاحداث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1970.

لهذا كله فلا مفر من تضافر الجهود في شتى ميادين البحث المتصلة بالظاهرة الاجرامية، بحيث يتعاون المختصون في علم الاجتماع والبيولوجيا وعلم النفس والانثروبولوجيا والامراض النفسية والعقلية. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ينبغي على النظريين ان يتعاملوا مع التطبيقيين والعلميين في دراستهم، فاذا كان النظريون يعنون بالنتائج المترتبة على السببية العلمية المجردة، فالعمليون يعنون بدراسة كل حالة على حدة. ومما لا شك فيه ان التنسيق بين هذين الفريقين من العلماء يدفع بالدراسات الاجرامية نحو نتائج اكثر استقرارا وتعميما، وبهذا التكامل في مجالات دراسة الظاهرة الاجرامية يمكننا ان نخطو خطوة اكثر ثباتا نحو الكمال.

1-نظرية الاحتواء لوالتر ركلس: وهو يعد من انصار المذهب التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية عالم الاجرام الامريكي " ، التي ترجع السلوك الاجرامي الى ضعف او فشل الاحتواء الداخلي، "وهو القدرة الفرد على الامساك عن تحقيق رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية "، والاحتواء الخارجي " وهو قدرة الجماعة او النظم الاجتماعية على ان تجعل لمعاييرها الاجتماعية اثرا فعالا على الافراد" وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومة الضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية او الصراعات الاسرية او لعوامل جذب ممثلة في صحبة السوء والجماعات المنحرفة، بينما تنعكس صلابة الاحتواء الداخلي في مدى المقاومة لعوامل دفع ممثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية، ويرى "ركلس " ان الصبي الذي ينشأ في مناطق الجناح مما يضعف احتواءه الخارجي قد يظل بلا انحراف لو سلم احتواءه الداخلي ماثلا في متانة ذاته وقوة ضبطه لئفه وحسن مفهومه عن نفسه وشدة مقاومته لدواعي اللهو والعبث¹.

2-نظرية التحول الاجتماعي كلارنس جيفري: الذي حاول فيها ادماج المفاهيم النفسية والاجتماعية للاجرام، مشيرا الى ارتفاع معدلات الجريمة بين الجماعات التي يتسم تفاعلها الاجتماعي بالانعزالية واللامعيارية. فالمجرم هو شخص يفتقر الى العلاقات الشخصية المتبادلة ويعاني من فشله في اكتساب تلك العلاقات، وهو وحيد ومنعزل عاطفيا ولا ينتمي الى الجماعات الاولية الخاضعة للقانون ويشعر بعدم الامن وبانه غير محبوب او مرغوب فيه ويتسم بالعدائية والعدوانية، وهو بالاختصار نتاج للعلاقات الاجتماعية غير الشخصية. ولقد ميز جيفري بين التحول الفردي حيث يعزل الفرد عن العلاقات الشخصية المتبادلة، والتحول الجماعي حيث تعزل الجماعة التي ينتمي اليها الفرد عن المجتمع الاكبر، والتحول القانوني الذي يتبين في تفرقة العدالة الجنائية وبين تلك القيم التي تعبر عنها النظم الاخرى بالمجتمع².

¹-عصمت عدلي. مرجع سابق، ص160.

²-نفس المرجع، ص163.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

يشكل موضوع انحراف الأطفال وإجرامهم مجالا واسعا لكثير من الدراسات والبحوث الاجتماعية العربية والأجنبية، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع خصوصا بعد التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة والسائرة في طريق النمو، والتي أثرت بدورها على المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميدان التنشئة الاجتماعية والمتمثلة في الأسرة والمدرسة والحي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات الجنوح والجريمة والانحراف.

وبالرغم من أن هذه الدراسات قد تمت في مجتمعات مختلفة دينيا وثقافيا وإقليميا، وتناولت جوانب مختلفة من ظاهرة انحراف الأطفال حيث ركزت كل دراسة على جانب معين من جوانب الظاهرة لأغراض البحث إلا أنها التقت حول موضوع واحد وهو اثر الأوساط الاجتماعية وربطه بعملية التغير الاجتماعي، وخرجت بنتائج متعددة ومتنوعة حسب ظروف وطبيعة أي بلد.

اولا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: قام بها كل من شلدون جلوك واليانور جلك حول الاطفال الجانحين في طورالتكوين (Délinquants en herbe) في الولايات المتحدة الامريكية¹.

قام بهذه الدراسة " شلدون جلوك واليانور جلكو " عنوانها باللغة الانجليزية *Delinquents in the Making* في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعتبر هذه الدراسة عبارة عن بحث ثري من أجل الضغط على كل العوامل التي تجعل من ظاهرة جناح الأحداث ظاهرة حتمية تختص بها الأحياء الفقيرة والمتدهورة من المدن الأمريكية الكبرى .

وقد اختار الباحثان مجموعتين كل منهما مؤلفة من (500) حدث من الذكور فقط إحداهما مجموعة تجريبية والأخرى ضابطة، وسعى الباحثان إلى تماثل المجموعتين في ثلاثة عناصر رئيسية هي : الانتماء القومي، مستوى الذكاء، والسكن في نفس الحي .

ومن نتائج الدراسة توصل الباحثان إلى أن أمهات الجانحين كن اقل صرامة وحزما في مراقبة سلوك أبنائهن، حيث تبين ان 1 / 10 من أمهات الجانحين مقابل 7 / 10 من أمهات غير الجانحين كن لا يولين أي اهتمام في مراقبة سلوك أبنائهن وظهر أيضا أن العلاقة السيئة بين الوالدين في المجموعة التجريبية كانت أكثر من مثيلتها في المجموعة الضابطة.

كما تبين أن الحنان والعطف من جانب الآباء والأمهات يكثر في عوائل غير الجانحين بينما تزيد نسبة الجفاء في عوائل الجانحين.

¹ حميدة زينب بقيادة اثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث، دراسة ميدانية. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008، ص70.

. وأظهرت الدراسة أيضا أن القسوة المتمثلة في العقاب الجسدي أكثر انتشارا بين آباء وأمهات الجانحين، فتبين أن 10 / 5 من أمهات الجانحين، و 10 / 7 من آباءهم يلجئون إلى العقاب الجسدي في تقويم سلوك أبنائهم مقابل 10 / 3 من آباء وأمهات غير الجانحين. وظهر أيضا أن نسبة التفكك عند عوائل الجانحين أكثر مما هو عليه عند عوائل غير الجانحين، حيث تبين أن 10 / 6 من عوائل الجانحين مقابل 10 / 3 من عوائل غير الجانحين كانت مفككة عن طريق الطلاق، الوفاة أو الغياب الطويل لأحد الوالدين. وأوضحت الدراسة أن الظروف السكنية السيئة جعلت (60%) من الجانحين و (50%) من غير الجانحين يضطرون إلى مشاركة السرير مع أخ لهم أو أخت¹. كما أسفرت نتائج الدراسة أن 10 / 6 من آباء وأمهات الجانحين لا يولون أي اهتمام بمصلحة أبنائهم حيث تبين أن أغلب آباء وأمهات الجانحين الذين سئلوا على تصرفات أبنائهم خارج البيت لم يكونوا على علم بالنشاطات التي كان يمارسها أبنائهم. وفيما يخص علاقة المدرسة بجناح الأحداث لوحظ أن (95 %) من الأحداث الجانحين تكررت غياباتهم عن المدرسة مقابل (10 %) فقط من غير الجانحين. كما تبين أن الأحداث الجانحين كانوا يكرهون المدرسة كرها شديدا، حيث أظهرت نتائج البحث أن 10 / 1 من الأحداث الجانحين فقط كان يقبل المدرسة مقابل (70 %) من الأحداث غير الجانحين. وتوصل الباحثان إلى أن هروب الأحداث من المدرسة كان بسبب صعوبة الدراسة والفشل الدراسي واقتناعهم بعدم فائدة المدرسة، ونفورهم من سلوك المعلمين والإدارة اتجاههم، وفرارهم من النظام المدرسي المنضبط المفروض عليه داخل المدرسة. أما بالنسبة للعلاقات الشخصية مع زملاء القسم فتبين أن الجانحين اقل صداقة وأكثر عنفا. وفيما يتعلق بممارسة العادات السيئة، فبينت نتائج البحث أن (90 %) من الجانحين مقابل (23 %) من غير الجانحين بدؤوا التدخين في سن مبكرة وأن (29 %) من الجانحين مقابل (0.4 %) من غير الجانحين بدؤوا شرب الخمر قبل سن المراهقة، وأن (62 %) من الجانحين مقابل (04 %) من غير الجانحين قاموا بأعمال تخريبية لأماكن الدولة، ووجد أن (01 %) من غير الجانحين وجدوا في حالة تشرد في الشوارع بعد هروبهم من البيت العائلي، وتبين أيضا أن تقريبا كل الجانحين أي (95 %) منهم كانت لهم عادة التسكع في شوارع أحيائهم وأن (87 %) من الجانحين مقابل (14 %) من غير الجانحين كانوا يبحثون عن قضاء أوقات فراغهم في أحياء بعيدة عن منازلهم، وأن (50 %) من الجانحين كانوا يخالطون شباب أكبر منهم سنا مقابل لاشيء عند غير الجانحين. كما اتضح من خلال نتائج البحث أن (19 %) من الجانحين كانت لهم علاقات جنسية مبكرة في شكل لواط مقابل (02 %) من غير الجانحين، كما تبين أن الجانحين كانوا لا

¹ حميدة زينب بقيادة. مرجع سابق، ص71.

يبادرون بالبحث عن الترفيه عن طريق وسائل اللهو السلمية الموجهة على عكس غير الجانحين.

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن الأحداث الجانحين كان لديهم أصدقاء جانحين مثلهم غالبا ما كانوا يجدونهم في عصابات الجانحين بينما تبين أن الأحداث غير الجانحين لم يكن لهم أصدقاء جانحين.
خلاصة الدراسة :

لقد استنتج الباحثان كنتيجة عامة أن الأحداث الذين ارتكبوا أفعال يعاقب عليها القانون كانت نسبتهم أكثر من الأحداث الذين احترمو النظام الاجتماعي، ذلك لأنهم عاشوا في أحياء فقيرة ومتدهورة، ونشئوا في جو عائلي مضطرب لا يسمح لهم بالنمو السليم والمتوازن لطفل من جانب انعدام الأسلوب السليم للتربية، والمستوى الأخلاقي لآباء وأمهات الجانحين، والفقر، واستعمال العنف الجسدي وافتقار البيت الى الحب والحنان والعطف والتفاهم والحوار مع الأبناء، وتعرض الأبناء في غالب الحالات إلى الإهمال واللامبالاة من طرف الآباء والأمهات .

كما أستنتج البحث أيضا أن الجانحين يجدون صعوبة كبيرة في التكيف مع نظام المدرسة وقوانينها ما جعلهم غير مهتمين بالدراسة، الأمر الذي نتج عنه كثرة الغيابات وإهمال العمل المدرسي وممارسة سلوكيات غير سوية في المدرسة مثل الكذب والتشويش والتخريب وعدم احترام قوانين المدرسة وغير ذلك من السلوكيات التي تعبر عن عدم اهتمامهم بالعمل الفكري وكرههم الشديد للمدرسة وللدراسة.

ومن جهة أخرى استخلص الباحثان أنه يوجد تأثير ثقافي عام واضح في أوساط هذه الأحياء الفقيرة والمتدهورة تمثل في تأثير كل من الشارع، والأصدقاء، وقلة التدين ووسائل الترفيه غير السليمة، النشاطات المهنية غير الملائمة التي لعبت كلها مجتمعة دورها الفعال في اتجاه الأحداث نحو الجنوح والانحراف .

ومن خلال نتائج هذا البحث خرج الباحثان بنتيجة عامة لخصها في أنه بالنسبة لظاهرة جناح الأحداث كل ما في الأمر هو وجوب الاعتراف بأنه في نظر العلم لا يوجد أطفال طيبون وأطفال سيئون، وإنما يوجد بعض الأطفال يحتاجون للمساعدة أكثر من غيرهم.

الدراسة الثانية: قام بها مجموعة من الباحثين الاوروبيين عن علاقة الأسرة المدرسة والمجتمع بجنوح الأحداث¹.

كان البحث يهدف إلى محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الكبير في معدلات جنوح الأحداث في المجتمعات الأوروبية، وذلك عن طريق ربط هذه الظاهرة بالتطور الصناعي والتكنولوجي السريع الذي عرفته الدول الأوروبية، وربطها أيضا بالشروط التي تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية في ظل هذه التغيرات التي أثرت على

¹-زوينب حميدة بقيادة. مرجع سابق، ص72.

المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي ، ما نتج عنه عدم التكيف الاجتماعي للشباب .

اختيرت العينة تبعاً لهدف البحث المتمثل في محاولة التعرف على العلاقة الموجودة بين جنوح الأحداث والتطور الاقتصادي عرفته كل من فرنسا وبولونيا لذلك حاولت الدراسة أن تختار عينتها من ثلاثة مناطق في كل بلد وهي :

- عينة من منطقة يكون فيها التطور الاقتصادي ضعيف وبطيء .

- عينة من منطقة يكون فيها التطور الاقتصادي سريع .

- عينة من منطقة تتميز بنمو ديموغرافي سريع .

وقد تشكلت عينة البحث من قائمة الجانحين الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين (14 - 16) سنة والذين ارتكبوا جناحاً و صدر بحقهم حكم قضائي ، فبلغ عدد الجانحين في عينة الفرنسيين (344) جانحاً ، وبلغ عدد الجانحين في عينة البولونيين (606) حدثاً جانحاً ، فكان مجموع عينة المبحوثين في كلا البلدين (950) حدثاً جانحاً .

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة لأسر الأحداث الجانحين وجنوحهم في البلدين حيث تبين أن أغلبية الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر فقيرة ما اثر سلباً على طريقة تربية الأطفال .

وأسفرت نتائج البحث على أن الطرق التربوية المستعملة في تربية الأطفال تتوقف في عينة البحث على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم ، فوجد أن 39 / 100 من الآباء المنتمين إلى الأسر الميسورة والمتفككة ، تستعمل أسلوب الحوار ومحاولة فهم سلوكيات وتصرفات أبنائهم مقابل 14 / 100 فقط من الأسر الفقيرة .

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أسر الأحداث الجانحين الفقيرة تتميز بكبر حجمها إذ تبين أن (50 %) من هذه الأسر لها 7 أطفال فأكثر ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن آباء هذه الأسر الفقيرة التي لها مستوى معيشي منخفض والتي تعاني من صعوبات مادية كبرى غالباً ما يستعملون الأسلوب الخشن والعنيف أو الإهمال في تربية أبنائهم ، وأظهرت نتائج الدراسة أن ثلث أفراد العينة تعاني أسرهم من مظاهر التفكك الأسري عن طريق الطلاق أو الوفاة أو الهجر ، إذ تبين أن (30 %) من الأحداث الذين ارتكبوا أفعالاً جانحة خطيرة تعتبر أسرهم مفككة و (35 %) منهم لا يوجد انسجام وتفاهم بين آبائهم في العينة الفرنسية . إن هذه النتيجة متقاربة جداً بالنسبة للعينة البولونية إذ وجد أن (35 %) من الجانحين البولونيين تعتبر أسرهم مفككة ، وأن (37 %) منهم لا يوجد تفاهم بين آبائهم¹ .

وتبين من نتائج البحث أن الشجار الأسري الدائم ، وعدم تفاهم الآباء فيما بينهم مرتبط في أغلب الحالات بتناول الآباء للمسكرات ، حيث يعتبر تناولها أمر منتشر في أوساط الأسر الفرنسية والبولونية ، فوجد أن 8 / 10 من الأسر في بولونيا و 6 / 10 من الأسر في

¹ - زينب حميدة بقيادة . مرجع سابق ، ص 73 .

فرنسا يسود فيها جو أسري سيء بسبب تناول الآباء للمسكرات. وتبين أيضا أن العلاقة بين الآباء والأبناء سيئة في أسر الجانحين خصوصا بين الأب والابن الجانح، أما علاقة الآباء الجانحين مع أمهاتهم فهي في أغليبتها حسنة، فوجد أن (81 %) من الجانحين الفرنسيين علاقتهم حسنة مع أمهاتهم وسيئة مع آبائهم، وأن (65 %) من الجانحين البولونيين علاقتهم حسنة مع أمهاتهم وسيئة مع آبائهم. أن هذا الفرق في النسبة المؤوية راجع إلى توزيع الأدوار في كل من فرنسا وبولونيا.

ووجد أيضا أن مراقبة آباء الجانحين وخاصة الخطيرين منهم لسلوكيات أبنائهم خارج البيت ضعيفة جدا بحيث تبين من خلال نتائج البحث بأنه ليس لهم معرفة جيدة بالحياة الاجتماعية لأبنائهم في الشارع في كل من فرنسا وبولونيا.

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن آباء الجانحين غالبا ما يستعملون أساليب العنف المتمثلة في العقوبات الجسدية في تقويم سلوك أبنائهم في كل من فرنسا وبولونيا، وهذا ما اثر سلبا على الأحداث الجانحين الذين تعلموا ممارسة العنف بممارسة آبائهم العنف عليهم أما فيما يتعلق بالحياة المدرسية للجانحين الفرنسيين والبولونيين فأظهرت نتائج البحث أن أغلبية الأحداث الجانحين انقطعوا عن الدراسة وهم في المستوى الابتدائي ودخلوا إلى علم الشغل بدون أي تأهيل، وتبين أن القدرات الفكرية لهؤلاء الأحداث كانت تحت المعدل بكثير، ووجد أيضا أنه إلى جانب صعوبة الدراسة التي نتج عنها الفشل الدراسي للأحداث تبين أن الأحداث وخاصة الخطيرين منهم كانوا جدون صعوبة في التكيف مع الوسط المدرسي نتيجة، المعاملة السيئة التي كانوا يتلقونها من المعلمين والتي كانت تتصف بالظلم مقارنة مع معاملة بقية التلاميذ الآخرين.

وأظهرت نتائج البحث أيضا أن الجانحين كانوا غير مندمجين ومرفوضين في الوسط المدرسي من طرف زملائهم في القسم الذين كانوا غالبا ما لا يتضامنون معهم في المواقف الصعبة التي تعترضهم في المدرسة، لذلك لم يرغبوا في ربط صداقات معهم وتبين من خلا نتائج الدراسة أن هذا الانعزال كانت له آثار خطيرة على الأحداث الجانحين بحيث أن انعزالهم غالبا ما كان يترجم في سلوكيات عنيفة يسلكوها داخل المدرسة، الأمر الذي كان يؤدي في حالات كثيرة بالأحداث إلى تزايد نقص اهتمامهم بالدراسة، وبالتالي أخذ موقف سلبي نحو فوائد المدرسة، وهذا ما يدفعهم في حالات كثيرة إلى البحث عن جماعة أخرى من الأصدقاء خارج المدرسة يجدون فيها الصداقة والاحترام، ومن هنا تبدأ التغييرات عن المدرسة تكثر وتكرر إلى أن تنته بالانقطاع النهائي عن المدرسة¹.

خلاصة الدراسة :

كنتيجة عامة استنتجت الدراسة أن هناك علاقة بين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الأحداث الجانحين وجنوحهم في كل من فرنسا وبولونيا حيث تبين أن جناح

¹ -زينب حميدة بقيادة. مرجع سابق، ص74.

الأحداث يكثر في الأسر الفقيرة التي تعاني من التصدع والتفكك والاضطرابات والصعوبات والاختلالات والضغوطات الممارسة عليها، الأمر الذي كان له أثر واضح على تنشئة الأبناء واتجاههم نحو الانحراف والجروح .

وتبين أيضا أن الأحداث الذين يعانون من صعوبات مادية واضطرابات عاطفية وتربوية مع أوليائهم هم الذين يجدون صعوبات في التكيف مع المدرسة .

واستخلصت الدراسة بعد عرضها للنتائج أن المشكل الذي يطرحه هؤلاء الجانحين هو مشكل متعلق بتنظيم وتسيير المجتمع بكامله، لأنه ينبغي الاستجابة لاحتياجات عشرات الآلاف من المراهقين عوض من تهميشهم، والزيادة في صعوباتهم ومشاكلهم .

والمشكل الحقيقي لا يكمن في كون عدد معين من الأطفال والمراهقين يسلكون السلوك السيئ، وإنما المشكل يكمن في أنهم يتألمون لأنهم لا يجدون مكانا لهم في المجتمع، ولا يستطيعون تحقيق ذاتهم، وإذا كان التطور لا يساعدهم على الخروج من هذه الوضعية فهذا يعني انه يعاني من نقص لأن القضية ليست قضية توفير بعض الوسائل الإضافية لهؤلاء الأطفال والمراهقين وإنما القضية هي مشكلة مجتمع.

ثانيا : الدراسات العربية

الدراسة الأولى : دراسة البليسي حول ظاهرة انحراف الفتيات القاصرات في الأردن¹.

هدف الباحث من هذه الدراسة معرفة العلاقة بين انحراف الفتيات والبيئة الاجتماعية والاقتصادية ثم معرفة العلاقة بين ممارسة الفتاة الجانحة والسلوك الانحرافي وبين التعليم والعمر والمهنة والبيئة السكنية، ثم معرفة الأنماط السلوك الانحرافي للفتيات المنحرفات في الأردن.

وقد شملت عينة البحث 80 فتاة منحرفة، واستمرت الدراسة أربعة أشهر، حيث اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات حول هذه الظاهرة على أكثر من مصدر كالاستبيان والمقابلة والسجلات الإحصائية والاطلاع على ملفات الفتيات المنحرفات.

وقد توصل الباحث إلى أن انحراف الفتيات هو حصيلة تفاعل عدة عوامل وأسباب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو نفسي ومنها ما هو اقتصادي.

ولعل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته ما يلي :

1-دلت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة بين السلوك الانحرافي للفتاة القاصر والعمر، وقد

تبين أن حوالي 60% من الفتيات المنحرفات من عينة الدراسة يقعن في المرحلة العمرية

من 16-18 سنة، وان نسبة العازبات 48.75% أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن

37.50%.

¹ - بشير صالح البليسي. ظاهرة انحراف الفتيات القاصرات في الأردن، دراسة ميدانية. مديرية الأمن العام بالتعاون مع الجمعية الوطنية للدفاع الاجتماعي، 2003.

2- أشارت نتائج الدراسة أن الجرائم الأخلاقية كالزنا والخيانة الزوجية والحمل سفاحا هي من أهم الجرائم المرتكبة بين أفراد هذه العينة وقد بلغت النسبة 43.75%، وقد سجلت جريمة السرقة النشل نسبة 17.50%، وان ارتفاع معدل الجرائم الأخلاقية في عينة الدراسة يدل على أن الفتاة تستغل جمالها وجسدها لتأمين احتياجاتها.

3- تبين من نتائج هذه الدراسة أن نسبة 63.75% من الفتيات المنحرفات ضمن عينة مجتمع البحث قد تم توقيفهن إداريا وان نسبة 36.25% أوقفن من قبل محاكم الأحداث، وهذا ما يدل على عدم توديع قضايا الإناث الأحداث إلى محاكم الأحداث، وإنما يعتمد بشكل كبير على إجراءات الحاكم الإداري وهذا أمر مخالف لقانون الأحداث رقم 24 لسنة 1968، وان التبرير الوحيد لمثل هذا الإجراء هو طبيعة هذه القضايا وعلاقتها بالشرف والعادات والقيم داخل نطاق المجتمع الأردني.

1- أثبتت نتائج الدراسة أن نسبة 67.50% من عينة الدراسة نشان في أحياء شعبية ومخيمات وان نسبة 41.25% تعيش مع الأسرة في مسكن مؤلف من غرفة واحدة أو غرفتين، وان نسبة 35% من اسر الفتيات المنحرفات ضمن عينة الدراسة تتكون من (6-9) أفراد، وان اغلب سكان الأحياء الشعبية هم من الطبقة العاملة والفقيرة ذات المستوى الاقتصادي والمتدني، وان مساكنهم سيئة وغي صحية وان شوارعهم ضيقة وغير منظمة، وان الفتاة التي تنتمي إلى مثل هذه الأحياء تجد نفسها أمام ضائقة اقتصادية واجتماعية وثقافية مما يدفعها الواقع المر الذي تعيشه وبشكل قسري إلى الانحراف.

2- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين انحراف سلوك الفتاة ودخل الأسرة المادي، حيث انه كلما قل مقدار دخل الأسرة كلما زادت احتمالية ممارسة الفتاة للسلوك المنحرف، حيث تبين أن نسبة 60% من عينة الدراسة كانت دخول أسرهم اقل من 100 دينار شهريا لا، إضافة لزيادة عدد أفراد الأسرة حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 8 أفراد وان نسبة 73.75% من أباء عينة الدراسة هم عمال ورش أو بناء أو حمالين أو مزارعين أو مستخدمين بالأجرة أو أعمال يكثر فيها التعطيل ومحدودة، ويتضح من ذلك أن الأعمال غير الفنية منتشرة بين أباء الفتيات الجانحات في عينة الدراسة، وان تدني دخل الأسرة المادي والتي لا تستطيع تأمين أدنى حد من الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية للفتاة يسهم في دفع الفتاة باتجاه الانحراف.

3-أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين السلوك المنحرف للفتيات الجانحات والتفكك الأسري والذي يأخذ أشكالاً عدة مثل وفاة الأب أو الأم، والطلاق والهجر وتعدد الزوجات، وقد ثبت أن نسبة 37.50% من عينة الدراسة قد فقدن أبائهن بسبب الموت وان نسبة 31.25% قد فقدن أمهاتهن، ومما لا شك فيه أن الفتاة التي تعيش في أسرة متصدعة نتيجة حرمانها من الأب أو الأم تفقد أبسط أنواع الرعاية الصحية والتوجيه السليم، ويعني ذلك الحرمان من عطف الأبوين، وهذا يعرض الفتاة لكثير من الخبرات النفسية المؤلمة.

وتبين كذلك أن نسبة 43.75% من اسر الفتيات الجانحات قد وقع الطلاق الأب والأم، وان 60% منهن كانت أعمارهن لم تتعد خمس سنوات عند وقوع الطلاق وان هذه المرحلة من اخطر المراحل حيث تكون الفتاة في أمس الحاجة إلى الحنان والعطف والتوجيه والرعاية، وان فقدان مثل هذه الأمور ينعكس على شخصية الفتاة، ويؤدي إلى اضطرابها وسوء تكيفها.

وقد تبين أن نسبة 43.75% من عينة الدراسة قد تزوج الأب أكثر من زوجة غير الأم، وان تعدد الزوجات يعتبر من صور التفكك الأسري بسبب الخلافات التي تقع بين الزوجات والأزواج بسبب تعدد الزوجات، وهذا ما ينعكس على الأطفال بشكل مؤثر ومباشر وبصورة سلبية، ويؤدي للانحراف، وكذلك فقد تبين أن نسبة 62.8% من آباء وأمهات عينة الدراسة قد تزوجوا بعد الطلاق وان الزواج بعد الطلاق سواء أكان من قبل الأم أو الأب يؤثر على الأبناء بسبب تعرضهم لخبرات وتجارب قاسية نتيجة تأرجح الأبناء بين الوالدين في حالة الطلاق والزواج مرة أخرى، وقد ثبت أن معاملة الأب والأم للفتاة بعد الطلاق تكون قاسية وسيئة وقد تبين أن نسبة 51.4% من الفتيات كانت تعاني من سوء المعاملة من قبل الأم أو الأب بعد الطلاق.

1-كشفت نتائج الدراسة أن الخصومات بين الوالدين والمنازعات الأسرية تلعب دوراً هاماً في اندفاع الفتاة نحو السلوك الانحرافي، وقد ثبت أن نسبة 67.50% من الفتيات المنحرفات يعانين من الخصومات والمنازعات المتقطعة والمستمرة بين الوالدين وان نسبة 65.75% من عينة الدراسة كانت الخلافات والنزاعات الأسرية بين الوالدين تحدث أمامهم، وان هذه النزاعات أخذت أشكالاً متعددة كالشتم أو السباب أو الصياح أو الضرب بالأيدي أو بوسائل أخرى، وان مثل هذه التصرفات تترك أثراً سيئاً في نفسية الفتاة نتيجة اختلال صورة الوالدين في ذهنها من جهة، والقلق الذي تعيشه الفتاة أثناء فترة المنازعات

والمشاجرات بين الوالدين من جهة أخرى ،وتبين كذلك أن نسبة 83.75% من عينة الدراسة تشعر بعدم الاهتمام والكراهية نحو الأم والأب بعد وقوع الخصام والخلاف بين الوالدين ،ذلك أن الخلافات الأسرية والخصومات التي تعصف بالأسرة تؤثر سلبا على الأبناء ،وعلى تكيفهم وتعطي انطبعا سيئا للأبناء عن والديهم ويقلل من مكانتهم الأخلاقية والتربوية نولا يعتبرونهم القدوة الصالحة ،بل أنهم يلجئون للبحث البديل وتقمص شخصية أخرى وقد تكون هذه الشخصية منحرفة وبالتالي الانحراف.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 35% من اسر الفتيات المنحرفات قد ارتكب احد أفرادها جريمة تعاقب عليها القانون وقد تراوحت هذه الجرائم بين السرقة بنسبة 31.1% والمشاجرات 25% ،والزنا والدعارة 17.5% ،والمخدرات 14.2% ،والاغتصاب 10.7%، هذا وان مجرد عيش الحدث في بيئة فاسدة أخلاقيا يكفي لانحرافه ويصبح ارتكاب الجريمة بالنسبة له أمرا مستساغا ومستحسنا ،وان انحراف الأم امتهانها الرذيلة له اثر شديد على الفتاة أكثر من الابن الذكر بسبب التصاق البنت بأمرها بدرجة اكبر ورغبتها في تقليدها ،وان مما يزيد الأمر سوءا انحلال أخلاق الإخوة والأخوات الكبار ،علاوة على انحلال أخلاق الوالدين ،وهذا ما يؤكد أن انحراف سلوك متعلم من الوسط الأسري أو أوساط الأخرى من خلال الاحتكاك مع الوالدين والإخوة وتبين كذلك إن نسبة 57.50% من أبناء العينة كانوا يتعاطون المسكرات غالبا وأحيانا ،وان هذا من شأنه إفساد التكوين الأخلاقي للفتاة والتأثير على شخصيتها وقيمها.

3- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 51.25% من عينة الدراسة قد تعرضوا للقسوة في المعاملة المتمثلة في الضرب من قبل الآباء ،وان نسبة 22.50% قد تعرضوا للقسوة مع الضرب من قبل الأمهات ،أما عدم الاهتمام من جانب الأب فكانت النسبة 18.75% ،أما الإهمال من جانب الأم فكانت النسبة 30%.

الدراسة الثانية:دراسة الشهابي حول السمات الشخصية للجانحين في المجتمع المغربي¹.
تعرضت الباحثة لمشكلة الجانحين في المغرب ،وما يترتب عليها من آثار ،من خلال تحديد السمات الشخصية التي تميز الجانحين عن سواهم ،وقد استخدمت الباحثة أسلوب الدراسة الاستطلاعية لعينة من الأحداث الجانحين في مركز حماية الطفولة بمنطقة (تماره) بالرباط ،وقد أخذت عينة استطلاعية مكونة من ستة عشر حدثا من اجل التعرف على أحوال هؤلاء

¹ - مجاهد الشهابي .السمات الشخصية للجانحين في المجتمع المغربي . رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم النفس ،جامعة محمد بن عبد الله ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،قسم الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع ،فاس ،1999.

الجانحين ،وأحوال أسرهم المادية ،والاجتماعية ،والثقافية ،والنفسية ،وآثر البيئة في جنوحهم ،وكذلك معرفة الأسباب المباشرة والغير مباشرة لجنوحهم. استخدمت الباحثة في دراستها أسلوب المقابلة الشخصية مع العينة الاستطلاعية وكذلك الاطلاع على ملفاتهم والحديث مع المسؤولين عنهم لمعرفة الأسباب التي تكمن وراء توقيفهم ومعرفة سلوكهم داخل المركز. وقد خلصت الباحثة إلى أن هناك أكثر من عامل يميز بيئة الحدث الجانح منها:

1-الواقع الأسري:

أ- كثرة عدد الأولاد : حيث كانت نسبتهم في هذه العينة 7 من أصل 16 ،ذلك أن كثرة عدد الأولاد في الأسرة يؤدي إلى عدم قدرة الوالدين على تقديم العناية الكافية لهم من جميع النواحي المادية والعاطفية ،أضف إلى ذلك إذا اقترن هذا الوضع برفقاء السوء الذين يقضي معهم الحدث غالبية وقته ،حيث تصبح إمكانية الانحراف اكبر ،وكذلك فان ضيق السكن ،وعدم اتساعه لهذا العدد الكبير من الأفراد ،يشكل واحد من عناصر فقدان الراحة المطلوبة.

ب-تفكك الأسرة : إن تفكك الأسرة يؤدي إلى تشتت الحدث في اغلب الأحيان ،هذا في حالة وجود الوالدين ،أما في حالة وجود زوجة الأب ،فان الحدث يعاني من الحرمان العاطفي بسبب فقدان الأم ،أو نتيجة الطلاق أو الهجر أو الانفصال.

ومما يزيد الأمر تعقيدا وجود المنازعات المستمرة بين الوالدين والنتيجة عن المشاكل اليومية داخل نطاق الأسرة.

أما في حالة وفاة الأب فان الحدث يفقد مصدر السلطة والرعاية ،والتوجيه بشكل رئيسي.

2-الواقع الثقافي:

لا شك انه كلما ارتفع المستوى الثقافي للأسرة ،كلما زادت اكتساب الطفل لشتى أصناف المعرفة ،وتطورت استعداداته وشخصيته نحو الأفضل ،وقد وجدت الباحثة أن هناك ضعفا في المستوى الثقافي للجانحين وآبائهم من خلال العينة الاستطلاعية ،حيث أن معظم هؤلاء الجانحين أميون أو لديهم الماما بسيطا بالقراءة والكتابة ،وقد تبين أن الأمية تؤدي إلى جهل الوالدين في إدارة شؤون ورعاية أطفالهم ،فينشأ الطفل دون وجود برنامج واضح مخطط له ،ويصبح عرضة للتأثيرات التربوية المتضادة ،وهذا من شأنه التأثير في نشأة الطفل نشأة سليمة من الناحية الجسمية ،والانفعالية ،والنفسية ،والاجتماعية ،والفكرية ،والخلقية ،وهذا ما لا يتوفر عند الحدث الجانح بسبب ضعف المستوى الثقافي للوالدين.

وكذلك فان ضعف أو تدني المستوى الثقافي يؤدي إلى سلوك الوالدين سلوكا يخلو من النضج ،فيفتدي الطفل بهما لأنهما قدوته ومثله الأعلى ،ويكتسب منهما الأنماط السلوكية

الحياتية التي لا تتم عن تكامل الشخصية أو اتزانها، ونتيجة لذلك يتضح اثر لبعده الثقافي الضعيف للوالدين، حيث أن تدني المستوى الثقافي يشجع الحدث على الجنوح أو الانحراف.

3- الواقع الاقتصادي :

كشفت الدراسة أن هناك ثلاث أسر من أسر الأحداث الجانحين موضوع الدراسة الاستطلاعية كان دخلها الشهري ضعيفا جدا بحيث لم يتعدى 400 درهم شهريا، كذلك وجد أن هناك ثماني أسر كان دخلها ضعيف بحيث لم يتعدى 600 درهم شهريا، أما باقي الأسر فكان دخلها يتراوح بين 800-1000 درهم شهريا.

ولا يخفى على احد أن الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة يلعب دورا هاما في حياة الأبناء، من حيث توفير متطلبات الحياة الغذائية والصحية، وهذا يؤثر بدوره على التحصيل الدراسي، وعندما يكون دخل الأسرة الشهري ضعيفا جدا، فإن هذا الوضع يتطلب من الأبناء الوقوف إلى جانب أبائهم من أجل توفير لقمة العيش، ولو أدى ذلك إلى هجر المدرسة.

ولا شك أن الفقر هو ترجمة واقعية لضعف المستوى الثقافي، وسوء التغذية، والحرمان، والمرض، مما يشكل عائقا أمام تحسين أحوال الأسرة ناهي عن تفاقم العوامل الأسرية، والثقافية، أو الاقتصادية يؤدي بشكل أو بآخر إلى جنوح الأحداث.

وتخلص الباحثة إلى أن من الأسباب غير المباشرة في تكوين السلوك الجانح ضعف التكوين الإرادي وسهولة الانقياد عند الجانح وذلك بسبب إفراط الأم في العاطفة، ويرافق ذلك فقدان الحدث لوالده في فترة المراهقة، بينما هو في أمس الحاجة إليه، وتقول الباحثة أن الأحداث الجانحين لهم سمات شخصية تميزهم عن غيرهم، وأن مصدر هذه السمات يكون بيئيا، ووراثيا، وذاتيا، وأن هذه الصفات المجتمعة والتي تشكل الشخصية الجانحة يمكن قياسها.

ثالثا - دراسات جزائرية:

الدراسة الأولى : دراسة علي مانع حول عوامل جنوح الأحداث في الجزائر نتائج دراسة ميدانية¹:

كان البحث يهدف إلى الكشف عن العوامل الرئيسية المرتبطة بالتغير الاجتماعي، والتي أدت بالجانحين إلى ارتكاب الجرائم في المناطق الحضرية والريفية، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو تحليل وفي إطار مقارن عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة على جنوح الأحداث في الجزائر.

وتم تحديد العينة التي ستخضع للبحث بالأحداث الذكور المحجوزين بأربعة مراكز العادة التربوية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة، ثلاثة منها موجودة بولاية سطيف والمركز الرابع موجود بولاية قسنطينة وكلها تضم أحداث في خطر معنوي، بالإضافة إلى مركز خامس

¹ - علي مانع . عوامل جنوح الأحداث في الجزائر ، نتائج دراسة ميدانية . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002.

لإعادة التأهيل تابع لوزارة العدل المتواجد بولاية سطيف، ويضم الأحداث الذين اقترفوا أفعال جانحة خطيرة.

وتضمن البحث مجموعة تجريبية تكونت من 100 حدث جانح تراوح سنهم بين 12-18 سنة ومجموعة أخرى ضابطة بنفس العدد تكونت من تلاميذ من أقسام مختلفة لأربع مدارس تقع بولاية سطيف (متوسطتين وثانويتين) على أساس عينة محددة وعشوائية. وقد حرصت الدراسة على أن تكون المجموعتين (الضابطة والتجريبية) متماثلتين من ناحية التوزيع السني والجغرافي (حضري ريفي).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عوامل رئيسية مرتبطة بالجنوح في الجزائر، وهذه العوامل مقسمة إلى قسمين قسم يعكس المشاكل العائلية داخل البيت العائلي، والقسم الثاني يعكس المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خارج البيت العائلي. وتمثلت العوامل الرئيسية التي تفرق بين الجانحين وغير الجانحين فيما يتعلق بأثر المشاكل العائلية في جنوح الأحداث فيما يلي:

1-الفقر : حيث وجد أن 41% من الجانحين ينتمون إلى عائلات فقيرة مقابل 10% من غير الجانحين، وان الجنوح كان مرتبطا ارتباطا قويا بالفقر في المناطق الريفية والحضرية

2-الظروف السكنية السيئة : وجد أن الجانحين كانوا يسكنون في بيوت مكتظة أكثر من الجانحين في المناطق الحضرية، ووجد أن المستوى تأثيث البيوت الجانحين أسوء من بيوت الجانحين، كما أن نقص وسائل التجهيز والتأثيث المنزلي كان مرتبط بالجنوح في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، الأمر الذي كان يدفع 53% من الجانحين مقابل 16% فقط من غير الجانحين إلى قضاء أوقات فراغهم متجولين في الشوارع معظم أيام الأسبوع.

3-العامل العائلية السيئة : والمتمثلة في التفكك الأسري حيث توصلت نتائج البحث إلى انه رغم أن اغلب حالات الطلاق والانفصال وقعت في الوسط الحضري، فقد تبين أن هناك علاقة ضعيفة بين العائلة المفككة (طلاق هج -وفاة) وحالات الجنوح، وقد ارجع الباحث ذلك إلى استمرار نظام العائلة الموسعة في المناطق الريفية والحضرية في الجزائر، مما ساهم في تدعيم الكثير من الأسر المفككة ووقاية الأطفال من السقوط في الانحراف.

كما تبين من خلال نتائج البحث أن نقص الرقابة الأبوية وارتفاع نسبة الأمية على مستوى الآباء التي سجلت ارتفاع أكثر في المناطق الريفية إلا أن ارتباطها بالجنوح كان أقوى في المناطق الحضرية مما أدى في حالات كثيرة إلى عدم فهم الاحتياجات النفسية والشعورية لأبنائهم، وبالتالي اللجوء إلى استعمال طرق تأديبية غير ملائمة حيث وجد ان 67% من

أباء الجانحين و27% من آباء غير الجانحين كانوا يستعملون وسيلة الضرب في مواجهة أبنائهم.

واستنتجت الدراسة أيضا أن هناك علاقة معتبرة بين الجنوح والسوابق العائلية للإخوة وخاصة في المناطق الحضرية التي فسرها الباحث بان هناك فرصا كثيرة للاختلاط الإجرامي، وبالتالي إمكانية القبض في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية حيث وجد أن 21% من الأحداث الجانحين لهم إخوة ذوي سوابق عدلية مقابل 04% فقط من غير الجانحين، كما وجد أيضا أن العلاقة بين الجنوح والسوابق العائلية للأقارب هي قوية لكن غير متأثرة كثيرا بنوع المنطقة، فتبين أن 38% مقابل 23% من أقارب الجانحين مجرمين.

4-الصراع الثقافي بين الجانحين وبنائهم : حيث دلت نتائج البحث دلالة قوية على أن الصراعات و المجادلات (فيما يتعلق بطريقة العيش، الألبسة، نوع الأصدقاء والنشاطات الترفيهية) كانت تميز بقوة علاقة الجانحين بأبنائهم أكثر بكثير من علاقة غير الجانحين بأبنائهم حيث تبين أن 16% من الجانحين صرحوا بأنهم كانوا لا يتفاهمون مع آبائهم في معظم الأوقات بخلاف علاقة الأسوياء مع آبائهم، زيادة على ذلك فإن 36% من الجانحين و24% من غير الجانحين أكدوا عدم التفاهم مع آبائهم في بعض الأوقات.

كما أكدت نتائج البحث عندما حلت العلاقة بين الجنوح والصراع الثقافي طبقا لنوع المنطقة (ريفية أو حضرية) أن العلاقة بين الجانحين وآبائهم كانت تتميز بعدم التفاهم سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. أما فيما يتعلق بالعوامل التي تعكس المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خارج البيت، فقد توصلت نتائج البحث إلى أن العوامل الرئيسية التي تفرق بين الجانحين وغير الجانحين تمثلت فيما يلي:

1-الأمية والطرْد والتسيب من المدرسة: كلها عوامل أساسية مرتبطة بجنوح الأحداث حيث تبين أن 43.80% من الجانحين الحضريين طردوا من المدرسة بسبب فشلهم في النجاح المدرسي مقابل 37% من الجانحين الريفيين و 10% من الجانحين غادروا المدرسة بسبب المعاملة السيئة لمعلمهم لهم، و8% منهم غادروا المدرسة بسبب مساعدة عائلاتهم الفقيرة.

2-البطالة ونقص الشغل السليم والدائم : كانت تميز وضعية الجانحين في المناطق الريفية والحضرية بالبطالة ونقص الشغل، حيث تبين أن 50% من الجانحين كانوا بطالين

،و19% منهم كانوا يعملون طباعة متجولين ،و16% منهم كانوا يعملون في النشاط الفلاحي.

3-العادات الاجتماعية السيئة والجنوح : بينت نتائج الدراسة أن 46% من الأحداث الجانحين و23% فقط من الأحداث غير الجانحين كانوا يدخنون ،وان الجانحين الحضريين كانوا أكثر تدخيناً من الجانحين الريفيين ،كما تبين أن 21% من الجانحين و01% فقط من غير الجانحين صرحوا بأنهم كانوا من شاربى الخمر ،وأظهرت نتائج البحث إن 20% من الجانحين شاربى الخمر من أصل حضري .

4-الاختلاط السيئ بالجانحين : بينت نتائج البحث أن هناك علاقة قوية بين الاختلاط السيئ والجنوح وخاصة في المناطق الحضرية ،حيث وجد أن 70% من الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائمهم بصحبة صديق أو مجموعة من الأصدقاء ،وان 47% من الجانحين مقابل 07% من غير الجانحين كان لهم أصدقاء جانحون ،كما تبين أن الجانحين الحضريين هم أكثر من الجانحين الريفيين في ارتكاب جرائم في مجموعات حيث وجد أن 50.70% من الجانحين الحضريين مقابل 37% من الجانحين الريفيين ارتكبوا جرائمهم مع مجموعة من الأصدقاء.

الدراسة الثانية : دراسة بقيادة حول اثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث في الجزائر،دراسة ميدانية¹.

وقد تضمنت الدراسة مجالات البحث وهي كالتالي:

المجال البشري :لقد حدد المجال البشري بالأحداث الذكور الذين أتموا السابعة عشر من عمرهم ولم يتموا التاسعة عشر وقت ارتكابهم للفعل المكون للجنوح وصدرت بحقهم أحكام أودعوا بموجبها إما لمراكز إعادة التأهيل التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي نتيجة ارتكابهم فعلا إجراميا بالنسبة للأحداث الذين وضعوا في مراكز إعادة التأهيل أو فعلا مكونا للجنوح بالنسبة للأحداث الذين وضعوا في مراكز إعادة التربية .

المجال المكاني : حدد المجال المكاني للدراسة الميدانية في كل من الجزائر العاصمة ووهران وسطيف والبويرة ،حيث تمت مقابلة 520 حدثا جانحا ،300 منهم موزعين على ثلاثة مراكز لاعادة التأهيل تتميز بالنظام المغلق والحرية السالبة ،وتابعة لوزارة العدل

¹ - حميدة زينب بقيادة .اثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث ،دراسة ميدانية .أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2008. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،

وتتضمن الأحداث الجانحين المحترفين الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية خطيرة من ناحية نوع الجريمة ومن ناحية تكرارهم للفعل الإجرامي مرات عديدة، وهي متواجدة في كل من ولايات الجزائر العاصمة ووهران وسطيف، 220 الآخرين موزعين على مركزين لإعادة التربية التابعة لوزارة التضامن الوطني وتضم صنفين من الأحداث، الأحداث المتواجدون في خطر معنوي ومادي ولم يرتكبوا أي فعل جانح ووضعوا في هذه المراكز بقرار من القاضي لحمايتهم من خطر الوقوع في الانحراف، والأحداث الجانحين الذين ارتكبوا أفعال مكونة للجروح، ولكنها لا تصل إلى درجة الخطورة التي يمثلها الأحداث الذين ادخلوا مراكز إعادة التأهيل، وهذين المركزين متواجدين بولايتي الجزائر العاصمة والبويرة. وتمثلت العوامل الرئيسية في جنوح الأحداث فيما يلي :

1- اسر الأحداث الجانحين تعيش في عوز واحتياج مادي كبير: حيث تبين أن المهن أغلبية لأباء الجانحين هي المهن البسيطة إلي تضم العمال من ذوي الأجر المنخفض، وتبين أن متوسط دخل أباء الجانحين بلغت 14125 دج نوانا على نسبة من أباء الجانحين كانت تتراوح دخولهم ما بين 10000-20000 دج كما أن أباء الجانحين الذين كانت دخولهم تقل عن 10000 دج بلغت نسبة مهمة في البحث قدرت بـ 40.77%.

واستنتجت الدراسة أن الغالبية العظمى من أمهات الجانحين كن مأكثات في البيت وان 35.70% منهن كن يعملن في أعمال بسيطة كمنظفات أو عاملات في الإدارة أو خياطات أو عاملات في ورشات للصناعات الخفيفة، وكان خروجهن للعمل اضطرارياً دفعتهن الحاجة والعوز إلى الإقدام عليه من أجل دعم دخل الأسرة، وبينت بيانات البحث انه نظراً للعوز المادي الذي كانت تعيش فيه اسر المبحوثين، وان 51.15% من الجانحين كانت لهم سابقة عمل في مهنة أو أكثر من أجل دعم دخل الأسرة، كما تبين انه رغم إضافة مداخيل تكميلية لدخل رب الأسرة من طرف الأبناء فلم تكفي لسد حاجيات الأسرة الضرورية في الأكل واللبس والتدريس والعلاج.

2- اسر الجانحين تعيش في ظروف سكنية سيئة : تبين من الدراسة أن 32.88% من اسر الجانحين يسكنون في شقق، وان 45.19% يسكنون في سكنات تقليدية، وان 17.70% يسكنون في مساكن قصديرية، أما السكنات من نوع فيلا فقد جاءت نسبتها ضعيفة جداً في عينة البحث، كما تبين أن 74.63% من اسر الجانحين تسكن في بيوت تعود ملكيتها إليهم وان 25.37% منهم تسكن في بيوت مستأجرة، وان 22.89% منهم يسكنون في غرفة

واحدة و32.11% منهم يسكنون في غرفتين وان33.47% منهم يسكنون في ثلاث غرف ،واستنتجت الدراسة أن أغلبية المبحوثين يعيشون في ظروف سكنية صعبة من حيث نوعية السكن ،ومن حيث الحيازة على الغرفة الواحدة أو الغرفتين أو ثلاث غرف التي بلغت نسبتها 88.47% من إجمال عدد غرف مساكن المبحوثين.

3-وجد علاقة بين حالات الطلاق بين الوالدين وحالات الجنوح: تبين أن نسبة الطلاق في اسر الجانحين بلغت 12.70% وكانت أعمار 75.76% من الجانحين (الذين حدث الطلاق بين والديهم)تقل عن عشر سنوات ،وتبين أن آباء وأمهات الجانحين كانوا ميالين للزواج بعد الطلاق ،وظهر أن بعض الجانحين تعرضوا إلى التشتت بعد وقوع الطلاق حيث انضم 24.24% مهم إلى آبائهم وانضم 63.64% إلى أمهاتهم و12.12% منهم انضموا إلى احد الأقارب .وتعرض 84.85% من الجانحين إلى المعاملة السيئة بعد الطلاق من الأشخاص الذين انضموا إليهم ،مما ولد لديهم اضطراب نفسي نتيجة لفقدانهم الرعاية والحب والحماية.

4-يكثر الخصام والعراك بين الوالدين في اسر الجانحين : حيث تبين أن 70.38% من اسر الجانحين كان يقع الخصام الشديد بين والديهم وان 80.93% منهم كان يحدث دائما وبصورة مستمرة بين والديهم .وتبين أن آباء الجانحين كانوا أكثر قسوة في معاملتهم لزوجاتهم ،وكان أسلوب الصرب والشتم أكثر استعمالا في توجيه الضرب لأمهات الجانحين تتمثل في اللكم باليد والشد من الشعر .وأشارت بيانات البحث إلى أن 98.36% من الخصومات بين الوالدين كانت تحدث أمام الجانحين .

4-توجد علاقة بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح : حيث تبين أن معاملة آباء وأمهات الجانحين كانت تتصف بالقسوة والتأرجح بين القسوة واللين والإهمال واللامبالاة واستنتجت الدراسة أن أسلوب القسوة في معاملة الجانحين كان الأكثر استعمالا من طرف آبائهم .وان الجانحين كانوا أكثر عرضة للإهمال واللامبالاة .

5-يكثر الإدمان على المخدرات والمسكرات في اسر الجانحين : حيث تبين أن 23.66% من آباء الجانحين وان 13.26% من أمهاتهم و28.07% من إخوتهم و7.30% من أخواتهم يتناولون المسكرات .وظهر أن آباء وأمهات وإخوة الجانحين كانوا يتناولون كل المسكرات من خمر ومخدرات وحبوب مهلوسة معا وتبين أنهم كانوا يتناولونها بصورة متواصلة.

6-يكثر تقشي الجريمة عند اسر الجانحين : حيث تبين أن 29.74% من أباء الجانحين وان 13.26% من أمهاتهم و42.57% من إخوتهم و11.37% من أخواتهم ارتكبوا الجرائم.

استنتاجات وتعقيب .

نستنتج من خلال عرضنا لنتائج بعض الدراسات العلمية الميدانية المقارنة التي موضوع اثر التفكك الاجتماعي في انحراف وإجرام الأطفال في مجتمعات مختلفة جزائرية و،عربية وأوروبية ،أنه على الرغم من اختلاف هذه المجتمعات من الناحية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتباعد أنماط النمو بينها ،فإننا لاحظنا أنها اشتركت في مجموعة كبيرة من العوامل المساعدة في إبراز انتشار هذه الظاهرة ،وتوصلت نتائجها من خلال البحوث والدراسات المتعددة حول ظاهرة جناح الأحداث إلى أنه من أهم العوامل التي تساهم في جنوح الأحداث ترجع في مجملها إلى التفكك الاجتماعي المتمثل في الأسرة والمدرسة والحي ورفقاء السوء ،غير أن طبيعة ظاهرة جناح الأحداث وعواملها وأشكالها وحجمها واتجاهاتها تختلف من مجتمع إلى آخر .

ويلتمس الباحث في مختلف الدراسات العلمية الميدانية المقارنة التي تناولت موضوع علاقة التفكك الاجتماعي بجناح الإناث أنها اقتصرت على الجانحين من الذكور بينما بقيت الدراسات المتعلقة بجناح الأحداث محدودة جدا ونادرة . كما أن الغالبية من هذه الدراسات اقتصرت على أطفال الطبقة الدنيا مستبعدة دراسة حالات الأطفال الجانحين من الطبقات الوسطى والميسورة، وفي هذا المجال يمكننا أن نشير إلى أن هناك إحصائيات رسمية حديثة بينت أن أعلى نسب الجناح في العالم سجلتها الدول المتقدمة ،بحيث أن هناك نسبة كبيرة من الجانحين ينتمون إلى طبقات ميسورة جدا في اليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية . كما لاحظنا أن معظم هذه الدراسات اقتصرت على دراسة عينات من الأحداث الجانحين رسميا ،والمودعين بمراكز إعادة التربية مستبعدة حالات الجناح الفعلي الذي لا يظهر في الإحصائيات الرسمية ،لذلك بقيت هذه الدراسات لا تمثل سوى صورة جزئية من ظاهرة جناح الأحداث ،ما دامت جوانب عديدة من هذه الظاهرة لم تحظ بالدراسة المعمقة والبحث الواسع حتى تظهر لنا صورة متكاملة عن ظاهرة جناح الأحداث .

الفصل الثالث التغير الاجتماعي والأسرة

تمهيد

المبحث الاول :التغير الاجتماعي

اولا: مفهوم التغير الاجتماعي

ثانيا: نظريات التغير الاجتماعي

1- نظرية التغير الاجتماعي:

2- النظريات الخطية liner

3- النظرية الدائرية cyclical

4- نظرية التفكك الاجتماعي

ثالثا- عوامل التغير الاجتماعي وانعكاساتها على الجريمة والسلوك الانحرافي

المبحث الثاني: الأسرة

أولا: تعريف الأسرة

ثانيا: مقومات الأسرة

ثالثا: أهمية الأسرة

رابعا: تغير وظائف الأسرة

خامسا: انواع الاسر

سادسا: دراسات حول الأسرة الجزائرية

المبحث الثالث: التفكك الأسري

أولا: تعريف التفكك الأسري

ثانيا: التفكك المادي للأسرة

ثالثا: التفكك المعنوي للأسرة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث التغير الاجتماعي والأسرة

تمهيد:

لقد اثارت فكرة التغير الاجتماعي كثيرا من الجدل والنقاش بين علماء الاجتماع، واصبحت المؤلفات السوسولوجية سواء العربية منها او الاجنبية تزخر بالعديد من التعريفات المتباينة والمعقدة لمفهوم التغير الاجتماعي، ولقد تباينت التعاريف فيما يخص التغير الاجتماعي، فنجد كارل ماركس يلرجع التغير الاجتماعي ويربطه بالعامل الاقتصادي باعتباره المحرك الاساسي لكل عملية تغير، والتي تؤدي بدورها الى تغيرات التي تحدث في المجتمع تفصح عن نفسها في سلوك الانسان مما يدل على ان التغيرات الاجتماعية تنطوي بالضرورة على تغيرات ثقافية وحضارية¹.

وجاء في تقسيم العمل الاجتماعي ل " إميل دوركايم " مايلي - متحدثا عن الأسرة - : " ... الأسرة هي نوع من المجتمعات التامة ، والتي يمتد تأثيرها على كل نشاطاتنا ، سواء على نشاطنا الاقتصادي أو نشاطنا الديني أو السياسي أو العلمي... الخ، كل ما نقوم به مهما كان هينا - حتى لو كان ذلك خارج البيت - يكون لها صدى داخلها، وهي تحرك بذلك وتبعاً لذلك ردود أفعال خاصة بذلك الفعل الذي نقوم به "2.

ولعل هذه الجملة لأحد رواد علم الاجتماع - والتي كتبها في نهاية القرن التاسع عشر - لخير دليل على الاهتمام الذي حظيت به الأسرة من قبل علم الاجتماع، إلى درجة انه أصبح جليا أن دراسة الأسرة أصبح موضوعا أو لويا لدراسة وتحليل ومعرفة المجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات السائرة في طريق النمو على وجه التحديد.

إن القانون الطبيعي جعل من الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع، هذا ما دفع بالدول الحديثة (نقصد هنا الحداثة الزمنية فقط) إلى الاعتماد على قوانين وضعية، وهياكل خاصة لحماية هذه المؤسسة الطبيعية. لكن هذه المؤسسة الاجتماعية ، ورغم بعض الاقترابات الدراسية المتفرقة بقيت غير مدروسة بدقة، لا بالصورة ولا بالشكل الذي تستأهله لأنها وبكل بساطة تمثل في نظام مصغر كل ديناميكية أو كل ثبات مجتمع ما، كما تمثل كل انسجامه وتناقضاته الداخلية الحتمية داخل المجتمعات كما أنها الصورة المرئية للنمط الثقافي والديني والاقتصادي والسياسي الذي تنتمي إليه وتتشكل نحوه وتتطور داخله.

لكن ماذا عن الأسرة الجزائرية ؟

¹ - الطاهر بوشلوش. التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و أثارها على القيم في المجتمع الجزائري. الجزائر، دار بن مرابط للنشر و الطباعة، 2008، ص46.

² - دوركايم إميل. تقسيم العمل الاجتماعي. مرجع سابق، ص33.

المبحث الاول: التغيير الاجتماعي

اولا: مفهوم التغيير الاجتماعي

تدل كلمة التغيير في اللغة العربية على معنى التحول والتبدل، فتغيير الشيء هو تحول وتبدل ذلك الشيء بغيره كما نعني الأشياء واختلافها، وتدل كلمة التغيير في اللغة الانجليزية (change) على معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية محددة، إما من وجهة النظر الفلسفية، فيشير التغيير إلى إرادة معينة تعني بدورها فعلا سواء أكان هذا الفعل ضئيلا أم جسيما، فهو تغيير في كل إرادة، إذا في معناها الفلسفي فعل وكل فعل حركة، لهذا فان القول بان التغيير هو وحدة عضوية هادفة وانه يسير نحو أهدافه كائن عاقل وانه في إرادته فاعل وانه متحرك ومحرك ومتغير ومغير.

وفي هذا السياق، تقرر الماركسية وبشكل حاسم على أن الحركة في صفة أساسية وحالة لوجود المادة، وهي تشير العمليات التي تجري في الطبيعة والمجتمع، وهذا إن الاعتراف الصريح بواقع التحول والتغيير الاجتماعي والحركة وارتباطه ببقية التحولات في الطبيعة، جاء تنويجا لجدل فلسفي حاد حول مسألة الثبات والتغيير والذي يعود تاريخه إلى الفجر الفلسفي اليوناني، والمقام هنا لا يتسع إلى المزيد من الشرح والتوضيح في هذا الشأن.

وعلى ضوء ذلك، يتضح لنا ان التغيير الاجتماعي كان يعد من أهم الموضوعات التي جذبت أنظار واهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين تنوعت اتجاهاتهم في الدراسة وتعددت آرائهم وانتهج كل منهم أسلوبا معيناً في تفسيره لهذا المفهوم، وفي ذلك يقول وليرت مور: أن ظاهرة التغيير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة، إذ أن هناك درجات وأنواع من التغيير حدثت في الخبرة الإنسانية، غير أن الاهتمام بظاهرة التغيير وسرعته يرجع إلى إلى السرعة التي حدثت بها في تلك المجتمعات.

وفي هذا السياق، يذهب لند برج إلى أن ظاهرة التغيير تحدث في كل مكان وكل زمان، وبذلك يمثل التغيير عنده الاختلافات التي تطرأ على الظاهرة الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة التي يمكن ملاحظتها وتقديرها، وهي تحدث بفعل عوامل خارجية وعوامل داخلية مثل اكتشاف موارد الثورة أو الهجرة أو نشر التعليم، وفي نفس السياق يعرف جينز ببرج التغيير الاجتماعي بأنه التغيير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي أو في النظم والأجهزة الاجتماعية، كما يشمل أيضا التغييرات في المعتقدات والقيم والاتجاهات والمواقف، ومن ثم فالتغيير الاجتماعي يعني كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة.

أما جون لويس جيلين وجون فليب فيذهبان إلى أن التغيير الاجتماعي يعني التحول في أنماط الحياة سواء أكان هذا التحول راجعا للتبدل في الظروف الجغرافية أو في الأجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة.

ومن هذا المنطلق، فالتغيير الاجتماعي يعني كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة

بنائياً ومتساندة وظيفياً، فإن اية تحول يحدث في ظاهرة ما لا بد ان يؤدي الى سلسلة من التحولات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة، اما بالنسبة الى عوامل التغيير، فقد اختلف العلماء في تحديدها وفي درجة الاختلاف الناجمة في انساق القيم سواء من حيث كونها عوامل داخلية أو خارجية، وبذلك ظهرت عدة نظريات لتفسير التغيير الاجتماعي سواء على أساس اقتصادي أو ديني أو تكنولوجي أو نفسي¹.

ثانياً: نظريات التغيير الاجتماعي

لقد اجمع العلماء السويسريون الذين تناولوا التغيير الاجتماعي قديماً و حديثاً على أن التغيير بمختلف اتجاهاته يعتبر الأهم من بين الاتجاهات السويسرية باهتمام العلماء الاجتماعيين وحتى الاقتصاديين، والسياسيين، ودعاة الإصلاح أيضاً فقد نبعت هذه الاهتمامات المبكرة في قضايا التغيير الاجتماعي و اتجاهاته من الرغبة العارمة في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للأفراد و الجماعات و مواجهة المشكلات و الظواهر التي نجمت و تنجم عن عمليات الامتثال و التباين و الانحراف².

و بهذا فان التغيير ما يلبث إلا أن يصبح أمراً حتمياً إذ تؤثر من خلال قوى عديدة بعضها داخلية و البعض الآخر خارجية حيث توصل (ثيرور نيكومب new comb) دراسته التي أجراها على كلية البنات في فيرمونت ver monte عن تخلي بعض الطالبات عن و جهات نظرن في المحافظة تحت تأثير السياسة الليبرالية التي كانت تتبناها الكلية، فيما ظل البعض الآخر منهن متماسكان بالقيم للمحافظة التي اقتبسنا منها من أسرهن أو مجتمعهن كما اهتم العلماء أيضاً بدراسة التغيير الذي يطرأ على النظم الاجتماعية و منها النظام الأسري حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن عملية التحديث (التنمية) التي حدثت في مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم دور الأسرة النووية و إضعاف دور الأسرة الممتدة بالإضافة إلى زيادة درجة المشاركة المتبادلة في المسؤولية بين الزوجين بدلا من المشاركة التقليدية التي تحدد فيها المسؤولية على أساسا لجنس وحده³.

و إن هناك عدة نظريات في التغيير الاجتماعي نذكر منها :

1- نظرية الصراع:

في نظرية ماركس نجد أن التغيير الاقتصادي وحده يحدث وينتج التغييرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات الاجتماعية والأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعي، ولقد اقترح علماء النظرية الاجتماعية حديثاً، إن الصراع بمضمونه الواسع يجب أن يكون سبب في التغيير الاجتماعي.

¹ - الطاهر بوشلوش مرجع سابق، صص 42-44.

² - صالح، خليل صقور. آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام. عمان، دار زهران، 2006، ص4.

³ - الحسيني، السيد محمد و آخرون. دراسات في التغيير الاجتماعي. الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، د.ت، ص27.

والبرهنة وراء ذلك تكون: لو انه يوجد إجماع في المجتمع، ولو أن القطاعات المختلفة للمجتمع كانت متكاملة، تكون الحاجة ضئيلة للتغيير، وبالتالي يجب أن يحدث التغيير نتيجة لصراع بين الجماعات الاجتماعية و، أو بين الأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي. ويرى ولبرت مور أن نظرية الصراع محاولة بديلة للوظيفية، خاصة عند داهرنورف، ويرى أنها لا تمثل بناءا متكاملًا بقدر ما يبدوا كتغيير في عملية التركيز من التكامل الاجتماعي إلى التناظر، وهو بهذا يضيف القليل إلى المتغير الخاص بإدارة التوتر في النظرية الوظيفية¹.

ومن الواضح بان الصراع شرط ضروري للتغيير من النادر رفضها، حيث لا يوجد مجتمع متغير أو غير متغير، ليس فيه صراع في بعض الأنواع الأخرى، وكذلك من الواضح انه لا يوجد حالة للتغيير الاجتماعي لا تكون مصاحبة مع الصراع في بعض الطرق الأخرى.

والنظرية يمكن أن تقرر اناي تكثيف للصراع يعتبر ضروريا لحدوث التغيير الاجتماعي ولتوضيح ذلك يجب التمييز بين لفظ صراع ولفظ نضال ويوجد الصراع الاجتماعي عندما تظهر الأهداف لجماعة واحدة والسعي وراء تحقيقها بطريقة تماثل تلك الأهداف لجماعة أخرى لا يمكن أن تكون محققة، بينما يظهر النضال عندما يأخذ الفعل أصل الصراع بواسطة استخدام القوة عن طريق جماعة أخرى أو عن طريق تجاهل جماعة أخرى في موقف الصراع.

وقد يكون الصراع غير كافي لتقديم التغيير في ظروف كثيرة، وقد لا يكون ضروريا في بعضها، ولكن شدة الصراع هي نفسها واحدة من منتجات كثيرة لأنماط متعددة من التغيير الاجتماعي ومن الناحية الامبريقية يكون ربط الصراع مع التغيير غالبا ما يدفع علماء الاجتماع للقول أن الصراع يكون سببا أساسيا للتغيير، وفي المجتمع الذي لديه مجموعة محددة خلال التصنيع المخطط يمكن أن يساهم الصراع في العمليات فالمنافسة من اجل النفوذ والقوة بين الدول، وحتى بين أجزاء الدولة الواحدة ربما ينشط التغيير الاجتماعي، ولكن نفس هذه الأشكال الخاصة بالصراع ربما أيضا تمنع التغيير الاجتماعي مما يثير الانتباه في نظرية الصراع للتغيير الاجتماعي أن الصراع يعني ثورة كالتغيير الراديكالي والكل في البناء الاجتماعي، فالثورات تحدث فعلا اقل مما يتوقع، وكثيرا ما لا تحدث النتيجة في التغييرات التي كانوا يتوقعونها أو تنبؤوا بها مقدما بواسطة هؤلاء سواء كانوا مؤيدين أو خائفين من هذه الثورات فالثورات تثير القمع والثورات المضادة، ولو ان الثورة المضادة حدثت، تؤدي إلى مظاهر اللانظام وتقل حالة الشرعية².

¹معن خليل عمر. التغيير الاجتماعي. دار الشروق، عمان، الأردن، 2004، ص51.

²بوتومور. علم الاجتماع، منظور اجتماعي نقدي. ترجمة: عادل مختار هوارى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص111-115.

2- نظرية التفاعل الثقافي:

إن إحدى النظريات التي اقترحت من أجل تفسير التغيير الاجتماعي في المجتمعات البسيطة وبعض المجتمعات التاريخية هي نظرية التفاعل الثقافي، وهي تقرر ببساطة أنه عندما يتفاعل أعضاء ثقافيين يكون هناك اتجاه نحو التغيير الثقافي أو نحو زيادة التغيير الثقافي، والسبب في هذا ليس ببساطة أن كلا منها يأتي بمفردات ثقافية جديدة إلى الآخر، ولكن السبب هو أن الزيادة في عدد المفردات الثقافية المتوفرة لكل منها يؤدي إلى إمكانية تركيبات جديدة من هذه المفردات¹.

وقد يستخدم التفاعل الثقافي أيضا للتفسير في المجتمعات البسيطة بطريقة أخرى، وغالبا ما يؤدي مثل هذا التفاعل الثقافي إن لم يكن دائما إلى أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية وخصوصا في شكل الغزو، ومثل هذه العمليات قد توسع من مجال العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث، وبهذا فإنها تدفع بتطور نظم جديدة.

ومثل هذه النظرية نحتاج إليها بوضوح إذا افترضنا أن المجتمعات البسيطة تتجه من أن تكون انساقا راکدة إلى انساق متغيرة، ولكن في الحقيقة فإن القليل من المجتمعات المعروفة لديها معزول حقيقية عن الاتصالات الخارجية ويمكن للكثير المحافظة على هذه الاتصالات دون أن تخضع لتغيرات جوهرية، ويمكن أن يشجع بعض أشكال الاتصال على مقاومة التغيير.

ونظرية التفاعل الثقافي تدفع الفكر أيضا اتجاه أسباب التغيير في المجتمعات المركبة، ذلك أنها توحى بإمكانية وجود عمليات داخلية النمو تدفع الأنساق المركبة بصورة متشابهة للدوافع الخارجية النمو التي تؤثر في التغيير في المجتمعات البسيطة، وتنتج هذه المناقشة إلى القول بان الأجزاء والأقسام المختلفة من المجتمعات المركبة تمثل إلى حد ما ثقافات ثانوية منفصلة تدفع بالتغيير أثناء تفاعلها، وكلما ازداد تعقد الأنساق الاجتماعية ازداد عدد مثل هذه الأجزاء التي تخلقها، ولهذا تزداد إمكانية توفير مصادر لتغيرات ابعدها من ذلك².

ارتبطت دراسة التغيير الاجتماعي بجهود علماء العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع على وجه الخصوص ولاسيما بعد ان تناولت النظريات السوسولوجية دراسة التغيير الاجتماعي. كما اصبحت هناك نظريات مميزة ويطلق عليها بنظريات التغيير الاجتماعي وأصبحت هذه النظريات بمثابة الاطار التصوري الذي يواجه الباحثين والمتخصصين عند دراستهم لقضية التغيير الاجتماعي من الناحية النظرية او الواقعية ومن ناحية اخرى ان دراسة التراث علم الاجتماع وتنوعه وتعدده خلال القرنين الماضيين يكشف لنا عن مدى الكم الهائل من التراث الفكري الذي يعزز من القيمة العلمية والعملية لعلم الاجتماع ولاسيما في السنوات الاخيرة ومن هذا المنطلق جاءت عمليات التصنيفات لهذا التراث النظري

¹- عبد الباسط حسن. التغيير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي. القاهرة الحديثة، 1974، ص49.

²- محمد الدقس. التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص17-32.

والميداني أمرا ضروريا ومهما من أجل سهولة التعرف على النظريات السوسولوجية التي ارتبطة بدراسة التغيير الاجتماعي ومن أهم تصنيفات هذه النظريات نذكر :

3- النظريات الخطية :

بدأت هذه النظريات تحليلاتها منذ ان اهتم الرعيل الاول من علماء الاجتماع بدراسة قضايا المجتمع الصناعي الحديث ولما عالجو قضية التغيير والتطور المستمر الذي طرأت على مكونات البناء الاجتماعي ونظم مؤسساته المختلفة وجاءت هذه التحليلات متمثلة في كتابات اوجست كونت وسبنسرو يمكن توضيح افكار هؤلاء العلماء عن التغيير الاجتماعي طبقا لتصنيفهم للنظريات الخطية كما يلي:

اوجست كونت : تأثرت كتاباته بتحليلات المدرسة الفرنسية ولاسيما تصورات كل من سان سيمون و كوندر سيه وغيرهم من الذين اكدوا على حتمية تقدم البشري كما ان كل مرحلة من مراحل النمو والتطور تعتبر اكثر نضجا وفكرا من المراحل السابقة عليها وهذا ما جعل كونت يؤمن بعملية تجزئة التاريخ الانساني أو تاريخ المجتمعات البشرية الى عدت مراحل سعى فيها الى توضيح عمليات التقدم أو التغيير كما حدد هذ المراحل في ضوء قانون التقدم اسماه بقانون المراحل الثلاث وهي المرحلة اللاهوتية وكان العقل البشري متفرغا تماما للتفكير في النواحي الغيبية والبحث عن تفسير الأشياء بصورة غير علمية أما المرحلة الميتافيزيقية تعتبر مرحلة من التقدم البشري والتطور الاجتماعي الذي سعى فيه الجنس البشري للتفكير في ما وراء الطبيعة كمحاولة منه لتعقل الاشياء وادراكها أما المرحلة الأخيرة وهي المرحلة العلمية (الوضعية) وهي ان الفكر البشرية ركز على ضرورة التغيير عن طريق تبني العلم والتخصص والاهتمام بالصناعة مع حدوث تغييرات أخرى من أنماط السلوك الإنساني والعلاقات وطبيعة التفاعل البناءات والنظم الاجتماعي وعلاوة على ذلك تظهر تصورات كونت حول حقيقة التغيير الاجتماعي عندما سعى لتقسيم المجتمعات إلى ثلاث أقسام وهي :المجتمع العسكريالديني, الصناعي وسعى كونت لوضح لنا أن كل مرحلة من هذه المراحل كانت فيها طبيعة التغيير وأثاره مختلفة عن الأولوان كانت كل مرحلة فيها متعلقة بالآخرى¹.

(2) هربرت سبنسر: تميزت تصوراته عن التغيير لأنها ارتبطت بفكرة التطور البيولوجي والمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع وجاءت هذه الاستعارة من علوم البيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية التي تسهم في فهم وادراك التغيير بصورة ملحوظة سواء عن طريق الملاحظة او التجربة كما اكد سبنسر ان هناك مجموعة من نواحي التشابه والاختلاف بين الكائناتالعضوي والكائن الاجتماعي من حيث البناء والوظيفة وذلك نظرا للنواحي البنائية الفيسيولوجية ووظائف الاعضاء التي يقوم بها جميع مكونات هذه الكائنات سواء أكانت بيولوجية عضوية أو اجتماعية بشرية ولقد تمثلت هذه لدى سبنسر في مجموعة كتاباته

¹ - معن خليل عمر. مرجع سابق، ص51.

والتي اهتمت بالنواحي الواقعية بجانب الوضعية النظرية كما سعى لتوضيح افكاره حول التغيير والتطور عن طريق اللامتجانس حتى يحدث نوع من التغيير في مكونات هذا التغيير نتيجة لحدوث خلل وظيفي بين مكونات هذه البناءات وبين الوظائف التي تؤديها ويحدث تغيير وإحلال واستبدال وتجديد مستمر بين مكونات البنائية وايضا السيمات الوظيفية التي توجد فيه وهذا هو جوهر التغيير المستمر ولقد طرح تصوراته حول التغيير في دراسته عن تطور المجتمعات البشرية من المجتمعات العسكرية الى المجتمعات الصناعية¹.

4-النظريات الدائرية :

على النقيض من النظريات الخطية السابقة ويؤكد اصحاب هذه النظريات على ان التغيير يسير في حركات دائرية أو شبه دائرية أو قد تأخذ شكل تموجات قد تتجه صعودا وهبوطا بحيث تفسير حركات هذه الدوائر أن التغيير يبدأ من نقطة ثم ينتهي مع نهاية الدائرة أو شبه الدائرة ليبدأ من جديد مرة أخرى وجاءت بعض النظريات الدائرية في التغيير لتؤكد بعضها على أن التغيير يحدث في بناء أو نظام أو مجتمع واحد والبعض الآخر يتصور أن التغيير قد يحدث في جميع البناءات والنظم والمجتمعات في نفس الوقت ومن أهم من يمثل هذه النظريات نظرية باريتو وسوروكن على سبيل المثال ويمكن الاشارة اليهم بصورة موجزة كما يلي:

باريتو :

جاءت تصورات باريتو في كتابه المميز العقل والمجتمع وخاصة عندما حاول أن يدرس نظريته عن دورة الصفوة ومحاولا أن يفسر التاريخ الإنساني عن طريق فهمه لحدوث التغيير الاجتماعي نتيجة حدوث صراع بين الجماعات التي تسعى للحصول على القوة السياسية كما تصور وجود نوعان أساسيان من الصفوة الأولى تتمثل في الطبقة الحاكمة والتي يتمتع أفرادها بمراكز عليا تؤهلهم لممارسة السلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة والثانية الغير الحاكمة والتي تتكون من الأفراد الذين يحتلون اى مراكز للسلطة والقوة

سوروكن :

جاءت تحليلاته عن دائرية التغيير الاجتماعي في كتابه الديناميات الاجتماعية الثقافية ويتصور وجود التغييرات في عمليات خطية تأخذ الشكل الدائري أو الشبه الدائري في كثير من الأحيان والتي تفسر عموما عمليات التغيير في المجتمعات الإنسانية وسعي لان يعزز تصوراته بحدوث التغيير الثقافي الذي يعد أشمل من التغيير الاجتماعي عندما ميز بين ثلاث أنماط ثقافية عامة وهي التماثل والمثالي والحسي².

ثالثا-عوامل التغيير الاجتماعي وانعكاساتها على الجريمة والسلوك الانحرافي:

لاشك أن للتغيير الاجتماعي تأثيرا كبيرا في حدوث السلوك الانحرافي ، ويعرف التغيير الاجتماعي بمعناه الشامل بالعملية التحولية لنظم الاجتماعية وتحتوي هذه النظم أنماط الفعل

¹- معن خليل عمر مرجع سابق ،ص51.

²-احمد زايد. التغيير الاجتماعي. مكتبة أنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 2001، ص18.

والتفاعل وما ينتجه من معايير وقواعد للسلوك وقيم وثقافة ورموز، فالتغير بمعنى أدق هو عبارة عن التعديلات التي تحدث في شتى أنواع الحياة في مجتمع ما. أو شعب من الشعوب كنتيجة لعوامل كثيرة متعددة في فترة زمنية محددة¹، ورغم تعدد الآراء حول تحديد أو إيجاد تصنيف موحد لهذه العوامل، إلا أنه بالإمكان تقسيم عوامل التغير الاجتماعي إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية، وإن كانت هذه العوامل تعتبر وجهين لحقيقة واحدة، وتنقسم العوامل الذاتية بدورها إلى عوامل سياسية وايدولوجية، أما العوامل الموضوعية فتتقسم إلى عوامل طبيعية تتمثل في العوامل الجغرافية والبيولوجية والديمغرافية، وعوامل اجتماعية تتمثل في العوامل التكنولوجية والثقافية والاقتصادية وتتداخل معظم هذه العوامل في إحداث التغير الاجتماعي داخل المجتمع².

وقد واجه المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة عددا من المتغيرات كان لها تأثيرها المباشر على كافة جوانب الحياة في المجتمع ومن أهم تلك المتغيرات مايلي:

1- تزايد معدل النمو السكاني سنويا بصورة مفرجة مما يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى المعيشة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي نتيجة ابتلاع هذه الزيادة السكانية لكل زيادة في الانتاج واستنزافها العائد من الجهد البشري المبذول، فضلا عما ينتجه من ضغط على مصادر الثروة الطبيعية: زراعية، مياه جوفية، ثروات معدنية، طاقة... الخ، مما يؤثر سلبيا على مستوى الخدمات المختلفة: تعليمية، صحية، ترفيهية، مواصلات... الخ، وينتج عن ذلك زيادة المشكلات الاجتماعية خاصة في المدن التي أصبحت وبوجه عام مدنا مكتظة بالسكان.

2- ارتفاع نسبة السكان في الحضر نتيجة لزيادة معدلات الهجرة الداخلية وما يترتب ذلك من آثار سلبية تؤدي إلى ارتفاع معدلات السلوك الانحرافي.

3- تزايد المشكلات المترتبة على تهجير السكان أو هجرتهم من منطقة أو مجتمع إلى مجتمع آخر، وجدير بالذكر أن مشكلة الهجرة والتهجير تعتبر مشكلة متشعبة ذات شقين: الشق الأول: الهجرة وهي انتقال الأفراد من القرية إلى المدينة للعمل والكسب وهي غالبا تكون هجرة اختيارية سعيا وراء الرزق وتحسين الأوضاع المعيشية للمهاجرين.

الشق الثاني: التهجير يكون في الغالب اجباريا ويتم بمعرفة الدولة لأسباب متعددة فتقوم الدولة بتهجير بعض السكان من المدن أو القرى من منطقة لأخرى، مثل ما حدث نحو تهجير سكان منطقة القنات أثناء الحرب وتهجير سكان عشش الترجمان إلى منطقة عين

¹- أحمد أبو زيد. البناء الاجتماعي، المفاهيم. الهيئة العامة للكتاب، الطبعة السابعة، الإسكندرية، 1980، ص 52.
²- محمد الجوهري وآخرون. التغير الاجتماعي، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثاني والخمسون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، 1982.

شمس وتهجير سكان عرب المحمدي بالقاهرة ... وتهجير سكان منطقة "الكرانتينه" بمنطقة "القبارى" بالاسكندرية الى منطقة الناصرية بناحية العامرية الجديدة¹.

والنتيجة المترتبة عن الهجرة والتهجير واحدة هي انتقال الافراد من بيئة الى بيئة اخرى ومن وسط اجتماعي مالوف الى اخر غير مالوف، والتغير الاجتماعي الناشئ عن الهجرة او التهجير يؤدي في الغالب الى انحلال بعض العلاقات ونماذج السلوك التي كانت تعتبر اجزاء في الهيكل الاجتماعي لتحل محلها نماذج جديدة، ولكن هذا التحول لا يقع في يسر وسهولة، اذ تظل الاوضاع التقليدية على شيء من القوة اخذة باسباب المقاومة ازاء الاوضاع الوافدة. واذا كان التغير في العناصر المادية للحياة يقبل بشيء من السهولة فان التغيرات الفكرية والثقافية تحتاج الى وقت طويل لقبولها.

والمنتمي الى البيئة الريفية حيث العلاقات بين الافراد شخصية مباشرة لا يكاد يجد سبيلا الى الخروج عن اعراف الجماعة وعاداتها، ولا يملك الا السير على هداها منذ طفولته حتى مماته، بينما في المدن حيث العلاقات ذات صبغة اقل شخصية وارتباطا لا تحظى الاوضاع التقليدية بذات الرعاية، وهكذا ينوء النموذج الريفي للعلاقات الاجتماعية بالهجرة الى المدينة تحت ضغط الفردية الغالبة على العلاقات الاجتماعية في المدينة، وعليه يترتب على الهجرة من الريف الى الحضر مازقا حضاريا بين التقاليد والاضاع الجديدة².

ومن العناصر التي تسال عن جانب السلوك الاجرامي المصاحب للهجرة الداخلية يكون القانون السائد غير متلائم التقاليد السائدة بين الوافدين الى المدينة³.

واذا كانت الهجرة من الريف الى المدينة والتهجير من منطقة الى اخرى يخلق افقا جديدة للجريمة والسلوك الانحرافي، فان انشاء بعض المجتمعات السكانية الجديدة يؤدي الى النتيجة ذاتها لان هذه المجتمعات سوف يفد اليها عدد من السكان من بيئات مختلفة وكل منهم يحمل معه قيما وافكارا وثقافات متنوعة ومختلفة قد تكون مقبولة لدى الاخرين وعندئذ يحدث التعارض والصراع بين تلك الثقافات ومن ثم تظهر انماط جديدة للسلوك الانحرافي والجريمة.

4- انتقال المجتمع الجزائري الى الانفتاح الاقتصادي في السبعينات واثاره في ظهور طبقة طفيلية حققت فائدة مادية كبرى وحدث لها حراك اجتماعي صاعد لاعلى على حساب الطبقة المتوسطة، غير من مكانتها على الخريطة الاجتماعية في سياسية المجتمع ونقل بعضها الى طبقات جديدة.

الخلاصة انه قد ترتب على تلك المتغيرات اثار واضحة على الجريمة والسلوك الانحرافي في المجتمع، فقد ادى التغير الحادث في القيم السائدة بتبوء القيمة المادية وسيادتها على

¹- عبد الفتاح الصيفي. علم الاجرام، دراسة حول ذاتيته ومنهجه ونظرياته. القاهرة، دار النهضة العربية، 1966، ص 276.

²-شهاد البرشاوي. التغيرات السكانية واثارها على العمل الشرطي واتجاهات الجريمة، مجلة الامن العام، العدد 105، ص 15.

³-احمد محمد خليفة. مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي. الجزء الاول، القاهرة، دار المعارف، 1962، ص 68.

غيرها من القيم الاصلية الاخرى- ان- ظهرت مصادر سلوكية جديدة، دعمها ذلك التقدم الكبير في مجالات الاتصالات والمواصلات مما ادى الى سهولة الاحتكاك بين مجتمعات الشرق والغرب استوردت معها قيما جديدة على المجتمع ومفاهيم غريبة وعادات منقولة، قد لا تتناسب مع القيم الاصلية السائدة، اضعف الى ذلك المتغيرات الاجتماعية الاخرى المرتبطة ببعض المشكلات الاجتماعية مثل عدم الاستغلال الامثل للسكان المتزايدين وضعف التخطيط الاداري في بعض القطاعات ، الى جانب زيادة البطالة وضعف الخدمات مع استمرار المعاناة من المشكلات المزمنة في مجالات بعينها¹.

كما ادى التغيير الاجتماعي الحادث في المجتمع في المجال الاقتصادي الى بروز انواع جديدة من الجرائم وتغيير في معدلاتها ووسائلها واساليب تنفيذها وصورها وحجمها واتجاهاتها، كما ارتبطت الجرائم بتطور الاساليب الانتاجية واتساع رقعة الحضر في المجتمع علاوة على التغيرات الكبرى في المسائل المالية والاقتصادية وفي الصناعة وطرق المواصلات.

فمن حيث صور الجريمة اختفت صور قديمة وظهرت صور جديدة تتطلبها ظروف التغيير، ومن حيث اتجاهات الجريمة زاد حجم الجريمة في الحضر عنه في الريف بصفة عامة، فقد لوحظ ازدياد في نسبة الجرائم المرتبطة بالاموال والاداب العامة، فضلا عن ارتفاع معدلات جرائم الشباب والاحداث بالاضافة الى زيادة الجرائم الاقتصادية.

ولما كان التحضر يعنى تعقيدا اكثر في الحياة ولا شخصية في العلاقات الانسانية، فاننا نلاحظ تزايد الجرائم الاسرية التي يكون ضحاياها من افراد الاسرة الواحدة فالجاني من الاسرة والمجنى عليه كذلك، ولا ادل على ذلك ما طالعنا به الاحصاءات في الاونة الاخيرة من تزايد الجرائم التي يعتدى فيها الابن على الوالدين او احدهما او يقتل الاب او الام احد ابناهما او بعضهم، وهو ما يدل على تدهور كبير في العلاقات الاسرية وتغيير في انماط القيم السائدة داخل الاسرة والمجتمع .

كذلك واكب حركة الانفتاح عامل اساسي في السلوك الانحرافي والجريمة وخاصة حينما تنتشر بين الشباب الذين لا يجدون وسيلة مناسبة لتلبية حاجياتهم وتطلعاتهم المستقبلية في الحياة بطريقة مناسبة، فيميلون الى تحقيقها من خلال السلوك الاجرامي ، ويدعم انحرافهم هذا زيادة وقت فراغهم وعدم التفاهم حول قضية واحدة اساسية، تجمعهم وتشغلهم وتستنفذ طاقاتهم فيما هو مفيد لهم وللاننتاج، وما قد يصاحب ذلك من فراغ " ديني وثقافي وترفيهي ورياضي ... الخ". ويؤدي بهم الى الوان مختلفة من الانحراف وربما يذكي هذا الاتجاه المنحرف ذلك النمط الاستهلاكي الترفي الذي ساد بين فئات مختلفة في المجتمع والذي جاء على اثر تذبذب القيم المادية في المجتمع وتبوء فئات معينة مثل الفئات الحرفية والفنية

¹-محمد شفيق. التغيير الاجتماعي واثره على الجريمة، المجلة العربية لعلوم الشرطة، الامن العام، العدد 124، يناير 1989، ص 92-93.

والعمالية امكانات مادية مرتفعة في وقت مواكب لعودة كثير من المهاجرين من العاملين بالخارج خاصة من الدول العربية والخليجية بامكانات مادية متحسنة احدثت لديهم حراكا اقتصاديا واضحا وانماطا استهلاكية وترفيهية كبيرة، فاحدثت فصاما في القدرات الاقتصادية لدى ابناء المجتمع الواحد اشعر بعضهم بوجود التغلب على هذه الفجوة بينهم وبين الاخرين من خلال سلوك اجرامي¹.

المبحث الثاني: الأسرة

أولا: تعريف الأسرة:

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة تعاريف للأسرة تتجه جميعها نحو إبراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة، وما يترتب عن ذلك من إنجاب ورعاية الأطفال، والقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة إلى أخرى، وذلك رغم تغير الثقافة والمجتمع.

وقد تعددت حول هذه المفاهيم تعاريف أخرى مختلفة نظرا لأهمية وحساسية موضوعه، ونظرا كذلك لما تحمله الأسرة من تعدد في أشكالها وخصائصها ووظائفها.

ويعرفها قاموس علم الاجتماع على أنها " ...جماعة اجتماعية، بيولوجية، نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة، وأبناءهما من أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة هي إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي للملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"².

ويظهر من هذا التعريف أن الأسرة هي جماعة محددة من الأفراد، إذ تتكون من الزوجين أولا، ثم الأبناء وتسعى هذه الجماعة المصغرة إلى تحقيق الإشباع البيولوجي بين الزوجين، وإلى رعاية وتربية وتوجيه الأبناء عن طريق تنشئتهم اجتماعيا.

أما " أوغست كونت " فيعرفها كما يلي: "...الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور... وهي أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد، وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته، ولغته وتراثه الاجتماعي"³.

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن الأسرة في نظره هي الوحدة التي يركز عليها المجتمع وجوده وتطوره، كما أن الحياة في إطار الأسرة تمثل الحالة الطبيعية والضرورية لاندماج الفرد في المجتمع، لأن الأسرة هي الوسط الطبيعي الأول لبدايات الفرد الحياتية، وبالتالي فهي الوسيلة الأولى التي بإمكانها مساعدة الفرد في الاندماج داخل المجتمع.

ويتفق كل من " وليام برغر" و " لوك " حيث عرفا الأسرة في كتابهما " الأسرة" الذي صدر سنة 1953 بأنها " مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج، الدم، الاصطفاء

¹-أدوين سذرلاند ودونالد كريسي. مبادئ علم الاجرام. ترجمة ومراجعة محمود السباغي، حسن المرصفاوي، القاهرة، مكتبة انجلو، 1968، ص 292.

²-عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1998، ص 390-391.

³- مصطفى الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص 32.

أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة، متفاعلة يتقاسمون الحياة الاجتماعية، كل مع الآخر، ولكل من أفراد الزوج، الزوجة، الأم، الأب، الابن، والبنات دورا اجتماعيا خاصا به ولهم ثقافتهم المشتركة"¹.

أما الدكتور "مصطفى بوتفوشيت" فيعرفها على أنها: منتج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه، والذي تتطور من خلاله، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات، وإذا اتصف بالحراك والتطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف هذا المجتمع"².

وفي سياق هذا التغير والثبات يؤكد (مصطفى الخشاب) : "تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يؤثر في النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفسادا، فان هذا الفساد ينعكس على وضعه السياسي، وإنتاجه الاقتصادي، ومعايير الأخلاقية. وكذلك إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسدا، وان هذا الفساد يؤثر في مستوى المعيشة للأسرة وتماسكها"³.

من هذين التعريفين نستنتج أن علاقة التأثير والتأثر بين الأسرة والمجتمع هي علاقة وطيدة وراسخة في الواقع، فيصعب كثيرا دراسة وفهم المجتمع من منطلق تركيبي-تكويني دون اللجوء الى دراسة وفهم طبيعة الأسرة وميكانزمات حراكها عبر الزمن. وأن انحلال وفساد المجتمع ينجر عنه فساد هذه الأخيرة وإحلالها.

ويعرفها " زهران " بأنها: " الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وهي المسؤولة عن تنشئة اجتماعيا، وهي النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل مع أعضائها، ويعتبر سلوكهم سلوكا نموذجيا"⁴.

وبهذا يتحدد معنى الأسرة بأنها المجتمع الصغير المكون في أساسه من الأب والأم، ثم يكمل بالأبناء، وهو المسؤول عن الحماية وتنشئة الأبناء، ثم انه يحتضن الطفل منذ ولادته، وهو لا حول له ولا قوة، فيشند ساعده ويعتمد بعد ذلك على نفسه.

كما تعتبر الأسرة المصدر الأمني الذي يرجع إليه الطفل، ويستمد منه قوته واتجاهه، وتوجيهاته ونجاحه في المجتمع.

ومن بين التعاريف الأكثر شمولاً للأسرة، والتي تمخضت من معالجة التعريفات الواردة للأسرة نجد تعريف " علي أسعد وطفة " الذي يعرف الأسرة على أنها: "وحدة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، بيولوجية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات من الزواج والدم والتبني ويوجدون في إطار من التفاعل عبر سلسلة من المراكز والأدوار، وتقوم بتأدية عدد من الوظائف التربوية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية"⁵.

¹ - زيدان، عبد الباقي. الأسرة والطفولة. القاهرة، مكتبة النهضة العربية المصرية، 1980، ص 6-7.

² -Boutefnouchet (Mustafa) : La famille Algérienne, évolution Et caractéristiques, gersned, 1980, p19.

³ - مصطفى الخشاب. مرجع سابق. ص 34.

⁴ -حامد زهران . مرجع سابق، ص 235.

⁵ - علي وطفة. علم الاجتماع التربوي. دمشق، جامعة دمشق للنشر والتوزيع، 1993، ص 73.

ويتضح من هذه التعاريف المختلفة، أنه ليس هناك تعريفا شاملا وكاملا للأسرة، فإذا كانت الأسرة تختلف من مجتمع لآخر، بل في المجتمع الواحد، إلا أنه يمكن القول أن الأسرة هي نظام اجتماعي أساسي له أهمية جوهرية في بناء المجتمع، يؤدي وظائف ضرورية وحيوية للمجتمعات الإنسانية، فالأسرة بكل أبعاد ووظائفها تسعى إلى بناء فرد مسؤول على نفسه، ومحافظ لقيم وثقافة مجتمعه.

وفي نفس الاتجاه ذهب (مصطفى بوتفوشة) في تعريفه حيث اعتبر "الأسرة إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتتطور فيه، فإذا امتاز هذا المجتمع بالثبات امتازت هي الأخرى بذلك، أما إذا كانت في المجتمع متغير أو ثوري تتغير هي الأخرى، وفق نمط هذا التغيير وظروفه في المجتمع"¹.

ورغم اختلاف هذه التعاريف، فإنها تجمع على أنه لا يوجد مجتمع إنساني لا يشتمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور، وان كان هناك قصور على الإجماع على تعريف شامل لها، فان ذلك يعود إلى تعدد أنماطها، ويمكن أن نستخلص من هذه التعاريف أربع خصائص تكاد تكون مشتركة بين الأسرة البشرية، وتميز الأسر عن الجماعات الاجتماعية وهذه الخصائص².

- مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون برابط الزواج وبرباط الدم (الأبناء والوالدين).

- السكن تحت سقف واحد ومسكن واحد.

- ارتباط وتفاعل أفراد الأسرة فيما يتعلق بأدوارهم كزوج وزوجة كأب وأم.

- الاشتراك في ثقافة واحدة.

ويؤكد هذه بالخصائص التي تحدد مفهوم أوسع للأسرة البشرية (جيلين): "فهى أولا تتميز بوجود رابطة زوجية بين عضوين على الأقل من جنسين مختلفين وثانيا تعترف ببعض صلاة الدم التي تبني عليها مصطلحات القرابة والتزاماتها وثالثا تشير إلى شكل معين من أشكال الإقامة، ورابعا تقوم على مجموعة من الوظائف الشخصية والاجتماعية التي تمارسها الأسرة"³.

وما يمكن استنتاجه من كل هذا، تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا عالميا يخضع لقيم ومعايير وقواعد اجتماعية، وتعتبر أول محيط اجتماعي يتعلم الفرد ضمنها نماذج أولية مختلفة، فمعظم السلوكات التي يقوم بها الأفراد تنبع من الرعاية والتوجيه التي تقدمها الأسرة.

التعريف القانوني للأسرة.

لا يوجد اختلاف كبير بين التعريف القانوني والسوسيولوجي للأسرة فنجد في التعريف القانوني للأسرة المؤرخ في 9 جوان 1984 رقم 11/84 المستمد في مجمله من الشريعة

¹-مصطفى بوتفوشة. العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة). تر: احمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص19.

²- جعفر عبد الأمير الياسين. اثر التفكك الاسري في جنوح الاحداث ببيروت، عالم المعرفة، 1981، ص19.

³- احمد يسري، إبراهيم دعيس. الاسرة في التراث الديني والاجتماعي. دار المعارف، مصر، 1995، ص56.

الإسلامية، يحدد مفهوم الأسرة وموقعها من المجتمع كما يركز على تركيبتها والعلاقات التي تسود داخلها وذلك في المادة الثانية التي تنص على أن: "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة"¹، فالصلة الزوجية هي الرابطة الزوجية بين الزوج والزوجة وذلك بعقد شرعي رسمي مدني مسجلا الحالة المدنية، أما صلة القرابة فهي صلة بين الوالدين والأبناء نتاج العلاقة الزوجية، كما يركز هذا القانون في تحديده لمفهوم الأسرة على دورها في خلق الأجواء المناسبة لأفرادها ودورها في التنشئة الاجتماعية لهم، وذلك من خلال المادة الثالثة التي تنص: "تعتمد الأسرة في حياتهم على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة ونبذ الآفاق الاجتماعية"².

ويعد الزواج الأساس الأول الذي تتكون بمقتضاه الأسرة، إلى جانب ما يترتب من آثار اجتماعية مختلفة، تتمثل في إنجاب الأولاد ورعايتهم وتنشئتهم اجتماعيا على أسس سليمة، بحيث تخلق منهم مواطنين صالحين ونافعين للأسرة والمجتمع.

ثانيا- المقومات الأساسية للأسرة:

تعتمد الأسرة في نجاحها على دعائم ومقومات أساسية تدعم بنيانها وتحميها من الوقوع في المشاكل، ومن أهم هذه المقومات نجد:

أ-المقوم البنائي:

أي وحدة الأسرة في كيانها وبنائها من حيث وجود الأب والأم والأولاد، لأن انعدام أي عنصر من هذه العناصر قد يعرقل النظام الأسري، ويذبذب وحدة الأسرة، ويقضي على الوظائف الطبيعية والاجتماعية التي كان يؤديها.

ويفيد المقوم البنائي في قياس التفاعل الأسري، فلا يمكن أن يتصور عقل ومنطق أن يقوم تفاعل أسري، وأداء للوظائف الأسرية على الوجه السليم، دون الوجود المادي والكياني لأطراف الحياة الأسرية، فأبي قصور أو نقص في كيانها البنائي من أي طرف من أطرافها قد يؤدي إلى تحقيق نجاح جزئي فقط، وتصور جزئي في حياة أسرية غير متكاملة³.

ب-المقوم الثقافي:

"يعتمد التوافق بين الزوجين إلى حد كبير على تماثلها في الأصول الثقافية، وهذا التماثل يساعد الاستقرار الأسري، فتمسك الزوجان بعقيدة واحدة، ونظرتهم الموحدة إلى السلوكيات الأخلاقية، والتزامهما بالقيم والمعايير المتداولة أو المتعارفة بينهما موافقة يساعدهما على العيش والتعايش بنجاح في حياتهما الأسرية"⁴.

¹ - المصالح التقنية لوزارة العدل: قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1984، ص4.

² - نفس المرجع السابق، ص4.

³ - مصطفى المسلماني. الزواج والأسرة. القاهرة، المكتبة الفخرية، 1977، ص74.

⁴ - محمود، حسن. الاسرة ومشكلاتها. بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص216.

ج-المقوم الاقتصادي:

"يقوم على أساس توفير اللازم من الحاجات المادية التي يحتاج إليها الفرد في حياته الأسرية، ويقوم هذا الإشباع على ضرورة توفر المواد الاقتصادية والمالية التي تسمح بتوفير هذه الحاجيات بأشكالها المختلفة"¹. حيث يعتبر هذا الجانب مهم جدا لدوام الحياة الأسرية.

وهو ما يؤكد "محمود حسن": "إذا تأثرت بعض المستويات المادية التي تعتبرها الأسرة ذات أهمية في حياتها، كانت النتيجة تدهور العلاقات الأسرية وتفككها نتيجة تدهور الدخل وانخفاضه بدرجة خطيرة"²، وهو ما يعني أن توفر المستوى المعيشي والاقتصادي المناسب هو سبب الاستقرار العائلي، وذلك من خلال المأوى، وموارد الدخل ونظام الأمن العام.

د-المقوم الاجتماعي:

يتضح من خلال تكامل الأسرة من حيث توافق الاتجاهات والمواقف بين عناصرها، ومن حيث التماسك والتضامن في الوظائف والعمل المشترك، والاتجاه نحو غايات وأهداف واحدة، إذ يرى "محمود حسن" أنه: "يكون نجاح الحياة الأسرية قائم على أساس التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية، حيث يشعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية القائمة بينهما، ورغبتهما في استمرارها"³.

ه-المقوم النفسي:

"يعد المقوم النفسي المقوم النفسي أساس التفاهم والاحترام بين الزوجين، فالتفاعل الايجابي بينهما والتوازنات الانفعالية كلها شروط موضوعية لضمان الرابطة الأسرية"⁴.

و-المقوم الصحي:

وذلك يكون بسلامة الأسرة من حيث الوراثة، الصحة العامة والفضائل الأخلاقية ، لأن سلامة الأبوين من مختلف الأمراض شرط ضروري للحفاظ على عملية التناسل البشري ويقتضي الاعتناء به للحفاظ على المجتمع من كل ما يؤدي به الى الانقراض.

ثالثا- مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة:

أ-المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة حتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وتضم الفكر العاطفي في موضوع الأسرة، كما يتمثل في التراث الشعبي عن الأسرة، كتابات الأدباء والتأملات الفلسفية.

ب-المرحلة الثانية: تمتد حوالي خمسين عاما منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتضم جهود العلماء في تطبيق الفكرة التطورية على ميدان الأسرة

¹ - السيد رمضان. مدخل في رعاية الأسرة والطفولة. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د، ت، ص25.

² -محمود حسن. رعاية الأسرة. الاسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1977، ص164.

³ - نفس المرجع، ص63.

⁴ - نفس المرجع، ص64.

والزواج، وكان دارون قد تتبع لأول مرة تطور الكائنات العضوية البيولوجية ابتداءً من أشكال الحياة الدنيا خلال مراحل متعاقبة حتى المستويات الأكثر تركيباً والتي تضم الإنسان. وقد أوحى شواهد على التطور البيولوجي إلى المفكرين الاجتماعيين بأنه ربما كانت الأشكال والنظم الاجتماعية تتطور بنفس الشكل، وهكذا اعتمدوا على القياس في البحث عن شواهد لإثبات فكرة التطور الاجتماعي، وقد استخدم هذا المنهج لتفسير تطور الزواج والأسرة.

ج- المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة حتى منتصف القرن الماضي، حيث انتقلت الدراسة في موضوع الأسرة من الماضي إلى الحاضر، ومن البحوث الغير محددة والواسعة النطاق إلى اصطلاح المناهج العلمية في تناول مشكلات أكثر تحديداً ودقة¹.

علاوة على ذلك ركزت البحوث على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، متأثرة بعلم النفس الاجتماعي. وظلت دراسة المشكلات الاجتماعية للأسرة تشغل خلال هذه الفترة مكانة جوهرية، وظل الإطار النظري الأساسي هو نفسه إلى حد كبير، أما المناهج ومواد الدراسة فقد تغيرت، حيث توفرت مصادر للمادة أثري وأدق من ذي قبل، وذلك عن طريق الوسائل الرسمية وسجلات الهيئات الخاصة.

كما تحسنت المناهج مع ازدياد الفصل بين العلم والأخلاق، والاهتمام بأساليب التحقيق الأمبريقي لا المنطقي فحسب، وارتفاع مكانة المناهج الكمية.

د- المرحلة الرابعة: هي ممتدة إلى اليوم، وأهم ما يميزها أنها بدأت تهتم بوضع النظرية، فيما استمرت الدراسات الكمية، لكن بمنهجية أكثر.

وتتميز كذلك بمحاولات جادة لتجميع وتقييم البحوث التي أجريت في الماضي، وتحديد المدارس الفكرية المختلفة، أو الأطارات المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة.

وقد أشار بعض الباحثين (هيل) إلى عودة الحياة إلى اتجاه قديم في هذه المرحلة، فقد أوردوا شواهد على عودة بعض دارسي الأسرة إلى الاهتمام من جديد بالدراسات المقارنة غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دراسات الأسرة المقارنة الحديثة مختلفة عن سابقتها أشد الاختلاف، بحيث أنها تكاد تكون من نوعية مختلفة تماماً.

" فهي تتميز بتحديد المجال، واختفاء الأحكام القيمية منها، واعتمادها بصفة عامة على مادة ميدانية أصلية، تم جمعها وفقاً لأسس منهجية، واستخدم أساليب التحليل المدعم إحصائياً"².

رابعاً-وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة مركز التجمع، أو الركيزة الأساسية في بنائه، وهي أيضاً الوحدة الاجتماعية الأساسية في بنائه، فهي تقوم بوظائف مختلفة ومتعددة تتداخل وتتشابك مع وظائف وأنظمة المجتمع الأخرى، حيث أن هذه الأنظمة تتساند وظيفياً مع بعضها البعض، وتتأثر وتتأثر

¹ -نادية صحراوي مرجع سابق، ص107.

² - علياء شكري. الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص244.

فيما بينها، وإذا نجحت الأسرة في أداء وظائفها بالصورة السليمة فإن تأثيرها على النظم الأخرى يكون كبيراً.

أما إذا فشلت في أداء وظائفها أو بعض منها، فإن هذا الفشل يعود بالسلب على المجتمع الذي يحدث فيه خللاً في ميكانزماته الداخلية خاصة تلك المتعلقة بالجانب الثقافي، ويمكن تلخيص الوظائف التي تقوم بها الأسرة كالآتي:

أ- الوظيفة البيولوجية:

تعد الوظيفة البيولوجية من أهم وظائف الأسرة، وتتمثل في "إنجاب الأطفال والتناسل وحفظ النوع من الانقراض"¹، عن طريق إرضاء النزعات الجنسية بصورة يقرها المجتمع، فالأسرة هي التي تحفظ المجتمع من الانقراض والغناء، واستمرار العضوية الاجتماعية مرهون باستمرار بقاء الأسرة"².

وبالتالي يتم عن طريقها ضمان استمرارية الجنس البشري بصورة يقرها المجتمع، فالأسرة هي منبع تجديد أجيال المجتمع من مرحلة لأخرى.

وعلى ذلك تعتبر الأسرة هي المسؤولة عن إنجاب الأطفال، وما يتعلق بذلك من رعاية صحية وجسمية سليمة، "بما يسهم في النمو السليم للطفل بيولوجياً، وغيرها من المطالب المادية الأخرى للمحافظة على حياته وحمايته من الأخطار الخارجية، وحتى يمكن إنجاب أطفال تتوفر فيهم كافة الشروط الصحية اللازمة ومكتلمي الصحة الجسمية والعقلية"³.

ب- الوظيفة الاجتماعية:

تتمثل في تنشئة الأبناء في مختلف مراحل نموهم ورعايتهم، والدفاع عنهم وحمايتهم، كما تتمثل في تنظيم حياتهم ومحاولة توجيههم في صنع مستقبلهم، بالإضافة إلى تعليمهم لغة مجتمعهم وعاداتهم ودينهم وكيفية التعامل مع الآخرين، أي تزويدهم بقواعد السلوك والآداب العامة، وقوالب العرف والتقليد لغرس القيم الفضيلة "فالطفل ليس ملكاً لوالديه فحسب، إنما هو عضو في المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه، لذلك ينبغي أن ينشأ نشأة اجتماعية سليمة"⁴. وانطلاقاً من أداء الأسرة لمهمة التنشئة الاجتماعية، تنطلق معها مسؤولية تشكيل شخصية الفرد وفقاً لهذه الأنماط والسلوكيات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه، وعلى ضوء هذا يتحدد المركز الاجتماعي للفرد انطلاقاً من أسرته ثم مجتمعه.

وعملية التنشئة الاجتماعية لا تزال تمثل أهم وظائف الأسرة التي بقيت، ويبدو تأثير الأسرة بأجلى صورة في السنوات الخمسة الأولى من حياة الفرد، "وقد أدت هذه الوظيفة إلى الاهتمام بموضوع الثقافة وتأثيرها في الأسرة، فمع بروز الوظيفة الحقيقية للأسرة وانتظامها أكثر فأكثر مع الوقت، وأني وظيفة بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية للفرد، أي

¹ - السيد رمضان. مرجع سابق ، ص15.

² - مسعودة كسال. مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص24.

³ - خيرى الجميلي خليل، مرجع سابق، ص27.

⁴ - رابح تركي. أصول التربية والتعليم. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص172.

وظيفة التنشئة الاجتماعية ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة يمثل هذه الكفاءة أو حتى بكفاءة قريبة منها¹.

وعلى الرغم من تعدد المؤسسات والهيئات والأنظمة الاجتماعية التي تشارك الأسرة في هذه الوظيفة، فهي مسؤولة في تشكيل شخصية الفرد وفقاً للأنماط والسلوكيات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه، كما يوضح (رينيه كونيغ) بقوله " الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، إنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها، والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني"²، وتتم عملية التكوين والإعداد بالشخصية الإنسانية للحياة داخل نسق الأسرة على مرحلتين أساسيتين هما:

أ-مرحلة التهيئة: أو تنسيق القوى والاستعدادات البيولوجية والنفسية وغيرها، بحيث يصبح الفرد مهياً لعملية التنشئة الاجتماعية، ومن العناصر الأساسية التي تقوم على تحقيقها ذلك في تنمية القدرات الأساسية والتي تكون في حالة كمون عند الولادة، كذلك بذر البذور الأولى لثقة الفرد في نفسه، وتكوين إيقاعات الحياة الأساسية التي يختلف شكلها اختلافاً بعيداً من ثقافة لأخرى.

ب-عملية التنشئة الاجتماعية ذاتها: تمثل صلب عملية التنشئة الاجتماعية الحقيقية، والتي تعد إيذاناً بدخول الفرد عالم العلاقات الاجتماعية المنظمة، وهنا يبدو بأقصى درجة الوضوح مدى ضخامة وتنوع تأثير الأسرة على الفرد.

ج-الوظيفة النفسية والعاطفية:

يعتبر الجو النفسي السائد داخل الأسرة ذا أهمية بالغة في تكوين شخصية الأبناء، وتنميتها وفقاً لكل مرحلة من مراحل نموه، فالأسرة هي المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد دروساً في معاني المشاعر الإنسانية كالحب والكرهية والعطف والحنان.

وكما تؤكد (سنا خولي): "الوظيفة النفسية والعاطفية للأسرة هي ترك أجواء المنزل غامرة بعواطف الحب والقبول الاجتماعي واللعب والتفاهم، والتقبل بين الزوجين واحتضان الأولاد بدفء، هذا ما يؤدي إلى وجود وحدة صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة"³.

وتتحصّر هذه الوظيفة في التكامل العاطفي والانفعالي لأعضائها من خلال ما توفره من عطف وحنان وأمن واستقرار نفسي، مع توفير الحاجة الدائمة على الود والحنان مع الأم والأب، " فالعلاقة المستمرة بين الأم والطفل لا تؤدي إلى إشباع الطفل نفسياً فقط، بل تؤدي

¹ - علياء شكري، مرجع سابق، ص184.

² - نفس المرجع، ص184.

³ - سنا خولي. الأسرة والحياة العائلية. بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1984، ص61.

إلى إشباع كل ما توفره الأمومة من حنان فيستقر الجو النفسي الصحي وتصبح الأسرة عندئذ مصدر الأمن والاطمئنان"¹.

فنجاح الأسرة في تهيئة الجو النفسي المناسب للطفل يتوقف على مدى ما توفره من تجاوب عاطفي وعلاقات طيبة بين الزوجية وجو مملوء بالثقة والوفاء، كل هذا يؤثر على الأبناء وبناء مستقبلهم.

د- الوظيفة الاقتصادية:

تتمثل في "أن الأسرة مسؤولة عن توفير الحاجات المادية للكبار والصغار من أفرادها، إذ أن الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعانة زوجته وأبناءه وتقوم الأم بأعمال المنزل، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة، ومن ثم يشكل الزوج والزوجة والأبناء وحدة متعاونة ومتساندة اقتصاديا، ويتم العمل بينهم بشكل متفق عليه حسب ظروف كل مجتمع"².

فالأسرة المسؤول الأول عن توفير الحاجيات الأساسية لجميع أفرادها، فهي تشرف على جميع شؤونها المادية، وذلك بممارستها لأنشطة اقتصادية متنوعة، من أجل الحصول على دخل يقات منه كل أفراد الأسرة لتلبية الحاجيات الضرورية من مأكّل وملبس ودواء... الخ. وكانت الأسرة في السابق تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي، وكانت تعتمد على نفسها وتؤدي حاجاتها وتنتج ما تستهلك، وهذا بقيام جميع الأفراد بالعمل في الحقل ورابطة القرابة قوية، والعيش مشترك والتعاون في الإنتاج إذ أن العمل كان مقسم وكل فرد من الأسرة يقوم بوظيفة معينة، "فالاختلاف الفزيولوجي بين جسم المرأة والرجل جعل من الأسرة وحدة متكاملة على درجة كبيرة من الكفاءة، فالرجل بقواه الجسمية التي تفوق بها على المرأة يستطيع أن يقوم بصورة أفضل بالأعمال التي تتطلب بعض القوة، وكذا المرأة تقوم بالوظائف الاقتصادية التي تتناسب مع طبيعتها الفزيولوجية، والتعاون الاقتصادي يؤدي إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين جميع أفراد الأسرة"³.

وتطورت الوظائف الاقتصادية وتحولت إلى وحدة اقتصادية وإنتاجية " وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك إلى أسرة زواجية استهلاكية مستقلة اقتصاديا، عن بقية أفراد القرابة من إخوة والدين وأعمام ومن ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل"⁴.

ف نجد أن التعاون الاقتصادي مهم جدا في تقوية العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسرة ككل، وذلك يتعلق بالرعاية والعناية الصحية والتعليمية للأبناء.

¹- عمار حاصد. في بناء الإنسان. دار المعارف، مصر، 1967، ص23.

²- ابراهيم لطفي طلعت. مبادئ علم الاجتماع. الرياض، مؤسسة الأنوار، 1971، ص184-185.

³- عاطف وصفي. الأنثروبولوجيا الاجتماعية. دار المعارف، مصر، 1977، ص94.

⁴- محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص89.

ه- الوظيفة التربوية:

وذلك " بنقل التراث الحضاري من جيل إلى جيل عن طريق تلقين التراث الاجتماعي والخبرات والمهارات المختلفة"¹، وتتمثل كذلك في تربية الطفل منذ الولادة وترويضه، بغرس القيم والفضيلة.

ومن البديهي أن للأسرة دورها الهام الذي لا ينكر في تنشئة الأبناء تنشئة سوية تتفق مع معايير وقيم المجتمع الذي ينتمي إليه، " كما البستان يحتاج إلى بستاني ويتعهده بالحرص والزرع، كذلك الطفل يحتاج إلى مربى يعتني به في البيت ويحميه من كل المؤثرات الضارة ويصونه من البيئة المفسدة..."².

من ذلك نفهم الأسرة هي ذلك الوعاء الاجتماعي الذي ينمو فيه جذور الشخصية الإنسانية، لاحتوائها على تركيب من التفاعلات النفسية والاجتماعية المعقدة، وتعد مرحلة الطفولة من أخطر المراحل في نمو الفرد لما لها من أهمية قصوى في تكوين شخصيته عن طريق نقل المهارات والمعتقدات، وكذا أنماط السلوك المختلفة. ذلك أن الطفل خلال سنوات عمره الأولى يكون أكثر عرضة للتشكيل، وأكثر قابلية للتأقلم مع خصائص المحيط سواء داخل الأسرة أو خارجها، وعليه " كانت التربية من بين الأمور الهامة التي يوليها علماء النفس والاجتماع اهتمام بالغاً لأنها تعنى بالسلوك الإنساني وتنميته وتطوره وتغييره"³، وفي البيت تتيح البيئة التنشئية للطفل حيث يكون نموه سليماً وتسهل له الأسرة عملية الاندماج الاجتماعي في المحيط الذي يعيش فيه.

ويؤكد هذا الباحث (محمد زردوني) حين قال: " لقد أخذت الأسرة على عاتقها مهمة تحويل الفرد إلى شخص اجتماعي من خلال مساعدته في إدراك ذاته، وتحديدتها خلال المرحلة المبكرة من عمره التي يكون فيها متمركزاً حول نفسه بتلقيه قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه، وتدريبه على شغل مجموعة من الأدوار التي تحدد نمط سلوكه اليومي، ويبدأ ذلك بعلاقته البيولوجية مع أمه ثم اكتسابه للغة"⁴.

لذلك نرى أن القسط الأكبر من التربية الخلقية والوجدانية والدينية، يقع على عاتق الأسرة وهي التي بفضلها يتكون لدى أفراد الأسرة الروح العائلية والعواطف الأسرية.

و- الوظيفة الدينية:

يتمثل دور الأسرة في تعليم الطفل، وتوجيهه نحو عقيدة معينة وتعليمه العبادات المطلوبة، وتعلمه كيفية التمييز بين الخير والشر، المسموح والمحظور، الثواب والعقاب، وبذلك فالأسرة تعمل على غرس كل تعاليم الديانة التي يؤمن بها المجتمع في ذهنية الأفراد

¹ - رابح تركي. مرجع سابق ، ص172.

² - محمد عطية الأبراشي. الطفولة صنعة المستقبل. مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1962، ص13.

³ - محمد أيب النجيجي. الأسس الاجتماعية للتربية. مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، ط1، 1971، ص17.

⁴ نفس المرجع، ص172.

الصغار، وبذلك نقول أن الأسرة " هي التي تقوم بوضع الأسس الأولى للعاطفة الدينية عند الصغار، وتطبيعهم بطابع ديني "1.

الوظيفة الأخلاقية للأسرة:

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية أهم عملية في بناء الفرد، ومن المعروف أن هذه العملية يكتسب الطفل من خلالها قيم المجتمع ومثله ومعاييره وقواعده ونظمه وقوانينه وعاداته وتقاليده وأعرافه واللغة والدين وأنماط السلوك المقبولة والسائدة في المجتمع، " وعن طريق هذه العملية يتحول الطفل من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وأخلاقي "2.

وترتبط هذه الوظيفة بدور الأسرة في تنمية العادات والاتجاهات والقيم السلوكية المرغوب فيها، وكذا الأخلاق الحسنة وفنون التعامل مع الغير واحترام وتقدير، وتعلم احترام ممتلكات الغير وحقوقهم والأدب في المعاملة...

خامساً: أنماط الأسرة:

" تختلف أنماط الأسرة باختلاف المجتمعات الإنسانية، وقد صنف الباحثون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الأسرة في أربعة محاور، وفقاً لشكلها ووفقاً لقاعدة النسب أو القرابة، ووفقاً للسلطة وأخيراً وفقاً للإقامة "3.

أ- من حيث شكل الأسرة:

قسم العلماء الاجتماعيون والأنثروبولوجيون والشاغلين في الحقل الأسري، الأسرة إلى أربعة أشكال وهي:

1- الأسرة النووية: هي صغيرة ومكونة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، الذين يقيمون تحت سقف واحد: " تتكون الأسرة النووية من الزوج، الزوجة، وأطفالهما المباشرين، المستقلين معيشياً واقتصادياً، ومكانياً عن الأسرة الممتدة ويتمثل هذا الاستقلال في مصادر الدخل والإنفاق، وفي جميع أوجه الحياة المعيشية من مأكلاً ومشرباً "4.

وهي تعد نموذج اسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالترحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه مصلحة الفرد وصالح الأسرة ككل، وتمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها حيث تتكون عادة من زوج وزوجة وأبناؤهما غير المتزوجين، ويرى الباحثون في علم الاجتماع الحضري كما جاء في قاموس علم الاجتماع " إن هذا النموذج الأسري هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية "5.

1- محمد لبيب النجيجي. مرجع سابق، ص173.

2- عبد الرحمان العيساوي. التربية للطفل والمراهق. دار الراتب الجامعية، ط2000، ص1، ص12.

3- شهلا جورج وآخرون. الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية. بيروت، دار العلم للملايين، 1978، ص228.

4- زيدان أحمد وآخرون. الأسرة والطفولة. القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، ص269.

5- عبد العاطي السيد وآخرون. الأسرة والمجتمع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، 2002، ص10.

وتحدد (حنان عبد الحميد) الأسرة النووية بأنها " عبارة عن جماعة تتكون من زوجين وأبنائهما غير المتزوجين ومن السمات الأساسية للأسرة الزوجية أنها جماعة مؤقتة حيث ينتهي وجودها بوفاة احد الوالدين "1.

ويرجع الفضل إلى (اميل دوركايم) في إدخال مصطلح الأسرة الزوجية إلى التراث السوسيولوجي، ومن ابرز إسهامات في تعريف هذا المفهوم ملاحظة (ويليام جود) إذ يرى " أن الأسرة الزوجية هي عبارة عن نمط مثالي "2.

ويعتبرها (خليل عمر) أنها " الوحدة الزوجية القائمة على أساس العلاقة المركزية بين الزوجين وإنجاب عدد قليل من الأولاد لا يمثل الأقرباء مثل الأجداد والأعمام دورا مؤثرا في حياتهما الاجتماعية، بل دورا هامشيا "3.

بينما (م.سيفالين) عملت على إدخال متغير المجال تعريف الأسرة النووية بقولها "أنها تلك المجموعة من الأفراد يشتركون بروابط الزواج والأصل والذين يشملون حيزا جغرافيا ومسكنا واحدا والذي يعرف باللفظ القديم المنزل "4.

ويميز (خيرى الجميلي) الأسرة النووية بين نوعين بقوله " هي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين وينتمي الفرد في العادة إلى أسرتين نوويتين التي تربي فيها وتعرف باسم أسرة التوجيه، والثانية التي يقوم فيها بدور الأب وهي أسرة التكاثر والتناسل "5.

ومن هنا يمكن القول أن الأسرة النووية أو الزوجية أو البسيطة أنها شكل من الأشكال الأسرية التي نجدها في مختلف المجتمعات الصناعية الحضرية، وهي تضم جيلين فقط جيل الآباء (الزوج والزوجة) وجيل الأبناء غير المتزوجين والذين يقيمون تحت سقف واحد.

2- الأسرة المتعددة الأزواج (الأسرة المركبة): وهي الأسرة التي يكون فيها الزوج متزوجا من عدة زوجات، وهي في المجتمع الإسلامي أربع في حدها الأعلى. ولكن هناك مجتمعات أخرى -نادرة الوجود- يمكن أن يتزوج الرجل فيها بأكثر من أربع زوجات.

وهي التي عرفها " عاطف غيث " كالتالي: " نموذج أسري يقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد، وإخوة غير أشقاء، مما ينشأ في هذه الأسرة أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية "6.

و تظهر في المجتمعات الذي فيها نظام تعدد الزوجات مثل المجتمعات الإسلامية، كما تظهر في المجتمعات الأخرى التي تبيح تعدد الأزواج.

1- عاطف غيث. مرجع سابق، ص 390-391.

2- خيرى الجميلي خليل. الاتجاهات المعاصرة لدراسة الأسرة والطفولة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 15.

3- نفس المرجع، ص 15-16.

4- حنان عبد الحميد العنابي. الطفل والأسرة والمجتمع. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 54.

5- معين خليل عمر. علم اجتماع الأسرة. دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص 56.

6- محمد عاطف غيث. مرجع سابق، ص 177.

ويرى بعض الباحثين أن الأسرة المركبة هي التي تتكون من زوج وزوجة وأولاد مباشرين قد يكون بعضهم من المتزوجين أيضاً، ويرى البعض الآخر بأنها أسرة تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضهما عبر خط الأب أو خط الأم من خلال علاقة الأب والابن أو الأخ وأخيه، وكذلك الأخ وأخته أو ما يسمى العائلة هنا عندنا في الجزائر، وتكاد تكون الإقامة المشتركة هي القاعدة السائدة كما تكون مصحوبة عادة ببعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة¹.

ويعرفها (عاطف غيث) بأنها " نموذج اسري يصاحب نظام تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، حيث تحدد أسرتان نوويتان أو أكثر عن طريق الزوج المشترك أو الزوجة المشتركة"².

3- الأسرة الممتدة: يعد هذا النمط من أكثر الأنماط شيوعاً في تاريخ المجتمعات الإنسانية، ويعرفه " فريديريك معتوق " على أنه : " النمط الذي يتكون من عدة عائلات نواتية تربط فيما بينها علاقة أعمام وأبنائهم، ويكون القاسم المشترك للعائلة الممتدة: المسكن الواحد"³. وتضم هذه الأسرة الزوج والزوجة وأبنائهما المتزوجين، وغير المتزوجين.

كما تضم الأعمام والأخوال، والعمات والخالات، والجد والجدة من ناحية الأم والأب، وتتميز هذه الأسر برابطة الدم، كما يعيش كل أفرادها تحت سقف واحد، ومثل هذه الأسر موجود في المجتمعات العربية بصفة كبيرة.

تتواجد هذه الأشكال أو الأنماط من الأسر في المجتمعات الريفية والمجتمعات المحلية العشائرية القبلية، وتكون فيها سيطرة الزوج على الزوجة وسيطرة أحد الأقارب كالجد أو العم والأخ الأكبر، وهي أسرة متعددة الوظائف، إذ تعرفها (سناء الخولي) بأنها " متكونة من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وأولادهم وعدد من الأقارب كالعم والعمة والخال والبنات الأرملة"⁴.

كما يعرفها كل من (فوجل وبيلي) ما ذكر (عبد الهادي الجوهري) بأنها " تجمع أوسع من الأسرة النووية تربطه علاقات السلالة، وينتمون إلى أسرتين نوويتين أو أكثر وينتسبون من خلال امتداد علاقة الأب والابن"⁵.

أما (عبد العاطي السيد) فيرى أنها " نمط شائع في المجتمعات غير الصناعية وهذه الأسر عبارة عن جماعة متضامنة والملكية فيها عامة والسلطة فيها رئيس الأسرة أو الجد الأكبر، بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة، ويقيمون في مسكن واحد وهي لا تختلف كثيراً عن الأسرة المركبة أو العائلة"⁶.

¹ - SEGALEN.(M) ; Sociologie de la famille. Armandcolin paris,2002,p05.

² - عاطف غيث، مرجع سابق، ص179.

³ - فريديريك معتوق. معجم العلوم الاجتماعية لبنان، أكاديميا، ط1993، 1، ص156

⁴ - سناء الخولي. مرجع سابق، ص8.

⁵ - نفس المرجع، ص9.

⁶ - علياء شكري. مرجع سابق، ص135.

ويمكن استخلاص مما سبق ذكره وهو أن تلك الجماعات التي تقيم تحت سقف واحد وتشمل الزوج والزوجة والأولاد الذكور والإناث المتزوجين منهم والغير متزوجين وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب ، كالعَم والأرامل واليتامى الذين يعيشون تحت سلطة رئيس العائلة.

ب-من حيث محور القرابة أو النسب:

تقوم الأسر على التسلسل القرابي الأبوي، أو التسلسل القرابي الأموي، فإذا كان الطفل ينتمي لأسرة أبيه فيصبح عضوا فيها، وحينئذ أهل الأم أجنب بالنسبة إليه. وإذا كان الطفل ينتمي إلى أسرة الأم، ويصبح عضوا فيها، ففي هذه الحالة لا يعتبر العائلة الأبوية (عائلة الأب) إلا قرابة من الدرجة الثانية، والطفل لا يشعر بعاطفة عائلية قوية اتجاه عائلة أبيه. كما أن هناك نمط ثالث يكون فيه محور القرابة معتمدا على الناحيتين معا (الأب والأم)، ويعرف هذا النظام بالنظام المزدوج.

ج-من حيث السلطة:

هناك أربع أنواع من السلطة التي يقوم عليها تقسيم أنماط الأسر وهي:

- الأسرة الأبوية: تكون السلطة والزعامة فيها للأب.
- الأسرة الأمومية: تكون السلطة فيها للأم، وكذلك الزعامة.
- الأسرة البنيوية: تكون القيادة فيها من اختصاص أحد الأبناء والأكبر سنا.
- الأسرة الديمقراطية: تكون السلطة فيها موزعة بين جميع أفراد الأسرة، بمعنى أن الجميع يمارس صلاحياته بشكل مستقل لكن في إطار مدروس ومحكم.

د-من حيث الإقامة:

أي من حيث مكان التواجد الفعلي أو السكن، وتشكل قاعدة السكن أربعة أنماط من الأسر:

- أسرة يقيم فيها الزوجان مع أسرة الزوج.
- أسرة يقيم فيها الزوجان مع أسرة الزوجة.
- أسرة يقيم فيها الزوجان في مسكن مستقل بعيدا عن أسرة الزوج أو الزوجة.
- أسرة يترك فيها حرية الاختيار بين أن تقيم في سكن أسرة الزوج أو الزوجة¹.

سادسا-دراسات حول الأسرة الجزائرية:

" إن الحديث عن الأسرة الجزائرية يقودنا إلى استعراض الدراسات التي تناولتها بالدراسة والتشريح، واستعراض ارض الواقع. فقد خلصت الدراسات الأجنبية التي تعرضت للأسرة في المغرب العربي إلى تشابه الأسرة الجزائرية مع نظيرتها العربية والإسلامية في جوهرها ومبادئها وأخلاقها وتكوينها"².

¹-نادية صحراوي.المحددات السوسولوجية لاساليب التنشئة الاجتماعية في الاسرة الجزائرية.رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،الجزائر، 2006،ص101.

²حمر الراس، عبد القادر. الأسرة وتعاطي المخدرات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993، ص50.

وهناك دراسة " بيار بورديو" التي يؤكد فيها حين تحدث عن البناء الداخلي للأسرة على السلطات الواسعة التي يتمتع بها رب الأسرة في تسيير شؤونها ، والتي تستمد شرعيتها من منع الإرث واللجنة الربانية للعاق (زوجة، ابنة) والتي تعتبر سلاحا قويا في يد رب الأسرة، يحدد بموجبه مركز ودور كل فرد من أفراد الأسرة نتيجة سلطته المطلقة التي تنتقل إلى ابنه الأكبر بعد وفاته ليراعي مصالح إخوته وأخواته، ويتابع تربيتهم"¹.

أما مركز الأم فيبقى من ناحية السلطة ثانويا، وعليها الطاعة والاحترام رغم ما يشكله دورها الأساسي في تربية الأطفال وسلطتها في إدارة شؤون البيت.

وفيما يخص شكل الأسرة الجزائرية فقد أشارت دراسة " بورمانس " على ظهور ثلاثة أشكال أسرية نتيجة التطورات والتغيرات التي تعرضت لها الأسرة في المغرب العربي وذلك بعد الاستقلال :

- الأسرة المتطورة النادرة في الريف والقليلة في المدن: وتتنحصر في العائلات التي عاشت الحياة الأوروبية لغة وثقافة وعادات وسلوكات وهي زواجية ونووية الشكل، واقتصادها المنزلي متطور وتسكن الفيلات والشقق، والتي كانت أيام الاستعمار تسكن في الأحياء التي كان يقطنها الأوروبيون مثل مرتفعات العاصمة (شارع كريم بلقاسم حاليا، الابيار، حيدرة)
- الأسرة المحافظة المرتبطة بالعادات والتقاليد: تتواجد بكثرة في الريف وقليلة في المدن، تضم البرجوازية التقليدية والمتوسطة المرتبطة بالثقافة العربية وتعيش في مساكن كبيرة وباقتصاد منزلي تقليدي.

- الأسرة الانتقالية: تجمع بين أفكار العصرية والمحافظة أو التقليد، تتركز في المراكز الحضرية والمدن قليلة في الأرياف، تتشكل من أصحاب الرواتب².

أما الدراسات الجزائرية حول العائلة الجزائرية، فقد أشارت دراسة الدكتور " مصطفى بوتفوشيت " على أن " الأسرة الجزائرية مرت بعدة مراحل جعلت منها تنتقل من أسرة ممتدة تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال تبعا لإمكانيات المسكن عام 1962م إلى أسرة محدودة عام 1977م، ويرجع ذلك إلى التصنيع وحركة العمران التي شهدها المجتمع الجزائري".

" غير أن هذا التحول من الأسرة الممتدة إلى النووية لم يصاحبه استقلال شامل، إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد تبين أن الأسرة ما زالت متمسكة بنمط الأسرة الممتدة، حيث لا تزال الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء حتى في حالة الزواج في كثير من الأحيان، ضف إلى ذلك الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين التي تشكل حماية وسندا للأسرة النووية، خاصة في ظل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها

¹Boutefnouchet (mostafa). La famille Algériennes, évolutionet caracterestiques,OPCIT. P36.

²Boutefnouchet (mostafa). La famille Algériennes, évolutionet caracterestiques,OPCIT. ,p37.

وتعيشها البلاد وتماشيا مع العرف الذي يحتم ويعطي الأولوية للأبناء الأكبر فالأكبر في حماية العائلة الأم ، امتدادا للسلطة الأبوية في حالة غيابها وتمثلا بعادات وقيم التضامن والتآزر التي تعرف بها العائلة الجزائرية¹.

" إن هذا التحول في شكل الأسرة الجزائرية لم يكن ليتم لولا حركة التصنيع والتحضر التي شهدتها المجتمع الجزائري، والذي أدى إلى نزوح الأسرة من الريف إلى المدينة أو من نموذج يقوم على الإنتاج الزراعي وعلاقات القرابة إلى نمط يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري².

سنوات التسعينيات (الاستثناء) .

لقد أدى تدهور الوضع الأمني في مختلف أرجاء الوطن إلى هجرة الأسرة الريفية بكثافة كبيرة في بعض الولايات خاصة إلى المدن الكبرى. مما أدى إلى خلق أزمة سكنية واجتماعية واقتصادية نتيجة فقدان العائلات النازحة في اغلب الأحيان إلى مصادر قوتها ومعيشتها، فضلا عن الإهمال الذي لحق أبناءها من تسرب ورسوب مدرسي لمغادرتهم المدارس الأصلية أو إغلاقها بفعل الوضع الأمني المتردي.

وقد أدى هذا الوضع إلى الفقر فأصبحت الكثير من العائلات النازحة لا تقوى على سداد قوتها اليومي، ومصاريف الكراء والكهرباء والغاز أما القلة من هذه العائلات النازحة فقد قامت ببيع ممتلكاتها من مواشي وغيرها وقامت بشراء سكنات في المدن، كما غيرت نشاطها نحو خدمات النقل ، أو القيام بتجارة الخضر والفواكه باشتراك البعض في شراء شاحنات وكراء أماكن لهذا الغرض حفاظا على كسب قوتها اليومي.

أما أراضيها فقد أهملت بعدما كانت تدر عليها الكثير من العائدات المالية من تجارة الخضر، وإنتاج اللحوم البيضاء والبيض وكذا تربية الأبقار إضافة إلى الاستهلاك الذاتي المحلي للخضروات والحبوب. وإذا كان بإمكان هذه العائلات تغيير طبيعة النشاط فان الكثير من الأسر النازحة بل اغلبها حاولت التكيف بإحداث مناصب شغل لابناءها المتسربين بواسطة طاولات السجائر، أو العمل في الحقول المجاورة للمدينة.

وقد وصل الأمر ببعض العائلات إلى بيع مجوهرات الزوجة لشراء الحاجيات الأساسية خاصة في ظل " الانهيار " الاقتصادي الذي شهدته البلاد ، والذي نتج عنه التسريح الجماعي للعمال.

العائلات الحضرية بدورها تأثرت بهذا الوضع نتيجة التدفق الكبير للأسر الريفية نحو المدن، وتضاعف الحجم السكاني لهذه المدن والذي عاد على فئة التجار بالفائدة، بينما عاد ذلك على اغلب الفئات المتوسطة والفقيرة الحضرية بالسلب نتيجة غلاء الأسعار وضعف

¹IBID. p38.

²-السويدي، محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص89.

الدخل، بل وانعدامه في بعض الأحيان مما اثر على جميع الميادين التي تخص الاسرة من مصاريف يومية وتدرس وغير ذلك.

تاريخ الأسرة الجزائرية :

لا نقصد بهذا العنصر أننا سوف نتطرق إلى تاريخ نشأة الأسرة في المجتمع الجزائري، لان ذلك ليس من نطاقنا لاعتبارات عديدة منها انعدام المصادر العلمية حول نشأة الأسر في المجتمعات الإنسانية، ثم إن المجتمع الجزائري لا يختلف عن غيره من المجتمعات في صفة الإنسانية. بل سوف نقتصر في هذه النقطة إلى ثلاثة مراحل مرت بها الأسرة الجزائرية تبعا لوضع البلاد السياسي، وهذه المراحل هي :

الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار، الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار، والأسرة الجزائرية بعد الاستعمار وأثناء الاستقلال.

وكتلميح عن مراحل تطور الأسرة الجزائرية ذكر الدكتور مصطفى بوتفوشت ما ياي: " ... وقد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كليا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة، ففي سنة 1962م كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، وتبعا لحدود إمكانية المسكن، أما سنة 1977م فان نمط العائلات قد تغير إلى النطاق المحدود، وقد كان للتصنيع السريع وحركة العمران وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة¹."

إطلالة تاريخية حول الأسرة الجزائرية (قبل و أثناء الفترة الاستعمار وبعد الاستقلال).

1- الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية عائلة متوسعة تعرف نمط الأسر الممتدة التقليدية، أين تعيش العديد من العائلات الزوجية أين يمكننا إيجاد من 20 إلى 60 شخص وأكثر يعيشون جماعيا تحت سقف واحد . أي 3 إلى 4 إلى 5 أزواج أو حتى أكثر من ذلك. ولكل منها 8 إلى 10 أبناء ، وقد أطلق عليها الدكتور بوتفوشت اسم " الدار الكبيرة " عند الحضر و " الخيمة الكبرى " عند البدو. وهي عائلة بطريقية الأب فيها هو الزعيم والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي ، كما أن النسب فيها ذكوريا والانتماء أبوي... والميراث ينتقل في خط أبوي، أي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الطبيعة اللا انقسامية للتراث².

وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية محل اهتمام الأسرة الجزائرية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية والممارسة في العمل الزراعي، على أسس تعاونية جماعية دون أن

¹Boutefnouchet (Mostefa). La famille Algérienne , évolution et Caractéristiques.OBCIT, p38.

²بوتفوشت مصطفى. العائلة الجزائرية : التطور والخصائص الحديثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ،ص38،

يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها. كما أن لكل فرد في هذه الأسرة وظيفة اجتماعية معينة ودور منوط بها"¹.

أما بالنسبة للمرأة فكانت لها دورا فعلا خاصة من ناحية " إنجاب الذكور الذي يثبت وجودها، ويعلي شأنها ومكانتها داخل الأسرة لان ولادة الذكور يحيا بمزيد من البهجة والاستبشار مقارنة مع ازدياد البنات. فالأب يرى المولود الذكر رفيقا، وخليفة على ارض العائلة، وكفيل الأم والأخوات بعد موته"².

2- الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية.

- **البنية الأسرية:** لم تعرف الأسرة الجزائرية تغيرا في بناءها أو تحولا في شكلها في السنوات المبكرة من الاحتلال الفرنسي، فتمط السائد فيها وهو الأسرة الممتدة ، التي تتكون من الأب والأم وأبناءهم المتزوجين والغير متزوجين وأطفالهم والأقارب منهم العم، الخال... الخ.

يعرفها **مصطفى بوتفنوشت** " بالدار الكبيرة "، لأنها تجمع بعض الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا داخل إطار الأسرة الكبيرة، وتضم بذلك أجيالا مختلفة يصل عددهم إلى أكثر من أربعون فردا تحت سقف واحد متجاورة ومتلاصقة"³.

ويعتبر الأب رب الأسرة " يملك السلطة المطلقة على كل من تحت ولايته من البنين والبنات وزوجات الأبناء...، وكان هو مالك أموال الأسرة وهو المتصرف فيه"⁴. كما يقسم المهام على أفراد الأسرة حسب الجنس والعمر، وهذا حفاظا على التماسك العائلي إلا أن هذا التماسك والوحدة الاجتماعية لم يستمر مع قدوم الاستعمار الفرنسي الذي عمل جاهدا في تشتيت هذه العلاقة وذلك بعد مصادرة الأراضي الخصبة من طرف المستعمر، وهدم نمط الإنتاج التقليدي، وكان نتيجة هذا السلوك الفقر والبطالة مما دفع الأسرة إلى البحث عن العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين، وكذا الهجرة إلى داخل المدن كالعامل في المصانع وخارج الوطن للتكفل بالعائلة.

أمام هذا الواقع نجد تحولا في نظام العائلة من شأنه أن يؤدي إلى انفصال أفراد الأسرة عن السلطة التقليدية الأبوية واعتمادهم على أنفسهم، أمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الأسرة الجزائرية، ومع الثورة الجزائرية تبنت الأسرة فيها جديدة وشكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل.

- **الأسرة والتنشئة الاجتماعية:** تلعب الأسرة دورا كبيرا في تنشئة الطفل، وتشكل عاداته وقيمه وبناء شخصيته لإشباع في سنوات مبكرة منها حاجاته البيولوجية والعاطفية والنفسية - كما ذكرت من قبل - " وكما تكتسب في كافة مراحل حياته سلوكا ومعايير واتجاهات

¹-مجموعة نظريات عن الجزائر، مجلة " المرأة الجزائرية " ، عن وزارة الاعلام والثقافة ، ص09.

²Boutefnouchet (mostafa). **La famille Algériennes, évolutionnet caractéristiques**, OPCIT. p39.

³- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص38.

⁴- رؤوف عزت. **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص203.

مناسبة لادوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية¹. ورغم الوضع الاجتماعي الذي كانت فيه الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية من فقر وانتشار الأمية، إلا أن العنصر الفطري لدى الوالدين جعلاً لآبناءهم جواً مملوءاً بالعاطفة والحنان والتضامن بين الأفراد، وعمل الوالدين على تحقيقه لهم ويقوم الوالدين بتعلم القيم الخاصة بالنظام الاجتماعي السائد لآبناءهم، تتمثل في الكرامة والتضامن والشرف والاحتشام خاصة لدى الفتاة، وقيم الطاعة والخضوع وكما هو في ذهن المرأة " مفاهيم واضحة للرجولة والأنوثة والأدوار التي يجب أن يؤديها كل منهما ، فنجد للذكر القوة والسلطة والإمارة على بعض أفراد الأسرة².

وعلى هذا الأساس تقوم التربية بتوجيه الفرد وفقاً لما يمليه النظام الاجتماعي حتى يكون الفرد عضواً مهماً يقوم بدوره حسب سنه وجنسه الذي يفرضه تقسيم العمل وبفعل التنشئة ينوب الفرد في هذا النظام بطريقة لا شعورية، وكما أنه يتقن دوره حكم وجه منذ الصغر كل من الذكر والأنثى نحو أدوارهما الاجتماعية المستقبلية فنجد أدوار المرأة تتمثل في إنجاب الأطفال وتربيتهم والقيام بشؤون المنزل على أحسن وجه.

أما دور الذكور فهو المسؤول الأول والأخير في الإنفاق على الأسرة، وهو صاحب القرار والسلطة فيما يخص مستقبل الأسرة وكذا حمايتها...، إلا أن هذه الوتيرة لم تستمر بفعل حدوث بعض التغييرات على سلم قيم النظام الاجتماعي السائد، إذ فقد بعض قيمه وعدلت بقيم جديدة بفعل عوامل كثيرة من أبرزها دخول المرأة للتعليم وخروجها للعمل وغيرها من العوامل.

- التعليم: السياسة التعسفية التي انتهجها المستعمر في حق الشعب الجزائري، أثرت بشكل كبير على الوضعية التعليمية خاصة استهداف المستعمر إلى غلق أبواب التعليم التي تتمثل في المدارس والكتاتيب... الخ، في وجه الأفراد الجزائريين بهدف السيطرة عليهم. بالإضافة إلى وضع حد لتعليم الجزائريين ووصولهم إلى مستوى عالي للذين التحقوا بالمدارس الحرة التي فتحت من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين أدركوا أهمية التعليم ودوره في حياة الفرد، وانتشرت هذه المدارس في مناطق مختلفة. إلا أن البرامج التربوية لتعليم الذكور يختلف عن تعليم الإناث، فهذه الأخيرة يركزون على تعلمها تعاليم إسلامية أخلاقية وفي حدود بسيطة أي في مرحلة ابتدائية، باعتبارهم البيت هو المكان الطبيعي والأصلي للمرأة من جهة ومن جهة أخرى حتى لا تتأثر بالقيم الثقافية الفرنسية، كما أنها في هذه المرحلة تكون مؤهلة للزواج³.

¹-حنان عبد الحميد العناني، مرجع سابق، ص21.

²-حمد زايد، لطفي وآخرون. المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار الجامعة الشاطبي، الإسكندرية، 1997، ص39.

³-ربيعة رميشي. مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004*2005، ص31.

أمام هذه الوضعية التعليمية نجدها تدعم وتعيد إنتاج الأدوار التقليدية لكلا الجنسين، فالتعليم البسيط للفتاة يساهم في مساعدتها على القيام بدورها التقليدي على أحسن وجه مع أفراد أسرتها قبل الزواج ومع زوجها وأبنائها بعد الزواج.

- **تقسيم العمل:** كان اقتصاد الأسرة الجزائرية يتميز بالدرجة الأولى بالنشاط الزراعي، فكانت الزراعة مصدر رزقهم وقوتهم وهذا النشاط الزراعي يمارسه الرجال أكثر من النساء، في حين أن المرأة تقوم بتربية المواشي، الصناعة التقليدية حيث " كان الاستهلاك جماعيا وقائم على الملكة المشتركة وكذلك الاستهلاك الجماعي"¹.

إلا أن مختلف هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة لا تعكس مكانتها الاجتماعية كالتالي عند الرجل في النظام الاجتماعي العام للأسرة، فالرجل يقوم بتسويق المنتج بما فيه منتج المرأة والأموال التي يتقاضى أجرها ينفقها دون استشارتها أو تستلم ولا قليلا من الثمن المتحصل عليه ببيع منتجاتها.

فالظروف الاقتصادية المتدنية من الأسباب الأولى التي دفعت المرأة للعمل وهذا لإعالة نفسها تخفيفا من الفقر الذي أصبح يهدد الأسرة، فهذا العمل هو عمل على تغيير القيم السائدة للنظام الاجتماعي " الذي فرق بين عمل الرجل خارج البيت وهو المسؤول على الإنفاق وإعالة الأسرة، ومكانة المرأة داخل البيت مهمتها تربية الأجيال وتدبير شؤون البيت، ولا تخرج منه إلا للضرورة ومع مرافقة الزوج أو أحد أفراد الأسرة الابن الأكبر ، فخرجها للعمل خارج البيت يعتبر سلوكا جديدا في حياة الأسرة عامة والمرأة خاصة².

كانت الأسرة الجزائرية قبل ثورة التحرير عائلة ممتدة يعيش فيها العديد من الأزواج وأبنائهم، وهي ساس الحياة للمجتمع . ولم تغير ثورة التحرير في هذا الأصل كثيرا حيث بقي حجم هذه الأسر كما هو تقريبا، فالسكن هو المنزل الكبير الذي يلبي الاحتياجات كما يسمح بتجميع وعيش معظم هذه الوحدة العائلية.

أما العمل فكان الزوج والزوجة يشتركان في وحدة اجتماعية جماعية في ارض واحدة، كما شاركت المرأة في ثورة التحرير التي عرفت الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال، فقد وقفت مع أخيها الرجل في حمل السلاح ، وهناك تعددت أدوارها داخل البيت وخارجه كما أن الرجل قد اكتسب أدوارا إضافية غير أدواره الرئيسية التي كان يقوم بها. إذا فالثورة الجزائرية تعتبر عامل أساسي في التغيير الحاصل خاصة فيما يتعلق بالسلطة والأدوار داخل البيت، لذا كانت أول مؤسسة اتجهت إليها الدارة الاستعمارية رغبة في القضاء على الثورة هي الأسرة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي للجزائر.

¹Claudine CHAULET .La terre, Les frères et L'agreste. Ed.p.u.f .Alger,1987 .p205.

²BOURQUA.R,CHAURAD.M et les autres.femme culture et société du Maghreb. Culturefemme et famille, édition Afrique orient,1996,p59.

3- الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:

- البنية الأسرية: بعد الفترة من الاستقلال ومع التغيرات التي صاحبت تقدم وتطور المجتمع الجزائري، لوحظ تغيرا كبيرا في النسق القيمي الاجتماعي العام للأسرة الجزائرية إذ بدأت الأسرة الكبيرة تفقد شيئا فشيئا بنيتها الاجتماعية ولا نجدها تجمع كل الأفراد الذين كانت تجمعهم من قبل، وهذا يرجع إلى الطابع السكني الضيق الذي يعاني منه المجتمع الجزائري الذي من شأنه أن يفرض ظهور نوع من الأسرة والتي تعرف بالأسرة النووية نتيجة انفصال الزوجين في سكن خاص بهما، كما يرجع كذلك إلى رغبة الزوج في الاستقرار مع زوجته وأولاده فقط. إذ نجدهم في هذا الإطار يشعرون بالحرية النسبية فيتصرفون ويرسمون حياتهم الأسرية ومشاريعهم كما يشاءون، بعيدا عن تدخل الأهل والأقارب في أهدافهم الأسرية.

وفي هذا الإطار تذكر **سعاد خوجة** أن " التصنيع والتحضير والتعليم من العوامل الأساسية التي ساهمت في التحولات الحاصلة في عمق بنية المجتمع الجزائري وهو ما يقلص البنية الأسرية الأبوية والتحول في علاقات السلطة التقليدية، فانتشار التعليم وتوسيع المدونين المصانع وتوفير مناصب الشغل للأفراد من شأنه أن يصبح لكل فرد دخل خاص يتصرف فيه كما يشاء دون الاعتماد على غيره في قضاء حاجياته الضرورية والكمالية منها¹.

التربية الأسرية: التغيرات السوسيوثقافية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال أثرت بشكل كبير على مستوى الأسرة التي تعتبر هذه الأخيرة " المصدر الأول في تكوين الطفل جملة من الطباع والعادات التي يكتسبها تدريجيا ومن ثم تترسخ فيه عن طريق التربية والخبرة التي تحدد جزءا كبيرا في سلوكاته ومواقفه الاجتماعية في الحاضر والمستقبل"².

فالحياة الحضرية أفرزت قيما جديدة ونظاما جديدا بفضل التعليم والعمل وحصول الأفراد على مداخل مادية عززت من شعورهم بشخصياتهم المستقلة وانعكس هذا على تغيير في مكانتهم وأدوارهم الاجتماعية في الأسرة غير التي كانت سائدة في الأسرة التقليدية.

فالحياة العصرية منحت لهم فرصة تحقيق الذات والتحرر من العادات والتقاليد التي تعطي صفة المشاركة واتخاذ القرار للرجل دون المرأة، أين نجد هذه الأخيرة (المرأة) في هذا الوسط التربوي " تزود الطفل بطائفة من المعارف الإنسانية، وتدربه على حرية الرأي والصراحة والاعتزاز بنفسه لكلا الجنسين"³. وتعمل على تغيير صورتها في ابنتها بتشجيعها على العلم والعمل ومن خلالها تكتسب مكانة ودورا جديدا لتحقيق ذاتها وتصبح عضوا مهما في حياتها الأسرية.

¹ KHOUDJA, Souad. **A comme Algérienne**, OPCIT ,p31.

² LACOSTEDUJARDIN, Camille ;**Des mères contre les femme matricât et pratico au Maghreb**, ED ;la découverte, paris,1985,p61.

³ صالح علي الزين، زينب محمد زهري. **قضايا في علم الاجتماع والانثروبولوجيا**، محمد علي يونس بن غازي، ط1، 1996، ص222.

- التعليم: يعد التعليم من العوامل الأساسية للنهوض بالمجتمع " استخدمته الدولة كوسيلة وهدفا في آن واحد ، فهو وسيلة لتحقيق برامج اقتصادية ومشاريع تنموية وهدف لبناء جيل سوي ملتزم ومشارك في تحقيق الأهداف المرجوة "1.

نجد ساسة الدولة تنص على مجانية وإجبارية تعليم الأفراد ، وذلك لمحاربة الأمية المنتشرة في المجتمع توعية الفرد وتعليمه حتى يكون عضوا مهما في خدمة وطنه ونفسه، فعمدت الدولة إلى توسيع رقعة التعليم ليشمل كافة مناطق الوطن.

وهذا الجدول يوضح نسبة دخول الأفراد لمجال التعليم حسب " محفوظ بنون "

جدول رقم (1): نسبة الدخول للتعليم بين الذكور والإناث.

السنة	الذكور %	الإناث %	المجموع %
1965/1966	57.7	32.9	45.4
1970/1971	70.4	43.9	57.3
1975/1976	89.1	61.4	75.5
1980/1981	67.3	67.3	87.00
1985/1986	72.25	72.25	82.2
1991/1992	79.52	79.52	86.99

Source : BENNOUN, Mahfoud, les Algériennes Victimes de la societe neopatrinal,Ed marinoor,Alger,1999,p68.

ومنه فالتعليم يؤثر في عملية الإنتاج عن طريق رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية وتأهيلها تأهيلا مهنيا وعمليا "2، خاصة لدى الإناث حيث لعب التعليم دورا بارزا في تغيير مكانة المرأة لإتاحة فرص تعليمها في المستويات المختلفة من جهة ومن جهة أخرى " لما ينتج عنه تغير في القيم والمفاهيم سواء كان في نظرة الرجل للمرأة أو نظرتها لذاتها "3، وهو ما يؤكد الاحترام المتبادل بين الطرفين وإعادة النظر في العلاقة القائمة بينهما.

- **تقسيم العمل:** بعد نيل الدولة الجزائرية سيادتها الوطنية، أدرجت الدولة كغيرها من الدول انه لا يمكن الخروج من هذه الحالة المتدنية إلا باستخدام الطاقة البشرية للمساهمة في الإنتاج الوطني، حيث تعمل على تطوير القاعدة الاقتصادية قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويتحقق هذا بتعاون كلا الجنسين (الرجل والمرأة)، ونجد أن الظروف هي التي دفعت المرأة للخروج للعمل " وذلك بتوفير لها قوانين الخدمة المدنية من مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية وإتاحة كل مجالات العمل أمامها بلا عائق ولا تمييز بين

1-محمد صفوح الاخرص. نموذج لاستراتيجيه الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997، ص85.

2-محمد صفوح الاخرص، مرجع سابق، ص85.

3-عثمان إبراهيم. مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص254.

الجنسين، وتعمل على توسيع الميزانية العائلية وتسهل في حل الأزمة المالية¹، وكل هذا التغيير بحكم الظروف المعيشية التي عرفتها الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال.

سابعا: مظاهر تغير الأسرة الجزائرية

1- تغير البنية الاجتماعية للأسرة:

- تغير بناء السلطة الأسرية الأبوية: إذا ما قارنا بين نمط السلطة في الأسرة الممتدة والأسرة النووية، فإننا نجد في الأسرة الممتدة من النوع الأبوي حيث تتركز السلطة في يد الأب وغالبا ما يكون صاحب السلطة العليا هو أكبر الأفراد من الذكور سنا، فإذا ما تقدم به السن فإنه يظل صاحب السلطة من الناحية الشكلية غير أنه يشارك معه أكبر أبناءه الذي يمارس سلطات والده ممارسة فعلية، ويتمتع بما يتما عبه رب الأسرة من طاعة واحترام، فمن الملاحظ أن السلطة في الأسرة ممتدة ترتبط بالقيم والتقاليد وكبر السن أكثر مما ترتبط بغيرها من العوامل، في حين أن الأسرة النووية ترتبط بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي أكثر مما ترتبط بالقيم والعادات.

وضمن العلاقة بين تطور المجتمع والمؤسسة الأسرية نجد "بارسونز" يؤكد "أنه بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري، نحضر إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية"² وترجع التغيرات التي حدثت في نمط الأسرة النواتية على عدة عوامل منها: التغيرات التي حدثت في نظام تقسيم العمل، واستعمال الآلات الحديثة كان له أثر كبير في تحديد المركز الاجتماعي للمرأة بالنسبة للرجل، فطبيعي أن تتأثر السلطة الأسرية بالتفكك الذي أخذ في الأسرة نتيجة للتغير الذي حصل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، هذه السلطة التي كانت تقرر مصير مستقبل الأسرة الممتدة والزوجة في الأسرة النواتية ولا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع لإرادتها كما كانت من قبل، فهذه العوامل وغيرها من شأنها أن تكون في وسط اسري يملئه الحوار والنقاش بين الزوجين، ولا تعد سلطة الأسرة مجرد إصدار الأوامر من طرف الزوج أو حفظ هيئته ويحقق سلطته بل حتى المنزل لم يعد مجرد مكان للراحة من أعباء اليوم، إنما هو مكان للحياة المشتركة بعيدا عن السيطرة الأبوية التي بدأت منذ طفولته أين نجد حتى في مائدة الطعام الأبناء والزوجة يعيدين عنها، وهو الحال الذي تغير عند الأسرة النواتية أين نجد كل أفراد الأسرة يأخذون طعامهم مشتركين رغم اختلاف الجنس والسن³.

- تغير الأدوار بين الوالدين: التغيرات الحاصلة التي عرفتها الأسرة الجزائرية أثرت على التغيير في أدوار الزوجين، ومكانتهما الاجتماعية " إذ أصبح كليهما يمارسان أدوار اجتماعية غالبا ما تكون متساوية، إذ يتحملا مسؤولية إدارة الأعمال الأسرية والعمل على

¹ -فورية غساسي، الخطاب حول المرأة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1977، ص32.

² Kouao CI Ali . **famille, et contraception**, CENEAP, Alger, 1992.

³ ربيعة رميشي، مرجع سابق، ص56.

تأمين حياة رفاهية للأبناء إلا انه تنفرد المرأة غالبا بالجانب العاطفي الذي توفره لأفراد الأسرة الرعاية الكاملة والحنان اللازم التي يتلقاها الأبناء منذ صغرهم "1، إذ الزوجة والام تلعب دور كبير في تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء الأسرة النووية، فهذه العملية تبين كيفية توزيع الأدوار بين الوالدين في الأسرة النووية من حيث تقسيم العمل، واتخاذ القرار وتربية وتوجيه الأبناء... الخ و على هذا اصطبحت الأدوار تتوزع بين الوالدين على أساس التعاون والتفاهم القائم بينهما ذات هدف مشترك لسعادة الأسرة وتوفير الراحة للملائمة لجميع أفراد الأسرة.

2-تغير العلاقات الاجتماعية في الأسرة:

تتغير الروابط بين الأجيال المتعاقبة (أجداد،أباء،أبناء،أحفاد) إذ تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزامات المتبادلة فيما بينهما واستمرار الامتداد الأسري أو القرابي، فان انساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد وبين الآباء والأمهات وبين الإخوة، تتأثر أيضا بالتغير طبقا للتحول الذي يحدث في نمط السلطة التقليدية السائدة ويحدث هذا التأثير نتيجة التغيرات المذكورة آنفا.

- **علاقة الوالدين مع الأبناء:** إن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تعرض لها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، قد اثر على نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من حيث علاقة الوالدين بالأبناء ، إذا نظرنا بالي التغير الذي طرا على معاملة الأبناء في الأسرة الجزائرية في الاتجاه بين المساواة بين الجنسين إذ نجد انه يرجع غالى عدة عوامل داخلية وخارجية، " فالعوامل الخارجية ترجع إلى فتح التعليم والعمل أمام الفتاة مما أتاح لها فرصة إثبات وجودها في المجتمع، أما العوامل الداخلية فترجع غالى التنقيف الايديولوجي لدى الأسرة نفسها حيث أصبحت في الأسرة بالوقت الحالي لا تفرق بين الذكر والأنثى لان إنجاب البنت أصبح لا يشكل عبئا على الأسرة "2، كما أصبحت العلاقات الأسرية بين الأفراد ديمقراطية قائمة على قيمة المساواة بين أعضائها والحرية... الخ، إلا أن هذه المهمة لا تسود في كل الأسر الجزائرية إذ تتعرض الأسر إلى فقدان التقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة تماسك العائلة الممتدة، لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية والقرابية ضعيفة ومفككة في بعض الماحيان،

حسب إحسان محمد الحسن " الأسرة المصدر الأول في صنع سلوك الطفل، لهذا يكون أساس العلاقات التي تربط بين أفراد الأسر القائمة على المحبة والتعاون والتآزر والصراحة والود بشكل يتيح الفرصة لكل فرد من أفرادها بنوعية التعامل أفضل يلاءم بكل المواقف الاجتماعية للأفراد "3.

¹نادية بلحاج المرأة والوضع الأسري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص21.

²فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص86.

³إحسان محمد الحسن. العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1981، ص107.

كما صبحت معاملة الوالدين لابناءهم تميل نحو الحوار والتفاهم المتبادل بينهم، ويشاركونهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.

- **تربية الأبناء:** يعمل الوالدين على تسخير إمكانياتهما في مساعدة أبنائهم في إيجاد أنجع طريقة أو وسيلة في تربيتهم والتفكير في مستقبلهم وتوفير حاجياتهم وجو هاديء ينمي قدراتهم ومواهبهم، كما يوجهونهم وفق نظام اجتماعي وتربوي وتعليمي حديث وعلى تنشئة مساوية بين الجنسين والحوار والمناقشة معهم.

فأصبح الوالدين يأخذون فضاء واسعا للاهتمام بابنائهم، كما يقول **جون ديوي** " أن التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني وانه الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي"¹.

فتربية الأبناء تربية وجوبية تلعب دورا هاما في نمو القدرات الإبداعية ونجد في " التربية التقليدية إلا تلقين الطفل مجموعة من القيم والحقائق الجافة وما طلباته بحفظها وتتبعها أليا، أما التربية الحديثة فهي تراعي حاجات الأطفال النفسية كالحب والعطف والحنان، الحرية والنجاح والضبط والاحترام والاعتماد على النفس والثقة بها"²، إذ يستفيد الأبناء من خلال الخيارات والتجارب وتفاعله مع محيطه الأسري وما يكتسبه من معارف ومعلومات ومهارات وميول ومسؤولية الأبناء إذ يوجههم ويرافقهم في سلوكياتهم داخل وخارج البيت وذلك من طرف كل من الوالد والوالدة. ولكن لا نجد هذا النموذج التربوي في جميع الأسر الجزائرية للأسف إذ إهمال الوالدين مسؤولية أبنائهم يلحق أبنائهم متشرد والانحراف وإدمان على المخدرات والكحول... الخ وهذه السلوكيات لا نجدها في الأسر الممتدة بقدر ما نجدها في زمننا هذا.

بعد الثورة التحريرية شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات منها الانفجار السكاني، الوضعية الاجتماعية، نوعية السكن، الهيكل الأسري وتحرير المرأة ونتيجة لهذه التغيرات ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة، والأبناء والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم. هذا ما انعكس على تغير المكانة ودور المرأة في الأسرة. وكذلك الأمر بالنسبة لدور الرجل ودور الأبناء حيث أصبحت المرأة تشارك في السلطة وكذا في ميزانية الأسرة، ولم تعد تلك المرأة التي هي البنت أو الزوجة المنعزلة والمتحفظة أمام الرجل، ولم تعد تحت سلطة الأب، الأخ، الزوج والحماة مع محافظتها على الاحترام بكل سعته، وحتى الطاعة لأبويها إلا أن وظيفتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ القرار والمبادرة.

¹ عبد الحميد حسني، احمد رشوان. الأسس النفسية والاجتماعية للابتكار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص184.

² عبد الفتاح الرشدان، نعيم صحنيتي. المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994، ص2.

أما " الرجل فقد أصبحت لديه أدوار إضافية داخل الأسرة كقيامه ببعض الشؤون المنزلية، أما الأبناء فبمجرد بلوغهم سن الرشد يتحصلون على قيمة مالية تمكنهم من الاستقلال عن البيت الأسري إضافة إلى التخلي عن التركة الزراعية اللا انقسامية التي كانت في البنية العائلية القديمة من نصيب الابن الأكبر¹.

هذا ما أدى إلى تحول الأسرة شكلا من النمط الممتد إلى النمط النووي، كما أن لظاهرة النزوح الريفي أو ما يسمى اصطلاحا بالهجرة الداخلية في تغير شكل الأسرة حيث انم سؤال العائلة وزوجته يعتمدان على المدخول الشهري، الشيء الذي جعلهم يتحفظون عن الإنجاب بالمقارنة مع ما كانت عليه الأسر ، حيث أصبح عدد الأبناء في الأسرة الواحدة يتراوح بين 5 و 7 أشخاص عكس ما كانت عليه في السابق أين كان عدد الأفراد يصل إلى 40 شخصا.

ثامنا: الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية:

سوف نحاول في هذه النقطة أن نقدم بعض الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية بشكليها التقليدي والمعاصر، هذه الخصائص الاجتماعية التي نجدها متقاربة فيما بين هذين الشكلين للأسرة الجزائرية التقليدية منذ فترات طويلة.

لكن تبقى الأسرة التقليدية متواجدة بصفة دائمة في المجتمع الجزائري لما لها من تأثير كبير على الأسرة الزوجية التي مهما حاولت الانعزال عن الأسرة الجزائرية التقليدية إلا أنها ترجع إليها دائما في الأمور الهامة كالزواج مثلا.

1- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية:

تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بخصائص اجتماعية متنوعة يمكن إبراز أهمها على الشكل التالي:

-عرف مصطفى بوتفنوشت الأسرة الجزائرية التقليدية بقوله: " ... هي أسرة كبيرة أو ممتدة، أين يعيش فيها عدد كبير من الأسر الزوجية تحت سقف واحد هو " الدار الكبيرة " ... وأين نعد من 20 إلى 60 شخصا فأكثر... والأسرة الجزائرية هي أسرة ذات نمط أبوي أين يكون الأب أو الجد فيها هو القائد الروحي للجماعة، إذ ينظم ويسير فيها الأملاك الجماعية للأسرة².

- وهناك تعريف آخر للأسرة الجزائرية التقليدية، فالعائلة تشير إلى : " ... الجماعة من الأشخاص التي تعيش في كنف واحد... وهناك شكلين من العائلة يمكن تحديدها هنا: عائلة مركبة من بيت الأب ومن أبنائه المتزوجين... وعلى عائلة مركبة من البيوت لمجموعة من

¹بوتفنوشت مصطفى . العائلة الجزائرية : التطور والخصائص الحديثة، مرجع سابق . ص38

²Boutefnouchet (Mostefa) . La famille Algérienne, volution etcaracteristique.OPCIT. p38

الإخوة، وبالطبع مع أبنائهم المتزوجين... وعلى العموم فانه من 20 إلى 30 من الأقرباء يعيشون جماعيا، وفي بعض الحالات يصل عدد أفراد العائلة أو يفوق الخمسين فردا...¹.

- من بين خصائص الأسرة الممتدة كذلك نجد ميزة التضامن والتلاحم، حيث تلعب " الدار الكبيرة " التي تجمع أعضاء الأسرة دورا هاما في تحقيق هذا التضامن بحيث نجد "... الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم ... وكل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد داخل هذه الدار مكانة خاصة بها حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية"².

وهذه الخاصية للحياة الجماعية داخل الأسرة التقليدية هي بالدرجة الأولى ميزة البناء الاجتماعي الريفي، إذ تجمع هؤلاء الأفراد جميعا قرابة الدم والانحدار من نسب واحد.

- هناك أيضا خصائص لنوع نسق القيم التي تركز عليها هذه الأسرة، فنجدها تركز على القيم الأخلاقية والروحية. فنجد أن هذه القيم الروحية والأخلاقية مفضلة على القيم المادية، وتبدو محل رضا وقبول لأنها نابعة من السلوك الديني، فالأسرة الجزائرية التقليدية تنمي روح الضمير الخلقى في أفرادها، وتزكي سلوكياتهم بما يقتضيه الدين.

- إلى جانب هذه الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية نجد خاصية أخرى لا تظهر ربما بكل مباشر كخاصية مميزة داخل هذه الأسرة، إلا انه عند معالجتها تصبح واضحة وبارزة، وهذه الخاصية هي وضع المرأة داخل هذه الأسرة التقليدية، إذ تختلف أوجه المكانة والوضع الذي تحتله هذه المرأة من مرحلة لأخرى، فهي كفتاة لا تحتل أية مكانة ولا أي وضع خاص بها، فهي مهمشة كأنثى و " مرفوضة" وغير مرغوب فيها. ولكنها كامرأة داخل الأسرة التقليدية فهي تحتل مكانة ومركزا ضعفين أمام مكانة الرجل، ومركزه لان هناك عوامل تتحكم في هذا الفرق الموجود بينهما.

فالمكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وهذا الشرط نجده متوفرا داخل الأسرة الجزائرية التقليدية، إذ تحدد للمرأة مكانها في التدبير المنزلي، وكذا في علاقتها مع أعضاء الأسرة الآخرين خاصة علاقتها مع الرجل بحيث " ... يريد التقليد أن تكون هذه العلاقة ضيقة تقف عند الضرورة فقط، ... فالرجل لا يجتمع إلى النساء، ولا يتحدث إليهن والتنظيم المنزلي كله يقع على عائق النساء في: تحضير الأكل، غسل الملابس، رعي الأغنام، والنسج... الخ والزوجة لا تنادي زوجها الأب " هو " ، والزوج يقول لها " هي " أو " يا مرا " ..."³.

وللمرأة الجزائرية التقليدية أيضا دورا في الاقتصاد المنزلي، فهي وان لم تشارك في العمل خارج البيت كالرجل، إلا أنها ملزمة بتسيير المدخرات الغذائية، وحفظها لأطول مدة ممكنة.

¹Des cloitres (robert) et Debzi Larbi). **Système de parente et structure familiale en Algérie**, Aix-en-Provence France) C.A.S.H.A,1965 ,pp 9-12.

²Boutefnouchet (mostefa) . **La famille Algérienne , évolution et caractéristiques**,OPCIT. p40-41.

³Des cloitres (robert) et Debzi (Larbi) , **Système de parente et structure familiale en Algérie**.OPCIT. Pp29-32.

2- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية الزوجية المستحدثة:

تتميز الأسرة الجزائرية المستحدثة بعدة خصائص اجتماعية أهمها:

- تتمركز معظم الأسر الجزائرية المستحدثة في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن، ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الداخلية التي حصلت من الريف إلى المدينة سعياً وراء كسب القوت في أول الأمر ثم سرعان ما انسجمت هذه الأسر النازحة بأشكال متفاوتة بحسب الظروف الاجتماعية التي غيرت من بعض أو من أغلب خصائصها التقليدية. و أولى هذه التغيرات " ... تقلص حجمها من النظام الأسري الممتد غالى النظام الأسري النووي... وهذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف، والذي يساعد على البقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها... بالتعاون والتضامن... فان الصورة تنقلب في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زوجية مستقلة اقتصادياً عن بقية أفراد القرابة... ومن ثم تأمين معاشها اعتماداً على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل"¹.

لكن ورغم هذه التغيرات ، بقيت الأسرة الجزائرية المستحدثة إلى حد بعيد متمسكة بقيمها وبيعض وظائفها التقليدية، وبحيث نلاحظ بان " ... هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية ... يتميز بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزوجية بين 5 إلى 7 أفراد. وبقاءها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول انه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية، ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو الأسرة الحديثة الزوجية"².

وعلى صلة بالأجيال الثلاثة المذكورة أعلاه قدمت لنا الباحثة " سعاد خوجة " هذه الأجيال على شكل ثلاثة نماذج :

- النموذج الأول يعبر عن الجيل الأول والذي يمثل في " ... الأسرة الأبوية الحديثة والممتدة، والتي انتقلت حديثاً إلى المدينة حيث انتقل الآباء مع أبناءهم وزوجاتهم من أجل العمل والعيش، وهكذا نكون في البداية أمام أسرة زوجية، وليس إلا بالتدرج، وبعد زواج أبناءهم أين تبنى الأسرة الممتدة من جديد، بحيث نجد أم هي التي تختار زوجة الابن حسب التقليد... ونستطيع القول بان الأسرة الأبوية الحديثة أخذت تبنى على " انقاض " الأسرة الممتدة التقليدية"³.

- أما النموذج الثاني والذي يعبر عن الجيل الثاني فيتمثل في: " الأسرة الزوجية... التي هي نتيجة لانفجار الأسرة الأبوية أمام التمدن والت مدرس، فهذه الأسرة بالطبع تكون بعيدة عن الأسرة التقليدية الأم بحيث اختار الزوجان نمط حياة مختلف عن النمط التقليدي، بحيث أن

¹-السويدي، محمد . مقدمة في دراسات المجتمع الجزائري، مرجع سابق . ص 88- 89.

²-نفس المرجع ، ص 89.

³Khoudja (Souad) , A . comme Algérienne , Alger ENAL , 1991 , p47.

ضيق السكن قد قلص من حجم الأسرة، وهي تعتمد على اجر منتظم، وكذا وجود المستوى التعليمي للزوجين... ففي اغلب الأحيان نجد الزوجة في هذه الأسر قد حصلت على مستوى تعليمي - مهما كان منخفضا - يسمح لها بإعادة النظر في دورها التقليدي، وفي أن تختار النموذج الحديث للحياة... فنجد المرأة تعمل أو عملت أو تأمل العمل... وفي هذه الأسر نجد أن مجموع القرارات تأخذ جماعيا".

- أما النموذج الثالث فإنه يمثل الجيل الثالث، حيث يعبر هذا النموذج عن الأسرة الجزائرية المعاصرة أين "... يكون الشريكان قد تعرفا على بعضهما واختار كل واحد منهما الآخر، وقرارا بكل حرية الزواج، وفي تنظيم مراسيم العرس. ودور الحماة هنا ضيق فلم يكن لها دور في اختيار الكنة... وسلطتها اصطبحت ضيقة"¹.

لقد ترتب عن هذه التغيرات في نمط الأسرة الجزائرية، وفي نظامها الاقتصادي والاجتماعي أنماطا وسلوكات فردية مختلفة، فنجد الأب العامل في المصنع أو في الشركة قد اكتسب أنماطا وسلوكات فردية مختلفة من خبراته في الزراعة، غيرت من ذهنيته ورؤيته التي كانت منحصرة في حياته التقليدية المسيطرة، ويصبح هذا التغير شاملا كل أعضاء الأسرة الآخرين، فنجد مع ديمقراطية التعليم أن الأبناء قد تحصلوا على مقاعد الدراسة وذلك لكلا الجنسين، وهذا ما فتح المجال واسعا لفرص متساوية خاصة بالنسبة للفتاة الجزائرية بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة لدور المرأة الجزائرية، ومكانتها داخل الأسرة الجزائرية المستحدثة والمعاصرة، فقد مرت هي أيضا بمراحل من التغير أين تخلصت ولو جزئيا من القيود والسيطرة التقليدية. فنجدها في الوسط الحضري تحظى ببعض المكانة داخل الأسرة لكون شكل الأسرة المعاصرة قد أصبح مختلفا عن الشكل التقليدي، فلم تعد تخضع لسيطرة الحماة أو لسيطرة الأعضاء الآخرين كالجد والأقارب.

وكذلك فإن متطلبات العصر المختلفة تحتم على المرأة الجزائرية أن تشارك خارج البيت فنجدها عاملة، أما تعمل على الرفع من المستوى المعيشي والاجتماعي لأسرتها، وخاصة إذا كانت أما وربة بيت متعلمة فإنها تكون واعية أكثر بمسئولياتها داخل الأسرة.

حيث اصطبحت اغلب الأمهات المتعلمات ترفض كل خضوع وسيطرة من الوسط التقليدي ومن الحماة خاصة، ولم تعد تستطيع العيش معها تحت سقف واحد، ولا حتى أن تتدخل هذه الحماة في تربية أبنائها لاختلاف طرق التربية بين الجيلين.

وتبقى هذه الخصائص للأسرة الجزائرية الزوجية المعاصرة، محدودة إذ ما تزال هناك نماذج تقليدية في كل مناطق الوطن، وحتى في الوسط الحضري، وقد نجد أن التغير قد مس الريف أيضا، ولأن الوسط الجغرافي والاجتماعي قد يحددان نمط وخصائص الأسرة، فإننا نجد أيضا أن عامل التعليم له الأثر الواضح في التغير والتحديث، وعليه فإن ما يميز الأسرة

¹IBID, pp49-53.

الجزائرية التقليدية عن الأسرة الجزائرية الزواجية هو نوع التنشئة ونوع القيم التي يقدمها كل من النمطين الأسريين لأفرادهما.

تاسعا: أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية:

لقد تبين أن الأسرة الممتدة لم تعد الشكل التقليدي الذي يتميز به المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، خصوصا في المدن الكبرى، أين بدا ينتشر شكل الأسرة الزواجية أو النووية. ولا يعني هذا أن النسق الأسري أصابه خلل، وإنما ذلك راجع غالى محاولة الأسرة تحقيق التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة، التي احدثت وما تزال تحدث أثارا مختلفة في المجتمع لكن ذلك لا يعني اختفاء الأسرة الممتدة نهائيا.

1- تغير حجم الأسرة:

إن نسبة كبيرة من الأسر الجزائرية كانت تأخذ طابع العائلة الممتدة، وفي الوقت الحالي صبحت تميل أكثر إلى صغر حجمها، وتحديد عدد أطفالها حيث زاد الإقبال على استعمال وسائل منع الحمل. وهذا ما يدل على مدى التغير الثقافي الذي لحق بالأسرة الجزائرية حيث كانت نظرة رجال الدين إلى وسائل منع الحمل على أنها منافية لقواعد الدين لأنها تتدخل في مشيئة الله¹.

غير انه يبدو أن نظرة الأسرة لهذه الوسائل بدأت تتغير حتى بالنسبة لعائلات الفلاحين، حيث نجد أن بعضها لا يمانع في استخدام هذه الوسائل، ويمكن تحديد أهم أسباب هذه التغيرات فيما يلي :

- تحول اعتماد الأسرة في دخلها الاقتصادي من العمل الزراعي إلى العمل المأجور، والدخل الفردي لاعضاءها مما انقص من القيمة الاقتصادية للأولاد حيث لم يعد الطفل في الوقت الحاضر مصدرا للدخل، كما كان في المجتمع الزراعي وان أصبح عبئا على والديه.

- ارتفاع الأسعار وثبات مصادر الدخل، مما دفع الأسر إلى التفكير أما نظريا أو عمليا في تحديد أولادها، حتى تتمكن من الإنفاق عليهم.

- رغبة كل أسرة في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع، خاصة في الفئات الحضرية إضافة إلى الرغبة في توفير أسباب الرعاية الصحية والتعليم والملبس والغذاء لأطفالها مما يدفعها لتحديد عدد الأطفال.

- دور وسائل الإعلام في توعية الأسر، حيث خصصت برامج تثقيفية خاصة جعلت من موضوع تنظيم الأسرة والنسل بالغ الأهمية حتى في الأوساط الشعبية.

كل هذه العوامل وأخرى لم نتطرق إليها ساعدت على انتشار الشكل النووي في الأوساط الحضرية، واستقلال الأبناء في السكن بعد الزواج إلا في حالات خاصة مثل أزمة السكن وضعف الدخل الاقتصادي للزوجان لكن متى أتاحت فرصة الاستقلال عن الأهل فإنهما

¹ اسناء،خولي . الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق. ص437-438.

يفعلان ذلك دون تردد، في حين لا ترحب العائلة الريفية بانفصال الابن عن والديه في كبرهما، وخاصة مسؤولياته في إعالة أمه حالة وفاة الشاب.

2-تغير وظائف الأسرة:

الوظيفة الاقتصادية : حيث كانت الأسرة قديما تنتج احتياجاتها، فيشارك جميع أعضائها في الأنشطة الإنتاجية، لكن وظيفة الإنتاج انتقلت تدريجيا من المنزل إلى مؤسسات أخرى خارجية.

- وظيفة الحماية: حيث كانت الأسرة في المجتمعات التقليدية توفر الأمن والحماية الجسمية والمعنوية لأفرادها، كذلك يفعل الأبناء لآباءهم عندما يتقدم بهم السن.

- الوظيفة الدينية: وتتركز في الأسر التقليدية على تلقين أفراد الأسرة التعاليم الدينية والقيم الروحية وتجبرهم على الامتثال لتعاليمها.

- الوظيفة الترفيهية: تنحصر فيما تقدمه العائلة من فرص التسلية سواء في المناسبات الاجتماعية من حفلات ترتبط بأنشطة معينة كالزواج وفي المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف.

- وظيفة منح المكانة الاجتماعية: إن عضوية الفرد في الأسرة تمنحه مكانة داخل الأسرة ومن ثم تبعا لتنشئته مكانة اجتماعية.

عاشرا:الوسائل المستعملة في التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية:

تهدف التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية إلى طبع سلوكات أفرادها بما يتطابق مع أهدافها التنشئية في نفسية الطفل، وهذا لا يكون إلا عن طريق ترسيخ نظامها التنشئوي في نفسية الطفل. حيث تقدم له أهم المبادئ التربوية المراد تحقيقها وتثبيتها في ذهنه، وللوصول إلى هذا المبتغى تستعمل الأسرة الجزائرية مجموعة من الوسائل التي تساعدها على تسهيل هذه المهمة، وهي كثيرة ومتنوعة يمكن إدراجها فيما يلي:

- **الغيرة:** هي ظاهرة نفسية ملاحظة بصفة قوية عند الأطفال، حيث أن الطفل الصغير يكره أن يجد طفل آخر يتميز عليه في أي شيء كان، لهذا فقد نجد الأمهات تلجأ إلى هذه الوسيلة من أجل تحريض أبناءها على التسابق في القيام بالأفعال الخيرة والمحبذة.

- **السخرية والاستهزاء:** تعد نفسية الطفل حساسة جدا، خاصة عندما يكون صغيرا، فالأولياء هم أدرى بنفسية ابنهما يلجئان إلى استعمال هذه الوسيلة لتحفيزه على تصحيح نفسه بنفسه، لكن عيب هذه الوسيلة يكمن في النتائج العكسية التي قد تنجر عن سوء تعامل الطفل معها، فعوضا أن يقوم بأعمال صحيحة وسليمة، وتتلاءم مع المعايير والقيم التي تعرضها الأسرة على أبناءها ليسهل تعايشهم في المجتمع، عوض كل هذا يقوم بتصرفات غير لائقة قد تتعارض مع تلك القيم.

- **التهديد:** أن التهديد هو من وسائل العائلات الجزائرية التربوية، وهو وسيلة: " ترهيبية، كثيرا ما تستعمل في أوساطنا العائلية. إلا انه في الأحيان الإفراط فيها يؤدي إلى نتائج وخيمة، ويكون مفعولها سلبيا خاصة بالنسبة للأطفال ذوي المزاج الصعب " .

- **التخويف:** تستعمل الأسرة الجزائرية عادة هذه الوسيلة ليستجيب الأطفال لنداءات الأولياء والآباء، وتحذيراتهم ليكفوا عن القيام بالأعمال الغير لائقة، والغير ايجابية كتخويفهم بالغول والعفريت والجن والشبح والحيوانات المتوحشة والمفترسة... الخ، هذا ما يرسخ في ذهن الطفل أن هذه الكائنات تأتي لتأخذ الأطفال المشاغبين ذوي السيرة السيئة. الشيء الذي يجعله في اغلب الأحيان ما يعدل سلوكه.

- **العقاب:** عندما يكون الطفل مدلا أكثر من اللازم، ولا يريد أن يستقيم يقوم الأولياء بتغيير معاملتهم معه، حيث يعتمدون أسلوب العقاب في ذلك فيحرمونه من الطعام أو من بعضه كالفاكهة أو الحلوى، ويحدون من حريته التي كان يتمتع بها وفي بعض الأحيان يقلون عليه أبواب حجرته أو إحدى حجر البيت، هذا لإحساسه بخطورة ما وقع فيه أو للشعور بمسؤولية القرار الغير الصائب الذي اتخذه.

- **المكافأة:** وهي وسيلة تربوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأطفال نظرا لما لهم من آثار ايجابية على استجاباتهم، وهي تعد بالتالي وسيلة فعالة لتحفيز الاطفال وتشجيعهم على القيام بالأعمال المستحبة.

- **المراقبة الاجتماعية:** تعتبر المراقبة الاجتماعية أهم الوسائل التربوية نظرا لفعاليتها الكبيرة، حيث أنها تعمل على إخضاع أفراد المجتمع صغارا وكبارا على تبني مبادئ وقيم الأسرة والمجتمع، فههدف المراقبة الاجتماعية إذا هو مراقبة امتثالية مختلف التفاعلات الاجتماعية لقانون السلوك الذي تتبناه الأسرة في إطار مجتمع متكامل من جهة، ومن جهة أخرى منع كل التجاوزات.

ونتيجة لذلك فان كل فرد يصبح مراقبا ومراقبا في نفس الوقت، وفي نفس السياق يؤكد " سليمان مظهر " إن المراقبة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى نظام حقيقي للتدخل غير الشرعي ينشطه ويخضع له كل فرد.

وعلى أساس كل ما سبق ذكره يمكن القول أن الأسرة الجزائرية استخدمت وما زالت تستخدم هذه الوسائل لغرض تسهيل عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها¹.

المبحث الثاني: التفكك الأسري

أولا-تعريف التفكك الأسري:

ينبغي الإشارة قبل الخوض في معالجة ظروف الأسرة التي ينتمي إليها المنحرف ،انه ليس بالضرورة إن تكون أسرة المنحرف هي التي أنتجت انحرافه،فتوفر منحرفين لا يتعلق مباشرة بظروف البيئة الأسرية ،وحتى وان كان لها دورا في ذلك فيظل تأثيره في تفاعل المؤثرات الشخصية والبيئية ،مع العلم انه يمكن كذلك أن يكون لكل حالة انحرافية خصوصية على مستوى تحديد هذه العوامل ،إن المتفحص في المادة النظرية المعالجة

¹Zerdoumi (nafissa). **Lenfant dhier.l'éducation de l'enfant en milieu traditionn**
Erien, paris ; François , Ed Maspero , 1982 ,p76.

للظروف للمميزة للبيئة الأسرية التي تظم منحرفين ليخلص مبدئياً إلى انه من الممكن أن يتم تصنيف هذه الظروف على الأقل من الناحية النظرية إلى :

- ظروف تتعلق بالجانب المادي (البنائي) للأسرة .

- ظروف تتعلق بالجانب المعنوي (الوظيفي) للأسرة.

مع العلم أن هذه الظروف (المادية والمعنوية) هي جد مترابطة ومتداخلة فيما بينها ، ويتم التفرقة بينها لمجرد المعالجة النظرية جد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ويتم التفرقة بينها لمجرد المعالجة النظرية. ففي الواقع لا يمكن الفصل بينهما، حيث أن كل واحد يؤثر في الآخر.

ثانيا- التفكك المادي للأسرة:

كثيراً ما يذهب الباحثون والكتاب في ميدان الانحراف والأسرة إلى اعتبار ظروف البيئة الأسرية من العوامل الأساسية التي تنتج الانحراف، أو على الأقل توفر البيئة الخصبة لأفرادها لينغمسوا في عامل الجريمة والانحراف، وهذا بالنظر إلى جملة من المعطيات التي تتعلق بها من عدة جوانب، والذي من بينها الجانب المادي، الذي في حالة لا فاعليته يصطلح على تسميته بالتفكك (التصدع) المادي للأسرة . والجدير بالذكر أن هذا التفكك يتعلق بالأساس بتواجد الأبوين على مستوى الأسرة، بالإضافة إلى الظروف الإيكولوجية الخاصة بالأسرة (طبيعة المسكن، الحي)؛ وكذلك حجم الأسرة.

1- التفكك المادي فيما يخص الوالدين

ترى (فوزية عبد الستار) أن التفكك المادي يرجع إلى..عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة بغيابهما، أو غياب أحدهما..فقد يغيب الأب عن منزل الأسرة إذا مات، أو جند، أو سجن، أو هجر أسرته او كان عمله يقتضي غيابه عن المنزل أغلب الوقت¹. ويرجع كذلك في حالات أخرى إلى عجز أحد الوالدين أو كلاهما بسبب المرض (العضوي – النفسي – العقلي) عن إنجاز وظيفة الرعاية والتعهد مثلاتجاه الأبناء مع العلم أن غياب الأم لا يقل أهمية عن غياب الأب، بل في بعض الأحيان يفوقه أهمية، مع إمكانية محاولة ملء فراغ الأب من طرف الأم أكثر مما هو الحال عند غياب الأم.

ويمكن معالجة التفكك الأسري من الناحية المادية – فيما يخص تواجد الوالدين- من حيث أن لفاعلية هذا التواجد من شأنه أن يؤثر بصفة غير مباشرة في انحراف أفراد الأسرة ، حيث أن الأسرة التي تفقد إحدى دعائمها سواء الأب أو الأم، يجعلها شبه عاجزة عن مراقبة وتوجيه سلك وأفرادها، لذا فقد يميل بعض أبنائها لممارسة السلوك الانحرافي². وذلك في ظل غياب نموذج سلوكي يقتفي أثره الأبناء.

¹-فوزية عبد الستار. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. ط 5 ، دار النهضة العربية، بيروت، ص1978، ص166.

²- تماضر حسون وحسين الرفاعي المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها. تقديم: فاروق عبد الرحمن مراد، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986، ص138.

ومن بين الدراسات التي أجريت في باب البحث عن علاقة التصدع أو التفكك المادي للأسرة- فيما يخص الوالدين- وانحراف بعض أفرادها هناك دراسة (جعفر عبد الأمير الياسين) الذي توصل إلى- أن هناك.....علاقة طردية بين حالات وفاة أحد الوالدين أو كليهما وبين جنوح الأحداث¹.

- كذلك كلما زادت نسبة حالات الهجر بين الوالدين كلما زاد احتمال وقوع الأحداث في مهاوي...الجريمة²

وهذه نتائج تؤكد مدى الصلة الوثيقة بين التفكك المادي الوالدي (الخاص بالوالدين) وتوجه الأفراد الأحداث نحو الانحراف والجريمة.

فهذا التصدع المادي يبرز بوضوح ان غياب الوالدين أو أحدهما (بسبب الوفاة أو الهجر أو الطلاق، المرض، الغياب بسبب الزواج مرة أخرى العمل...) قد يعتبر أو يصنف ضمن انحرافات البيئة العائلية التي تبرز في مقدمة العوامل الاجتماعية لنشوء السلوك الإجرامي بوجه عام وجنوح الأحداث على وجه الخصوص³.

فظروف بيئة الأسرة من الناحية المادية - الوالدية تميز في كثير من الأحيان هؤلاء المنحرفين المبتدئين وحتى أولئك المجرمين الكبار.

2- التفكك المادي فيما يخص حجم الأسرة

ويتعلق الأمر هنا بعدد أفراد الأسرة الذين هم تحت مسؤولية الأبوين، بحيث كلما زاد هذا الحجم تطلب ذلك مجهودات وإمكانات مادية وشروط معنوية للإشراف العام على أفراد الأسرة. ولهذا كثرة الأفراد داخل الأسرة، سواء الأبناء، أو حتى التابعين إلى الأسرة الممتدة (العم، الخال،...) وتواجدهم في المسكن ذاته من شأنه أن يزيد من التوتر والمشاكل داخل الأسرة. وهذا قد يساهم في توجه أفرادها خاصة الصغار نحو الخارج بحثا عن الهدوء والراحة، ولكن هذا البحث قد يقودهم نحو الانخراط في عالم الانحراف.

هناك من الباحثين توصلوا، إثر دراسات قاموا بها فيما يخص حجم الأسرة أو صف ترتيب الولاية وعلاقة ذلك بالعود إلى الانحراف لدى أفراد الأسرة، إلى نتائج تؤكد وجود علاقة تنبؤية ما بين حجم العائلة أو ترتيب الولادة والانحراف والجريمة⁴.

مع العلم أن حجم الأسرة - يتعلق بصفة غير مباشرة- بطبيعة الظروف السكنية للشخص العائد إلى الانحراف، وكذلك يمكن ربطه بمستوى الإمكانيات المادية (المداخيل) لدى أسرة العائد إلى الانحراف. إذن حجم الأسرة يعتبر كتفكك مادي للأسرة في ظل هذه الأبعاد المتعلقة بظروف البيئة الاسرية.

¹ - جعفر عبد الأمير الياسين .أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث . ط 1 ، عالم المعرفة، بيروت 1981 ، ص 232 .

² - نفس المرجع، ص 276

³ - أكرم نشأت إبراهيم علم الاجتماع الجنائي . برط، الدار الجامعية، بيروت، بتاريخ، ص 29.

⁴ - سمير يونس. ظاهرة العود الى الانحراف: دراسة الظروف الاسرية. رسالة ماجستير، جامعة عنابة، قسم علم الاجتماع، 2006، ص 120.

3- التفكك المادي فيما يخص بعض الظروف الايكولوجية.

ا- الظروف الخاصة بالمسكن

إن البحث في علاقة الشخص بالظروف الإيكولوجية المميزة للبيئة الأسرية وتوجهه نحو الانحراف بصفة عامة بحث قديم، وفي ذات الوقت لم يتوج بعلاقات حتمية الدلالة فيما بين الطرفين. إلا أنه بصفة عامة يمكن القول... أن الظروف السكنية الملائمة تساعد على الحد من معدل الجناح والجريمة إذا...توافرت في المنزل من دواعي الأمن والصحة والراحة ما يمنع أو يقلل من الصراعات النفسية)¹.

فالمسكن لكي يكون صالحاً للحياة السوية يجب أن يتوفر على خصائص ضرورية، وغيابها لا يجعله وظيفي لأفراد الأسرة. ويكون ذلك عندما لا يتوافر على...الشروط الصحية فيه أو إذا كان صغيراً أو مكتظاً أو ضيقاً أو خالياً من النوافذ أو مسقوفاً بالقش أو الصفيح أو عرضة للعوامل الجوية المختلفة أو غير متصل...بفناء أو متسع يلهو فيه الحدث)².

وفي الاتجاه ذاته، ذهب (محمود حسين) إلى اعتبار أن...المساكن الرديئة عامل هام في كافة الانحرافات الاجتماعية على وجه التقريب وخاصة بالنسبة لانحراف الأحداث والعلاقة بين حالة المسكن: والجناح تظهر فيما يلي من بينها- نتيجة الازدحام الشديد في الأسرة يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار، وأحياناً مع..غير أعضاء الأسرة. وكذلك يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الحجرة)³ وهذه الحالة الخاصة بلا ملائمة المسكن – من حيث ضيقه- يمكن أن يكون لها علاقة بتوجه الافراد وهم صغار إلى اقتراف بعض الانحرافات السلوكية الأخلاقية..فقد تؤدي (هذه الوضعية) إلى الاتصال...بين أفراد الجنسين في صورة غير مشروعة، أو الاتصال الشاذ بين أفراد من جنس واحد)⁴.

ومن نتائج المسكن غير الملائم – من الممكن- أن يكون..هروب الطفل من هذا الجو الخانق إلى الشارع لاستنشاق الهواء والترويح عن النفس، بل في كثير من الأحيان يقوم الوالدان بدفع أولادهم في الشارع. بحثاً عن أجواء الراحة من يوم عمل شاق وطويل، مما يعرض الحدث للوقوع في...مخالفات...يترتب عليها جنح، تؤدي به إلى السجن أو الإصلاحية)⁵ فالظروف غير الملائمة للمسكن تعتبر بمثابة ظروف أو حتى عوامل طاردة لأفراد منه، وهذا ما يدفع البعض منهم نحو البحث عن البديل الذي يتوافر على مستوى الشارع -حتى البعض مما حرم منه الفرد على مستوى مسكن الأسرة. وهذا من الممكن أن يكون له آثار

¹ - حسين عبد الحميد رشوان.(الجريمة) دراسة في علم الاجتماع الجنائي . ب ر ط ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،بت،ص174.

² - نفس المرجع،صص 168 - 169 .

³ - محمود حسن.الأسرة ومشكلاتها. دار النهضة العربية،بيروت،بت،ص 61 .

⁴ - فوزية عبدالستار. مرجع سابق،ص 170 .

⁵ - فهمي توفيق مقابل. العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الإصلاحية في المجتمع العربي . مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، د ت ،ص12.

سلبية على شخصية الفرد خاصة إذا كان هذا البحث عن البديل – الذي قد يكون مشجع على الانحراف- يكون في مرحلة الطفولة والمراهقة والآثار السلبية للمسكن غير الملائم – كبعد مادي في البيئة الأسرية- لا تقف عند حد ما سبق التعرض إليه، وإنما كذلك تؤثر حتى على طبيعة اتجاهات الآباء نحو تنشئة أبنائهم، وفي هذا المجال توصلت(فاطمة المنتصر الكتاني) إلى اعتباران...كثير من أساليب المعاملة المشددة التي يتلقاها الطفل وخاصة التوبيخ واللوم والعقاب، تكون نتيجة ضيق المسكن أكثر منها نتيجة أخطاء حقيقية من جانب الأطفال أو لأهداف تربوية سليمة من قبل الآباء. بحيث تتدخل الظروف المادية للمسكن بطريقة مباشرة في...العقاب) من جهة أخرى، الظروف المادية الخاصة بالمسكن، كظروف خاصة بالبيئة الأسرية للشخص المنحرف، تتعلق ببعده إيكولوجي آخر يتمثل في: المنطقة والحي السكني الذي يتواجد فيه مسكن الأسرة.

ب- المنطقة والحي السكني :

كثيرا ما يذهب علماء الانحراف المهتمين بتوزيع الظاهرة الانحرافية عبر أجزاء المدينة مثلا إلى اعتبار أنه تمت هناك مناطق ترتفع فيها نسب هذه الظواهر الانحرافية في حين يسجل انخفاضها في مناطق أخرى.

وانطلاقا مما سبق فإنه تمت هنا...المناطق التي تتمتع بالحدائق والمنتزهات وساحات اللعب...يمكن أن تكون (ذات) إمكانيات مناسبة لامتناع الطاقة الزائدة التي قد تجد متنفسا واسعا لها)¹في حين هناك المنطقة المتخلفة وهي ذلك...المكان المغلق عن بقية أجزاء المجتمع بسبب عوائق طبيعية وفوارق اجتماعية والتي توجد فيه مجموعة من المباني السيئة والمتداعية، وغير المتناسقة مما يخلق مجالا خصبا لظهور السلوك الجانح. وتتميز هذه المناطق بالازدحام الشديد...وتجذب المنطقة المتخلفة خليطا سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين... (كما أنها) تشبع فيها الرذائل الاجتماعية...كما تتسم المنطقة...بالظروف الصحية غير الملائمة)².

ورغم التفرقة -الجزئية- بين هاتين المنطقتين إلا أنه لا يعني ذلك ضرورة أن كل منطقة متخلفة تضم مباشرة أشخاصا منحرفين ومجرمين. فرغم خصائص المنطقة المتخلفة يظل يتواجد هناك أناس أسوياء السلوك وجد منضبطين اجتماعيا، كذلك من ناحية أخرى، لا تعد المنطقة الملائمة، والتي تتوفر مثلا على المساكن والتهيئة العمرانية المناسبة، بمنطقة يخلو منها الانحراف واحترافه أو جعله عادة لهم.

ومن أجل تبيان علاقة المنطقة والحي السكني مع توجه الأفراد نحو الانحراف والاستمرار فيه.

¹ - فاطمة المنتصر الكتاني. الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال: دراسة ميدانية نفسية اجتماعية على اطفال الوسط الحضري في المغرب، الاردن، دار الشروق، 2000، ص88.

² -- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع. التدين علاج الجريمة. ط 2، مكتبة الرشد، الرياض، 1999، ص 165.

أجري (وشد Show) بحث حول...تأثير الحي (الوسط المحيط بأسرة الإنسان من سكان جغرافي وجيران او أماكن اللقاءات وتوعية العلاقات والصلات القائمة بين سكان الحي) على خمسة أخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل. وقد وصف (شو) الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح...توفرت على أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإطفاء طابع الرجولة والبطولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين¹.

فهذه الدراسة تركز على أن المنطقة والحي السكني كميزات مادية للأسرة من الممكن أن تكون غير صالحة، مما يجعل هذه الأسرة تمتاز بأنها مفككة ماديا من جانب طبيعة المنطقة والحي السكني من جهة أخرى يجب التركيز على أن المنطقة والحي بالإضافة أنهما يشكلان البيئة المادية الخارجية للأسرة، إلا أنهما كذلك متضمنان في البيئة المعنوية والتي تمثل علاقة الشخص بهما في تواجده الاجتماعي.

وحسب (السيد عبد العاطي السيد) أن من مميزات الحي الذي يؤثر سلبا على قيم ومعايير الافراد: المقيمين به، ما يلي:

- حالة الحي الذي يكون ذا طابع تجاري مزدحم ملئ بالصخب والمعاملات التي تسيطر عليها أساليب الغش والخداع مما يجعل الناشئة على اتصال يومي بهذه الصور العلائقية التي تطبع فيها نمطا معيناً من السلوك والتعاطي تغلب عليه الروح السائدة التي ستؤثر على المدى الطويل في تشكيل قيمها ومعاييرها وأنماط سلوكها².

- كذلك يكون للحي دور في توفير البيئة المناسبة لظهور الانحراف. من خلال المقاهي المنتشرة فيه...والتي تشجع ألعاب الغش والميسر وتعاطي الكحول والمخدر³.

ومما تقدم يمكن القول أن قضية الانحراف والجريمة تتعلق بالظروف الخاصة بالمنطقة والحي السكني والمحيط بالبيئة الأسرية أكثر من مجرد المنطقة والحي كبيئة مادية.

تجدر الإشارة فيما يخص التفكك المادي للبيئة الأسرية: من جانب الوالدين – حجم الأسرة- الظروف والإيكولوجية (المسكن، المنطقة والحي السكني)، أنها لا تعد الظروف الوحيدة التي من الممكن أن تميز أسرة المنحرف، حيث هناك احتمال اتصافها بظروف معنوية خاصة بالتفكك المعنوي (الوظيفي) على مستواها.

ثالثا- التفكك المعنوي للأسرة:

على مستوى هذا الجزء من البحث سيتم التركيز على بعض أشكال التفكك المعنوي الذي يميز – من: الممكن- أسرة المنحرف، ومن بين هذه الأشكال هناك

¹ - نفس المرجع، ص 166 .
² - صالح بن إبراهيم عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 95 .
³ - السيد عبد العاطي السيد. المجتمع والثقافة والشخصية: دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ، ص 47.

1- التربية غير السليمة

يمكن اعتبار التربية الأسرية غير السليمة – حسب المهتمين- من بين أهم العوامل المؤثرة في توجه الأفراد داخل الأسرة وحتى خارجها نحو ارتكاب الانحراف بدرجاته المختلفة. من جهة أخرى، يمكن أن تعد هذه التربية الموجهة من قبل الأسرة نحو الفرد مؤثر مباشر على انسياق أفرادها وراء الانحراف الجريمة، وهذا في حالة كون...أحد الأبوين أو كلاهما مجرماً أو...منحرفاً... (حيث) يكتسب الابن السلوك الإجرامي عن أبويه بالمعاشرة¹ وتقليد أبويه، أو حتى أحد أفراد عائلته. ففي ظل غياب النموذج السوي الذي يعتمد عليه الطفل في تحديد السلوك المنحرف من غير أي بمعنى آخر، في ظل عدم توفير المرجعيات السلوكية المتوازنة اجتماعياً على مستوى الأسرة، ينشأ الفرد في بيئة تنمي في نفسيته التوجه نحو الانحراف والاستمرار فيه لإشباع حاجاته بأي طريقة كانت .

وفي السياق ذاته...تبين أن هناك تسعة مراهقين من عشرة من بين المراهقين المنحرفين ممن فقدوا (النموذج السوي في السلوك المقدم من قبل الأبوين) ...في طفولتهم². كذلك يمكن أن تساهم ظروف الأسرة – من الناحية التربوية- إلى إنتاج الانحراف والعود إليه لدى الأفراد، بطريقة غير مباشرة عندما يجهل القائمين على عملية تربية الأبناء الأسس السوية للتربية، ومن الممكن ملاحظة ذلك مثلاً في حالة...إسراف الأبوين في الحنان والتدليل الزائد للطفل، أو إسرافهما في القسوة على الطفل وحرمانه من...مطالبه الضرورية³، وهذا التطرف في اتجاهات الوالدين نحو تربية الأبناء، ينعكس سلباً على بناء شخصيتهم وسلوكهم المستقبلي، الذي قد يتوجه نحو الانغماس في الانحراف. كذلك تتضمن التربية غير السوية احتمال اتجاه الوالدين إلى اعتماد أسلوب التذبذب في المعاملة، جزاء - تقريباً- على السلوك ذاته، مما يفقد الطفل فهم لب الرسالة التربوية الموجهة من قبل الأبوين.

كذلك السماح لأحد الأصدقاء أو الجيران أو الأقارب بالتدخل في تربية الأبناء بشكل كبير، وخاصة إذ كان النموذج المقدم ليس قائماً على تنمية الجوانب الإيجابية في شخصية الفرد، بل بالعكس تشجيعه على الانحراف.

ومن بين الدراسات التي أجريت في موضوع علاقة التربية الخاطئة بالانحراف والجريمة، ما تم إجرائه في...ألمانيا على 500 مجرم (حيث تبين) أن 60 % منهم قد نشأ وفي ظل مبادئ تربوية غير سليمة⁴.

¹ - فتوح عبدالله الشاذلي. علم الإجرام وعلم العقاب (الجزء 1) : علم الإجرام العام . ط 1 ، دار الهدى، لمطبوعات، الإسكندرية 1993، ص 274 .

² - تماضر حسون وحسين الرفاعي. مرجع سابق، ص 137 .

³ - فتوح عبدالله الشاذلي: مرجع سابق، ص 276 .

⁴ - محمد عقل. مقدمة في علم الإجرام (دراسة في علم اجتماع الجريمة) . ط 1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، 1991، ص 100.

وفي سنة 1983 أجرى (شوكا لينجام Chocka Lingham) دراسة على 50 منحرفا ، وكان الهدف من الدراسة هو تبيان العلاقة ما بين الانحراف وعوامل اجتماعية مثل نقصان التربية :ومن بين النتائج المتحصل عليها... المنحرفون كانوا أكثر من غير المنحرفين ، من حيث افتقارهم للتربية والمراقبة الوالدية. كذلك كان لهم آباء لم يكونوا على علم بالمخالفات المرتكبة من قبلهم¹ وهنا يظهر بوضوح غياب الضبط والمتابعة من قبل الوالدين كميزة للعائد إلى الانحراف.

كما قام مركز دراسات وبحوث السجون في فرنسا بإجراء دراسة توصل من خلالها إلى ان.. 40 % من المجرمين المبتدئين كانت تعوزهم في طفولتهم رعاية الأم، وأن نسبة بـ 50 % من المجرمين...المحترفين عانوا كذلك الحرمان من تلك الرعاية² وهذا مع العلم أن رعاية وتعهد الأم لطفلها وظيفه جد مهمة في بناء شخصية سوية.

ومن الظروف التربوية المميزة للأسرة هو انخفاض المستوى التعليمي للوالدين ، وهذا من الممكن أن يساهم في فشلها في تربية الأبناء تربية سوية، وهذا بالنظر لعدم مقدرتهما- في بعض الأحيان- على فهم سلوك الأبناء وتوجيهه نحو الوجهة الصحيحة ،وقد توصل كل من (تماضر حسون وحسين الرفاعي) إثر دراسة جملة مساجين ينتسبون إلى ثلاث دول عربية ، أنه بالنسبة للأمهات فقد بلغت نسبة الأمية لديهن.. 90 % من مجموع أمهات أفراد العينة... (في حين بلغت نسبة الأمية لدى الآباء 39 % ...) ³ومن بين العناصر الأساسية التي توجه مضمون الرسالة التربوية داخل الأسرة هناك واقع المستوى الأخلاقي ، وهذا الواقع له دور أساسي في طبيعة بناء شخصية الأفراد داخل الأسرة.

2-المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة

يعتبر المستوى الأخلاقي المنهار من بين أشكال التفكك المعنوي على مستوى الأسرة ، وهو بدوره له دور كبير في سلوك أفرادها ويتضمن انهيار الأخلاق على مستوى الأسرة. ،..انعدام القيم الروحية وفقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية داخل جدران المنزل . مثل هذه الأسرة تكون الحياة فيها مجردة من معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب ،ويصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا... واهم عوامل الانهيار الأخلاقي داخل الأسرة هو انحراف الوالدين أو كلاهما ،أو انحراف أكبر الأبناء أو أكبر البنات >⁴.

فالبينة الأخلاقية -على مستوى الأسرة - لما تكون متدهورة وفسادة ،تعمل على توفير الجو الملائم لإنتاج انحراف أفرادها ،وذلك في ظل غياب ضمير قوي يضبط داخلها سلوكيات الأفراد من جهة ،ومن جهة أخرى في ظل غياب أبسط قواعد النظام والأخلاق

¹ - فوزية عبدالستار . مرجع سابق،ص 169 .

² -سمير يونس. مرجع سابق ،ص 125.

³ -رؤوف عبيد. أصول علمي الإجرام والعقاب . ط 8 ،دارالجيل للطباعة،مصر 1989 ،ص 394 .

⁴ -تماضر حسون وحسين الرفاعي. مرجع سابق،ص 164 .

، وهذا ما يشجع الأفراد من الأسرة على الاندفاع نحو اقتراف الأفعال المنحرفة اجتماعيا وأخلاقيا بدون رقيب.

كذلك تدعيما لما سبق، يمكن اعتبار أن الانهيار الخلقي داخل الأسرة يتميز بمظاهر متعددة منها... انحراف الوالدين، فقد يكون الأب منحرف أو من تجار المخدرات، أو بصفة عامة عميل للسجون لاي جريمة أخرى... وقد لا يكون انحراف الأب راجعا بالضرورة إلى ارتكابه الجريمة¹. من جهة أخرى يعد انحراف الأم شيء جد خطير على تربية الأبناء ومستقبل سلوكهم داخل المجتمع، ولهذا الانحراف صور متعددة أشدها خطرا احتراق الأم للرديلة، وهو سلوك ينعكس سلبا وبصفة خاصة على البنات... وقد... ينحصر انحراف الأم في سلوكها المعيب داخل المنزل².

فهذا المستوى الأخلاقي المنحط لدى الأبوين وحتى لدى الراشدين، يوفر القدوة السيئة لباقي الأفراد داخل الأسرة، وهذا من الممكن جدا أن يؤثر في جعلهم يتبنون تلك الأخلاق الفاسدة ويجعلونها منطلقات أساسية توجههم في عالم انتهاج الانحراف والجريمة.

ومن مظاهر الانهيار الخلقي والسلوكي هو: مثلا تفشي تعاطي المخدرات والمسكرات. وفي هذا المجال أجرى (ستمبل P. Stumpel) دراسة... على عينة شملت مجموعات من الأسوياء والمجرمين المبتدئين والمجرمين المحترفين، تبين له من خلالها أن 66 % من آباء المجرمين المحترفين من مدمني... المسكرات أو المصابين بأمراض عقلية³.

وكذلك أجرى (لثنيير Leteneur) بحثا حول... 400 من المجرمين المودعين سجن Ensisten بفرنسا حيث خلص إلى أن 30 % ... من المدمنين جاءوا من أسر تفشى فيها الادمان⁴.

وقد أجرى (ستاري Stury) في ألمانيا دراسة شملت.. 144 مجرما حدث وجد أنه في 32 % منها كان الأب مجرما، و 25 % كان مدمن خمر... وفي 36 % منها كان أحد الإخوة مجرما، وكانت هذه الأرقام جميعا تفوق المتوسط العام⁵.

هذه النتائج الإحصائية تؤكد بصفة ملموسة بعض الظروف المتعلقة بالانهيار الخلقي والسلوكي الذي تميز أسر المنحرفين بصفة عامة، والعائدين إلى الانحراف كذلك. ففي ظل بيئة أسرية ينتشر فيها انعدام الأخلاق فيما يخص: الوالدين، والإخوة الكبار، كيف يكون مصير الأفراد الصغار ضمن هذا النطاق؟ وهذا ما يمكن أن يفسر لماذا هناك بعض المنحرفين الذي يلاحظ -فيما يخصهم- فساد أخلاقي رهيب يصل إلى درجة عدم الإحساس بالرحمة تجاه ضرب أو حتى قتل الأطفال أو حتى الاعتداء على العجزة العزل.

¹ - سليمان بن عبد المنعم سليمان. أصول علم الإجرام القانوني. برط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994، ص 339.

² - نفس المرجع، ص 339.

³ - أحمد حبيب السماك حبيب السماك (ظاهرة العود إلى الجريمة) في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي. برط، ذات السلاسل

للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص 208.

⁴ - أحمد حبيب السماك. مرجع سابق، ص 208.

⁵ - السيد رمضان. مرجع سابق، ص 129.

ولهذا يمكن القول أنه من المحتمل جدا أن تكون ظروف العائد إلى الانحراف من الناحية البيئية الأخلاقية الأسرية جد فاسدة ومهارة من الناحية الأدبية، كذلك من جهة أخرى قد يكون له هذا الجو المتعفن اخلاقيا - أثر جد ضار- على واقع العلاقات البيئية فيما يتعلق بأفراد أسرة المنحرف والمجرم.

3-العلاقات فيما بين أفراد الأسرة.

على الرغم من كون العلاقات ما بين أفراد الأسرة لا يمكن فصلها من الناحية الواقعية عن الجانب المادي لها أو حتى باقي أشكال الجانب المعنوي، وذلك راجع لتداخلها فيما بينها، من جهة ومن جهة أخرى لتأثير كل واحدة منها على الطرف الآخر، إلا انه سيتم إجراء محاولة لتبيان بعض خصائص العلاقات ما بين أفراد الأسرة الخاصة بالمجرم.

يرى (عبد الحميد رشوان) أن من بين خصائص الأسرة التي تنتج المنحرفين هناك - شيوع التوتر في الأسرة، ازدياد الصراعات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية، ويولد فيها أخطر ردود فعل، ومنها الفعل الإجرامي¹ فالجو السائد في الأسرة الذي يملؤه الصراع وكثرة الخلافات بين الأبوين وبين الإخوة من جهة وبين الأبوين والإخوة من جهة أخرى، هذا من شأنه أن يفسد الحياة المتوازنة للأفراد بداخل الأسرة ويرى (نظير فرج مينا) أن من مظاهر العلاقات الأسرية السيئة في ارتباطها بالانحراف هناك...مظهر وجود زوجة الأب...وقسوة الوالد على الأم أمام الأبناء وعدم الاختلاط بين الوالد والأبناء². فتعدد زواج الأب يعمل على توتر العلاقات - على الأقل- بين الزوجة السابقة والحالية ويؤدي بدوره إلى الصراع الذي من شأنه أن يهدد استقرار الحياة العائلية بصفة عامة . وفي ظل هذه الاجواء يتجه بعض الأفراد للبحث عن متنفس، يروح عنهم من وطأة ثقل الجو المشحون داخل البيت، فمن الممكن أن يتعاطوا المخدرات ويستمرروا في ذلك، كما من الممكن أن يسلكوا انحرافات أخرى اقل أو أكثر ضرارا.

ويعتقد (محمد شفيق) أن الأسرة - من الناحية العلائقية فيما بين أفرادها- من الممكن أن تؤدي إلى :انحراف (جناح) الأحداث بها وتماديهم مستقبلا في عالم الانحراف فيقول يعتبر عدم التجانس المنزلي...من العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمالات انحرافا لأحداث، وذلك كما يشاهد في حالات سيطرة أحد الأعضاء على الآخر أو على الجميع، أو كما يبدو ذلك في حالات المحاباة بين أفراد الأسرة الواحدة وتفضيل البعض على الآخر، والتجنيب أو العزل الاضطهادي أو السخرية تجاه أفرادها أو كما يحدث حينما...تشيع روح الغيرة والعداوة والحقد بين الإخوة³.

¹ - حسين عبد الحميد رشوان. (الجريمة) دراسة في علم الاجتماع الجنائي . برط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بت النشر، ص 147 .

² - نظر فرج مينا. الموجز في علمي الإجرام والعقاب ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 138 .

³ - محمد شفيق. الجريمة والمجتمع. محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بت، ص ص113-114.

ومن الدراسات التي أجريت فيما يخص تبيان علاقة واقع العلاقات في الأسرة وتوجه أفرادها أو البعض منهم نحو الانحراف أو حتى العود إليه ،هناك مثلاً...الدراسة التي أجراها شيلدون واليانر و جلوك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبين أن من الأحداث المجرمين موضوع الدراسة قد تربوا في بيوت استحكمت العداء فيما بين الآباء والأمهات أو بين الوالدين والأبناء)¹.

كذلك ما جاء به (محمد عقل)،حيث رأى أنه ...لقد أشارت الدراسات التي أجريت على أحداث منحرفين أن 61,6 % من الذين شملهم البحث كانت علاقاتهم مع آبائهم غير مرضية ،وأن 65 % كانت العلاقات بينهم وبين والديهم تمتاز بشبه القطيعة التامة والإهمال من قبل الوالدين ،وذلك بسبب الإدمان على ...المخدرات ،القمار ،الخمور ،ثم عدم التوافق بين الأبناء والآباء)².

¹ - علي محمد جعفر. الأحداث المنحرفين - عوامل الانحراف - المسؤولية الجزائية - التدابير . ط 1، المؤسسة الجامعية للطبع

والنشر والتوزيع ،بيروت ،1984 ،ص 62.

² - ود عقل. (مقدمة في علم الإجرام) دراسة في علم اجتماع الجريمة . ط 1 ،الجمعية الفلسطينية، الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس

الشريف 1991 ،ص 101 .

خاتمة الفصل:

الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة، تأتي نتيجة اقتران هذه المؤسسة بالعملية الاجتماعية وعمليات التفاعل المختلفة التي تثري بيئتها الاجتماعية نتيجة الاحتكاكات اليومية والشخصية بين الأفراد، فالأسرة تقوم بعملية التشكيل الاجتماعي للفرد وذلك من خلال تدريبه على القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المرغوبة، لذلك نقول بان الأسرة بالنسبة للفرد تمثل جماعة إنسانية يتفاعل معها، وهذا يؤدي إلى الدور الحيوي الذي يقع على عاتقها في تشكيل شخصية الفرد نموه المختلفة.

والجدير بالذكر أن كل أسرة يمكن أن تستمد خصوصياتها من مجموعة القواعد والأحكام الاجتماعية المتماشية مع الثقافة الفرعية للأسرة، لذلك فإن التعرف على هذه المعالم التي تهيكل المحيط الأسري من شأنه أن يساعدنا على قراءة مختلف النشاطات والعمليات الاجتماعية التي تحدث داخل الأسرة، وفقا للقالب الاجتماعي الذي تنصب فيه. وأما على هذا فإن الإلمام بخبايا الأسرة الجزائرية انطلاقا من دراسة خصائصها وتوزيع إمكاناتها وادوار الأفراد فيها يسمح لنا بقراءة مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي الداخلي في الأسرة، الشيء الذي يمكننا من تحديد طبيعة التفاعل بين مختلف المستويات.

وقد خضعت الأسرة الجزائرية إلى عدة دراسات حاولت إلقاء الضوء على بعض من خصائص بنيتها ووظيفتها، فهي تبقى غير كافية مقارنة مع أهمية الأسرة الجزائرية والمكانة القيادية التي تحتلها قديما هو حديثا. ولقد أظهرت الدراسات التحولات العميقة التي مستها قبل وأثناء وبعد الثورة التحريرية، وفي السنوات الأولى من الاستقلال خاصة في السنوات الأخيرة التي تعرضت إليها هذه الأسرة للإبادة الإيديولوجية الثقافية والبنوية على يد ما يسمى بالإرهاب.

إذ هذه الفترة حولت وغيرت الكثير من الأرقام والإحصاءات نظرا لظاهرة النزوح الداخلي نحو المدن هروبا من الموت والخراب، فالتفاوت كان واضحا بين الأسر الريفية والأسر الحضرية من حيث البنية الحجمية والثقافية.

كما أن العوامل الأخرى كان لها دورا حاسما في تغيير صفات الأسرة الجزائرية خاصة العامل الاقتصادي الذي يعد من أهم الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج إلى العمل ، وتقلص حجم الأسرة كما أن العامل الثقافي الذي تجسد بشكل كبير في التعليم وفي وسائل الإعلام كان له دورا كبيرا في تغيير نمط المعاملة الداخلية بين أفراد الأسرة في جميع الاتجاهات.

على كل ومهما يكن من أمر، ورغم هذه التحولات العميقة إلا أن ذلك ليس معيارا نهائيا نقيس به تحولات الأسرة الجزائرية بصفة مطلقة، لان خصائص الأسرة التقليدية أو العائلة لا زالت تطبع الأسرة المعاصرة لما لها من ساس ومبادئ ايجابية مستحيل على الأسرة الجزائرية الاستغناء عنها.

الفصل الرابع
العوامل المؤثرة في الانحراف والجريمة لدى الأطفال في المجتمع
الجزائري.

أولا- عوامل ذاتية شخصية

ثانيا- عوامل وراثية

ثالثا- عوامل نفسية

رابعا- العامل الاجتماعي

الفصل الرابع:

العوامل المؤثرة في الانحراف والجريمة للأطفال في المجتمع.

تمهيد:

كان هناك اتجاه دائم إلى الربط بين مفهوم الجريمة ومفهوم المرض على أساس أن السلوك الإجرامي سلوك مرضي وليس سلوك صحي أو سوي. وهذا الربط أدى إلى نتيجة غير دقيقة في تفسير الجريمة ووضع سياسة للوقاية والجزاء، انه يؤدي ويشجع المجتمع على البحث حول سبب الجريمة، مثلما يبحث الطبيب عن أسباب المرض. وهو ابعد الأشياء إلى الحقيقة، إذ ليس هناك مكروب مسؤول عن المجرم والجريمة، فالمجرم في النهاية هو نفسه المسؤول عن الجريمة داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ويترتب عن ذلك انه ليس هناك مصل معين للوقاية من الجريمة.

ونجد أن كل الآراء التي اتجهت إلى محاولة تفسير الجريمة وإرجاعها إلى سبب واحد مثل الجهل أو الفقر أو الاضطرابات النفسية أو سوء الحالة الأسرية أو القدوة السيئة أو الإعلام السيئ... الخ، جميعها قد باءت بالفشل، والاعتقاد العام بين الباحثين الآن، هو أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بجذور متعددة تتفاعل في بيئة معينة وظروف معينة لا يمكن حصرها، يتولد عن ذلك في دراسة السلوك الإجرامي، ومن ناحية أخرى فان وصف الجريمة بالوباء هو وصف صادق على انتشار الجريمة في المجتمع حيث نجد في الواقع أن وباء الجريمة قد انتشر انتشارا كبيرا في العصر الحديث وتلونت ملامحه أكثر من أي وقت مضى وهو ما يعرض المجتمع وكيانه للخطر والتدهور، وتضاعف عدد المجني عليهم حتى أصبحوا أكثر من ضحايا أي وباء.

إن لدراسة الجريمة جوانب كثيرة كون أن مفهوم الجريمة مفهوم عريض جدا ومتعدد وان كان حينما نسمع كلمة جريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية والضحايا التقليديين مثل ضحايا السرقات والقتل والاغتصاب، وأطلق عليها بعض العلماء الجرائم الطبيعية أي التي توجد في كل مجتمع وزمان ومكان إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعدد المجتمع البشري، فهي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا، وأكثر عقلانية أي نشاطا محسوبا ومقصودا أكثر منها مصادفة.

ومن الأخطاء الشائعة أن نتصور أن عاملا بمفرده مسؤول عن حدوث الجنوح، ولكن الجنوح شأنه في ذلك شأن بقية الأمراض والاضطرابات النفسية والعقلية، لا يفسر إلا على ضوء الاتجاه المتعدد العوامل في نشأته.

ومؤدى هذا الاتجاه في التفسير أن عاملا واحدا لا يكفي لتفسير الحالات المرضية، ولكن لا بد من تضافر وتفاعل عدد من العوامل الوراثية والبيئية، ولا بد لهذه العوامل أن تظل تتفاعل ويؤثر بعضها في بعض عبر فترة كافية من الزمن وتظل تسقط تأثيرها على الفرد حتى تأتي بالتأثير الكافي.. ومن ذلك أن العامل الواحد الطارئ أو العارض أو قصير المدى لا يؤدي إلى الإصابة بالمرض أو إلى حدوث الانهيار، فالجنوح ظاهرة متعددة العوامل حيث تؤثر فيها العوامل التالية:

-عوامل وراثية.

-عوامل نفسية.

-عوامل شخصية.

-عوامل اجتماعية تربوية.

ومؤدى الاتجاه المتعدد العوامل في نشأة الانحراف أنه يلزم تضافر مجموعة من العوامل الوراثية أو الفسيولوجية أو الاستعدادية، وكذلك مجموعة من العوامل البيئية على أن تتفاعل هذه العوامل عبر فترة زمنية طويلة، أي تتفاعل مع عامل الزمن وتظل تسقط مؤثراتها السلبية على الفرد الذي يستخدم كل ما لديه من قوة في المقام، تلك المقاومة التي تتمثل في قوة الضمير وسلامته ويقظته وسلامة الاستعداد الوراثي والبنيان النفسي، فإذا زاد الضغط عن مقدار المقاومة حدث الانهيار، وإذا لم يزد ظل الإنسان سليما وسويا¹.

اولا-عوامل ذاتية شخصية.

تمثل هذه العوامل في الحتمية الموجودة في كيان المجرمين انفسهم وحالات المرض، والاضطرابات الوظيفية، وتركيب الجسم الحيوي، والحالة النفسية والعقلية، والعصبية، ويدخل ضمن هذا النوع العوامل البيولوجية، والنفسية².

ولقد دلت بعض الدراسات التي استخدمت اختبار (ايزنك)في الشخصية، أن الأحداث الجانحين من بين فئة الانبساطيين أي يتسمون بسمة الانبساط، وليس الانطواء وأنهم أكثر عصبية وذهانية، ولديهم نزعات إجرامية أكثر مما يوجد لدى المجموعات الضابطة، وتخلص نظرية ايزنك في تأكيد الجوانب الوراثية جنبا إلى جنب مع العوامل البيئية في تفسير السلوك الجانح.. وإذا كان الأحداث والجانحون أكثر تعرضا للمرض النفسي والعصاب، والمرض الذهاني العقلي فمؤدى ذلك أنهم ليسوا أسوياء من ناحية الصحة النفسية والعقلية.

¹-عبد الرحمان العسوي.مرجع سابق،ص71-72.

² كمال دسوق. علم النفس العقاب، وأصوله وتطبيقاته. القاهرة: دار المعارف، 1961، ص333.

ولقد أكدت دراسات كثيرة كما سبق القول أن الجنوح ظاهرة متعددة العوامل حيث تتفاعل في حدوثها عوامل وراثية وفسولوجية واجتماعية ونفسية، وان كانت هذه الظاهرة لم تلق بعد الاهتمام الكافي من جانب علماء النفس، ومن بين العوامل الشخصية إلى جانب انخفاض الذكاء والانبساطية والعصابية والذهانية، انخفاض مستوى الطموح وشدة القابلية للإيحاء أو للاستهواء، لذلك يمكن التأثير في الحدث بسرعة عن طريق الإيحاء والاستهواء. ومن بين العوامل الاجتماعية المرتبطة بجنوح الأحداث انخفاض المستوى التعليمي للآباء وكثرة التردد على دور السينما، والمعيشة في كنف البيوت المحطمة وفقدان الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة¹.

ثانيا- عوامل وراثية.

يقصد بالعوامل الوراثية كل ما يأخذه الفرد من والديه عن طريق الكروموزومات والجينات وتحتوي خلية الإنسان على (46) كروموزوم، نصفها مأخوذ من الأب والنصف الآخر عن الأم، وهي منتظمة من ثلاثة وعشرون زوجا كل زوج منها له نفس الشكل ونفس الوظيفة، تؤخذ واحدة في كل زوج من احد الأبوين بهذا يشترك الأبوان، مناصفة في نقل الصفات الوراثية لأبنائهم وتتوقف العوامل الوراثية على هذه الكروموزومات، لأنها تنقل العوامل الوراثية عن طريق الجينات (sgene)، والجينات عبارة عن أكياس كيميائية في منتهى الدقة تنتظم على الكروموزومات، ويصعب رؤيتها تحت الميكروسكوب ومهما كانت قوته، وعدد هذه الجينات لا تحصى وهي التي تحمل الصفات الوراثية عن كل من الأب والأم فأى صفة متوارثة لا بد أن تعود في صال واحد من الجينات أو مجموعة منها، وهذا ما نقصد به العوامل الوراثية².

بناء على هذا تكون الجينات موزعة كالكائنات في كل جزء من أجزاء الكائن الحي النامي وهي مصدر الطاقة التوجيهية والإنشائية، في أثناء دورة النمو بأكملها من الحمل بالى النضج، وهي تنقل ما لا حصر له من السمات الوراثية والجسمية والوظيفية مثل لون العين واختلاف الأمزجة، والموهبة الموسيقية، وفصائل الدم والأنماط، كما إنها تحدد الاسس العامة للنمو ومختلف مراحل النمو من مرحلة النطفة إلى الجينات والشباب³.

وبما أن للعوامل الوراثية اثر كبير في توجيه سلوك الفرد فإننا سنحاول أن نجمل معظم نواحي العلاقة بين الوراثة، والسلوك الإجرامي من أهمها تعد الوراثة هي انتقال كلي أو جزئي للخصائص، وصفات السلف إلى الخلف لحظة الإخصاب (نشأة الجنين)، وهذا ما توضحه الدراسات العالمية كانتقال الطباع والصفات العضوية والأمراض من الأب إلى الابن أي من الوالدين غالى الأبناء، بدرجات متفاوتة ومختلفة قد ترتفع فيحدث التشابه

¹- عبد الرحمان العسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، 1990، صص 77-78.

²محمد السويدي. يدو الطوارق بين الشباب والتغير، دراسة سوسيو انثروبولوجية في التغير الاجتماعي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت، ص 9.

³عوض محمد. مبادئ علم الإجرام والعقاب، الجزء الأول في علم الإجرام. بيروت: دار الطباعة للنشر، د ت، ص 21.

بينهما، أو الاختلاف إلى أن الإنسان بتنازعه قوتان متعارضتان قوى الوراثة وقوى التغيير والتبديل، كما قرر (لومبروزو) بان المجرم يتوفر على صفات عضوية (خلقية) تميزه عن غيره من المجرمين، وان هذه الصفات وصلت إليه واكتسبها عن طريق أجداده القدامى، إلا أن هذه الدراسات اثبت الواقع بطلانها، ويرى (سذرلاند) بان ظروف البيئة الواحدة هي التي تدفع إلى ظهور السلوك الاجرامي وإذا ما بقيت تلك الظروف على حالها فإنها ستدفع بالخلف أي الفروع إلى هذا السلوك ويتولد التفاعل بين الظروف الخاصة بالبيئة والاستعداد الإجرامي الموروث، لظهور السلوك الإجرامي¹.

بينما تعمل عوامل الوراثة إلى نقل الاستعداد الإجرامي للخلف وتسعى العوامل الأسرية، الاجتماعية؟، والنفسية غالى أنتاج سلوك إجرامي بالنظر لاستعداد الفرد للجريمة، وبالرغم من كل ما ذكرناه يبقى للعامل الوراثي دور في بروز السلوك الإجرامي بالإضافة إلى تفاعلها مع عوامل أخرى .

ويقصد بذلك ما تخلفه هذه التشوهات الخلقية والإعاقات الجسدية من شعور بالنقص وعدم التكيف الذي يظهر عادة في شكل تصرفات عدوانية على الأفراد والممتلكات.

ويرى العالم الأمريكي (ادلر) أن أشكال العنف والسلوكات السيئة، والجرائم المختلفة ما هي الا نتيجة للشعور بالنقص الذي تولده الامراض، وكذا العاهات².

وهي نفس النتائج التي توصل إليها (هوتون) العالم الأمريكي عام 1939 م عند دراسته لعينة من 17000 شخص من السجناء والمواطنين الأحرار، بعدما طبق عليهم بعض مقاييس الجسم (umainescorpsdescaracteristiquelesh) وتوصل من خلال مقارنته بين السجناء (المجرمين) والمواطنين الأحرار أن نماذج المجرمين تميل إلى أن تكون مختلفة في مقاييسها الجسمانية، عن غير المجرمين ووجد أن مجموعة المجرمين متفسخين أخلاقيا وعقليا ومورفولوجيا، ووراثيا إذا قورنوا بالمدنيين، واستخلص من ذلك نتيجة منطقية ألا وهي أن الوسيلة الوحيدة للتحكم في الجريمة تكمن في الضبط الاجتماعي للتناسل³.

وفي دراسة أخرى، قاما بها العالمان (روسلو) و (سبرنجر) اكتشفا أن الاتجاهات العصبية، تكون مرتفعة لدى المجرمين الصم مقارنة بالاسوياء وهذا من شأنه أن يؤدي بطريقة أو بأخرى، إلى سلوكيات عدوانية او اجرامية.

ويقوم هذا العامل على سند مفاده إن المنحرف يتصف بصفات تكوينية ولدت معه ، وهي التي تجعله يكون منحرفا مستقبلا وهذه الفكرة جاءت بناء على نظرية الطيب (سيزار لومبروزو) والتي تتلخص في كون الإنسان المجرم يولد نموذجا مميزا عن غيره من

¹ رؤوف عبيد. أصول علم العقاب والإجرام. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1977 ، ص 4.

² محمد سعيد فرح . الطفولة والثقافة والمجتمع. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993 ، ص73.

³ -محمد، عبد القادر قواسمية. جنوح الأحداث في التشريع الجزائري. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992، ص89.

الناس¹ ، بحيث يكون هذا النموذج مطابقا لنموذج الإنسان البدائي الأول ،وقد حدد (لومبروزو) هذه النماذج بعدة صفات نذكر منها :

عدم انتظام شكل الجمجمة ، وغزارة شعر الجسم ، وضخامة الفكيين ، وضيق الجبهة وكثرة تجاعيد البشرة واعوجاج الأنف ، وزيادة أو نقصان حجم الإذن² ، بمعنى إن المجرم هنا لا يختار الجريمة ،بل هو مدفوع إليها بالولادة ، وهنا يبرز دور الوراثة في تبين السلوك المنحرف ،أي إن الانحراف ينقل من السلف إلى الخلف عن طريق "مكروب في الدم ،وهذا المكروب هو الذي يولد الاستعداد للانحراف لدى الفرد المنحرف ، ولقد أكدت هذه النظرية نتائج دراسات مختلفة قام بتا باحثون "كدراسات التوأم خاصة إذا كان التوأم من بويضة واحدة ، فإنها في الغالب يتفقان في النزعة الإجرامية والانحرافية من حيث نوع الجرائم التي يقتربونها أو الأسلوب الذي تتم بت تلك الجريمة³.

فقد وجد (لأنج) في دراسته للتوائم عشر توائم جانحين من ثلاثة عشر توأم جانحا متشابهها واثنين من سبعة توأم متآخيا وأيد ذلك بأبحاث أخرى كل من (كرانزورازاروف وهامدي) كما يؤيد (ايزانك) تكرار الجنوح بنسبة 85% من التوائم المتشابهة ، وبنسبة 75% بين التوائم المتآخية⁴.

وهناك فرض يقول أن العوامل الفسيولوجية تلعب دورا في حدوث الجريمة والانحراف، من بين هذه العوامل وجود كروموزوم (Y) بشكل إضافي كما سبق القول كذلك، فان مرض الصرع وهو مرض عصبي، كذلك التخلف العقلي تعد من العوامل الهامة في حصول الجريمة، ولقد وجد أن النزاعات الصرعية ترتبط بالسلوك العنيف بسبب ضعف قوى الضبط في الدماغ، ولقد لوحظ أن الشباب المصروعين يمتازون بكثرة الحركة والنشاط والاندفاع وبعدم الثبات الانفعالي، وإذا ما تعرضوا لمواقف الضعف فإنهم يستجيبون استجابة عنيفة⁵.

ثالثا-عوامل نفسية:

عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص المؤثرة في شخصية الفرد يكمل فيها الميل إلى الانحراف والجريمة، وحسب علماء النفس فإن أي اضطراب نفسي يمكن إرجاعه إلى ثلاث عوامل: عوامل تكوينية مباشرة أو ماثرة أو عوامل ارتقائية.

فالعوامل التكوينية تعني الحالات التي يولد فيها الفرد إما مباشرة أو ماثرة وتتمثل في الأزومات الشديدة قبل ظهور السلوك الانحرافي، أما العوامل الارتقائية فتتمثل في النمو النفسي للفرد منذ ولادته حتى الرشد، وتعتبر من أهم العوامل ويمكن تقسيمها إلى عوامل

1- محمد، عبد القادر قواسمية. مرجع سابق، ص90.

2- نظير، فرج منا. الموجز في علم الإجرام والعقاب. ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دت، ص56.

3- محمد، عبد القادر قواسمية. مرجع سابق، ص91.

4- نفس المرجع، ص92.

5- عبد الرحمان العسوي. مرجع سابق، ص73.

داخلية نفسية وعوامل خارجية بيئية، فالعامل الداخلي غالبا يكون لا شعوريا، أما الخارجي فيتمثل في الخبرات أثناء التنشئة الاجتماعية.

ومن أهم العوامل الارتقائية نجد:

-الاضطرابات العاطفية: تتشكل غالبا بسبب الاضطرابات بين الطفل وأمه
-الذات العليا المعكوسة: تتشكل نتيجة التنشئة التي يتلقاها الطفل من والديه وأسرته، وتكون لا اجتماعية أو إجرامية ويتكون لدى الطفل الأنا الأعلى المعكوس.

ففي الطفولة يتكون لدى الطفل حسب رأي علماء النفس عقدة اوديب حيث يوجه الطفل كراهيته لأبيه باعتباره ينافسه في حب أمه، أما البنت فيتشكل لديها عقدة الكترا حيث تكره أمها لأنها تنافسها في حب أبيها، وينشأ عن هذه الوضعية الجنسية المثلية فالطفل قد يشعر بالافتخار إلى الحب الأبوي.

وبناء على هذه الوضعية يتكون لدى الطفل مركب نقص لأنه يشعر بالدونية لوجود نقص جسميا أو عقليا أو اقتصاديا، لذلك قد يلجأ الفرد إلى تقمص شخصية قد تكون منحرفة أو قد يلجأ إلى الكذب أو عصابة معينة، أي أن الفرد يسلك سلوكا انحرافيا¹.

فالعامل النفسي مرتبط بالعوامل العقلية أو البيئية، والسلوك سواء أكان سويا أم لا فهو يسعى إلى تحقيق تكيف الفرد مع مقتضية الحياة، وهذا التلاؤم غالبا ما يكون لا شعوريا في بداية الأمر ثم يتجه تدريجيا إلى الشعور، فهذا السلوك يرضى عنه المجتمع إذا كان منسجما معه ويستنكره إذا خرج عن قيوده، وفي هذه الحالة يسمى بالسلوك الانحرافي.

وهذه الأسباب النفسية أصبحت موضوع علم الإجرام، حيث أصبح يبحث عن أسباب الجريمة التي غالبا ما تكون خفية، أما (وليم هليي) فقد اهتم بدراسة التاريخ الأسري مؤكدا على الحياة الانفعالية للطفل ومالها من علاقة بالانفعال والانحراف، كما ذكر (سيرل بيرت) إلى وجود علاقة بين الطفل وأبويه التي قد تؤدي إلى انفعالات، وذكر أن 85 % من الجانحين يعانون من مشكلات عاطفية، أما مدرسة التحليل النفسي فتركز على مرحلة الطفولة المبكرة ومالها من أثر في توجيه سلوك الفرد وصحته النفسية والعقلية، فيكون لدى الطفل اتجاه نفسي يتجه نحو اللاشعور ليصبح من بين البواعث الكامنة².

وعادة ما تكون شخصية المنحرف ضعيفة تجعله أداة سهلة لتنفيذ الرغبات الشاذة، وهذه الشخصية الضعيفة تجعل الفرد يفقد القدرة على التوفيق بين دوافعه لفطرية ومقتضيات الواقع³.

ولقد ارجع رائد مدرسة التحليل النفسي (فرويد) السلوك الإجرامي لعدة عوامل نفسية بحتة في محتواها أهمها:

¹ - جلال عبد الخالق، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص 49-56.

² - نفس المرجع صص 49-56.

³ - محمد سلامة، محمد غباري. الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين. ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ص 113-190.

- الاضطرابات النفسية الناتجة عن تأثيرات وانطباعات مرحلة الطفولة الأولى تسترجع في مرحلتي البلوغ والرشد¹.

وهي رغبات مرحلة الطفولة الأولى التي تواجه بالإحباط لتتحول بعد كبتها إلى عقدة نفسية. عقدة اوديب: والتي رأى أنها تلعب دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي ويعني بذلك شعور الطفل بالغيرة والكراهية، والعدوانية اتجاه ابيه، حيث يرى فيه منافسة له في حب أمه².

- الصراع المستمر بين الذات العليا والذات الدنيا، ومحاولات الأنا التوفيق بين رغبات وشهوات الذات الدنيا ونواهي الذات العليا، فإذا ما حصل التوازن نتج عنه سلوك متكيف، وإذا حدث العجز نتج عنه السلوك المضطرب الذي قد يتحول إلى سلوك إجرامي³.

- **عقدة الذنب**: معنى ذلك أن الفرد حينما يرتكب جريمة ما ينمو لديه شعور بالذنب فيطلب العقاب عن طريق ارتكابه جريمة أخرى للتخلص من عقدة الذنب التي تلاحقه، حيث يظهر العنف في شكل مشاعر ذنب شديدة تطلب العقاب كي تهدأ، أي البحث اللاواعي عن العقاب وقد أيد فرويد في هذا الرأي كثير من اتباعه أمثال (باش) و(كيت)، (فرند لاندر)، (ليبوفتشي)، وقد ظهر أول اتجاه تحليلي لتفسير السلوك الإجرامي، على يد الطبيب النمساوي (اوغست اكهورن) في مؤلفه (الحدث المستمر) وكان من أوائل المحاولين لتطبيق نظريات فرويد في التحليل النفسي على أحداث المؤسسة الإصلاحية التي كان مديرا لها وتوصل غالى تصنيف ثلاث أنواع من المنحرفين والمجرمين: العصابي، العدواني، والتي تتضح حالته العليا، كل هذه التصنيفات تجتمع في صفة واحدة هي نقص القدرة على كبت الدوافع الغريزية⁴.

كما يتميز المريض بالصرع بصعوبة الإدراك والتذكر والتفكير، ويصاب بفقدان الوعي وخداع الحواس ولا يمكن من جمع غرائزه والسيطرة عليها وأيضا يعتقد في رؤية أشياء وسماع أصوات مما يدفعه ذلك إلى انتهاج سلوك إجرامي يتمثل في الأفعال المخلة بالحياة والجرائم الخلقية والسرقة والشروع في القتل.

- **انفصام الشخصية**: عبارة عن غير تكيف اجتماعي يترتب عنه انعزال وفقدان كل اتصال بالواقع تصاحبه الهلوسة، وهي سماع المريض أصوات غير موجودة ومن أهم الجرائم لها التسول والسرقة.

- **البرانويا**: يشعر بان أحدا يطارده ما يؤدي به إلى الظن ومحاولته قتل كل من ينظر إليه باعتقاده انه يحاول قتله، كما يسعى إلى الاحتيال والنصب والغيرة نحو من يحب الذي يؤدي به إلى قتله⁵.

¹ عبد الرحمن بن خلدون . **المقدمة**، بيروت: دار الفكر البنائي ، 1990، ص3.

² حسن شحاتة سغان . **علم الجريمة** . مرجع سابق، ص66

³ محمد سعيد فرح . **الطفولة والثقافة والمجتمع** . مرجع سابق، ص10.

⁴ (Gry)Rocher.) **roductionn;a la sociologie générale l'action sociale**. RDHMH, paris,1968 p18.

⁵ علي محمد جعفر. **الاحداث المنحرفون**، مرجع سابق، ص 268-269.

- جنون الهوس والاكتئاب أو الذهان الدوري: عبارة عن تغير أحوال المريض بين الفرح والزهو والسرور، وهذا هو الهوس، يتميز المريض بالافراط في الأفكار والمشاعر، والثرثرة في حالة الهوس إلى حالة الاكتئاب، والعنف والتدمير والمساس بحس الغير والاعتداء على العرض، ويؤدي به الاكتئاب إلى الانتحار للتخلص من الشعور بالذنب، ويقتل زوجته، وأبناءه لتخليصهم حسب اعتقاده من مستقبل حافل بالشقاء والهموم¹.

- الهستيريا: هو صراع نفسي يعيشه المصاب نتيجة إصابته بهذا المرض بسبب الظروف المحيطة به، وقد يؤدي به إلى عدم الاكتراث بمن حوله، وقد يكون رد فعله في صورة بكاء وصراخ، أو الاستغراق في الضحك، ومن أهم أنواع هذا المرض الهستيريا التسلطية حيث تتسلط على المريض فكرة معينة، يعتقد إنها تدعوه غالى الإتيان بفعل معين، ومن هذه الأفعال التسلطية (فكرة السرقة) ويطلق عليها (جنون السرقة) وأيضا فكرة الإحراق ويقصد بها (جنون الحريق)، ومن الممكن أن يرتكب هذا المريض الغش والنصب وشهادة الزور والاحتيال والبلاغ الكاذب، واهم الاتجاهات التي ينبغي أن ترعاها التربية في العقل ذلك أن الأسرة ملزمة بان تعمل جهدا بدقة لتنمية عقول أطفالها وتربية أفكارهم التي هي أساس عملية التفكير إذ تتماشى وفق متطلبات الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الجديدة والتي تساعدهم على قيادة المجتمع للامان والرقي واعتناء الأسرة بالجانب العقلي، لا ينكر التوازن بين التربية العقلية والاجتماعية والنفسية والخلقية والجسمية أثناء تنمية هذه النواحي بحيث لا يهمل حق أو أي جانب منها إلى درجة أن تغطي الواحدة منها على الأخرى، لان هذه الجوانب ضرورية لنمو الطفل المتكامل.

رابعاً- العامل الاجتماعي.

عوامل البيئة الاجتماعية: إن العوامل الاجتماعية تتمثل في الوسط المحيط بالفرد منذ ولادته، وحتى لحظة ارتكابه الجريمة، سواء كان هذا الوسط بشريا أو مكانيا، كما يختلف هذا الوسط الاجتماعي باختلاف موقف الإرادة منه، فقد يكون مفروضا أو عرضيا أو مختارا ولكل وسط علاقة بالفعل الإجرامي، وهذا يعني أن العوامل الاجتماعية من أهم العوامل الدافعة للجريمة، فظاهرة الإجرام تشكل وتحدد بناءا على النظام الاجتماعي القائم، حيث أن الظروف الاجتماعية المختلفة الثقافية والسياسية، والاقتصادية والقانونية تدفع بالأفراد إلى إتباع سلوك معين حيث انه لا يوجد فرد يولد وهو مزود بنماذج سلوكية معينة، بل ان المجتمع هو الذي يمنح هذه النماذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة، ومن خلال احتكاكه الخاص بمجتمعه، وتبنيه لقواعده ومعايير².

وبهذا المعنى نجد المجتمع يعمل على تحديد المكانة الأدبية لأفراده وكذا طبيعة الأشخاص الذين يجب أن يتعامل معهم كل فرد حسب خصوصيته المتعلقة أساسا بالسن والجنس، والأصل الجغرافي، والمستوى التعليمي، والمادي وغيرها. هذا طبعا يؤثر على سلوك

¹ علي محمد جعفر. الاحداث المنحرفون، مرجع سابق، ص 270.

² فيصل السالم. أساسيات التنشئة الاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي. مرجع سابق، ص 172.

الفرد، ومدى تقبله أو رفضه لنماذج السلوك التي يواجهها في المجتمع وبتعبير آخر فإن المجتمع يدفع بالفرد إلى الاهتمام بسلوك معين دون سلوك آخر سواء كان سوي أو إجرامي، وبصورة أخرى فإن البيئة الاجتماعية أو الوسط الاجتماعي العام يساهم بدرجة كبيرة في كثير من الحالات على شكل انحرافات وسلوكات إجرامية ينبذها المجتمع خاصة إذا علمنا أن وفاق الفرد مع مجتمعه وتكييف سلوكه على نحو يتماشى مع ضوابطه وقيوده ونظمه ليس بالشيء الفطري لأنه شيء مكتسب بالتدرج منذ بدء حياته، ويعمل باستمرار على تطويع نفسه وعملا لتحمل قيوده والالتزام بأمره ونهيه¹.

وفي الحقيقة أن هذا الاكتساب يمكن أن نعتبره الحصيلة التربوية التي تتحدر من مصادر مختلفة، ويكون مجتمع الأسرة مصدرها الأول حيث انه مما لا شك فيه أن ما يعترض حياة الفرد من عوائق تعرقل نموه الاجتماعي إذ يكون لها الأثر الكبير على مستقبل حياته، وميله إلى السلوك الإجرامي، وان تصدع الأسرة أو نقص الإشراف والرعاية أو عدم التجانس العائلي، يظهر في صورة سيطرة احد أفراد الأسرة أو عزلته، فهي عوامل تدفع بالفرد إلى عدم القدرة على التكيف والتوافق مع مجتمع الأسرة وميله أكثر إلى الجريمة كسلوك فردي. بيد أن هذا الارتباط ليس من قبيل الارتباط السيئ بل من قبيل المصاحبة، حيث أن مع وجود هذه العوامل ترتفع نسبة احتمالية الجريمة وظهورها بشكل خاص ويبقى المجال واسعا لتدخل عوامل اجتماعية أخرى ذات التأثير البالغ على سلوك الفرد، حيث سبق (ابن خلدون) عصره في دراسة تأثير عوامل البيئة الجغرافية على المجتمعات البشرية، كما سبق غيره من المفكرين أمثال (بيكون) و(دوركايم) وحتى (مونتسكيو) في هذا الاتجاه الذي يركز على آثار البيئة الجغرافية بمفهومها الواسع، وهو الاتجاه الذي ظهر فيما بعد في الغرب وازدهر في القرن 20 م.

هي مجموعة من الظروف المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والحضارية والسياسية والاقتصادية، فهذه العوامل ليست واحدة بالنسبة للمجتمع: فهي تختلف وتتغير بتغير الزمان والمكان، وهذه البيئة لها معنى عام وخاص، فالوسط الاجتماعي الخاص ينقسم إلى قسمين وسط اجتماعي مفروض مثل الأسرة، والوسط الاجتماعي المختار مثل جماعة الأصدقاء والجماعات الدينية والثقافية... الخ.

فالأسرة مثلا تعتبر النواة الأولى والمجتمع الأول للطفل، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأسرة ما يلي:²

1- التصدع الأسري: يقصد بذلك العائلة المفككة التي تؤدي إلى اضطراب نفسي لدى الطفل.

¹ طه ابو الخير ومنير العمرة. انحراف الاحداث في التشريع العربي المقارن. مرجع سابق، ص 196.
² - جلال عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 63-65.

قد يقوده إلى الانحراف، وهذا التصدع قد يكون فيزيقيا نتيجة فقدان الأب أو الأم أو الطلاق أو الهجرة، فيؤدي ذلك إلى تكوين بيت محطم يساعد على الانحراف، أما التصدع السيكولوجي فيتجلى من خلال الأمراض العقلية والنفسية.

2- السلوك التربوي للأسرة: المقصود بذلك هو إهمال الوالدين للأبناء فيتربى الطفل تربية خاطئة.

3- المستوى القيمي والخلقي السائد في الأسرة: يتمثل في انحراف الوالدين فتتعدم المثل العليا، وبذلك قد يعلم الآباء الانحراف أو قد يقلد الأطفال الآباء وقد يكتسب الأبناء سلوكا معاديا للمجتمع.

4- التوتر الأبوي: ينعكس على الأبناء.

5- الصلة بالأم: يتعلق الطفل بأمه خاصة قبل السنة الثامنة من عمره، فإذا خرجت الأم إلى ميدان العمل أهملت +الطفل وقد يؤدي به ذلك إلى الانحراف.

6- الصلة بالأب: يعتبر أول شخص بعد الأم ولا يمكن التخلي عنه إلا إذا كانت الأم تتمتع بشخصية قوية جدا.

7- الصلة بالإخوة والأخوات: إذا كان الطفل وحيدا فغالبا ما يكون مدللا ومعرضا

للانحراف، أما إذا كان مع إخوته فغالبا ما يكون سويا.

8- عدم تواجد الوالدين في إقامة واحدة: يفقد الطفل حنان الأم والأب، فيلجأ إلى البديل وغالبا ما يكون الشارع.

9- العلاقات السيئة بين الوالدين والطفل: نتيجة لهذه العلاقة قد ينحرف الطفل.

10- المسكن: يقصد به الجانب المورفولوجي والفيزيولوجي، فالأول هو تخطيط للمنزل والثاني يقصد به العلاقات داخل المنزل.

فبالأسرة تعتبر مؤسسة اجتماعية تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية والتنشيف العلمي للأجيال¹ والطفل يميل غالبا إلى تقليد أسرته، لهذا يمكن للأسرة أن تمارس تأثيرا إجراميا مباشرا على الطفل².

وإذا تزايد عدد السكان فسوف يؤدي بدون شك إلى زيادة حالات الانحراف المبكر خاصة بين عشرة وثمانية عشر سنة³.

توضح الدراسات الاجتماعية أن الجنوح له علاقة وثيقة بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة للطفل وآبائه، فلقد وجد أن المكانة الاجتماعية - الاقتصادية ترتبط بجنوح الأحداث، وتعتمد معظم هذه الدراسات على الأطفال الذين يحالون على المحاكم أو الذين يعيشون في المؤسسات ويلقى هذا ظللا من الشك على صحة نتائج هذه الدراسات، ذلك

¹ - عامر، مصباح، مرجع سابق، ص 147.

² - عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشادلي. علم الإجرام والعقاب. ط1، دار المعرفة، 1998، ص 135.

³ - جاك شازال، الطفولة الجانحة، ترجمة انطوان عبدي، ط1، ص 9.

لأنه في مجتمع كالهند يخرج أطفال الطبقات العليا من المخالفات والجرائم التي يقترفونها دون عقوبة بسبب مراكزهم ونفوذهم في المجتمع.

دراسة (هاريشورن وماي):

من الدراسات الكلاسيكية الشهيرة على أطفال المدارس في المجتمع الأمريكي، دراسة (هاريشورن وماي) تلك الدراسة التي أجريها في وقت مبكر منذ 1968 على عدد كبير من الأطفال يبلغ احد عشر ألفا من أطفال المدارس الحكومية والخاصة، فقد طبق الباحثان مجموعة من الاختبارات على الأطفال ثم قاما بجمعها وتقدير درجاتها عليها في المنزل، وبعد ذلك أعادوها للأطفال بقصد قيام الأطفال بتقديرها بأنفسهم، بعد أن أعطوا مفتاحا لتقدير الدرجات فهل نتصور أن الأطفال قاموا بتقدير درجاتهم بأمانة وصدق دون الاستفادة من مفتاح التصحيح، أم أنهم استفادوا منه أي ارتكبوا جريمة الغش وذلك لزيادة درجاتهم ؟

لقد أسفرت التجربة على قيام الأطفال بزيادة درجاتهم وكان من بين هذه الاختبارات تكليف الطفل بأن يضع نقطة في وسط دائرة مرسومة فوق السبورة، ولقد أسفرت هذه الدراسة عن ارتكاب الأطفال لجريمة الغش والخداع، ومن بين هذه الطرق المستخدمة لدراسة الغش تكليف الأطفال بأداء اختبار تحت ظروف تسمح لهم بالغش، ثم أداء صورة مماثلة تماما لنفس الاختبار تحت ظروف من المراقبة تمنع الغش، ولقد لوحظت فروق بين نتائج الأطفال في التطبيق، تدل على الغش كما استخدمت اختبارات تسمح للطفل بالسرقة أو الكذب، تحت ظروف يعتقد انه لن يتكشف فيها أمره بينما كانت عين الملاحظ ترقب.

ومن بين النتائج الهامة لهذه الدراسة والمرتبطة بالمكانة الاجتماعية – الاقتصادية، أن الغش وجد بصورة متساوية بين أطفال الطبقات الدنيا والعليا، كذلك فإن الأطفال كانوا أمناء في حالة عدم تقديم مكافآت، لكنهم غشوا عندما كانوا يمنحون مكافآت.

ومؤدى ذلك أن السلوك المنحرف يعتمد على مقدار ما يوجد لدى الفرد من دوافع، فإذا وجد إنسان حافضة نقود بها ريالان فقط أعادها إلى الشرطة لتسليمها لصاحبها، أما إذا كان بها ألفان من الريالات أخذها¹.

وهناك بعض الثقافات التي تسمح بالتعبير الطبقي الحاسم بين أبناء المجتمع، لذلك قد يشعر أبناء الأقليات أو الطبقات الفقيرة بالعزلة والعصيان والتمرد، وخاصة بين الشباب كذلك قد يبدي مثل هؤلاء الشبان الذين يشعرون بالتفرقة الاجتماعية بعض مظاهر العدوان نحو المجتمع، نتيجة للشعور بالحرمان ولضعف الشعور بالانتماء.

¹-عبد الرحمان العسوي.مرجع سابق،ص76.

الفصل الخامس

علاقة التفكك الاجتماعي بانحراف وإجرام الأطفال.

المبحث الأول: علاقة الأسرة بانحراف وإجرام الأطفال.

أولا : غياب الوالدين أو احدهما عن العائلة

ثانيا: المستوى السلوكي السيئ للعائلة

ثالثا: الخصام العائلي

رابعا- أثر التربية الأسرية الخاطئة في انحراف الأطفال

المبحث الثاني : علاقة المدرسة بانحراف وإجرام الأطفال

أولا- الرسوب والتسرب المدرسيين وعلاقتهم بجناح الأطفال.

المبحث الثالث: علاقة العامل الاقتصادي بانحراف وإجرام الأطفال.

المبحث الرابع: علاقة الحي السكني بانحراف وإجرام الأطفال

أولا: الحي السكني

ثانيا: الأحوال السكنية السيئة

المبحث الخامس: علاقة المخالطة الفاضلة بانحراف وإجرام الأطفال.

الفصل الخامس

علاقة التفكك الاجتماعي بانحراف وإجرام الأطفال.

المبحث الأول: علاقة الأسرة بانحراف وإجرام الأطفال.

يكاد يكون للأسرة، أو لدراستها في مجال سببية الجنوح نصيب الأسد في غالبية الدراسات المعاصرة لكونها المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الاجتماعية، النفسية، والجسمانية، والعقلية، والوجدانية، والروحية والأخلاقية. فكلما عملت الأسرة على توفير الاستقرار النفسي والعاطفي لاطفالها، وعملت على تحقيق أسباب الشعور بالأمن والطمأنينة لهم من خلال علاقات أبوية سوية قائمة على الحب والفهم، وغرس القيم الأخلاقية، والروحية، والمواقف الاجتماعية السليمة التي تساعد الطفل على مواجهة المشكلات التي يتعرض لها في مستقبل حياته أبعدته عن الجنوح الانحراف، فهي المحور الذي تدور حوله جميع عناصر تكوين الشخصية، وهي التي تعتني بالطفل في المراحل الأولى من حياته، وتوفر له الرعاية المادية والمعنوية. فإذا عجزت الأسرة عن القيام بتنشئة اجتماعية سليمة قد تسهم إلى حد كبير في نشوء الجناح.

ونظر الأهمية الكبيرة التي تكتسبها معرفة أثر الأسرة في جناح الأحداث اهتمت هذه الدراسة بالتعرض إلى أهمية البيئة الأسرية كعامل من عوامل الجناح عند الأحداث عن طريق محاولة الكشف عن أهمية بعض المتغيرات والعوامل التي توصل إليها بعض الباحثين من خلال دراستهم المتعددة التي ساهمت في إيضاح بعض العلاقات بين الأسرة الذي يعيش فيه الأحداث وبين تكوين السلوك الجانح¹.

وانحرافات البيئة العائلية تبرز في مقدمة العوامل الاجتماعية لنشوء السلوك الإجرامي بشكل عام، وجنوح الأحداث على وجه الخصوص، ويمكن تحديد هذه الانحرافات بغياب الوالدين عن العائلة والمستوى السلوكي السيئ للعائلة والخصام العائلي والتربية الخاطئة.

أولاً : غياب الوالدين أو احدهما عن العائلة

غياب الوالدين أو احدهما عن العائلة بالوفاة أو الطلاق أو الهجر، قد يسبب جنوح الحدث، لفقدانه الرعاية اللازمة له في حالة غياب الوالدين، أو لضعف الرعاية التي قد يحتاجها عند غياب احدهما، مما قد يؤدي لانحرافه وبالتالي إلى الجنوح، وان كان ذلك لا يحدث عند قيام الوالد الآخر (الأب أو إلام) برعاية كاملة للحدث والحرص على حسن تنشئته. كذلك قد ينشأ الحدث حسن السلوك عند غياب والديه إذا حضى برعاية متكاملة من قريب له أو من شخص آخر تطوع للقيام بذلك.

1- وفاة الوالدين أو احدهما: في دراسة جرت في العراق عام 1974 على ستين حدثاً جانحاً

من مجموعة ضابطة مماثلة من أحداث غير جانحين، تبين أن 36.67% من أبناء

¹ -زينب حميدة بقيادة. مرجع سابق، ص237.

الجانحين و20% من أمهات الجانحين متوفون، يقابل ذلك وفاة 5% من آباء غير الجانحين و3.33% من أمهاتهم¹.

كما تبين من دراسة جرت في مصر شملت 800 حدث جانح ومجموعة ضابطة مماثلة من أحداث غير جانحين، أن 45% من الجانحين توفي إباؤهم أو أمهاتهم أو آبائهم وأمهاتهم معا، يقابل ذلك 25% عند غير الجانحين.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أجرى شلدون والينور جلوك دراسة شملت 500 حدث جانح ومجموعة ضابطة مماثلة من أحداث غير جانحين، وتبين أن 20% من الجانحين توفي باؤهم أو أمهاتهم أو آبائهم وأمهاتهم معا، يقابل ذلك 13.6% عند غير الجانحين².

2-الطلاق: تبين من دراسة أجريت في العراق، أن نسبة الطلاق بين عائلات الجانحين بلغت 15% مقابل 3.33% بين عائلات غير جانحين.وأظهرت الدراسة التي جرت في مصر نفس النسبة تقريبا 15.8% بين عائلات الجانحين و3.4% بين عائلات غير الجانحين. أما دراسة جلوك فقد جاء فيها أن نسبة الطلاق بين عائلات الجانحين قد بلغت 22.2% مقابل 12.8% بين عائلات غير الجانحين.

وقد ازدادت نسبة الطلاق بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن كانت واقعة طلاق واحد لكل تسعة وقائع زواج في عام 1910، أصبحت واقعة طلاق واحدة لكل أربع زواج في عام 1950، وفي عام 1985 سجل ستون طلاقا من كل 100 زواج، كما جاء في دراسة لمعهد الدراسات الديموغرافية في نيويورك، أكدت أن العائلة المؤلفة من الأب والأم والأطفال التي تشكل النواة التقليدية للمجتمع، تعرضت لتغيرات كبيرة أصابها في العمق-في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، تميزت بمشاركة أوسع للمرأة في الحياة الاقتصادية، وارتفاع نسبة حالات الطلاق، وقد أصبحت أسطورة العائلة بوصفها وحدة مستقرة وموحدة، يقوم الأب داخلها بتأمين الاحتياجات المعيشية للعائلة، في حين تقدم الأم الحنان والعطف.

كذلك يبدوا ارتفاع عدد حالات الطلاق في مصر، إذ بلغت خلال عام 1953 (63296) طلاقا، بنسبة 28% من عقود الزواج التي سجلت في العام نفسه وعددها (216268).

¹-اكرم نشات ابراهيم.علم الاجتماع الجنائي.ط1،الاردن،عمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009،ص58.

²-حسن الساعاتي.في علم الاجتماع الجنائي.القاهرة،1951،ص109.

3-الهجر: تبين من الدراسة التي جرت في العراق أن 18.33% من آباء الجانحين هجروا عائلاتهم مقابل 5% من آباء غير الجانحين، وان 25% من أمهات الجانحين هجرن عائلتهن مقابل 8.33% من أمهات غير الجانحين، كذلك تبين أن المدة التي استغرقها هجر آباء وأمهات الجانحين أطول من مدة هجر آباء وأمهات غير الجانحين. في حين جاءت نتائج الدراسة التي جرت في مصر مقتضية بشأن الهجر، إذ بينت أن 2.6% من آباء وأمهات الجانحين هجروا عائلاتهم، مقابل 2% من آباء وأمهات غير الجانحين¹.

أما دراسة جلوك فقد بينت أن 27.2% من الجانحين عاشوا مع والدين يفترقان من وقت لآخر، بينما لم يتعرض لمثل هذه الحالة سوى 9.2% من غير الجانحين. وأضافت الدراسة أن 4.8% من الجانحين أطفال غير شرعيين هجرهم الوالدان عند ولادتهم، مقابل 1% عند غير الجانحين.

والأطفال غير الشرعيين لا يجدون غالباً من يؤويهم ويرعاهم، فيودعون في مؤسسات رعاية الأحداث، التي لا تعوض عن الحياة العائلية من رعاية أب وأم، تلك الحياة التي هي بمثابة إرضاع اجتماعي لا بد منه للنمو النفسي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلاتهم النفسية، إلى جانب ما قد يلقونه من احتقار الآخرين².

ثانياً: المستوى السلوكي السيئ للعائلة

المستوى السلوكي السيئ للعائلة يعد من أكثر العوامل وضوحاً في جنوح الأحداث. ويسوء المستوى السلوكي للعائلة، في حالة كون الوالدين أو أحدهما مجرماً أو منحلاً خلقياً أو مدمناً على المخدرات أو المسكرات، وفي أسوأ الحالات جامعا لكل هذه الصفات الدنيئة. فالطفل الذي يجد نفسه في عائلة أوغل فيها الوالدان أو أحدهما في الإجرام أو الانحلال الخلقي، ينزلق غالباً مع ذويه في خطاياهم ورتائلهم، وبالتالي يتورط عاجلاً أو أجلاً في ارتكاب الجرائم، مقتدياً بالوالدين أو أحدهما، دون أن يساوره أي شعور بالإثم، وتزداد الحالة خطورة إذا تولى الوالدان أو أحدهما توجيه الطفل إلى اقتراف الرذيلة وارتكاب الجرائم، بغية استغلاله للحصول على مغانم محرمة.

فإن الوالدين في الطفل، كونهما قدوة مثلى له، حقيقة واقعة، إذ من الثابت أن معرفة الطفل بما هو خطأ وما هو صواب وموقفه من الخطأ والصواب، يتأثر إلى حد كبير بمعرفة وموقف والديه في هذا الخصوص، مما يؤكد أهمية أثر المستوى الخلقي للوالدين على شخصية وسلوك طفلهما. فالطفل الذي يجد أباه لصاً والطفلة التي تجد أمها عاهرة، لن يسلمتا

¹-أكرم نشات إبراهيم. مرجع سابق، ص 60.

²-أحمد محمد خليفة. أصول علم الاجرام الاجتماعي. القاهرة، 1955، ص 149.

غالبا من اثر المثل السيئ المائل أمامهما، ولو لم يجدا من الأب أو الأم أي تشجيع مباشر على التمثل والافتداء بهما¹.

ثالثا: الخصام العائلي

الخصام الذي ينشا بين أفراد العائلة يخل بكيانها، وأخطره الخصام بين الوالدين لأسباب مختلفة، كتباين المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي بينهما، أو ان يكون كلاهما أو احدهما حاد الطبع أو متقلب المزاج أو شديد الغيرة أو مدمنا على المخدرات أو المسكرات، أو يكون احدهما محافظا والأخر متحررا، أو عدم توافقهما الجنسي، أو للنزاع بينهما على السلطة في العائلة، أو لعدم كفاية دخل الوالد لتأمين احتياجات العائلة طبقا لتطلعات الوالدة، أو بسبب الفتن التي قد يثيرها الأقارب أو أصدقاء السوء. ومما لا شك فيه أن تعدد الزوجات يثير الخصام العائلي بنطاق واسع عادة، لان التنافس والحسد والبغضاء بين الضرائر يثير الخصام بينهما، وميل الزوج لإحداهن وإيثاره أبنائها بالرعاية كما يحدث غالبا، يثير الخصام بينه وبين زوجته الأخرى أو زوجاته الأخريات، مع اشتداد الخصام بين أبنائهن أيضا².

والخصام العائلي عموما في اغلب حالاته يتمثل في مشاكسات ومشاحنات، قد تتطور إلى مشاجرات يتخللها سب وقذف، وتقترن أحيانا باذاء وإتلاف، ويثير ذلك الفرع لدى أطفال العائلة، لخشيتهم مما قد يؤدي إلى الخصام من طلاق أو هجر أو جرائم، تحرمهم من رعاية وحنان الوالدين أو احدهما، وتعرضهم بالتالي للتشتت وربما للتشرد، فضلا عن أن استمرار الخصام، يجعلهم يعيشون في حيرة وقلق، مهملين من الوالدين المنهمكين في منازعتهم، مما يعرضهم للانحراف وأخيرا للجنوح. وقد أكدت ذلك العديد من الدراسات، منها الدراسة التي أجريت في العراق، تبين منها أن 36.67% من عائلات الأحداث الجانحين كان يقع فيها الخصام بين الوالدين، مقابل 13.33% من غير الجانحين، كذلك أظهرت دراسة جلوك أن الخصام بين الوالدين كان موجودا في 31.2% من عائلات الجانحين، مقابل 14.9% من عائلات غير الجانحين³.

رابعا- أثر التربية الأسرية الخاطئة في انحراف الأطفال

إن لكل أسرة أسلوبها الخاص في تنشئة أطفالها وضبط سلوكهم رغم اختلاف هذا الأسلوب في مظهره ومحتواه بين موقف وآخر، وقد بينت الأبحاث والدراسات أن هناك اتجاها والديا يستعمل أسلوب تربوي سليم يؤدي إلى نمو الطفل في اتجاه ايجابي واعتبر سويا، وغالبا ما يكون هذا الأسلوب يعتمد على الضبط العقلاني القائم على الحب المبرر بعقلانية واعية

¹- عمر العيد رمضان دروس في علم الاجرام، القاهرة، 1964، ص203.

²- اكرم نشات ابراهيم مرجع سابق، ص62.

³- نفس المرجع، ص63.

واستنتاج سليم للموقف ومتطلباته بشكل كبير، وأن هناك مجموعة من الاتجاهات الوالدية تستعمل أساليب تربوية خاطئة تؤدي إلى نمو الطفل في اتجاه سلبي، واعتبرت سلبية. ونظرا لاعتقادنا أن استعمال الآباء لأسلوب التربية الخاطئة يعتبر من أهم العوامل الأسرية صلة بالجنوح ارتأت هذه الدراسة أن توضح كل أسلوب من أساليب التربية الخاطئة في ضبط سلوك الطفل على حدة.

1- أسلوب القسوة: يعبر اتجاه القسوة عن مجموعة من الأساليب التي يتبعها الآباء لضبط سلوك أبنائهم، وتتضمن العقاب الجسمي كالصفع والضرب، أي كل ما يؤدي إلى إثارة الألم الجسمي، وقد يكون مصحوبا بالتهديد اللفظي أو الحرمان، وقد تصل شدة العقاب لدرجة إساءة الطفل وإيذائه¹.

قد يلجأ الآباء للضرب عندما يسيء الطفل التصرف بحجة أن العقاب يعدل سلوك الطفل بسرعة، لكن الدراسات التجريبية- حسب نظرية التعلم - أظهرت أنه اتجاه أساسي لكف السلوك غير المرغوب فيه مقارنة بالاتجاهات الأخرى، لكنه

يتضمن نتائج سلبية أكثرها وضوحا تعلم السلوك العدوانية، فالآباء هنا يمثلون، نموذجا عدوانيا يقلده الطفل، فيلجأ إلى استعمال القسوة لحل الصراع في تعامله مع الأصدقاء والآخرين، إضافة إلى أن الطفل قد يتجنب التعامل مع الآباء الذين يعاقبونه وهذا يعطي الآباء فرصة أقل لتطبيع أطفالهم.

لقد توصل الكثير من الباحثين الذين عالجوا موضوع الضبط الأسري إلى أن الانفعال والتوتر المصاحب للعقاب البدني المستعمل في تقويم سلوك الطفل قد يعطل قدرة الآباء على الحكم الموضوعي لحل المواقف، ويؤدي لمزيد من النتائج السلبية سواء على مستوى نمو الطفل النفسي-الاجتماعي، أو على مستوى طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء².

ان اتجاه استعمال القسوة في المجتمعات العربية عامة، والمجتمع الجزائري خاصة غير مستبعد لدى جميع الأوساط (المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة) حيث يسود الاعتقاد أن الضرب والعنف غالبا ما يكونان الأحسن لتقويم سلوك الطفل.

أسلوب التسلط: يقصد به المبالغة في الشدة دون الاهتمام بحاجات ورغبات 2- الطفل، ويعني أيضا فرض الطاعة المعتمدة على أساليب قسرية كالتهديد والعقاب الجسمي والصرامة والقسوة في المعاملة وتحميل الأطفال مهام ومسؤوليات فوق طاقتهم، وتحديد طريقة أكلهم ونومهم ودراساتهم أكثر من أساليب الشرح والتفسير لتنظيم سلوك الطفل³.

وقد أظهرت الدراسات أن استعمال الآباء لأسلوب التسلط في تربية الأبناء قد يكون له تأثيرات خطيرة على نمو شخصية الطفل التي قد تثير لديه ردود أفعال سلبية كالرفض

¹-فاطمة منتصر الكتاني. الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص77.

²-عدنان الدوري، جناح الأحداث، مرجع سابق، صص249-250.

³-صالح محمد، علي أبو جادو. سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، ص219.

والقلق والمعارضة والشعور بالتعاسة والعداوة وضعف الثقة بالآباء... مما يترتب عن ذلك مزيد من المصاعب في وضع حدود تربية سليمة ونشوء الطفل في اتجاه سلبي.

3- أسلوب الإهمال والنبذ: يقصد به تجنب الآباء التفاعل مع الطفل، فيترك دون تشجيع على السلوك المرغوب فيه، ودون محاسبته على السلوك المرغوب عنه، ودون توجيهه إلى ما يجب أن يقوم به أو ما ينبغي عليه أن يتجنبه¹.

تشير الدراسات التي عالجت موضوع الضبط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث إلى أن أسلوب الإهمال والنبذ غالبا ما يتواجد لدى الأسر المفككة، وهو يتمثل في إهمال الطفل جسديا ونفسيا وعدم تلبية حاجاته، وهذا ما يبيث في نفس الطفل روح العدوانية، وينعكس سلبا على شخصيته وعلى تكيفه، وعلى نموه النفسي والاجتماعي². فيلجأ إلى لفت النظر إليه بممارسات إرادية تترجم اضطرابه النفسي، وتظهر في غالب الأحيان في سلوك عدواني كالانتقام من الواقع الذي يحيط ب هاما داخل الأسرة في شكل كراهية الوالدين وعدم طاعتهم، وأما خارج الأسرة في شكل سلوك إجرامي.

4- أسلوب التذبذب بين الشدة واللين: يقصد به اللاتوازن في السلطة بين الأبوين، فالسلوك الذي يثاب من أحدهما قد يرفض من الآخر، ويتضمن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة، يثاب مرة ويعاقب عليه مرة أخرى.

ويعتبر هذا الاتجاه في معاملة الطفل من أكثر الاتجاهات الوالدية سلبية، فالأطفال قد يتكيفون مع آباء متساهلين أو متسلطين، معاقبين أو مستحوزين... لكنهم يجدون صعوبة في التكيف مع مطالب متغيرة وغير متوقعة... وبالتالي فالطفل لا يمكنه التكيف مع منظومة القيم التي قد تحملها تلك الاتجاهات، وقد يؤدي به ذلك إلى الانحراف وسوء التوافق³.

وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات أن التذبذب في المعاملة يكون أكثر وضوحا لدى آباء الأطفال المنحرفين سواء أكان التذبذب في مواقف مختلفة، أو بين الوالدين في المعاملة فقد يعامل الأب أطفاله عن نحو مخالف لمعاملة الأم لهم وقد تختلف معاملة كل منهما للأطفال في الموقف الواحد، ويميل الطفل في هذه الحالة إلى الجهة التي يجد عندها العطف⁴.

ويمكن الإشارة إلى أن اللاتوازن في السلطة بين الأبوين يظهر واضحا في المجتمع الجزائري، إذ غالبا ما يرتبط العقاب البدني بدور الأب، وكثيرا ما تؤيد الأم زوجها في موقفه تجاه أبناءه في حضوره، لكنها تتخذ العكس في غيابه فتغرق طفلها في الحنان والعاطفة لتمحو قسوة أبيه، فيتميز تصرفها تجاه الأبناء بالتفهم مع الشيء من المرونة وإهمال العواقب، هذا ما يجعل الطفل لا يفرق بين التصرفين.

¹-فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص79.

²-صالح محمد علي أبو جادو، مرجع سابق، ص219.

³- فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص79.

⁴-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معلمة رياض الأطفال ودورها في التنشئة الاجتماعية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية، الأمم المتحدة، العدد20، 1994، ص20.

ونظرا لكون نمط التذبذب من أشد الأنماط خطورة على الطفل، وعلى صحته النفسية، اعتبرت الدراسات التوازن في السلطة ضروري بين الأبوين لإعطاء الطفل خطابا واضحا على السلوك المقبول أو المرفوض.

5- أسلوب التساهل: يعبر هذا الأسلوب عن الأساليب التربوية التي تعمل على تشجيع الطفل ليحقق رغباته بالشكل الذي يحلو له، والاستجابة المستمرة لمطالبه وعدم الحزم في تطبيق منظومة الثواب والعقاب¹، حيث لا يكلف الأبناء نفسيهما أية مشقة في استخدام أي أسلوب من أساليب ضبط سلوك الأطفال.

إن الآباء المتساهلين غالبا ما يعرقلون إحساس الطفل بالأمان، حيث لا يبعث الإفراط في التساهل على الثقة، لان الرضوخ المستمر لمطالب الطفل قد يعكس ضعف الآباء، وهذا ينافي حاجته للشعور بقوتها اللازمة لحمايته²، حيث أكدت بعض الدراسات أن استعمال أسلوب التساهل في معاملة الأبناء غالبا ما يترك أعراضا على شخصية الطفل، فقد وجد في دراسة تحليلية عن نتائج تساهل الآباء مع الأبناء، أجريت على (28 طفلا) تراوحت أعمارهم ما بين ستة وسبعة عشر سنة، أن الأطفال الذين جاؤوا من آباء متساهلين أكثر عصيانا وعديمو المسؤولية ويتصفون بالعناد والتمرد على السلطة، وفي مقابل ذلك يتصفون أيضا بالثقة في أنفسهم ولهم أصدقاء خارج الأسرة³.

من كل ما سبق ذكره يمكننا استنتاج أن اختيار نوع الأسلوب الصائب في حالة الأحداث الجانحين غالبا ما يكون نادرا، إذ أن غالبية الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة لا زالت تؤكد اليوم على أهمية العلاقة بين أسلوب التربية الخاطئة وبين نشوء السلوك الجانح، فتبين (لسيربيرت) من أبحاثه أن التربية الخاطئة هي من أهم العوامل البيئية صلة بالجنوح، وأنها توجد بين الجانحين بنسبة تبلغ خمسة أضعاف نسبة وجودها بين غير الجانحين⁴. وتعتبر التربية الخاطئة في نظر بيرت هو ألا تكون هناك تربية على الإطلاق، أو أن تكون متسمة بالعنف والقسوة أو متسمة باللين والتهاون⁵. فقد تؤدي اهانة الحدث وضربه ومعاملته بقسوة مفرطة لا مبرر لها وإتباع نوع من التربية الخاطئة، والتوجيه يتمثل في الضغط والقهر والإرهاب والتهديد بالطفل إلى الهروب من المنزل والتعرض لأخطار الشارع، وبالتالي الوقوع في الجنوح والانحراف، وفي هذا المجال أظهرت دراسة جلوك وشلدون السالفة الذكر أن من بين العوامل التي ساهمت في جناح المجموعة الجانحة ضعف إشراف الأبوين على أبنائهما بالإضافة إلى نقص العاطفة الأبوية والأمومية على الأطفال⁶.

¹ - فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص81.

² - نفس المرجع، ص82.

³ - عماد الدين إسماعيل، ومحمد أحمد غالي. في علم النفس النمائي. الكويت، دار القلم، 1981، ص284.

⁴ - محمد خلف. مبادئ علم الإجرام. بنغازي، جامعة قار يونس، 1977، ط2، ص284.

⁵ - اكرم نشات ابراهيم. مرجع سابق، ص64.

⁶ - فوزية عبد الستار. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط4، 1978، ص169.

كما بينت إحدى الدراسات التي أجريت في جمهورية مصر العربية على أن (61.5%) من الأحداث الجانحين كانت علاقتهم مع آبائهم سيئة.

واستنتجت دراسة " مصطفى أحمد تركي " أيضا أن التوافق النفسي والاجتماعي للأبناء يعتمد إلى حد كبير على نمط الرعاية الوالدية لهم.

وتوضح لنا هذه النتيجة أن إدراك الأبناء - ذكورا وإناثا - للوالدين خاصة الأم كأنهم يتقبلونهم ويفهمون مشاكلهم ومتاعبهم، ويخفون من أحزانهم ويقضون أوقات طويلة للتحدث معهم، ويفكرون في الأشياء التي سوف تدخل السرور في نفوسهم، ويظهرون حبهم لهم ، هذه الرعاية تجعل الأبناء أكثر ميلا للثقة بأنفسهم ويتوافقون توافقا حسنا، ولا يميلون إلى الشعور بالنقص.

ومن جهة أخرى يمكننا القول أن جميع الدراسات الخاصة بموضوع العلاقة بين الطفل والديه بينت أن ممارسة الأساليب السليمة والسوية في ضبط سلوك الأطفال ارتبطت بنضج الآباء واتزانهم الانفعالي وتصوراتهم العلمية لمفهوم الطفولة وحاجاتها¹.

المبحث الثاني : علاقة المدرسة بانحراف وإجرام الأطفال

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نموا متزايدا للأبحاث والدراسات الاجتماعية التي تناولت المدرسة بالدراسة والتحليل، وتمخضت هذه الأبحاث عن ميلاد علم الاجتماع المدرسي الذي يكرس نفسه لدراسة المدرسة وتقصي أبعادها كظاهرة اجتماعية تربوية.

لقد تكثفت الأبحاث والدراسات حول المدرسة وعلاقتها بالانحراف والجريمة استجابة موضوعية للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست على بنية المدرسة ووظائفها وعلاقتها مع الوسط الاجتماعي .

إن المدرسة بخلاف الأسرة مؤسسة عامة تخضع لسياسات إدارية ومالية وتربوية وتعليمية معينة، وتعمل من خلال محددات جغرافية وسياسات ثقافية واقتصادية تتصل بطبيعة المجتمع الذي تمثله وتنتمي إليه. لذلك فإن علاقة الطفل بمدرسته تخضع إلى مجموعة كبيرة متداخلة من عوامل وظروف وممارسات تتصل بمؤسسة المدرسة ذاتها وبمناهج هذه المؤسسة وفلسفتها التعليمية وسياساتها التربوية .

لا يستطيع الباحث في ميدان انحراف الأطفال أن يغفل دراسة الدور المهم الذي تلعبه المدرسة في حياة الحدث ليس فقط كقوة وقائية يمكن أن تحول دون انحرافه أو كقوة علاجية يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في تقويمه إذا انحرف ، بل كقوة سببية يمكن أن تخلق بذاتها حالات من الانحراف .

إن هذا الدور الكبير الذي تلعبه المدرسة في حياة الحدث دفع الباحثين في مجال الانحراف والجريمة على مضاعفة الجهود لكشف العلاقة بين قصور المدرسة في أداء رسالتها في وقاية الأحداث من الانحراف وحالات الجنوح والانحراف .

¹-مصطفى أحمد تركي. الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء. القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974، ص205.

صحيح أن التلميذ في أكثر الحالات تكون لديه سلفا قوة من الاستجابة للميول الانحرافية بسبب العوامل البيئية أو الاجتماعية الأخرى، ولكن المدرسة المقصرة في مسؤوليتها والتي لم تبذل جهدا في الرعاية الكاملة للحدث تكون في هذه الحالة هي القوة الدافعة التي عصفت به إلى السلوك المنحرف، بحيث يمكن أن نتصور في بعض الظروف أنه لولا التحاق الطفل بالمدرسة، أو بمدرسة معينة بالذات لما تردى في طريق الانحراف¹.

وفي هذا المجال يجب أن تدرك المدرسة أن الآلاف من التلاميذ لا يرغبون في التعليم ويضيقون ذرعا بالمدرسة لمجرد أن ما يلقي إليهم من معلومات لا يتفق مع طاقاتهم الذهنية وقدراتهم العقلية، فهم لا يستطيعون هضم هذه المعلومات أو استيعابها ويترتب على ذلك أن يفقدوا كل رغبة في الدراسة، ولا يلبث هذا الشعور أن يتحول إلى كراهية لمواصلة الدروس والتحصيل. وإذا وصل الحدث إلى هذه الدرجة من التضايق من الدراسة فإنه سرعان ما يلتمس الوسيلة للخلاص من هذا الضيق، وقد يحب هذه الوسيلة في الاعتماد على الهروب من المدرسة والارتقاء في أحضان الشارع أين يقابل الوانا من الرفقاء الذين قد يقودونه مباشرة إلى الانحراف².

إن البحوث والدراسات العلمية الكثيرة التي تناولت موضوع علاقة المدرسة بجناح الأحداث لازالت تحاول رسم الجوانب السلبية لإخفاق المدرسة في تحقيق أهدافها وغاياتها التربوية، بل إن بعض هذه البحوث تتهم المدرسة بتهمة إسهامها المباشر أو غير المباشر في نشوء الجناح ذاته أو تطوير بعض بؤاده أو أعراضه ليصبح في النهاية جناحا رسميا على درجة من الخطورة.

تعتبر المدرسة الركيزة الأساسية للتربية، وإذا فشلت وقع الطفل في الانحراف، وفشل المدرسة يرجع إلى عدة أسباب:

1- فشل المدرس في أداء مهمته التربوية لأسباب كثيرة منها: عدم الأعداد التربوي، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعدم قدرة المدرس على اكتشاف السلوك الانحرافي في بدايته.

2- فشل التلميذ في الدراسة: قد يفشل نتيجة لموقفه الانعزالي والعدائي وهروبه من المدرسة.

3- فشل المدرسة في جعل التلميذ يتكيف مع محيطها: يكون ذلك بسبب إهمال الأنشطة، وقد يلجأ الطفل إلى مجتمع العمل دون المرور بالمدرسة لحاجة الأسرة المادية، فيتعلم الانحراف من مجتمع العمل ويهرب منه وينحرف، وقد ينضم الطفل إلى مجتمع الأصدقاء المنحرفين فيعلمونه الانحراف³، وهذا الانحراف يعتبر ظاهرة عامة في أغلب المجتمعات إلا أنها

¹ - زينب حميدة بقادة .مرجع سابق ،ص143.

² -منير العصرة. انحراف الأحداث ومشكل العوامل .الإسكندرية ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1974 ،صص

: 256 - 257 .

³ - جلال عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 69-85.

ظاهرة تختلف في مدى حجمها وشكلها من مجتمع لآخر، كما أنها ترتبط بخصائص المجتمع وثقافته السائدة¹.

وكان الاعتقاد السائد في القرن 19 أن التعليم يقلل من الإجرام، أي هناك تناسباً عكسياً بين التعليم والجريمة والانحراف حيث يقول (فيكتور هيجو) "أن فتح مدرسة يعني غلق سجن" لأن المدرسة تعلم الأطفال القيم النبيلة، لكن مؤخراً تبين العكس حيث أن نسبة الأمية انخفضت لكن نسبة الإجرام ارتفعت، لأن الفرد عن طريق العلم قد يبتكر أفكاراً جديدة تساعد على ارتكاب الجرائم.

ومن بين الأسباب التي قد تساعد على الانحراف والجرائم نجد وسائل الإعلام، والمقصود بها المسموعة والمكتوبة والمرئية، وحسب رأي علماء الإجرام أن هذه الوسائل قد تعلم الطفل الانحراف والإجرام إذا كان لديه استعداد لذلك، لأنه يلتقط أفكار الإجرام من هذه الوسائل، بينما الطفل العادي لا يمكن أن يتحول إلى مجرم ومن هذه الوسائل.

-الصحافة: تلعب دوراً أساسياً في محاربة الانحراف لكنها قد تلجأ إلى توضيح الجريمة بتفاصيلها الدقيقة، فيقرأها الصغار ويحاول البعض منهم تطبيق نفس الأفكار للحصول على مكاسب سريعة.

-الإذاعة: أصبحت في متناول الجميع حيث تنتشر بعض ذكاء المجرمين فيلجأ الشباب إلى الانحراف.

-التليفون: تعتبر وسيلة جذابة وقد يتعلم من خلالها الانحراف.

-الانترنت: يتعلم الطفل الانحراف عن طريق الاطلاع على أنواع الجرائم والانحرافات.

ليس في وسعنا في هذا المجال أن نتعرض لكل ما قيل في سلبات المدرسة ومدى علاقة ذلك بجناح الأحداث، لأن هناك عدد كبير من العوامل المتداخلة والمتشابكة، منها التعليمية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر في الظاهرة مع صعوبة فصل كل عامل منها للتيقن من تأثيره في الظاهرة ككل، لذلك سنوجز من خلال هذا المبحث أبرز هذه السلبات التي أظهرها عدد كبير غير قليل من العلماء والباحثين في النقاط التالية:

أولاً- الرسوب والتسرب المدرسيين وعلاقتها بجناح الأحداث:

من الظواهر التي يحاول الكثير من العلماء ربطها بجناح الأحداث ظاهرة الانقطاع التام عن الدراسة أو ترك المدرسة إلى غير رجعة، وظاهرة الغياب المتكرر المعتاد بدون عذر مشروع، ويحدد قاموس التربية الانقطاع التام عن الدراسة " التسرب المدرسي " بأنه " ترك التلميذ للمدرسة قبل تخرجه منها"².

ويحدد العلماء مفهوم الانقطاع التام عن الدراسة بانقطاع الشخص عن مواصلة برنامجه المدرسي في أي مرحلة من مراحل التعليم³.

¹ - محمد محمد شفيق. الجريمة والمجتمع، ط1، الاسكندرية، 2001 المکتب الجامعي الحديث، ص106.

¹ - أكرم نشأت إبراهيم. مرجع سابق، ص65.

² - عدنان الدوري، جناح الأحداث، مرجع سابق، ص270.

ويحدد أحد منشورات اليونسكو التلميذ المنقطع عن الدراسة انقطاعا تاما " المتسرب" بأنه :
" التلميذ الذي يترك المدرسة قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها¹.

ولم تظهر غالبية الدراسات التي تناولت وفهوم التسرب المدرسي أو الانقطاع التام عن الدراسة اختلافا عن التعريفات السابقة، فهي تتفق على تحديد تعريف التسرب بأنه :"
مغادرة التلاميذ للمدرسة قبل الأوان، أي قبل اتمام المرحلة التعليمية بنجاح.

أما الظاهرة الأخرى التي ترتبط بالمدرسة فهي ظاهرة الغياب المتكرر عن الدوام المدرسي دون بلوغ مرحلة الانقطاع التام عن الدراسة، ولكن المدرسة في الواقع لا تملك السلطة القانونية لقهر الطفل على الحضور أو إجباره على مواصلة الدوام المدرسي، ومع ذلك فإن المدرسة لا يمكن أن تظل عاملا حياويا في تهيئة بعض الأسباب والمواقف والظروف التي تؤدي إلى انقطاع الطفل عن مدرسته بشكل أو بآخر.

إن الانقطاع التام عن المدرسة أو الهروب المتكرر منها غالبا ما يلغي دور المدرسة نهائيا، ويلغي مسؤوليتها تجاه الطفل وبصورة مطلقة، هذا ما يبرر اهتمام العلماء بالنتائج التي تترتب على هذا الانقطاع الذي يترك الطفل حرا طليقا لالتقاط كافة الأنماط السلوكية الجانحة خارج المدرسة وبعيدا عن رقابة الأسرة والمدرسة.

وتشير الدراسات العديدة التي أجريت في ميدان مسؤولية المدرسة في جناح الأحداث إلى أن الانقطاع عن المدرسة أو ظاهرة الهروب المتكرر منها، هي الخلفية التي تقف وراء غالبية حالات الجنوح، وهي مشكلة معقدة تنتج عن عدد من العوامل المتنوعة والمتداخلة، والتي تتباين من بيئة إلى أخرى، ومن مدرسة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، ومن مجموعة اجتماعية إلى أخرى، غير أن البحوث والدراسات الميدانية التي تناولت هذه الظاهرة حصرت العوامل المؤدية إليها بالنسبة إلى الغالبية من حالات الجنوح إلى عوامل داخلية أي العوامل التربوية والمدرسية الأكثر ارتباطا بالمدرسة كمؤسسة تعليمية وذات الصلة المباشرة بمهام ومسؤوليات القطاع التعليمي، والتي غالبا ما يملك مسؤولوا وزارات التعليم التحكم فيها أو معالجتها والتي تضم المعلم والمناهج والإدارة التعليمية والتجهيزات والمستلزمات التعليمية، ونظام التقويم والامتحانات، وعوامل خارجية "عوامل من خارج النظام

التعليمي " وتضم التلميذ والأسرة والبيئة والمجتمع.

وفي إطار محور " **العوامل التعليمية** " تتناول دراستنا الحالية خمسة عوامل نراها الأكثر دلالة كمسببات للانقطاع التام عن الدراسة أو التغيب المتكرر منها نذكرها فيما يلي :

¹- سعيد جميل سليمان. الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. مجلة تعلم الجماهير، العدد45، السنة الخامسة والعشرون، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998، ص27.

أ- المعلم :

تتفق دراسات عديدة على اعتبار المعلم عامل أساسي عند تناول قضايا الأحداث من المدرسة أو انقطاعهم التام عنها.

بالنسبة للانعكاسات المترتبة على نقص تأهيل المعلم وضعف كفايته الإنتاجية أبرزت الكثير من الدراسات كيف تؤثر طرق التدريس الخاطئة غير المعتمدة على الوسائل التعليمية المناسبة كعامل قوي لكراهية التلاميذ التعليم، ومن ثم ترك المدرسة، وقد توصلت الدراسة الميدانية التي نشرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية حول " الاحتفاظ بتلاميذ التعليم الأساسي في مدارسهم " الى أن من بين أسباب تسرب التلاميذ جفاف طريقة الشرح وعدم تفهم التلاميذ للدروس حيث تميل الطرق المتبعة نحو الإلقاء الأكثر من اهتمامها بتفاعل التلاميذ وحل مشكلاتهم¹.

وقد ارتبطت دراسات أخرى ضعف كفاية المعلم بالأداء داخل الفصل المدرسي، كما يتمثل في حسن استثمار المعلم لفترة الحصة المدرسية ومستوى توقعاته بالنسبة لأداء تلاميذه، ومستوى تقييمه لهذا الأداء، وقدرته على تحفيز التلاميذ للتعلم².

ومن جهة أخرى يمكن أن ينعكس نقص تأهيل المعلم وضعف كفايته على عمق فهمه لأبعاد الأهداف التعليمية وقدرته على تحقيقها، وهو الأمر الذي لا بد أن يكون له مردوده السلبي على مستوى التلاميذ، وعلى دافعيتهم للاستمرار في التعليم.

وأظهرت دراسات أخرى أن استعمال المعلمين للخشونة والقسوة في التعامل مع التلاميذ غالبا ما يكون السبب الرئيسي في التخلي عن الدراسة، حيث أوضحت إحدى الدراسات في مصر حول التسرب المدرسي أن عامل قسوة المعلمين في التعامل مع التلاميذ حصل على الترتيب الأول من بين واحد وعشرون سببا لترك المدرسة وعدم استكمال الدراسة حسب أهمية العوامل في رأي المتسربين³.

وفي مجال التفاعل التربوي بين المعلم والتلاميذ يمكن أن نتطرق إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الإذاعة الأمريكية لتحديد اتجاهات التلاميذ حول الخصائص التي يفضلونها في معلمهم وهي: التعاون والروح الديمقراطية- العطف واحترام شعور الآخرين - الصبر- حسن المظهر ولياقة السلوك - العدالة وعدم التحيز - روح الدعابة- الاهتمام بمشكلات التلاميذ- المرونة - إظهار التقدير والثناء⁴.

ونظرا لأهمية دور المدرس بالنسبة لعملية التعلم، وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين التلميذ، ينبغي أن يعد إعدادا صحيحا يجعله على مستوى المسؤولية التربوية بالنسبة لتلاميذه، وذلك

¹- اكرم نشات ابراهيم مرجع سابق، ص 67.

²- مورييس صليبيا. الإهدار التربوي ومعالجته في إطار بيداغوجية جديدة. في مجلة : التربية الجديدة، السنة 14 العدد 42، ديسمبر 1987، ص ص 76-77.

³- سعيد جميل سليمان. الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. مرجع سابق، ص 42.

⁴- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص 100.

يفتضي أن تكون الأهداف التربوية وفلسفتها واضحة لديه، وأن يكون مستوعبا لمعرفته بطريقة التدريس الحديثة، وأن يكون مدركا وملما بنظريات النمو وتكوين الشخصية، وأن يكون متفهما لأبعاد عمليات التفاعل بين الجماعات وأسلوب معاملة الأفراد وتقييمهم على أسس موضوعية، وأن يكون قادرا على كسب ثقة التلاميذ واستجاباتهم في مختلف المواقف التعليمية، حتى يستطيع أن يثير لدى التلميذ الاهتمام بتحصيل المعرفة، والمشاركة الفعالة في عملية التعلم.

وانطلاقا من أهمية تحقيق الخصائص المطلوبة في شخص المعلم ليكون قادرا على تحقيق التفاعل التربوي الايجابي بينه وبين التلاميذ، حصرت بعض الدراسات في مجال العمل المدرسي خصائص المدرس الجيد فيما يلي:

-أن يكون لديه اطلاع واسع بالثقافة العامة للمجتمع، ويملك ثروة لغوية وأدبية ومعلوماتية تمكنه من أداء مهمته التربوية بنجاح¹.

1-أن يملك القدرة على فهم التلاميذ وحاجاتهم ودوافعهم الاجتماعية والنفسية، وذلك عن طريق تقبل التلاميذ تقبلا عاطفيا واجتماعيا، واحترامهم وحسن تقديرهم، وإدراك الفروق الفردية، وتحليل معطيات التلاميذ تحليلا علميا بشكل يؤدي الى حسن فهم سلوكهم وتصرفاتهم².

2-أن يكون ملما بأساليب التدريس الجيدة، واليات التعلم الفعالة، وحسن استخدامها في حجرة الدراسة، إضافة إلى إدراك مواضيع وأوقات استخدام كل أسلوب، أو آلية بحيث يؤدي هذا الاستخدام إلى تجاوب التلاميذ مع المدرس، والتركيز أثناء الدرس، واليقظة المستمرة³.

3-أن يكون مدركا للعديد من المفاهيم في مجال علم النفس، والمتعلقة بشخصية التلميذ كمفهوم نمو الطفل، ومشكلات ومطالب نموه، والفروق الفردية بينه وبين التلاميذ، ومفهوم الذكاء و العمر العقلي والزمني، والمبادئ السيكولوجية للتعلم كدافعية والتعزيز والمكافأة والعقاب والتوجيه والإرشاد⁴.

وفي هذا المجال يؤخذ **جان بياجيه** العالم النفساني السويسري المعاصر المعلمين على إتباعهم في الغالب طرائق بالية في التدريس، ويدعوهم أينما كان موقعهم أن يقرؤوا أحدث ما جاء في علم النفس، وأن يعكسوا هذا في حسن تفهمهم للمتربي، وأن يبدعوا في الطرائق التدريسية لأن ذلك يساعد على فهم الطفل وهو في أطوار نموه المتلاحقة⁵.

¹-ويلسن-ن-بوتر. التربية و سيكولوجية الطفل. ترجمة أديب يوسف، دمشق، المكتبة الأموية، دت، ص37.

²-السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص 201-202.

³-محمد حسن العميرة. المشكلات الصفية: مظاهرها-أسبابها-علاجها. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، ص ص 60-62.

⁴-شفيق محمود عبد الرزاق. الناشف هدى محمود، إدارة الصف المدرسي. القاهرة، دار الفكر العربي، 1995، ص13.

⁵-جان بياجيه. علم التربية و سيكولوجية الطفل. ترجمة عبد العلي الجسماني، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 1994، ص ص 85-118.

-القدرة على تكوين العادات الحسنة وتنمية السلوك الايجابي في التلاميذ وتهذيب النفوس، وتعديل السلوك المنحرف، وترسيم القيم الخلقية¹. إضافة إلى العدل في معاملة التلاميذ والتوسط في الحب والعطف، والانتباه إلى مظاهر الحسد والغيرة التي تنشأ في نفسية التلاميذ من جراء غياب العدل في المعاملة وإظهار الميل إلى تلميذ دون الآخر.

ان نتائج مثل هذه الدراسات تتيح للمهتمين في مجال العمل المدرسي تحقيق درجة عالية من التفاعل التربوي الايجابي بين المعلمين والتلاميذ، ويقلل في كثير من الأحيان من أسباب ترك التلاميذ للمدرسة وعدم استكمال الدراسة.

ومن جهة أخرى أوضحت البحوث والدراسات العلمية الميدانية التي تناولت موضوع مسؤولية المعلم في انحراف التلاميذ، أن للمعلم دور كبير في خلق بعض السلوكات العنيفة والمنحرفة لدى بعض التلاميذ، وقد تدفع بهم إلى ارتكاب أعمال عدوانية، كإهمال المدرس لبعض التلاميذ في حجرة الدراسة، أو التقليل من عزائمهم. هذا السلوك غالباً ما يثير الحقد وينمي السرقة أو الخصام أو الشجار مع المدرس أو مع التلاميذ...².

إن مثل هذه السلوكات من طرف الكثير من المعلمين غالباً ما يكون لها مردودها السلبي على مستوى التلاميذ، وعلى دافعيتهم للاستمرار في التعليم.

ب- المناهج:

يعرف المنهج التربوي بأنه " مجموع الخبرات التربوية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية... الخ التي تخططها المدرسة وتهيؤها لتلاميذها ليقوموا بتعلمها داخل المدرسة أو خارجها بهدف إكسابهم أنماطاً من السلوك، أو تعديل أو تغيير أنماط أخرى من السلوك نحو الاتجاه المرغوب، ومن خلال ممارستهم لجميع الأنشطة اللازمة والمصاحبة لتعلم تلك الخبرات مما يساعدهم في اتمام نموهم³.

ومن الثغرات التي يوجه من خلالها النقد للمدرسة هو قصور المناهج التربوية في أداء دورها الايجابي في مساعدة التلاميذ على التكيف مع محتوياتها.

لقد أوضحت العديد من الدراسات أن بعض المناهج المدرسية كثيراً ما تسهم في تخلف الطفل من الناحية المدرسية، وبشكل يكرس فيه شعوره بالفشل المتواصل، والاحباط الشديد، الأمر الذي يفقده الباعث المشجع لاستمرار تعليمه، وقد يؤدي به مثل هذا الفشل إلى التمرد ضد السلطة بكافة أشكالها، وفقدانه الثقة بنفسه، وانعدام روح المبادرة لديه، وبالتالي وصم نفسه بوصمة الفاشل أو شخص تافه غير مرغوب فيه⁴.

كما أظهرت نتائج بحوث كثيرة كيف تسهم المناهج بشكل أو بآخر في ظواهر مثل رسوب التلاميذ وتسربهم في مختلف مستويات التعليم، وبالتخصيص في التعليم الأساسي، وفي

¹-قايد عبد الحميد. رائد التربية العامة وأصول التدريس. دار الكتاب اللبناني، 1981، ص44.

²-مصباح عامر، مرجع سابق، ص247.

³-مروان أبو حويج، مرجع سابق، ص85.

⁴-عدنان الدوري. جناح الأحداث. مرجع سابق، ص266.

المنطقة العربية تحنل المشكلات المتعلقة بالمناهج المدرسية مكان الصدارة بين المشكلات التربوية المرتبطة بالرسوب والتسرب، حيث تؤكد هذه الدراسات على جوانب القصور في المناهج وانعكاساتها السلبية على فشل التلاميذ، وخصت الدراسة بالذكر المناهج التقليدية الرائدة في محتواها، وطرقها وأساليبها التقييمية، ونقص وسائلها التعليمية، وضعف الترابط والتكامل بين عملياتها، مما يتولد عنه ضعف كفايتها الداخلية، ونقص ملاءمتها لأحوال بيئاتها وخصائص مجتمعاتها¹.

وعند تحري العيوب التي تتسم بها المناهج الدراسية، والتي تجعلها عاملا أساسيا في دفع تلاميذ التعليم الأساسي للتسرب واكتشفت الكثير من الدراسات أن صعوبة محتوى المناهج المدرسية تعتبر أبرز العيوب بالنسبة لتأثيرها المحيط على التلاميذ في مراحل تعليمهم المبكرة.

ومن جهة أخرى، فهناك التأثير السلبي لجفاف المناهج الدراسية، وعجزها عن استثارة التلاميذ وتشويقهم، ومن بين النتائج التي توصلت إليها دراسة ميدانية حول "الفقد في التعليم الأساسي"، برز عامل بعد المناهج والمقررات الدراسية عن بيئة التلميذ كعامل مسببا لتسرب التلاميذ من مدارسهم².

ويمكن أن يسهم هذا الأمر في ضعف تقبل التلميذ لمحتوى المناهج والمقررات الخاصة عندما يقترن هذا الأمر بعدم استقرار المناهج وكثرة التعديل فيها.

وقد أبرزت دراسة حديثة حول تحليل اجتماعي لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي "افتقار الكتب المدرسية إلى أسلوب العرض الذي يتناسب مع التلاميذ "عمريا ونوعيا. وقد أرجعت الدراسة عزوف التلاميذ عن مواصلة التعليم في أحد جوانبه إلى الكتب المدرسية حيث أنها خالية إلى حد كبير من أي جذب أو تشويق، كما يغلب عليها الطابع النظري المجرد إلى حد كبير، حيث لا يجد التلميذ في معلوماتها أي مغزى علمي يربطها بحياته ومستقبله³.

ونظرا لأهمية فعالية المناهج في العملية التربوية قامت العديد من الدول، ومن بينها الدول العربية. بإدخال إصلاحات متعددة في الخطط الدراسية وفي المناهج من حيث تحديث مواد المنهج لتصبح قادرة على مواكبة العصر، فأدخلت إصلاحات في أساليب وضع المناهج وتطويرها وفي طرائق التعليم.

¹- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي من 1990 إلى 2000. تونس، 1990، ص51.

²- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم. الفقد في التعليم الأساسي- دراسة حالة لمدينة أبو حامد. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1992، ص169.

³- سعيد جميل سليمان. الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص44.

كما أدخلت أيضا بعض الإصلاحات أبرزها التأكيد على الطرق الذاتية والإبداعية، والتفاعلية في العملية التعليمية والربط بين المناهج والعمل والإنتاج واللجوء إلى الحاسوب والعمل على تطوير الكتب المدرسية¹.

ومن كل ما سبق يمكننا استخلاص أن العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة عقم المناهج الدراسية بظاهرة تخلي التلاميذ عن الدراسة اتفقت نتائجها على أن صعوبة بعض المناهج الدراسية وضعف العلاقة بينها وبين الحاجات التربوية للتلميذ واهتماماته ورغباته وقدراته، وضعف التنوع في طرق التدريس واستخدام الوسائل التعليمية الناجعة غالبا ما كان سببا في سوء تكيف بعض التلاميذ مع مدارسهم²، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الملل والضجر، ونقص الدافعية للتعلم وكرهية المدرسة.

ج- الإدارة المدرسية:

يمكن تحديد مفهوم الإدارة المدرسية بأنها: جميع الجهود والأنشطة والعمليات من (تخطيط، تنظيم، متابعة، توجيه، ورقابة... الخ) والتي يقوم بها المدير مع العاملين معه من مدرسين وإداريين بغرض بناء وإعداد التلميذ من جميع النواحي: عقليا وأخلاقيا واجتماعيا ووجدانيا ونفسيا وجسميا... وغيرها لمساعدته على أن يتكيف بنجاح مع المجتمع³.

لقد نالت الإدارة المدرسية بدورها اهتماما متواصلا نظرا لدورها الفعال في توفير المناخ التربوي الذي يدعم العملية التربوية، وذلك عندما اهتمت الاتجاهات الحديثة - وخاصة بعد أن تقدمت دراسات التنظيم الاجتماعي للمؤسسات التربوية- بالتأكيد على فاعلية دور الإدارة في إنجاح العملية التربوية وتهيئة المناخ الاجتماعي والنفسي والتربوي للتلميذ، وبذلك بدأ دور الإدارة المدرسية يبرز باعتباره من أكثر المتغيرات فاعلية في عملية التعلم.

ويكاد يجمع الباحثون اليوم في مجال سوسيولوجيا المدرسة على نتيجة هامة وهي: أن فعالية النظام المدرسي، ومدى قدرته على تحقيق غاياته التربوية أمر مرهون إلى حد كبير بمستوى ودرجة التفاعل التربوي القائم بين المعلمين والتلاميذ والإدارة.

ويستخدم الباحثون لقياس حركة التفاعلات القائمة في المدرسة القياس الاجتماعي "السوسيومتري" كأداة لقياس درجة التجاذب والتناذب الحاصل داخل الجماعات المدرسية، وتبين الدراسات الجارية في هذا المجال أن التجاذب بين أطراف الجماعة الواحدة أو الجماعات المكونة يعزز من فعالية الجماعة، ويزيد من طاقات إنتاجها وتماسكها، وعلى العكس من ذلك تبين هذه الدراسات أن التنافر يؤدي إلى إعاقة العمل وإضعاف العزم وتقليص إنتاج الجماعة⁴.

¹ - عبد الدائم عبد الله. مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 1995، ص 81.

² - علي السيد الشخبي. علم اجتماع التربية المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002، ص 354.

³ - إسماعيل محمد دياب. الإدارة المدرسية. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 99.

⁴ - علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص 99.

وتسعى الدراسات الخاصة بالعلاقات التربوية إلى تحديد مواطن الضعف والقصور في نشاط وفعالية النظام المدرسي، وأسباب انخفاض إنتاجيته المتعلقة بمستوى نجاح التلاميذ، أو مدى تسربهم من المدرسة.

وبينت الأبحاث التي أجراها الباحثون التأثير الكبير الذي تلعبه العلاقات التربوية السلبية أو الإيجابية على مستوى نجاح التلاميذ أو إخفاقهم في الدراسة، حيث ربطت الكثير من الدراسات ظاهرة الانقطاع عن الدراسة أو الهروب من المدرسة ببعض جوانب الإدارة المدرسية، والتي نلخصها فيما يلي:

قصور الإدارة المدرسية على متابعة التلاميذ والإشراف التربوي عليهم¹ -1

2- الضعف في أداء الموجهين (مستشارين تربويين)، وتهاون بعضهم في محاسبة المعلمين المقصرين، والتعاون الشكلي بين موجهي المواد وموجهي الأقسام والناظر والمعلمين².

3- تأثير الجو المدرسي العام عن عجز التلاميذ عن الوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب، مما يؤدي بهم إلى الانقطاع عن الدراسة أو الهروب من المدرسة، حيث أشارت الدراسات إلى أثر التفاعل داخل المدرسة والمرتبط بنمط السلطة الذي تتخذه الإدارة في التعامل مع التلاميذ، إذ أن هناك نمط السلطة المدرسية الدكتاتورية التي تعتمد على التقيد باللوائح والقوانين المدرسية بصورة جامدة لا تقبل التعديل أو المناقشة، كما يمثل الجزاء والعقوبات الوسيلة الفعالة لضبط السلوك.

كما تعتمد السلطة الدكتاتورية في المدرسة على عدم مراعاة الفروق الفردية للمعلمين والتلاميذ، وبالتالي عدم الاهتمام بالعلاقات الإنسانية داخل المدرسة، لذا نجد مدير المدرسة الذي تركز بيده السلطة لا يعمل على احترام شخصية المعلم والتلميذ كأفراد، لهم آراء وميول وقدرات داخل المدرسة، بل نجده يعمل على رفع الإنتاجية دون الاهتمام بمشاعر العاملين ومتطلباتهم وظروفهم وقدراتهم³.

إن لهذا النمط من السلطة المدرسية مردودات سلبية بالنسبة للعملية التعليمية غالباً ما تتمثل في شيوع الخوف بين التلاميذ، وكبت روح المشاركة الإيجابية والتعاون النشط في مواجهة المشاكل، كما تستطيع أن تترجم في شكل عنف يمارسه التلاميذ ضد الإدارة انتقاماً من أسلوبها الدكتاتوري في التعامل معهم.

وهناك نمط آخر من السلطة يتعلق بديمقراطية الإدارة المدرسية في التعامل مع التلاميذ، والذي لفتت البحوث والدراسات الانتباه إلى ضرورته بالإشارة إلى ما يمكن أن ينتج عن هذا الأمر من تأثير على علاقات التفاعل داخل جدران المدرسة، وعلى سلوكيات التلاميذ وتقبلهم للجو المدرسي، وبالتالي على استمراريتهم في الدراسة أو انسحابهم منها.

1- سعيد جميل سليمان. الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. مرجع سابق، ص 46.

2- السيد علي شتاء، فادية الجولاني، مرجع سابق، ص 174.

3- إسماعيل محمد دياب، مرجع سابق، ص 292.

وترتكز السلطة المدرسية الديمقراطية على ركائز أساسية تمثل في تهيئة المناخ المدرسي السليم والملائم داخل المدرسة على أساس من الاحترام المتبادل والإخوة والصدقة والتعاون البناء، توثيق العلاقة بين المدرسة والبيئة المحيطة، وذلك بالاهتمام بنجاح مجالس الآباء والمعلمين كحلقة ربط بين المدرسة والمجتمع، اهتمام الإدارة بالعوامل الإنسانية، وهذا ما يجعلها تتصف أحيانا كثيرة بالمرونة في تطبيق وتفسير اللوائح والقواعد بما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وبما يراعي المشاعر الطارئة من جهة أخرى. كما تركز السلطة المدرسية الديمقراطية على تنمية أسلوب التفكير العلمي في مواجهة المشكلات وتجنب التعصب والتحيز في التفكير.

ومن جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى نمط السلطة المدرسية المترخية، والى مردوديتها السلبية بالنسبة للعملية التعليمية التي غالبا ما يترتب عليها التراخي، والفوضى في مواجهة الأمور التربوية لما تعتمد عليه من حرية مطلقة في المواقف والتصرفات مستبعدة القيود المرتبطة بالقوانين والنظم والضوابط الرسمية، مما يزيد في نقشي الاتجاهات والمواقف الفردية في محيط المدرسة، وفي سيادة الاتجاه السلبي وعدم تحمل المسؤولية لدى الجماعات التربوية¹.

ومن كل ما سبق ذكره يمكننا استخلاص أن فاعلية النظام المدرسي تتجلى في مدى المرونة التي تتصف بها الأنظمة الإدارية السائدة في التعامل مع التلاميذ، حيث يلاحظ أن التصلب الإداري غالبا ما ينعكس سلبا على مستوى إنتاجية المدرسة، وسكرس انخفاضا في مستوى التفاعلات التربوية الجارية بين أطرافها وعناصرها

ذلك لأن العلاقات التربوية تمثل النظام المدرسي القائم مثل الدورة الدموية .
4- التعقيد المتعمد للامتحانات يؤدي إلى ارتفاع نسب التسرب².

صغر دائرة من يقومون على تقويم أداء التلميذ، والتي تتركز في غالبية الأحيان -5 على يد معلم الفصل، مما يتنافى مع الأصول التربوية التي تقوم على أن يشترك في الحكم على التلميذ وتقويمه أكثر من معلم واحد، وأن يستخدم في تقويم التلميذ أكثر من أسلوب ووسيلة³.

من كل ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج أن أنظمة التقويم في الامتحانات في البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لازالت تتسم بعيوب كثيرة أتت في حالات كثيرة إلى كره التلاميذ المدرسة ولفلسفتها التربوية، ومن هنا لا بد أن نتبنى في مدارسنا العربية أساليب التقويم المتعددة والمرنة والمتنوعة والشاملة والمستمرة، بالتقليل من كراهية التلاميذ للمدرسة وبالتالي التسرب منها بسبب أساليب التقويم ومحدوديتها، وما يحيط بها من أجواء الخوف والرهبة.

¹- السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص175.

²- نفس المرجع، ص203.

³- فاطمة منتصر الكتاني، مرجع سابق، ص82.

المبحث الثالث: علاقة العامل الاقتصادي بانحراف واجرام الاطفال.

إن جنوح الاطفال لا يقتصر على الطبقات الفقيرة فقط، بل وجد طريقة اليوم حتى أطفال الطبقات المتوسطة والميسورة على حد سواء، ومع ذلك فقد يشيع بين العلماء الرأي القائل بوجود علاقة سببية بين بعض الظروف العائلية الاقتصادية السيئة وبين زيادة معدلات جنوح الأحداث بين أطفال مثل هذه الأسر الفقيرة، إذ تكاد تؤكد غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكلان أبرز التغيرات التي تسهم في نشوء أو تطور الجناح.

والتطور الاقتصادي: يقل الانحراف في المجتمعات الريفية ويزداد في المجتمعات الصناعية، وهذا راجع إلى طبيعة الحياة حيث أن رقابة الأسرة مثلا تزداد في الريف وتقل في المدينة.

والتقلبات الاقتصادية: يزداد الانحراف أثناء دورات الكساد الاقتصادي وينخفض في دورات النمو الاقتصادي العادي¹، وعادة المجرمين ينحدرون من بيوت فقيرة فقد لاحظ (سليمن) أن الكساد الاقتصادي وفترات البطالة تميل إلى زيادة الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات².

ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يكثر الطلب على السلع وتزداد الحاجة إلى زيادة الإنتاج فيزداد الطلب على العمال وترفع الأجور، وبالتالي تقل نسبة الجرائم. أما في فترات الركود الاقتصادي فيقل الطلب ولا تبيع المصانع إنتاجها فتتخفف الأجور للعمال وتتم عملية تسريح الكثير منهم، فتزداد البطالة ويزداد الإجرام خاصة ما تعلق بجرائم السرقة، ويزداد التشرد والتسول والدعارة والجرائم الجنسية.

أما الجرائم التي تظهر في المحيط الاقتصادي الزراعي ، تتسم بالعنف وجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الحرائق والسرقة، ويرجع هذا إلى طبيعة البيئة الزراعية أما المجتمعات الصناعية فعادة ما ينتشر فيها التعليم بنسب اكبر من المجتمعات الريفية، حيث تفتح المدينة وسائل كثيرة للهو والترفيه ، لذلك تفرز أنواع من السلوكات كالانحلال الخلقي، وهذا النوع من الجرائم عادة لا يتسم بالعنف، إنما يتطلب الحيلة والدهاء نظرا لتوفر قدرا من التعليم والثقافة ونظرا لتكدس الأفراد حول المصانع، فكثيرا ما يضطرون إلى السكن الجماعي فيزداد الاختلاط لتكثر الجرائم الجنسية وجرائم هتك الأعراض وجرائم الزنا³.

ولم يكن هذا النوع معروفا لكنه تطور مع الأيام نتيجة ما يشاهده الشباب من اثار أفلام الجنس والجريمة والاعتصاب⁴.

وعادة ما تتوفر فرص الإجرام في المدن، فيكثر الأطفال البؤساء والمتشردون والأيتام، وهذه الفئة تصبح فريسة سهلة في يد الكبار من المجرمين، وهم يعملون على تجميعهم

1- جلال عبد الخالق، مرجع سابق، ص 100-106.

2- عبد الرحمان محمد العيسوي. سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة ط1، دار الراتب الجامعية، 2001، ص34.

3- محمد صبحي نجم. المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص ص 38-39.

40.

4- حسين عبد الحميد احمد رشوان. الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص40.

وتنظيمهم وتزيين لهم الكسب غير المشروع، فيتشبع الأطفال بروح الإجرام. وهناك عوامل أخرى تساعد الأطفال على الإجرام منها وجود أماكن التسلية سواء كانت في حدود القانون أم لا، كما أن المدينة الحديثة تحت الصغار مبكرا على المساهمة في الحياة الاجتماعية فتتوفر لهم بصورة أوسع عوامل الانحراف والجريمة¹.

وهذه الجرائم ليست أفعالا ثابتة ذات مواصفات محدودة لكنها نسبية²، وقد دلت العديد من الدراسات أن الفقر وانخفاض الدخل ونقص الأموال يؤدي إلى الحرمان الذي يتبعه حالة من الإحباط ومن ثم الوقوع في الجرائم والانحراف³.

ويمكن تحديد مفهوم سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة بقلّة الدخل، ويشمل أيضا الأسرة التي تقوم الأم فيها بإعالة أعضائها، والأسرة التي تقع تحت ضغط مسؤوليات مالية أكبر من مواردها الاقتصادية، وأسرة العاطل عن العمل⁴، والأسرة التي تعيش على مساعدات حكومية ضئيلة لا تكاد تسد حاجياتها المعيشية، كل ذلك لا شك يشكل عائقا كبيرا أمام الأسرة في تحقيق أسباب الضبط الأسري المطلوب، وتحقيق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة.

الفقر والانحراف:

يشيع بين العلماء الرأي القائل بوجود علاقة سببية بين ظروف العائلة الاقتصادية السيئة وبين زيادة معدلات جناح الأحداث بين الأطفال، إن عجزت الأسرة عن تلبية الحاجات المعيشية الضرورية للطفل قد يخلق لديه الشعور بالنقص والضيق وعدم الطمأنينة التبرم من الحياة.

وحين تعجز العائلة عن تلبية حاجات الطفل الأساسية يشخص هذا الطفل ببصره إلى خارج الأسرة سعيا وراء تأمين بعض حاجاته وإشباعها بشكل أو آخر.

وتجمع غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أن الفقر يشكل بجانب التصدع المادي للبيت ابرز المتغيرات التي تعمل أو تسهم في نشوء وتطور جناح الأطفال⁵.

وقد انتهى أنور خورنا ساري إلى أن 95% من حالات الإجرام كانت بين الفقراء بايطاليا في القرن 19م، وكذلك فقد استخلص الهولندي بونجر إلى أن الفقر يعد من أهم عوامل الجريمة والانحراف، وهذا ما أكده سندر لاند⁶.

كما أسهم عدد من علماء الاقتصاد وآخرون بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة، وقد أكد روبرت ودسون انه حيث تكون معدلات الجريمة والانحراف كبيرة يكون البناء الاقتصادي

1- علي محمد جعفر. إحداث المنحرفون. دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص97.

2- سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع. ط1، بيروت، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، ص14.

3- زينب محمد شقير. البياثولوجية الاجتماعية والمشكلات المعاصرة. ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2001، ص341.

4- محمود حسن. الأسرة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص57.

5- نفس المرجع، ص28.

6- محمود حسن. الأسرة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص28.

ضعيفا ويتمثل ذلك في ضعف وإهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة ويوضح جيفري أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى الجريمة والانحراف بقوله: إن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة وضبطها له صلة قوية بما يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة، وأنه من بين المداخل التي تصنف عادة على أنها مداخل اقتصادية التي ترجع السلوك الانحرافي إلى الفقر والى النماذج السكنية المتدنية المستوى.

وقد كشفت دراسة أجريت في ثلاث دول عربية الأردن، المغرب والسودان ان الفقر يشكل اكبر دافع للأفراد لممارسة السلوك الانحرافي والجريمة، وان الفقر يرتبط بالدوافع المتعلقة بالشعور بالظلم وعدم الرضا عن الوضع الحالي بحياة الأفراد وهناك دراسات تشير إلى أن خطورة الفقر وأهميته إلى مجموعة من الظروف الأخرى المرتبطة والمترتبة عليه في الدافع إلى الانحراف والجريمة، فقديما قال أرسطو: الفقر هو أبو الثورة والجريمة.

وقد أكد بونجر في دراسة له أجراها في عدد من الدول الأوروبية أن كافة المشكلات الاجتماعية مرتبطة بالفقر، كما انتهى محمود حسن إلى أن اغلب المجرمين والجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء أو العمال غير المهرة¹.

وإن الفقر يعني السكنى المتواضعة وسوء التغذية وسوء العلاج والجوع والعري وتفكك الروابط الأسرية والقلق واليأس والانزعاج والغضب، وكل ذلك يؤثر على أحوال الحدث الجسمية والتربوية والثقافية، كما أن له أثرا مدمرا على حالته النفسية².

فمن الناحية الصحية أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وبين بعض الأمراض الشديدة مثل الأنيميا والسل الرئوي والكساح والضعف العام، وقد لوحظ في هذا الصدد أن حرص الأسرة الفقيرة في الحصول على مسكن ملائم يكون في العادة على حساب المستوى الغذائي لأفراد الأسرة³.

ومن الناحية الأخرى أثبتت بعض الدراسات أن الأم العاملة التي تغيب عن بيتها بسبب عملها خارجه تشكل عاملا يسهم في نشوء جناح الأحداث، ذلك لأن غياب الأم عن البيت هو غياب الرعاية المطلوبة وإهمال واضح في شؤون إدارة البيت والإشراف على حاجات الأسرة ومتطلباتها المعيشية خصوصا إذا ارتبط عمل الأم بالحالة الاقتصادية للأسرة ذاتها، إذ غالبا ما تكون هذه الأم أرملة فقدت زوجها، أو زوجة لأب عاطل عن العمل أو مريض أو معوق⁴.

ومن الناحية التربوية كثيرا ما يؤدي الفقر إلى سوء معاملة الأطفال، فقد تمتد فترات البطالة إلى شهور أو سنوات طويلة يوجه فيها أحد الوالدين أو كليهما كل طاقتهم للبحث عن عمل مما يصرفهما في الإشراف على تربية الأولاد، كما أن قلة الدخل أو انعدامه كثيرا ما يجعل

¹- احمد الربابعة مرجع سابق، ص146.

²- طه ابو الخير ومنير العصرة. انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1961، ص144.

³- عدنان الدوري، مرجع سابق، ص257.

⁴- طه أبو الخير ومنير العصرة، مرجع سابق، ص144.

من رب الأسرة شخصا حاد الطبع، عصبي المزاج، وغالبا ما يلجأ إلى استعمال أسلوب القسوة والإسراف في عقاب أبنائه¹.

وكما قد يكون لظاهرة البطالة عواقب وخيمة، ذلك لأنها كثيرا ما تضع الأفراد في تجربة نفسية شاقة قلما يفلح بعضهم في اجتيازها بشكل يضمن استمرارهم على العيش السوي، وفي إطار احترام القانون، ذلك لأن صاحب الدخل الضئيل المحدود قد لا يستطيع التجاوب مع القيم الاجتماعية والثقافية المقبولة والمرغوبة من المجتمع لأن وضعه الاقتصادي يحول بينه وبين التوسع في اهتماماته العقلية والاجتماعية والنفسية، وبالتالي نراه يشبع رغباته في المطالب الحسية البدنية وحدها... في الجنس والطعام والخمر والمخدرات... الخ².

ومن الناحية الثقافية فإن الفقر قد يقف حجر عثرة دون فوز الحدث بقسط من التعليم، ذلك أن الوالد لا يكاد يرى في أبنائه قدرة على الكسب حتى ينتزعهم من المدرسة، ويدفع بهم إلى العمل أملا في أن يعاونه ذلك على مواجهة أعباء الحياة، وهو إذا استطاع تركهم في المدرسة فإنه لا يمنحهم الإشراف اللازم في توجيههم، كما أنه في غالب الأحيان لا يستطيع تسديد مصاريف التمدرس ما يتسبب في تسربهم من المدرسة أو يدفعهم إلى الجمع بين الدراسة والعمل³.

ومن الناحية النفسية، فقد يؤدي الفقر إلى شعور الطفل المتواصل بالحرمان المادي خاصة حينما يقارن بين المستوى المتواضع لمعيشته وبين المستوى الذي يعيش فيه أبناء الطبقة الأكثر رفاهية ما يولد لديه اتجاهات ومشاعر خاصة كالشعور بالحسد أو الكراهية الشديدة، وهذا بدوره قد يسهم في خلق جو ملئم لنمو الاتجاهات العدوانية أو السلوك الجانح. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى بعض نتائج العديد من الدراسات العلمية المقارنة التي أكدت على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي للأسرة يشكّلان أبرز المتغيرات التي تعمل أو تسهم في نشوء أو تطور جناح الأحداث نذكر منها دراسة (سيرل بيرت) التي وردت في كتابه (المنحرف الصغير)، والتي توصلت نتائجها إلى أن (19%) من الأحداث الجانحين في مدينة لندن قد انحدروا من بيوت فقيرة جدا⁴.

وقد بينت دراسة أخرى قام بها الباحثان (هيلي وبرونر) في الولايات المتحدة الأمريكية على 675 من الأحداث المنحرفين أن 27% منهم كانوا ينتمون إلى طبقات فقيرة جدا ومعوزة⁵.

¹ - سعد المغربي، مرجع سابق، ص126.

² - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق، ص145.

³ - نفس المرجع، ص471.

⁴ - سعد المغربي، مرجع سابق، ص161.

⁵ - محمود حسن. مرجع سابق، ص445.

وفي لبنان بينت إحصائيات سنة 1962 أنه من بين 638 حدثا جانحا ظهر أمام محكمة الأحداث ببيروت 274 حدثا كانوا ينتمون إلى عائلات فقيرة، كما أظهرت جمهورية مصر العربية أن 64.3% من الأحداث الجانحين كانوا يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة¹. وإذا أردنا مناقشة نتائج هذه البحوث يمكننا أن نشير إلى أن المستوى الاقتصادي السيئ قد يؤدي إلى ظهور الكثير من حالات الانحراف والجناح، لكنه في الواقع قد لا يكون السبب الرئيسي في خلق حالات الجناح، إذ غالبا ما نجد أبناء أسر فقيرة غير منحرفين، لأن المسألة تتعلق بتربية الشخص وقيمه الاجتماعية والدينية التي يتمسك بها، ومن هنا يمكننا القول أن بعض المعوقات الاقتصادية يمكن أن تعمل في أحوال معينة كعوامل ذات أهمية سببية في خلق الجناح لكنها لا تشكل سببا جوهريا في نشوء الجناح، ذلك لأن مشكلة تنشئة الطفل ليست مشكلة اقتصادية فحسب بل هي مشكلة اجتماعية معقدة، قد تعمل بعض العوامل الاقتصادية في الإطار الاجتماعي الكلي كعوامل مساعدة بشكل أو بآخر².

- الدخل:

للدخل أهميته الكبيرة إلى حد ربط بعض المفكرين بين تخلف الدولة ومستوى الدخل فعرفوا الدولة المتخلفة بأنها الدولة التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 500 إلى 600 دولار سنويا (عام 1960) ثم يقسمون البلاد فوق مستوى الدخل إلى بلاد شديدة التخلف والى بلاد متخلفة نوعا ما، والى بلاد متقدمة نسبيا والى بلاد متقدمة.

ويقول عبد الباسط أن الخلل يتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول فبعض الدول ينخفض فيه الدخل إلى 100 دولار في السنة على حين ترتفع إلى ألفي دولار في بعض الدول الأخرى، ولقد ذهب البعض إلى القول بان الدول المتخلفة هي الدول التي يقل مستوى دخل الفرد خمس أو ربع نظيره في البلدان المتقدمة.

ورغم ما قد يعتري مستوى دخل الفرد من قصور في مجال التفرقة بين الغني والفقير والتخلف والنمو إلى أن السائد بين المشتغلين في حقل التنمية إن اقل المعايير قصورا من الناحية العلمية، ولذا فهو أكثر المعايير شيوعا واستخداما في المجالين النظري والتطبيقي³.

وعلى مستوى الأسرة يشكل الدخل المتغير الأساسي في حالة الفقر للأسرة ومن ثم يشكل العامل الأساسي في الخصائص الاقتصادية المميزة لأسر الأطفال المنحرفين، والدخل الضئيل للأسر أو حين تعيش الأسرة على معونات حكومية ضئيلة لا تكاد تسد حاجات الأسرة المعيشية لا شك يشكل عائقا كبيرا أمام الأسرة في تحقيق أسباب الضغط الأسري المطلوب وتحقيق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة، كما وان الأطفال الذين يعيشون بين جدران خربة لصغرها بسكانها ونشاطاتهم الاعتيادية أو لا تتيح لهم قدرا من الحركة

¹ - محمود حسن. ، مرجع سابق ، ص446.

² - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق، ص175.

³ - حسن عبد الباسط محمد. التنمية الاجتماعية. القاهرة ، مكتبة وهبة، 2010، ص38.

والخصوصية، فان مثل هؤلاء الأطفال ينطلقون إلى الشارع عند أول فرصة سانحة، إذ أنهم لا يشعرون بما يشدهم إلى هذا البيت ولا يجدون بين جدرانها ما يشبع حاجاتهم للبقاء فيه¹. ويرتبط انخفاض الدخل بالمهارة المهنية، حيث ربط البعض بين تدني مستوى المهارة العلمية والمهارة المهنية للمجرم العاطل يترتب عليها انخفاض دخله من جهة وسهولة الاستغناء عنه من جهة أخرى. كما أن انخفاض دخل العامل المتدني المهارة يلعب دوره في تركه العمل باختياره².

وتشير دراسة ميدانية قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، الكشف عن العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين الجريمة، وكان الدخل محل دراسة فيها، وقد جاءت النتائج مشيرة إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين قد عملوا بحرف يدوية بسيطة لا تدر عليهم دخلا ذا قيمة (بمعنى دخل ضعيف) وأنهم لا يصادفون فرص العمل بسرعة وسهولة، وكان هذا له اثر كبير في الاتجاه نحو السلوكيات الانحرافية والإجرامية³.

المبحث الرابع: علاقة الحي السكني بانحراف وإجرام الأطفال أولا: الحي السكني

والحي في أبسط مفهومه هو منطقة جغرافية تحدد إقامة الأسرة، وتشكل علاقاتها واختلاطها وتواصلها بالأفراد أو الجماعات التي تشكل بعض جوانب الصورة الايكولوجية التي تتميز بها هذه المنطقة والحي بهذا المعنى جنده يهيئ للأسرة معظم المؤثرات الخارجية والفرص والظروف التي تتيح لأفراد الأسرة أسباب المخالطة والولاء والانتماء، أي أن الحي يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعيير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضاري العام الذي يميز المنطقة الاجتماعية⁴.

لقد صنف الباحثين المتخصصين في مجال علم الاجتماع الحضري، الأحياء السكنية حسب التجهيزات الموجودة فيها، والفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها على النحو التالي :

1- الأحياء الراقية: المتواجدة في المناطق المفضلة والهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا) أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية والتجارية، تتمتع بحياة الترف، ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء⁵.

2- الأحياء الشعبية: المتواجدة في المناطق المزدهمة بالمباني والمسكن، تتعدم فيها وسائل الراحة والنظافة، تكثر فيها المحلات التجارية، وازدحام المواصلات، والعمارات

¹- عثمان بن ناصر السعيد. مرجع سابق، ص30.

²- نفس المرجع، ص30.

³- نفس المرجع، ص30.

⁴- عدنان الدوري. أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1973، ص

⁵- Nadia Djelal, **Le quartier –sa signification et sa réalité dans la totalité de la structure urbaine**, in cahiers de L EPAU , N 1 , Alger 1992, P 19.

السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع، وتقل فيها المرافق الرياضية والثقافية والمتنفسات الطبيعية والمتنزهات والمساحات الخضراء¹.

3- الأحياء العشوائية : وهي في غالبية الأحيان سكناتها ليست مبنية من مواد البناء المناسبة، ولكنها قد تكون مقر اللاقمة، تتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي تم إنشائها من الصفيح لا تتوافر فيها أي مرافق أو خدمات، وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون الفقراء الذين يهاجرون من الريف الى المدن، ويستولون على اي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها، ويقيمون عليها أكواخهم².

ولقد أثارت بعض الدراسات إلى دور الحي السكني في الانحراف والجريمة، وتستند هذه الدراسات والبحوث إلى أن الحي السكني يمثل البيئة التي يعيش بها الإنسان ويتأثر بها، وقد أشار سندرلاند في نظريته عن الاختلاط التفاضلي إلى أن الجريمة تعد نتاج للبيئة ومنظومة السكن التي يسكن بها الإنسان وكذلك رفقاء اللعب ويذهب إلى أن شخصية الفرد تتكون من دورين رئيسيين احدهما يتمثل في دور الفرد في الحي الذي يعيش فيه والآخر هو مكانة الحي بين الأحياء الأخرى، ودور الحي في المجتمع ككل، فالحي الذي تتوافق فيه القيم مع قيمة المجتمع الكبير يكون حيا سويا يهيئ للفرد مناخا يكسبه الشعور باحترام النظام والقانون أما في حالة خروج الحي من قيمه الاجتماعية على ما هو متفق عليه من قيم في المجتمع الكبير فان هذا الحي يصبح مصدر لظهور الاتجاهات الخاطئة فيفضل في توجيه قيم أفراده وضبط سلوكهم³.

وتشير كثير من الدراسات في وجود علاقة ايجابية بين نوع الحي والجريمة، حيث تبين أن الأحياء المتخلفة أو الأحياء الفقيرة هي التي يقطنها المجرمون عادة، وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء وسط المدينة كما يقول كلينا رد الذي يضيف بقوله: وهكذا تبين لنا حجم الارتباطات الشديدة بين السلوك الانحرافي وبين طبيعة المنطقة التي تشهد أحداثا إجرامية أكثر من غيرها أو التي يعيش فيها المجرمون أكثر من غيرها من المناطق، وقد أكدت شو ومكاي في دراسة لهما عن الجريمة أنها غالبا ما تقع وسط المدينة وهناك كثير من الدراسات الأخرى التي تشير إلى أن المناطق المتخلفة والأحياء الفقيرة تحتل الركن الأوسط في المدينة.

ويؤكد شميد أن هذا التفاوت يعود إلى الفروق في تحركات السكان وتركيب المجتمع، ذلك لان السكان يتحركون غالبا إلى المناطق المتخلفة التي تتركز عادة وسط المدينة ولذلك فلن نسبة كبيرة من حوادث الإجرام مازالت تتركز في قلب المدينة⁴.

¹-Ibid, p20.

²-حسين عبدالحميد رشوان مشكلات المدينة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 117.

³-محمد سلامة غباري. الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين. الإسكندرية، 1989، ص 138.

⁴-احمد الربابعة. الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض، المركز العربي للدراسة الأمنية والتدريب، 1984، ص 92.

ويربط علاقة الحي وخصائصه في تفسير الجريمة بما يسمى بنظرية البيئة الفيزيائية في تفسير الجريمة، ومن وجهة نظر علماء الايكولوجيا جيلا جديدا منهم ينظرون باهتمام بالغ إلى البيئة الفيزيائية كعامل أساسي في تفسير السلوك الإجرامي، فقد توصل هؤلاء العلماء إلى أن الجريمة تتبع نمودجا بينيا محددًا، وان هذا النمودج البيئي يعتمد على البيئة الفيزيائية بالدرجة الأولى ويعتبر اوسكار نيومان من اشد المتحمسين لهذه النظرية حيث تقوم آراءه على أن خصائص البيئة الحضرية التي تحدث فيها الجرائم والاعتداءات هي خصائص فيزيائية بصورة أساسية، وقد اعتمد نيومان في تدعيم آرائه على شواهد عملية تركز على مجموعة من الدراسات المسحية التي أجريت عل مشاريع الإسكان الشعبي في أمريكا، فقد استنتج من هذه الدراسات إن المناطق التي تكثر فيها الجرائم هي تلك المناطق التي تخلو من مناطق محددة للمراقبة وتقل فيها فرص أو احتمالات مشاهدة المجرمين، ويعزو نيومان ذلك إلى سوء التخطيط المكاني ويعتقد أن المكان أو الحي المحمي من خلال التصميم المحكم للبناء وللمنطقة التي يعيش فيها المواطن هو العامل الأهم في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها، وفي هذا الصدد يقول بونجر أن السلوك الإجرامي هو نتاج المجتمع الذي لم يهيئ الشروط الفيزيائية والاجتماعية لملائمة الناس فتضطر إلى الانحراف.

وقد انتقد أصحاب هذا الاتجاه الموقف السيكولوجي معتقدين ان علماء الاجتماع والانتروبولوجيا ينظرون إلى البيئة على أنها شيء اجتماعي وليس شيئاً فيزيقيا، وان علماء الايكولوجيا الاجتماعية عندما يتحدثون عن البيئة يشيرون الى البيئة الاجتماعية وليس إلى البيئة الفيزيائية وفي هذا الصدد يقول كوين أن الايكولوجيا البشرية كفرع من علم الاجتماع تدرس دائما علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية ويستشهد على ذلك بدراسات شو ومكاي عن السلوك الانحرافي والجريمة زاعما أنهما تجاهلا الشروط الفيزيائية التي تحدث الجريمة في ظلها¹.

وقد ذهب دفيد هربرت إلى مثل هذا الرأي تقريبا حيث يقول: أن معظم النظريات التي تعالج الجريمة والانحراف كان لها اهتمام عرضي أو ثانوي فقط بالبيئة الطبيعية المحلية لنقطة مرجعية، فقد كانت بؤرة اهتمامهم منصبة على الجماعة المرجعية في المكان المرخص أكثر من المكان الجغرافي².

يكاد يتفق الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع ايكولوجية الجنوح والجريمة على الدور الكبير الذي يلعبه الحي الفاسد في تنشئة الفرد عن طريق تزويده ببعض القيم والاتجاهات العادات والمعايير السلوكية التي تساعد على تكوين الجنوح، أو تقود إلى ارتكاب الجريمة .

¹- عثمان بن ناصر السعيد. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاسرة وعلاقتها بانماط الانحراف بين الاحداث.رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2014، ص24.
²- احمد الربابعة. مرجع سابق، ص38.

وقد حاول بعض العلماء تشخيص عناصر الحي الفاسد وتحديد معالمه ،التي لها علاقة مباشرة،أو غير مباشرة ،بتكوين الجنوح والسلوك الإجرامي،ومن هذه المحاولات ذكر أحد العلماء سبعة أنواع لهذا الحي الفاسد وهي¹:

1 -الحي الفقير المزدهم بسكانه، والذي يشيع فيه الفقر،وتشيع فيه الرذائل الاجتماعية ،وهنا لا يكون الفقر وحده العامل الجوهري في هذه الأحياء ،وإنما المهم هو سلوك الأفراد فيه ،ونوعيتهم ،وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم ،وبعض العناصر الثقافية الأخرى.

2 -الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى ،بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال العيش .

3 -الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعية أو فوراق اجتماعية واضحة . وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي . فهي أحياء لا تعتبر جزءا من المجتمع الكبير ولكنها تعيش على هامشه .

4 -الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين وفي غرف منفردة مؤجرة . وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا،يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه .

5 - حي الأجانب ،وهو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنًا دائما لها . ورغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة ،ولكن هذه الأحياء تنحدر الى عزلة اجتماعية كبيرة ،تشيع فيها الرذيلة والجريمة والانحراف على نطاق واسع .

6 - حي الرذائل ،وهو حي يعتمد في معاشه على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبير،وغالبا ما يجذب هذا الحي كبار رجال العصابات الإجرامية لغرض العيش فيه،وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة .

7 -الحي الريفي ،وهو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجه العدالة طلبا للتستر والاحتماء ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون .

وقد وصف الباحث الأمريكي " هارفي زولرباخ (" H.ZORBOUGH) الأحياء القذرة والفاصلة بأنها أزقة مظلمة ،تشيع فيها الحرية التامة والفردية المطلقة ،تتكون غالبية سكانها من مهاجرين منبوذين ،يعملون في أعمال غير ماهرة تافهة .الحياة في هذه الأحياء صاخبة غير مستقرة ،ويشيع فيهاالعداء والخوف والكراهية . وهي في حالة هجرة دائمة . الضبط الاجتماعي معدوم . وتكون مثل هذه الأحياء موطنًا صالحا للمجرمين، والمنتشردين ،والمتسولين ،والمدمنين على الكحول ،وعلى العقاقير المخدرة ،أفراد هذه الأحياء لا يملكون الكثير ،ولا يهتمون لشيء . حياتهم سلسلة من الفشل المتواصل وهذا ما أضع

¹ - احمد الربابعة.مرجع سابق، 299-300.

كبريائهم وأفقدتهم الشعور بالمنزلة الاجتماعية في مجتمعهم . ان مثل هذه الأحياء تلد المنحرفين والمجرمين باستمرار¹.

والحي الفاسد بوجه عام يمهد للطفل طريق الانحراف بمختلف الوسائل التي يمكن أن تقود الطفل الى السلوك الجانح كأن ينغمس في وسائله للهو التجارية الرخيصة إذا كانت تكثر فيه الحانات والمراقص وبيوت الدعارة التي تقود الطفل الى ممارسة المقامرة والبغاء وتعاطي المسكرات والعقاقير المخدرة ، وغيرها من الوسائل التي تكون سهلة وقريبة إليه في بعض هذه الأحياء الفاسدة .

وان الرذائل الاجتماعية التي تنتشر بحرية في بعض الأحياء الفاسدة كثيرا ما لا يجد الطفل ما يعصمه عن ممارستها ، بل لا يجد من يلومه من جراء ممارسته لها لأنها عادات شائعة ومألوفة يقوم بها الناس دون خوف أو حياء لأنها أصبحت جزء من الثقافة التي تميز الحي ذاته .

كما أن الطابع الذي يتخذه الحي يكون له آثار أخلاقية بعيدة المدى ، على نظرة الفرد للحياة من جهة ، وعلى أسلوبه في الاتصال والتالف مع الآخرين من جهة أخرى فإذا كانت الثقة والأمانة هي التي تسيطر على أساليب التعامل ، أو إذا كان الغش والخداع .

هي الصورة الغالبة على طريق العمل شاهد الحدث في ترده اليومي داخل إطار الحي أنماط من السلوكيات والتصرفات قد تؤثر كثيرا - على المدى الطويل - في قيمه ومعاييرها وأنماط سلوكه².

ومن جهة أخرى فان افتقار الحي إلى متنفسات طبيعية كالحدائق والمنتزهات والأندية والمساحات قد يؤدي إلى تجمع الأحداث في الطرقات ، وكثيرا ما يترتب على ذلك إخلال بالتنظيمات المحلية الخاصة بالمرور أو إقلاق راحة السكان³.

كما أن الأحياء المتخلفة التي تضم مجموعات بشرية تعيش في ظروف إسكانية في مستوى لا يتفق مع الحياة الأدمية تؤثر تأثيرا مباشرا في معايير الحدث وقيمه وأنماط سلوكه . ففي إطار هذا النوع من الأحياء السكنية تتجمع فئات من معتدي الإجرام الذي يسلكون سلوكا منحرفا ، والذي يعتبرون قدوة سيئة للأطفال الذين يمثلون أساليب واقعية من السلوك اللاسوي في محيط الحي الذين يسكنون فيه .

لقد عالج الكثير من علماء الجريمة قديما وحديثا موضوع الحي وأبرزوا علاقته في تكوين الجريمة والانحراف ، والملاحظ أن جميع المهتمين بمشاكل الجريمة والانحراف وقفوا في دراساتهم إلى حد القول بأن معدل الانحراف يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدما ، وعند حد البحث في عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر في السلوك الانحرافي

¹-حسين عبدالحميد رشوان. مرجع سابق ، ص 299.

²-عيسى محمد طلعت وآخرون . الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفون، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، د . ت ، ص ص 161-162.

³- طلعت عيسى ، مرجع سابق ، ص ص : 161 - 162 .

مثل السكنى الفقيرة ،والمنازل المكتظة ،والمستويات المتواضعة للمعيشة ،وغير ذلك من الموصفات التي تتصف بها بعض الأحياء التي تعد أوكار الانحراف ،وهي ما يطلق عليها " مواطن الانحراف " ،أو " مناطق الانحراف " التي أفرغ الكثير من الباحثين فيها فرضياتهم القائمة حول تكوين ونمو الانحراف في مناطق معينة دون غيرها معتمدين في ذلك الطريقة الايكولوجية في تفسير ظاهرة جنوح الأحداث .

ويعود الفضل في ظهور الطريقة الايكولوجية في الدراسات الاجتماعية إلى مدرسة شيكاغو الايكولوجية التي بدأت دراساتها الايكولوجية الأولى تحت إشراف العالمين الأمريكيين " روبرت بارك " R.Park و " ارنت برجس " E.Brurgess في دائرة علم الاجتماع جامعة شيكاغو . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الايكولوجية لم تتعد في نطاقها غير ايكولوجية المجتمع المحلي بالذات ،فقد كانت فاتحة لدراسات مختلفة كدراسات " : ماكنزي " MC.Kenzie ،ودراسة " أندرسون " Anderson ،ودراسة " لويس ويرث " L.Wirth ،ودراسة " هارفي زورباخ " H.Zorbough ،غيرهم ممن اهتموا بدراسة ثقافة المدينة وعلاقتها بالإجرام¹.

إن جميع هذه الدراسات كانت دراسات ايكولوجية اجتماعية للجريمة استخدمت الخرائط الجغرافية والإحصائيات الجنائية في تحليل التوزيع المحلي للجريمة والمجرمين . وقد أوضحت هذه الدراسات الاختلافات القائمة بين معدلات الجريمة وتفاوت نسبتهما وفق لاختلاف المناطق الجغرافية، ومدى ارتباط الجريمة ببعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية ككثافة السكان وسعة المدينة، وظاهرة الفقر، ونسبة التعليم الخ .

ومن أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة لمدرسة شيكاغو دراسة " فريديريك تراشر " F.Trasher التي بحث فيها حالة عصابات الأطفال بمدينة شيكاغو عام 1926 ،حيث قام بدراسة ايكولوجية اجتماعية للمناطق السكنية التي يعيش فيها ما لا يقل عن (1313 عصابة) من عصابات الأطفال ،وهذه تضم ما يقرب من الخمسة والعشرين ألف (25000) من الأطفال المنحرفين الذين يعيشون في بعض أحياء مدينة شيكاغو ،وقد وصف " تراشر " السمات الطبيعية والاجتماعية التي تتميز بها مناطق هذه العصابات ،وأطلق عليها مناطق حضانة الانحراف².

وقد تجلت أفكار مدرسة شيكاغو عن الثقافة الحضرية واضحة في مقالة نشرت عام (1938 من قبل " لويس ويرث " L.Writh بعنوان الحضرية كطريقة في الحياة (Urbanism As way of Life) ،وتتلخص نظريته في أن حجم السكان وكثافتهم ،ودرجة اللاتجانس بينهم تجتمع لتشكل الثقافة الحضرية ،فيؤدي الى تفكك الروابط التقليدية في القرابة والمجتمع مما يؤدي الى تمزق الروابط الاجتماعية فيصعب في المدينة إقامة الصداق حيث يواجه سكان الحضر بصفة خاصة بالأدوار المؤقتة والجزئية ،الى حد كبير مما يؤدي الى السطحية

¹-زينب حميدة بقاءة ،مرجع سابق ،ص160.

²-عدنان الدوري .أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي.مرجع سابق،ص96.

والإهمال . وتكون النتيجة لهذا الوضع ضعف التكامل الاجتماعي الذي يعكس في صورة العزلة ، والانسحاب ، والإحباط ، والأعراض السلبية والسلوك المضاد للمجتمع¹ .

وتعتبر دراسات " كليفر شاو " C.Shaw من أبرز الدراسات الايكولوجية الأمريكية على العموم ، وأهم ما تناوله " شو- " في هذه الدراسات هو موضوع الحي ، ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي وآخر ، وذلك بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء مدينة شيكاغو .

ولاختبار فرضياته حول مناطق الانحراف التي وصفها " شو- " بأنها عبارة عن أحياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية ، وسكانية ، واجتماعية معينة تنتج المجرمين والمنحرفين قام بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات ثم تسجيل نسبة الأحداث المنحرفين في كل واحد من هذه المربعات ولبيان مكان إقامة الأطفال المنحرفين ، وقد كشفت الدراسة على تركيز الانحراف في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية ، حيث تبين ان (25 %) من أطفال هذه المناطق سبق وأن سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين ، في حين لا تزيد النسبة الممثلة في المنطقة الأخرى عن (1 %) فقط² .

وان أعلى نسبة للانحراف تقع في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو كمنطقة المعامل ، والمراكز التجارية والبنوك ، ومستودعات تخزين البضائع ، وكلما ابتعدنا عن محيط المدينة وجدنا مجموعة من الأحياء تسكن فيها الطبقات المتوسطة ، ولما نبتعد أكثر نجد أحياء أخرى تسكن فيها الطبقات الميسورة من المجتمع .

ويرى " شو- Show " أن مناطق الانحراف بتركيبها المادي والثقافي الخاص والتميز بالمستوى المعيشي المتخلف ، بالصراع الثقافي تظهر لنا أعلى نسبة لانحراف الأطفال من جهة ، وأعلى نسبة للعود إلى الجريمة من جهة أخرى³ .

يعاني المجتمع الجزائري من أزمة سكن حادة نتيجة عدم ملائمة المساكن القديمة لاتساع عدد أفراد الأسرة رغم المشاريع التي نرى تسليمها هنا وهناك ، ونعني بحالة المسكن هو مدى صلاحيته لسكن أفراد الأسرة من عدة نواحي ، فإذا كان انحراف بعض هاته الأسر للجريمة ولا ينبغي أن يرد إجرامهم إلى الفقر مثلا مباشرة بل إلى ما اكتفت حياتهم من ظروف شخصية واجتماعية ومنها حالة السكن⁴ .

ومنه نجد أن أزمة السكن تكون لها عدة تأثيرات على مستوى الأفراد أهمها:

- نسبة الازدحام ومدى ملائمة مساحة المسكن وعدد وحداته بالقياس لحجم الأسرة وعدد أفرادها .

1- مصلح الصالح. النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الإجرام في البلدان النامية. عمان، مؤسسة الوراقلنشر والتوزيع، ط 1 بيروت، 2000، صص 175 - 192 .

2-فرانك ب. وليامس وآخرون. السلوك الإجرامي النظريات. ترجمة: عدلي السمرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت، ص 102 .

3-زينب حميدة بفاة، مرجع سابق، ص 161.

4 EDWard. Mand Jon, SiMPSON. SOCiaL Problems, Persistent helleges, New YorK ,holt ,rinert ,Ince ,1985, pp,369-373.

- تحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الإخوة أو الأقارب خاصة من النوعين.
- توفر شروط صحية متعلقة بالتهوية والإنارة والتصريف الصحي والمياه النقية والكهرباء ودرجة الرطوبة... الخ.

- حالة البناء ذاته ومواصفات المواد المشيد منها.

- موقع السكن وبعده عن وسائل المواصلات وحالة الطرق والحي الواقع به.

- مدى جاذبية المسكن للإقامة والاستقرار من طرف أفراد الأسرة فيه.

وهذا ولا شك في أن المساكن الغير ملائمة أو التي لا تتوفر فيها كافة الشروط اللائقة للسكن ، تعتبر دافعا للانحراف ثم الإجرام ووسيلة مهياة للسلوك الغير سليم لما فيها من أضرار بالغة على أفراد الأسرة بوجه عام وعلى الصغار منهم بوجه خاص سواء من الناحية البدنية أو النفسية، فالافتقار إلى الشروط الصحية من حيث التهوية والمناخ ودرجة الحرارة والرطوبة لها تأثير في السلوك لما علمناه من انه قد تمت نظريات كاملة بهذا الشأن حول الاستعداد للإجرام والقيام به، كذلك فان الازدحام وضيق المكان يؤديان إلى الإرهاق والتوتر والصراع والرغبة في الهروب من المنزل والنزاع المستمر بين أفراد الأسرة لنقص الإمكانيات ولتضارب المصالح، وينتج عنها نقص في رقابة الوالدين وفقد لسيطرتها على الصغار هذا فضلا عما يمكن أن يتعرض له الحدث في مثل هذه المساكن الضيقة والمزدحمة من اطلاع مبكر على العلاقات الجنسية ، تفضي له إلى اضطرابات في الشخصية ومشكلات جنسية عنيفة وفهم خاطئ للأمور والحقائق وشغل الذهن بأفكار وموضوعات لم يحن الوقت لإدراكها¹.

ولقد أثبتت الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن (8،79%) من الأحداث الجانحين ليس لهم محل إقامة وان حوالي (46%) منهم يعيشون في حجرة واحدة ، بينما يعيش حوالي (20%) في حجرتين لعينة من (237) حدث جانح بالقاهرة، كما اتضح أن نسبة (61.1%) من مساكن اسر هؤلاء تضاء بالكير وزين و (28.7%) منها غير صالحة للسكن، بينما كانت نسبة (34.4%) فقط تتوفر فيها شروط المسكن الملائم.

عوامل ثقافية: تعتبر الثقافة والدين ووسائل الإعلام من أهم العوامل المؤثرة في انحراف الشباب المراهق، والثقافة هي مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعارف والدين والتكنولوجيا التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع.

وتعتبر الثقافة الإرث الحقيقي لكل مجتمع، إلا أن هذا التراث الموروث يمكن تعديله إما بالإضافة أو الحذف أو التحكم فيها على ضوء مجموعة العوامل الاجتماعية المختلفة فيمكن للشعوب البدائية أو التقليدية أن تتغير ثقافيا بفعل عدة عوامل معينة كالهجرة والاحتكاك

¹-EDWard. Mand Jon,SIMPSON.op، p27.

الاجتماعي والثقافي، وتتعدد وتتنوع الوظائف التي تؤديها الثقافة للفرد والمجتمع نجملها في إيجاز شديد في النقاط التالية:

توفر الثقافة للفرد صورة السلوك والتفكير والمشاعر ووسائل الإشباع لحاجاته البيولوجية والحاجات النفسية، كالأمن والحماية كما توفر الثقافة للأفراد تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون واصل الإنسان ودوره في هذا الكون.

وهنا يبدو لنا مجال التعاون بين مبحث الشخصية والثقافة، الذي يكمن في مجال التنشئة الاجتماعية والتطبيع وهذا ما أكده علماء الانثروبولوجيا الثقافية في تساؤلاتهم عن البطانة النفسية للثقافة إذ انه بالإضافة إلى الجانب المعرفي الذي تختزنه الثقافة هناك جانب وجداني انفعالي¹.

ويمكن للفرد اكتساب أساليب سلوكية نمطية تتركز على وتيرة واحدة وهذا هو الذي يميز ثقافة عن أخرى ويمكن أساسه تصنيف الثقافة عن أخرى، ويمكن على أساسه تصنيف الثقافة الواحدة إلى مجموعة من الثقافات الفرعية مثل الثقافة الريفية أو الحضرية، وفي كل مجتمع قواعد تحدد مكانة كل فرد داخل المجتمع من هذه البطانة النفسية يتكون نسيج الشخصية وتمتزج فيها الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية مما يجعل الفرد من جهة شبيه بكل بني قومه، ومن جهة أخرى متفرد عنهم ولا يشبه أحدا منهم ويتجلى ذلك من خلال مجموع سلوكياته خاصة منها الاجرامية الشاذة والخارجة عن المعايير الاجتماعية، فقد دلت الملاحظة على أن لكل مجتمع سمات مشتركة تضمن لأفراده حدا أدنى من التشابه الحضاري وان لكل فرد من أفراد المجتمع سمات فردية أو نوعية هي المسؤولة عما بينه وبين غيره من تباين واختلاف. هذا ما يستدل به (عبد الغني مغربي) من خلال الثقافة والشخصية ومدى اتصالهما بتكوين شخصية الفرد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تستمر طوال حياة الفرد، من خلال البعد الثقافي وانعكاساته على شخصيته المستمدة في أصلها من المجتمع الجزائري².

لقد مست ظاهرة الانحراف الكبار والصغار على حد السواء، وقد شغلت حيزا كبيرا من البحث، والسؤال المطروح لا يزال إلى اليوم وهو: لماذا ينحرف البعض ويخرجون عن قواعد السلوك التي رسمها لهم المجتمع الذي يعيشون فيه؟ ما هي الأسباب والعوامل الدافعة إلى الانحراف؟.

ثانيا: الأحوال السكنية السيئة

يكاد يقف جميع المهتمين بمشاكل الانحراف والجناح ثانيا الى حد القول أن أثر المسكن في ظاهرة جناح الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته.

¹ عادل، قورة. محاضرات في قانون العقوبات، القسم العام للجريمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1988، ص142-148.

² Saad (N). La femme et la loi en Algérie. op, p99.

وقد عرف بعض الباحثين المسكن السيء بأنه ذلك المسكن الذي لا تتوفر فيه الشروط الصحية اللازمة كأن يكون مظلمًا، ضيقًا، قذرا، رطبا، أثنائه قذر ورديء، لا يوفر القدر المعقول من الراحة، ولا يشبع حاجة الصغير في النوم والجلوس المريح أو الأريكة¹. وتجدر الإشارة في هذا المجال الى أن غالبا ما يتدخل العامل الاقتصادي في اضطرار صاحب الدخل المنخفض في الإقامة في المسكن الرخيص، والمسكن الرخيص غالبا ما يكون ضيق، متهالك، متزاحم مع أمثاله من المساكن الأخرى فضلا عن عدم توافر الشروط الصحية فيه.

ونعني بازدحام المسكن أن يقيم بالغرفة الواحدة المتوسطة الحجم أكثر من بالغين أو أربعة أطفال دون سن العاشرة حيث يشترك جميع أفراد الأسرة في حجرة واحدة بل وقد يشتركون في سرير واحد مع اختلاف الجنس فيما بينهم.

وقد بينت نختلف الدراسات والبحوث أن المسكن السيء غالبا ما يدفع الأطفال للهروب الى الشوارع طلبا للحرمة والهواء الطلق، والترويح عن النفس، وفي الشوارع يصبح الطفل عرضة للوقوع في مخالفات، ذلك لاتعدام الرقابة والتوجيه، وهذه المخالفات غالبا ما تنتهي بالجناح والسلوك المضاد للمجتمع².

ومن جهة أخرى أثبتت العديد من الدراسات أن الأسر التي تعيش في مساكن سيئة غالبا ما يجد الوالدين في مثل هذه الظروف السكنية الرديئة صعوبة كبيرة في متابعة تصرفات وسلوكات أبنائهم، ذلك لأن الضغوطات المستمرة التي تعيشها مثل هذه الأسر تحول في غالب الأحيان دون فرض الرقابة والتوجيه اللازمين وتحقيق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة³.

كما يلاحظ أن جميع المهتمين بمشاكل الانحراف والجناح وقفوا في دراستهم عند حد القول بأن معدل الانحراف يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدما، وأن نسبة كبيرة من حالات الأحداث المنحرفين جاءت من بيئات فقيرة تقل فيها أماكن الترويح السليمة وتكثر فيها الحانات والمراقص والمشارب، مما يكون له اثار أخلاقية بعيدة المدى على نظرة الحدث الى الحياة⁴.

المبحث الخامس: علاقة المخالطة الفاضلة بانحراف وإجرام الأطفال.

تقوم غالبية الدراسات التي عالجت موضوع الحي وعلاقته بالانحراف والجريمة على افتراض أساسي مفاده أن الجناح أو السلوك الإجرامي، هما حصيلة تفاعل طويل يحدث بين الأفراد وبين ظروف بيئته من جهة، وبين الفرد وبين أفراد جماعته الأولية التي يتعامل معها، أو التي يتصل بها من خلال حياة الجماعة، ومن أبرز هذه الجماعات الأولية الأسرة،

¹ - سعد المغربي، مرجع سابق، ص161.

² - محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص445.

³ - نفس المرجع، ص446.

⁴ - طه أبو الخير ومنير العصره، مرجع سابق، ص175.

وجماعة اللعب والعصبة، وهذه الجماعات الأولية هي التي تشكل الإطار العام للبيئة الأولى التي يتعامل معها الطفل خلال مراحل تنشئته الاجتماعية المبكرة.

يعرف " جان شزال " جماعة الرفاق بأنها: جماعة تتألف من زمرة من الأولاد يعوضون بتجمعهم ورفقتهم قصور الوسط العائلي، وقسوة البؤس، فهم يشبعون من خلال هذه الزمرة التي تمثل بالنسبة إليهم قوة وقدرة على حاجتهم إلى الطمأنينة وتوطيد الذات، فيشعرون بأنهم مترابطون وأنهم يتوغلون بجرأة لا اجتماعية تزيد لها خطورة حاجتهم إلى التنافس¹. وعرفه آخرون بأنها اتصال جماعة متقاربة في الميول والأهداف والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، اتصالا مباشرا تربطهم محبة متبادلة وقيم ومعايير متشابهة وسلوك متوافق. كما عرفها " شارل كولي " بأنها الجماعة التي يتفاعل أفرادها وجها لوجه وتجمعهم علاقة ودية وعشرة طويلة نوعا ما².

ومن كل ما سبق عرضه من تعاريف يمكن تعريف جماعة الرفاق بأنها جماعة من الأفراد يلتقون في الميول والدوافع والطموحات والحاجات والاهتمامات الاجتماعية، ويقومون بأدوار اجتماعية معينة سواء كانت هذه الأدوار آنية أو دائمة، وكل ذلك يكون بشكل متعارف عليه تلقائيا في غالب الأحيان، وتتدخل عوامل معينة في تشكل هذا التنوع من التنظيم الاجتماعي كعامل الجوار المكاني (الحي) والدراسة (جماعة الرفاق المدرسية) وعامل العرق (جماعات السود)، وعامل الطبقة الاقتصادية (جماعات الفقراء)³.

في مجتمعاتنا الكبيرة المعاصرة تعتبر الثقافة كل معتقد، والجماعات كثيرة ومتعددة، وعلى الفرد أن يختار من بينها ما يناسب قابليته وإمكاناته، أي الجماعة التي تحقق له انسجاما في القيم وانتماء وولاء.

ان أهمية الوظائف التي تؤديها جماعة الرفاق نحو أفرادها تزداد أهميتها في مرحلة المراهقة أكثر من المراحل الأخرى من النمو الاجتماعي، فهي تساعد المراهق على عملية الاعتماد على النفس والتكيف الاجتماعي، والانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، كما تعتبر البيئة الاجتماعية المناسبة للمراهق لكي يؤدي أدوارا اجتماعية معينة ما كان يستطيع القيام بها من دونها، وذلك نظرا للخصائص النفسية الاجتماعية التي تسود فيها من تسامح وحوار حر وتصحيح وتقويم وتدريب.

وجماعة الرفاق يمكن أن تكون بيئة ايجابية للفرد عموما وللمراهق خصوصا، يستطيع الفرد أن يتعلم من خلالها الكثير من السلوكات الاجتماعية الايجابية مثل الصدق والأمانة والشرف وروح التضامن والتعاون والمواطنة، والميل إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية

¹ - جان شزال. الطفولة الجانحة. ترجمة: أنطوان عبده، بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1980، ص38.

² - صالح بن محمد عبد الله الرفيع العمري. العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية. أكاديمية نيف

العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2002، ص305.

³ - مصباح عامر، مرجع سابق، ص219.

والرياضية إلى غير ذلك من النشاطات والمعايير السوية التي تحقق للأفراد إشباع رغباتهم في اللعب والرياضة وتنمية بعض الهوايات الفردية.

كما يمكن من جهة أخرى أن تكون جماعة الرفاق بيئة سلبية يتعلم فيها الفرد جميع أنواع السلوك المنحرف، كما يتعلم فيها أساليب وتقنيات الانحراف، ويتدرب من خلالها على آليات الجنوح والمروق من القيم الاجتماعية الأخلاقية السائدة في المجتمع، والتي تعبر عن استواء الشخصية واتزانها من أجل إشباع بعض الميول العدوانية والخروج على السلطة أو النظام أو القانون، ومن هذا المنطلق أطلق اسم "العصبة" على جماعات الأحداث الجانحة التي نالت اهتمام العلماء والباحثين الذين وجهوا جهودهم العلمية نحو دراستها باعتبارها المصدر الأول للجريمة والانحراف¹.

لقد أشارت معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الرفاق وعلاقتهم بالانحراف إلى أن معظم المنحرفين المقبوض عليهم والمودعين في المؤسسات الإصلاحية كانوا على علاقة بأصدقاء آخرين منحرفين، وفي هذا الصدد يلاحظ "شلدون والينور جلوك" أن الحدث يميل إلى مصاحبة الأحداث الذين يتفقون معه في الميولات السلوكية، أو بعبارة أخرى لا يرتبط برفيق منحرف إلا إذا كان بينهما اتفاق سابق في الميول الانحرافية، وتجانس في العادات والصفات التي تقوم على السلوك المضاد للجماعة، ويرى الباحثان أنه من العسير أن يندمج الحدث السوي في جماعة منحرفة إلا إذا كان لديه استعداد طبيعي للسلوك المنحرف، وأثبتت دراستهما لمائة وخمسون من الأحداث المنحرفين ومثلهم من الأسوياء أن أكثر من نصف المنحرفين قد انتهى بهم المصير إلى أن أصبحوا أعضاء في عصابات تمارس النشاط الإجرامي في شكل جماعي، بينما لم ينضم إلى مثل هذه العصابات إلا ثلاثة فقط من الأحداث الذين كانوا أسوياء، كما لاحظ الباحثان أن الأحداث المنحرفين كانوا لا يميلون إلى ممارسة نشاطهم الانحرافي بطريقة فردية بل كانوا يميلون إلى التكتل في جماعات من فردين أو ثلاثة أفراد أو أكثر².

وفي هذا المجال يجب أن نلاحظ أن عدم انحراف الحدث ليس معناه أنه لم يتصل بأحد من الأحداث المنحرفين، بل قد يعني ذلك أنه لم يتخذ من هؤلاء المنحرفين أصدقاءه الأساسيين، وأن صلته بهم لم تكف لاندماجه فيهم وتأثره بهم، ومن هنا تبرز قاعدة أساسية في تحليل الصداقة كعامل من عوامل الانحراف، وهذه القاعدة مؤداها أن مجرد اختلاط الحدث السوي بأخر منحرف لا يكفي في حد ذاته لخلق الانحراف، وإنما يرجع الأمر إلى مدى هذا الاختلاط وقوة استجابة الحدث السوي للحدث المنحرف، ومقدار انفعاله لسلوكه الانحرافي وإعجابه به أو استهزائه به.

وهذا ما جاءت به نظرية "دوين سذرلاند" التي ترى أن السلوك الجانح هو سلوك مكتسب ينتقل إلى الفرد عن طريق التعلم من الآخرين، فالشخص يصبح مجرماً بسبب اختلاطه

¹-حميدة زينب بقيادة مرجع سابق، ص172.

²-منير العصره، مرجع سابق، ص ص 181-182.

بالمجرمين، وانعزاله عن الأشخاص غير المجرمين، غير أن هذا الاختلاط بالمجرمين لا يؤثر في الفرد بصورة فعالة إلا إذا كان خاضعا لبعض المتغيرات كمدى تكرار المخالطة ذاتها ومدتها الزمنية طال أم قصرت ومدى أولوية المخالطة في الحياة، ومدى عمقها وكثافتها بالنسبة للفرد¹.

وتظهر نظرية سنذرلاند واضحة في بحثه حول السارق المحترف الذي استنتج من خلاله أن مهنة السارق لا تتضمن مجموعة من السلوكيات المنعزلة والمنجزة بصورة فردية، بل هي سلوكيات قام بها من خلال اختلاطه بجماعة، وهذه الجماعة التي تعتبر مؤسسة اجتماعية تملك تقنياتها وكلمة السر الخاصة بها وقانونها وتقاليدها وتنظيمها، واعتبر سنذرلاند مهنة السارق نشاط علمي يتعلمه السارق مثلما يتعلم أي درس في الإنجليزية².

لقد اعتبر الكثير من الباحثين منذ زمن بعيد أن ظاهرة جنوح الأحداث هي ظاهرة طبيعية أثناء فترة المراهقة، وهي معروفة بنشاطها الاجتماعي، إذ دلت الدراسات أنه نادرا ما تقع جريمة أو جنوح من قبل فرد واحد بمفرده، فعلى سبيل المثال أوضحت إحدى الدراسات في السبعينات في كندا أن 62% من الأحداث الجانحين المحاكمين من طرف مجلس قضاء الشباب بموريبال كانوا منتيمين إلى عصابات جانحة مورطة في نشاطات إجرامية لها نظام خاص وقائد معرف، وهذه العصابات كانت مسؤولة على نسبة مرتفعة من العمليات الجانحة المنفذة باستعمال العنف³.

كما أظهر الكثير من الباحثين في جنوح الأحداث، وبوجه خاص تلك البحوث التي تعتبر جماعة الرفاق المحيط البديل عن الأسرة بالنسبة له فهي المحيط الذي يحاول الطفل إن يتعلم المهارات التي افتقدها في أسرته واستكمال جوانب النقص في شخصيته لكن قد يكون من سوء حظ الطفل إن ينتمي إلى جماعة الرفاق المنحرفة، فتلقنه مبادئ واليات من نهجها كثيرا ما تكون الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث آتية من جراء تأثير رفاقهم عليهم، وخاصة تعاطي المخدرات والانحلال الخلقي⁴.

ترتبط جماعة رفاق الطفل بالأسرة وخصائصها فهذه الخصائص هي التي تحدد رفاق أبنائها من خلال الحي الذي تسكن به والجيرة والمدرسة أيضا، وجماعة الرفاق تسمى (جماعة الأقران) هي جماعة من الأفراد متقاربين في أعمارهم وهوياتهم ورغباتهم ومصالحهم وحاجاتهم إلى أصدقاء من شريحتهم العمرية⁵.

وتعتبر جماعة الرفاق إحدى الجماعات الأولية التي يتفاعل أفرادها وجها لوجه وتجمعهم علاقات ودية وعشرة طويلة نوعا ما، ويطلق البعض على مثل هذه الجماعة جماعة اللعب، وجماعة اللعب هذه هي الجماعة الأولية التي ينمو حولها أصول الدافع الاجتماعي في

¹-عدنان الدوري. مرجع سابق، ص ص 216-217.

²- حميدة زينب بقيادة. مرجع سابق، ص 173.

³- نفس المرجع، ص 175.

⁴- عامر، مصباح. مرجع سابق، ص 248.

⁵- عثمان بن ناصر السعيد. مرجع سابق، ص 25.

المراحل الأولى من تكوينه ،هذا الدافع الذي يشكل الذات الاجتماعية للفرد ويربطه بجماعة معينة بروابط الولاء والانتماء ،وفي العادة فان الأفراد يحتاجون للتفاعلات غير الرسمية مع الآخرين المماثلين لهم السن والاهتمامات وقد تستمر هذه الحاجة إلى مرحلة الكبر¹.

ولجماعة الرفاق تأثيرها الكبير على الفرد فان كانت الأسرة والمدرسة والحي من ابرز المؤثرات التي تؤثر على عناصر الشخصية فان جماعة الرفاق لا يقل تأثيرها أهمية عما ذكر بل قد تفوق تأثيرات جماعة الرفاق تأثير هذه العوامل السابقة ذلك أن جماعة الرفاق تتيح فرصة تحدي الوالدين من خلال قوة الجماعة الجديدة التي صار جزءا منها والتي تسانده في إظهار ذلك التحدي. إضافة إلى شعوره بأنها تمدّه بزاد نفسي ،بهذا تعتبر جماعة الأقران احد المصادر المهمة والمفضلة لاهتداء واستقاء الأفكار.

وتبدو العلاقة بين جماعة الرفاق والجريمة فيما ساقه الباحثون الذين ذكروا أن جماعة الرفاق تأخذ صورا مختلفة حيث تعد جماعة اللعب ،ثم الشلة ،ثم العصابة والجماعة الواحدة هي جماعة أكثر تعقيدا يميزها الصراع مع السلطة أو مع جماعة أخرى².

ولقد أشار العسوي إلى أن جماعة الرفاق تؤثر على الإنسان سلبا أو إيجابا ،وبعد أن يجتاز سن المراهقة يبقى في الغالب على ما كان عليه من توجهات وصفات وربما بقيت رفقة كما هي لم تتغير في أشخاصها وسماتها وهذا ما حدث في الغالب³، فان كانت الرفقة قد أثرت سلبا سلك الشخص اتجاهات سلبية نحو المجتمع وايجابية نحو الجريمة بعد أن يبلغ سن الرشد أو الشباب.

ولقد أكدت دراسات عديدة على علاقة الرفاق بالجريمة والانحراف فقد أكد سندرلاند على ذلك من خلال نظريته عن الاختلاط التفاضلي⁴.

وأشار سويف إلى أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع جماعة الرفاق وعلاقتهم بالجريمة ومن بينها دراسته ،فقد أشار إلى أن معظم المنحرفين المقبوض عليهم والمودعين بالمؤسسات الإصلاحية كانوا على علاقة بأصدقاء آخرين منحرفين ،بينما الأسوياء كانوا على العكس تماما حيث كانت علاقتهم بأصدقاء أسوياء⁵.

ودراسة عبد المتعال عن التغيير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية يرى أن جماعة الرفاق تعد من اشد الجماعات الأولية تأثيرا على شخصية الطفل بعد الأسرة وان هذه الجماعة إما أن تكون متنسقة مع السياق العام للمجتمع وهنا تمثل عامل وقاية لأفرادها من الانحراف والجريمة ،وأما أن تكون منحرفة وهكذا يحدث العكس في الانحراف والجريمة ،وقد يكون تأثيرها في فترة معينة من حياة الطفل تأثيرا يفوق تأثير الأسرة

1- عثمان بن ناصر السعيد. مرجع سابق ،ص25.

2- حامد زهران. الإرشاد والتوجيه النفسي. القاهرة، علم الكتب، 2000، ص326.

3- عثمان بن ناصر السعيد. مرجع سابق ،ص27.

4- نفس المرجع ،ص27.

5- عثمان بن ناصر السعيد. مرجع سابق ،ص27.

،ويوضح عبد المتعال أيضا انه يمكن اقتفاء اثر الظواهر السوية والظواهر الإجرامية والسلوك الجانح من خلال جماعة الرفاق الذين تربطهم علاقات مع الفرد. كما أظهر الكثير من الباحثين في جنوح الأحداث ،وبوجه خاص تلك البحوث التي تناولت ايكولوجية جنوح الأحداث أن ظاهرة جناح الأحداث في مناطق الجناح تصبح ظاهرة جمعية حيث وجد "جلوك" Clueck مثلا أن من بين الخمسمائة طفل جانح من قام بدراساتهم يوجد (492) منهم أي بنسبة(98.4 %) لم يرتكبوا جنوحا ،بمفردهم وإنما مع آخرين وهذا معناه أن ظاهرة الانحراف تعتمد على تقسيم العمل بين مجموعة من الأطفال بحيث يتولى كل منهم نصيبه في العمل المطلوب ،وهذا ما يشار اليه بالعصابة(Gang)،ومفهوم العصابة في مجال الانحراف والجريمة غالبا ما تتألف من الأطفال لهم قائدهم ،ولهم كلمات سر يتداولونها فيما بينهم دون غيرهم ،ولهم مكان للاجتماع ،ونشاطات إجرامية غير محددة . أما هدف هذه العصابات الخاصة بالمنحرفين فهو قيامها بدور مركز تدريب الاجرام ،إذ هي تعلم الأفراد وسائل العنف والعدوان والجريمة،وتحميهم عند الحاجة،وتدفع عنهم الضرر والعدوان¹.

وفي هذا المجال يمكننا أن نوضح أن عصابات الأحداث الجانحين قد تكون على شيء من التنظيم ،كاتخاذها أسما معينة، أو قائدا معينة ،أو شعارا معينة ،ولكنها لا تشكل تنظيما كاملا بالمعنى الدقيق للتنظيمات ،إذ يرى الكثير من علماء الجريمة أن هناك اختلافات كبيرة بين العصابات الجانحة وبين العصابات الإجرامية المنظمة،ويكمن هذا الاختلاف في النواحي التالية².

إن العصابات الجانحة تقوم على تنظيم فوري يفتقر إلى التحضير والتخطيط إذ غالبا ما تنشأ العصابة الجانحة نتيجة بواعث عاطفية بينما تقوم العصابة الإجرامية حول مجموعة من المصالح الشخصية .

- إن طبيعة تنظيم العصابة الجانحة أقل تعقيدا من العصابة الإجرامية حيث لاوجود للخدمات التقنية المتخصصة في تنظيم العصابة الجانحة،كما يختلف أسلوب التعامل مع الغدر أو الوشاية أو الخيانة بين النوعين حيث يكون الموت المحقق هو الجزاء المتوقع لمثل هذه المخالفات على خلافالعصابات الجانحة التي لا تستعمل سوى بعض العنف والعقاب الخفيف الذي لا يصل إلى الموت .

- إن الهدف الأساسي الذي يقف وراء قيام العصابة الإجرامية هو تحقيق النفع المادي لأفراد العصابة بينما أفراد العصابة الجانحة غالبا ما يسعون غالى تحقيق بعض المنزلة داخل التنظيم .

¹-عدنان الدوري ،اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي.مرجع سابق،ص305.
²-عدنان الدوري .جناح الاحداث ط1، الكويت،دار السلاسل للنشر ،1985،ص87-88.

- إن العصابة الجانحة تعمل ضمن منطقة جغرافية صغيرة ومحددة ولكن أفراد العصابة الإجرامية المنظمة لا يحددون إقامتهم بمنطقة محددة، حيث أنهم غالباً ما يتركون منطقتهم بعد قيامهم بنشاط إجرامي معين، فهم يبتعدون عن مكان الجريمة بعد ارتكابها مباشرة .

إن عصابات الأطفال الجانحة لا تشكل نمطاً وحيداً أمنياً حيث تركيبها ووظائفها . وقد جرت بعض المحاولات العلمية منذ وقت طويل لتصنيف هذه العصابات في أنواع محددة ومعينة، فصنفها " تراشر " Tracher الباحث الأمريكي الذي يتميز بخبرة طويلة في دراسة العصابات الجانحة حيث بلغ عدد العصابات التي درسها (1313) عصابة في مدينة شيكاغو وحدها إلى الأصناف التالية¹:

1 - النمط المنتشر (Gang Diffus): وهو النمط البدائي غير المتطور الذي غالباً ما يكفي بتجميع عدد من الأطفال حول قيادة محددة لا تستلزم درجة كبيرة من التماسك والولاء . ويقول " تراشر " أن هذا النوع من العصابات موجود بالمئات في شيكاغو .

2 - النمط المترابط (Gang solidifiés): ويتميز بدرجة كبيرة من التماسك والولاء بين أفراد العصابة الذين برهنوا على إخلاصهم تجاه الجماعة، ما يجعل منهم جبهة قوية مترابطة في وجه كل عدوان خارجي .

3 - النمط الإجرامي (Gang criminels): وهو الذي يتميز بنشاطات إجرامية مخالفة للقانون، كما يتميز باستخدام العنف على نطاق كبير .

ومن جهة أخرى صنفها الباحث الكندي " مارك لبلان " Marc Le Blanc المعروف بدراسته وبحوثه المتعددة والمتخصصة في مجال جنوح الأحداث إلى الأصناف التالية²:
أولاً - العصابات المتصارعة Bandes Conflictuelles: التي غالباً ما تعبر عن العنف الجسدي للجماعة، وهي تحتوي على العشرات من الأعضاء، غالباً ما تتميز باتخاذها مركز محوري ومحيط متحرك، قائدها الكاريزماتي يتعرف عليه بسهولة، غالباً ما تدافع عن منطقتها، ويمكن التعرف على أعضائها عن طريق لباسهم المتميز، غالباً ما تتواجد هذه العصابات في المناطق السكنية الفقيرة .

ثانياً - العصابات الإجرامية Bandes Criminelles: تتركز نشاطاتها على السرقة والخوض في التجارة غير المشروعة، تتكون من خمسة إلى خمسة عشر شخصاً، تتميز بتماسك قوي، وقائد مؤسس، وتقسيم واضح للأعمال حسب وظيفة كل عضو في العصابة وغالباً ما تكون مثل هذه العصابات مندمجة في أوساط المجرمين البالغين، وكثيراً ما نجدها متمركزة في المناطق السكنية الفقيرة .

ثالثاً- العصابات المنطوية Bandes Retraitistes: التي تتركز نشاطاتها حول تعاطي المخدرات، وحول الحركات الثقافية الجديدة المرتبطة بطبيعة حياة الجيل الجديد ومشكلة

¹- زينب حميدة بقيادة مرجع سابق، ص 169.

²- نفس المرجع، ص 170.

الثقافة المعاصرة التي يتعرضون لها ،ان بنية هذه الجماعات غامضة ،ومتغيرة قائدها غير معروف ،وهي موجودة ومنتشرة بكثرة في الأوساط والناطق الغنية .
وفي هذا المجال لا يفوتنا ذكر أسماء بعض العصابات التي ظهرت في أنحاء مختلفة من أوروبا وأمريكا ،والتي فرضت وجودها في هذه المجتمعات سالكة سلوكا جانحا خارجا عن القانون ،الامر الذي جعلها تلفت أنظار الباحثين الذي تناولوها بالدراسة والتحليل باعتبارها جزء هام في وصف وتحليل ظاهرة جنوح الأحداث ،نذكر منها على سبيل المثال عصابات الاقمصة السوداء(Blousons noirs) التي درسها كل من" يابلونسكي (" 1962 yablonsky)و " ارسين(" Racine 1966) . وفي بداية سنة 1970 كثرت البحوث حول عصابات (Rockers) وخاصة (Motards)التي قام بدراستها كل من " كوهن(" Cohen 1973)وميلر(" Miller 1975) وفي بداية سنوات 1980 قام " براك(" Brake, 1985) بدراسات حول عصابات تشكلت في بريطانيا وسميت بأسماء مختلفة(Punks)و(Skinheads).و(Hooligans) . والجدير بالذكر أن كل هذه العصابات الجانحة كانت غالبا ما تستعمل العنف الجسدي للتعبير عن عدم تكيفها¹.
وفي إطار علاقة طبيعة الحي الذي ينتمي إليه الأحداث بجنوحهم فقد أوضح العديد من الباحثين دور الحي الفاسد في خلق الجنوح أو تطويره . فبينوا من خلال دراساتهم وبحوثهم أن الحي الفاسد يفتح أكبر المجالات لتكوين بين أفراده بشكل يسهلها انتقال بعض الأنماط السلوكية الجانحة ،وتبادل بعض القيم الاجتماعية الخاطئة من شخص إلى آخر بكل بساطة وسهولة .

إن ابرز من عالجوا موضوع العصابات الجانحة وعلاقتها بمناطق الانحراف هو الباحث الأمريكي " فردريك تراشر " Tracher الذي أوضح في كتابه " العصابة " أن عملية انتساب الطفل إلى عصابة الأطفال في المدن الأمريكية الكبرى تخضع إلى ثلاثة عوامل وهي:-

العامل الجغرافي،والعامل السكاني ،والعامل الايكولوجي،فهو يرى أن خيوط نسيج العصابة تبدأ في التكوين والظهور في بعض المناطق الخربة من المدن الصناعية الكبرى ،حيث يتجمع الأطفال بكثافة سكانية عالية ،وحيث تتوافر بعض الخصائص الايكولوجية المساعدة كالمضلة دخل الأسرة ،وتجمهرها في مناطق سكنية فقيرة لا تشبع حاجات الاطفال من حيث الترويح وقضاء أوقات الفراغ².

ويقرر " تراشر " ان العصابة الجانحة تنشأ في بيئة اجتماعية ذات خصائص ملائمة لظهورها ،فهي تولد وتنمو من خلال عدم التنظيم الاجتماعي أين تسود الظروف الاجتماعية المتدهورة كالفقر المسكن الرديء ،والحراك المستمر للسكان ،إلى غير ذلك من الأوضاع التي تعبر عن الإهمال وعدم التنظيم ،وفي ظل هذه الظروف تظهر العصابات الجانحة

¹- زينب حميدة بقيادة مرجع سابق ،ص170.

²-عدنان الدوري. جناح الأحداث.مرجع سابق،ص88.

حسب " تراشر " استجابة لظاهرة عدم التنظيم الاجتماعي حيث تعطي العصابة بديل لما عجز أن يعطيه المجتمع لأفراده، وتحمي التصرفات الغير لائقة والعنيفة، فهي تعوض النقص، وتمنح مخرج لهؤلاء الأطفال الذين هم ضحية هذه الظروف المعيشية السيئة¹. ويرجع الباحث الأمريكي : البرت كوهن " نشوء العصابات الجانحة الى أسباب طبقية، ففي كتابه " الأطفال الجانحون " يبين " كوهن " ان نشوء العصابة الجانحة يعتبر محاولة تعويضية يقوم بها بعض الأطفال الذين ينحدرون من طبقات عاملة، وذلك نظرا لكونهم يعانون من حالة إحباط شديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها، ويوضح " كوهن " ان شعور أطفال الطبقات العاملة بعجزهم عن الصعود في السلم الاجتماعي والوصول الى مستوى الطبقات الوسطى التي تتصف بمعايير وقيم وخصائص وسمات ومهارات خاصة يشكل السبب الرئيسي في نشوء عصابات الأطفال الجانحة².

ويرى " كوهن " أن أطفال هذه الطبقات الدنيا يسعون نحو تنظيم أنفسهم مشكلين عصابات تجمع أفراد متجانسين في خصائصهم الفردية، وفي ظروفهم الاجتماعية، كما يعانون من إحباطات متشابهة، ويتميزون بالخشونة في التصرف، وقلة الصبر، وعدم الكياسة، وضعف السيطرة على النفس، واللامبالاة، وانعدام الحوافز الفردية لتحقيق الطموحات. كما يضيف " كوهن- " أن أطفال الطبقات الدنيا ينتمون الى العصابات الجانحة غير مجهزين لمواجهة الحياة المدرسية بشكل مناسب حيث تنقصهم لخلفية الثقافية السليمة، والعادات الصحيحة، الشخصية المقبولة للاستفادة من فرص التعليم المتاحة لهم بشكل جاد ونافع³.

ويرى " كوهن- " أيضا أن السلوك الجانح الذي يصدر عن أفراد العصابة الجانحة يصبح جزءا من ثقافة فرعية ينتمي إليها الطفل المنحرف لأنها تحقق بالنسبة إليه ما لم يستطع تحقيقه في إطار طبقة الدنيا، وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة، فهو يرفض قيم الطبقة الوسطى ويثور على معاييرها، ويعتقد أن جنوحه يشكل تصرفا سليما، ولا يولي أي اهتمام لتقييم المجتمع لسلوكه، بل يعوض النقص الذي يعاني منه في طبقة الاجتماعية بتوطيد علاقته بأفراد العصابة الجانحة، حيث تصبح هذه العلاقة حميمية تتصف بالطاعة العمياء والولاء المطلق، أما علاقته بالجماعات الأخرى المتواجدة في مجتمعه المحلي ومجتمعه الكبير فهي علاقات هامشية تتصف باللامبالاة والثورة والعدوانية والرفض والتحدي⁴.

وعلى عكس ما ذهبت إليه نظرية " كوهن- " ترى نظرية " والتر ملر " W.Miller في العصابة الجانحة أن ثقافة الطبقات الدنيا هي حصيلة تطور اجتماعي طويل، ونتيجة لتغيرات

¹-زينب حميدة بقيادة. مرجع سابق، ص171.

²-عدنان الدوري. جناح الاحداث. مرجع سابق، ص221.

³-نفس المرجع، ص222.

⁴- فرانك ب. وليامس وآخرون. مرجع سابق، ص272.

اجتماعية متعددة كالهجرة الخارجية، والهجرة الداخلية، والحراك الاجتماعي ولذلك فإن أفراد مجتمع الطبقات الدنيا يتميزون بأنماط سلوكية معينة ناشئة عن ثقافة خاصة بالطبقات الدنيا. ويعلل " ملر " ذلك بالقول أن مجتمع الطبقة الدنيا يتكون من ثقافة ذات خصائص معينة تجسد بعض المعايير الاجتماعية التي تشجع الأفراد على السلوك المنحرف وتهيئ لهم التبريرات القيمة لمثل هذا الانحراف السلوكي، كما وتسهل لهم أسلوب ارتكاب الجريمة.

ويضيف " ملر " إن أساليب تنشئة أطفال بعض الأسر التي تعيش في مجتمعات الطبقة الدنيا تغرس في الأطفال قيم الرجولة المبكرة التي من مظاهرها استخدام العنف وخشونة التصرف، والخروج من عالم الطفولة إلى عالم الرجولة المتميز عن عالم الأطفال¹.

¹-عدنان الدوري. جناح الاحداث. مرجع سابق، ص228.

الباب الثاني الإطار الميداني

الباب الثاني الدراسة الميدانية و إجراءاتها المنهجية

الفصل السادس : الإجراءات المنهجية المعالجة الإحصائية للبيانات

الفصل السابع: حجم ظاهرة الانحراف وجرائم الأطفال في المجتمع الجزائري.

الفصل الثامن: تحليل نتائج الدراسة

الفصل التاسع: النتائج العامة للدراسة و التوصيات

الفصل السادس الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

المبحث الثاني : مجالات الدراسة

المبحث الثالث : كيفية اختيار العينة

المبحث الرابع: مصادر و أدوات جمع البيانات

المبحث الخامس: المناهج المتبعة في الدراسة

الفصل السادس الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الأول: التعريف بميدان البحث

إن لكل بحث هدفه و أهميته، و البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية هي بحوث هادفة تستخدم المعرفة التي يمكن الوصول إليها عن طريق البحث العلمي، لذا فمن الحقائق المتفق عليها بين الدارسين و الباحثين لشؤون المجتمع و ظواهره، هو أن التأصيل العلمي الميداني الذي أصبح سمة العلم المعاصر، و من أهداف العمل الميداني هو أن يساعد البحث العلمي الاجتماعي على التقريب بين الحقائق العلمية الجديدة، أما دراستنا فقد أجريت في ولاية تيبازة وقسمت هذه الدراسة إلى أربع مدن في الولاية ، وتعد هذه المدن الأكبر من حيث المساحة والكثافة السكانية .

ولاية تيبازة

تقع ولاية تيبازة شمال التل المركزي على بعد 70 كلم عن ولاية الجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب ولاية الشلف، من الجنوب الغربي ولاية عين الدفلة، من الجنوب ولاية البليدة ومن الشرق ولاية الجزائر وأصبحت ولاية في التقسيم الإداري لسنة 1984

تبلغ مساحة هذه الولاية 2166 كلم مربع قدر عدد سكانها بـ 506053 نسمة حسب إحصاء 2008 بكثافة 24 نسمة في كلم المربع ويبلغ عدد السكان من الفئة العمرية (9 إلى 19 سنة) 113429 نسمة أي 22.42% من عدد سكان الولاية. تتميز ولاية تيبازة بغنى أراضيها الفلاحية (سهل متيجة الغربي) وموقعها الساحلي، ما جعلها تأخذ طابعا فلاحيا، سياحيا، وطابع الصيد البحري في الوقت نفسه على طول 121.2 كلم، تضم ولاية تيبازة 10 دوائر و 28 بلدية، 14 منها ساحلية.

مدينة القليعة

القليعة مدينة تقع إلى الغرب من الجزائر العاصمة بـ 30 كلم. تعد من المدن الموريسكة أسست سنة 1550 من طرف الأندلسيين القشتاليين و الغرناطيين و البلنسيين وأسسها حسن باشا بن خير الدين بربروس. يحترف أهلها الصناعة و الفلاحة و الحرف التقليدية. و هي تعد من أكبر مدن غرب العاصمة الجزائر من حيث الكثافة السكانية و النشاطات التجارية و يبلغ عدد سكانها 54701 نسمة.

مدينة بواسماعيل

بواسماعيل مدينة ساحلية تابعة لولاية تيبازة بالجزائر تقع على شاطئ البحر تبعد بحوالي 45 كلم علي الجزائر العاصمة، كما أنها تتواجد بين مدينة الجزائر ومدينة تيبازة الساحلية مقر الولاية التي تبعد عنها بحوالي 20 كلم، وغرب بواسماعيل ب 6 كلم يوجد ميناء الصيد لمدينة بوهارون. قبل عدة عقود من الزمن أثناء فترة الاحتلال بواسماعيل كانت تدعى بالفرنسية (CASTIGLIONE). ويبلغ عدد سكانها 41684 نسمة.

مدينة فوكة

فوكة هي بلدية من بلديات ولاية تيبازة وقريبة من الجزائر العاصمة يحدها شمالا البحر المتوسط وغربا بلدية بواسماعيل وشرقا بلدية دواودة أما جنوبا بلدية القليعة. ويبلغ عدد سكانها 48959 نسمة. و يوجد فوكة المدينة و فوكة البحرية . كلاهما متقاربتان.

مدينة حجوط

حجوط مدينة جزائرية قديمة سكنت من طرف الحجاجطة في العهد العثماني عرفت سابقا بمدينة مارينغو إلى ما بعد الاستقلال في 1963 حين غير الرئيس بن بلة اسمها ال الاسم الحالي، تأسست المدينة الجديدة سنة 1848 على يد القائد الفرنسي " Capitaine Victor de Malglaise " جنوب المدينة القديمة بين حافتي ووديان بينهما مرج ماء ومستنقع ماء ضحل. تبعد مدينة حجوط عن ولاية تيبازة ب 14 كلم و75 كلم غرب العاصمة. ويبلغ عدد سكانها 48561 نسمة.

المبحث الثاني:مجالات الدراسة

اولا- المجال الجغرافي

يتحدد المجال الجغرافي في ولاية تيبازة ، و قد تم تقسيم هذا العمل الميداني إلى أربعة مناطق وهي عبارة عن دوائر تابعة لولاية تيبازة وعلى حسب الإحصائيات والتدخلات من طرف رجال الأمن بالولاية وهي مقسمة إلى أربعة دوائر :دائرة بواسماعيل ، دائرة القليعة ،دائرة حجوط، دائرة فوكة وتعتبر هذه الدوائر الأقرب إلى مدينتي الجزائر والبلدية وهي الاكبر من حيث عدد السكان ،وتمت الدراسة في بعض أحياء هذه المدن، و دور الشباب التي كان يتم فيها الالتقاء بالأطفال المنحرفين بالتعاون مع عمال دور الشباب، و بعض الأصدقاء القاطنين بالأحياء التي تمت فيها الدراسة وبتعاون مع بعض رجال الشرطة .

ثانيا- المجال البشري

و يتمثل في اختيار 200 طفلا منحرفا من الجنسين ذكور و إناث التي تتراوح أعمارهم ما بين 9 و17 سنة،و تمت مقابلتهم كل واحد على حدا على بعض افراد العينة وتم توزيع

استمارات الاستبيان على بعض الاخر من المبحوثين والتي كان لديهم مستوى تعليمي متوسط وملا استمارة المقابلة مع المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متدني.

ثالثا- المجال الزمني

و هو يتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية و هي فترة وصلت إلى حوالي أكثر من سنة جانفي 2014 إلى غاية مارس 2015.

المبحث الثالث: كيفية اختيار العينة

إن اختيار عينة ممثلة تمثيلا دقيقا لمجتمع الدراسة ليس بالأمر الهين أو السهل وبخاصة إذا كان مجتمع البحث مجهولا كما هو الحال في هذه الدراسة التي تقوم على أساس عينة تمثل المجتمع الجزائري. وفي بحثنا هذا لجانا إلى تطبيق عينة كرة الثلج.

تمثل عينة كرة الثلج نمودجا من نماذج العينات الغير عشوائية وتشبيه هذه العينة وتصميمها مثل كرة الثلج التي تبدأ في التكوين في أعلى الثل أو المرتفع ثم تكبر شيئا فشيئا كلما انحدرت إلى الأسفل وتم اختيار هذا النوع من العينة في دراستنا من عدة مراحل:

تحديد المجال الجغرافي أي تحديد أربع دوائر في ولاية تيبازة وهي دائرة حجوط، ودائرة القليعة، ودائرة بواسماعيل، ودائرة فوكة، وتم تحديد عدة أحياء من هذه الدوائر التي يتجمع فيها الأطفال المنحرفون، حيث تم اختيار هؤلاء الأطفال من داخل هاته الأحياء والتي تتوفر فيهم الخصائص الأساسية للانحراف، ومن خلالهم تمكنا من الاستدلال على أطفال آخرين تتوفر فيهم نفس الخصائص المطلوبة، كما تمت الاستعانة بدور الشباب، حيث كانت تجرى بعض المقابلات مع المبحوثين بواسطة عمال دور الشباب وداخل هذه المؤسسات التي غالبا ما يلجا إليها الأطفال لتوفرها على بعض الألعاب الترفيهية، بالإضافة إلى المساعدة التي تلقيناها من بعض الأشخاص القاطنين بتلك الأحياء، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الزملاء العاملين في سلك الأمن وبهذا تم اختيار (200) مفردة (180) ذكور (20) إناث.

المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات

أولا: الاستمارة

وفيما يتصل بالأدوات والطرق التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات فقد استخدم الباحث استمارة الاستبيان التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفرضيات والمتغيرات الأساسية التي اعتقد الباحث أن لها صلة قوية علاقة ارتباط مختلفة الشدة والدرجة في تكوين هذه الظاهرة وصياغتها على هذا النحو.

وبعد أن عرضت هذه الاستمارة على مجموعة من المحكمين المختصين في علم الاجتماع (مجموعة من الدكاترة من جامعة العفرون والمركز الجامعي بتيبازة)، فقد خضعت لاختبار تجريبي مسبق على عينة من الأطفال المنحرفين ومرتكب الجرائم (العينة التجريبية قدرت ب20 طفل) وذلك بهدف التحقق من كفاءة الأسئلة وملاءمتها لاختبار الفرضيات الأساسية التي طرحها الباحث ومدى انسجامها مع أهداف هذه الدراسة، وقد ترتب على هذا الاختبار

التجريبي حذف بعض الأسئلة التي لم يجب عنها معظم أفراد العينة الاختبارية وتمثلت في الأسئلة المفتوحة.

ولقد قام الباحث وبعد أن أصبحت الاستمارة جاهزة لمدنا بمعلومات كافية عن أفراد العينة بتوزيعها في المجال الجغرافي الذي كان قد اختير من قبل، وقد قام الباحث بتوزيع الاستمارة على أفراد العينة الذين يستطيعون مالا بأنفسهم لتوفرهم على مستوى تعليمي مقبول، وقام الباحث بملأ استمارة أفراد العينة الذين لا يستطيعون مالا بأنفسهم وذلك لتدني مستواهم التعليمي، وتم ذلك في بعض دور الشباب وبعض الأحياء.

وقد احتوت استمارة الاستبيان على (68) سؤالاً قسمت إلى المحاور التالية :

- القسم الأول من الاستمارة : يحتوي على بيانات أولية عن المبحوث وأسرته.
- القسم الثاني من الاستمارة **البيانات الخاصة بالظروف السكنية والحالة الاقتصادية لأسر الأطفال المنحرفين**، والذي احتوى على البيانات التالية :

1 - بيانات خاصة بالأحوال السكنية للمبحوثين.

2 - بيانات خاصة بالظروف المعيشية لأسر المبحوثين.

- القسم الثالث من الاستمارة : الذي يحتوي على **بيانات خاصة بالخصام الأسري والطلاق ووفاة احد الوالدين**، والذي احتوى على البيانات التالية :

1- بيانات خاصة بالمعاملة التي يتلقاها المبحوث من أسرته .

2 - بيانات خاصة بحالات الخصام بين الوالدين في أسر المبحوثين .

3-بيانات خاصة بحالات لطلاق بين الوالدين في اسر المبحوثين.

4 - بيانات خاصة بحالات الوفاة بين الوالدين في اسر المبحوثين .

- القسم الرابع من الاستمارة : يحتوي على بيانات خاصة بتأثير رفقاء السوء .

- القسم الخامس من الاستمارة : يحتوي على بيانات خاصة بتفشي الجريمة والمخدرات **والمسكرات في اسر المنحرفين**.

لقد صممت استمارة الاستبيان على أساس أن تكون كل أسئلتها مغلقة (مقيدة) لأن من مزايا هذا النوع من الأسئلة أنها تجعل الإجابة سهلة على المبحوث دون أن تحتاج إلى تفكير طويل، وفي نفس الوقت تيسر عملية تسجيل الإجابة، وعمليات التحليل الإحصائي، نظراً لكونها تتطلب إجابة موحدة من اليسر تصنيفها وتقريرها وتحليلها وتفسيرها.

ثانياً: قياس صدق صحيفة الاستبيان

بعد قيامنا بإعداد صحيفة الاستبيان، قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال علم الاجتماع وذلك للحكم على مدى صحة وصدق صحيفة الاستبيان، وطلبنا من الأساتذة المحكمين إبداء وجهة نظرهم أسئلة الاستبيان من حيث الصياغة ومن حيث الوضوح، كما طلبنا منهم أيضاً تدوين كل ما يرونه مناسباً من تعديلات ضرورية على الأسئلة وذلك بحذف بعض الأسئلة الغير مناسبة، وإضافة بعض الأسئلة البديلة التي تخدم الدراسة.

ثالثا : المقابلة الحرة.

استخدم الباحث هذه الأداة عندما قام بالمقابلة الحرة لبعض الأفراد الذين لهم علاقة كبرى بموضوع انحراف وإجرام الأطفال في كل من الأحياء ودور الشباب التي تم فيها البحث ،وبعض المسؤولين في وزارة العدل والمديرية العامة للأمن الوطني وبعض الأصدقاء من القضاة والعاملين في سلك الأمن.

وقام الباحث أيضا بالمقابلة الحرة لبعض الأفراد القاطنين بالأحياء وبعض عمال دور الشباب وبعض عمال ومعلمين المدارس التي توجد بالأحياء التي تمت فيها الدراسة وبعض من رجال الأمن الذين يعملون في مراكز الأمن القريبة من تلك الأحياء .

رابعا: الملاحظة المباشرة :

لقد استخدم الباحث هذه الأداة للتعرف على بعض أنماط سلوكيات المنحرفين التي لا يمكن فهمها حقيقيا إلا من خلال مشاهدتها كما تحدث في الواقع .

وتم استخدام هذه الأداة أثناء قيام الباحث بزيارة الأحياء التي يسكن فيها الأطفال المنحرفون حيث لاحظنا بدقة كبيرة في طبيعة الحي الذين يسكنون فيه،سماته الايكولوجية ومواصفاته الحضرية والاجتماعية ،وكل ما يحيط به من اختلالات واضطرابات حتى نتحصل على صورة متكاملة عن ظروف انحراف الطفل والعوامل التي لعبت الدور الأكبر في إجرامه .

كما تحر الباحث أيضا أثناء قيامه بزيارة الأحياء ودور الشاب التي يلجا إليها الأطفال المبحوثين للتفيس في ملاحظة بعض السلوكيات الانحرافية التي يقومون بها مع بعضهم البعض أو مع بعض الأطفال الآخرين أو مع عمال دور الشباب.

وقد قام الباحث أيضا بمشاركة بعض المبحوثين في الألعاب الترفيهية في دور الشاب (تنس الطاولة ،والبابي فوت) ،وفي بعض الملاعب الجوارية (كرة القدم).

المبحث الخامس: المناهج المتبعة في الدراسة

أولا: المنهج المتبع

يتطلب كل بحث استعمال منهج معين حسب طبيعة الموضوع باعتباره الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتائج معينة.

المنهج الوصفي التحليلي :

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ،لأنه المنهج المناسب للدراسات التي تعمل على وصف وتحليل وتشخيص الظواهر ،ولأن هذه الدراسة تتناسب وخصائص هذا المنهج ولقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يساعد في الكشف أبعاد التفكك الاجتماعي وتأثيره على انحراف وإجرام الأطفال ،ولقد كان استثمارنا لهذا المنهج من خلال جمع البيانات وتبويبها ووصف الظاهرة المدروسة من خلال التحليل الإحصائي وهذا ما يتفق مع خصائص هذا المنهج الذي يتعدى وصف الظاهرة كما هي ،بجمع البيانات وتبويبها ومن ثم تحليلها واستخراج استنتاجات ذات دلالة استدلالية بالنسبة لإشكالية البحث.

الفصل السابع

حجم ظاهرة الانحراف وجرائم الأطفال في المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: بيانات احصائية خاصة بجنوح الأطفال في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور ظاهرة جنوح الأطفال في الجزائر.

الفصل السابع

حجم ظاهرة الانحراف وجرائم الأطفال في المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: بيانات احصائية خاصة بجنوح الأطفال في الجزائر.

مدخل:

إذا كانت ظاهرة الانحراف والجريمة من حيث حجمها وحركتها تعتمد على الإحصائيات الجنائية الرسمية في المقام الأول، فإننا نصرح بان هذه الإحصائيات ذاتها لاقت من الحرج العلمي أو الموضوعي، إذ أن أهم القضايا التي تثار حولها والإحصائيات التي تحاول ضبطها لا تعكس لنا الحجم الفعلي لمشكلة الجناح، لان درجة ثباتها وصدقها محدودة، ذلك لان الحجم الرسمي للجناح يتأثر بغياب عدد كبير من الجرائم التي يصعب التوصل إليها، وهذا ما يصطلح عليه بالإجرام الخفي.

والواقع أن طبيعة معلوماتنا عن جرائم الأطفال في المجتمع الجزائري وتقديرنا الكمي لعدد الجانحين بوجه عام ينحصر في مصدر رئيسي واحد، وهو الإحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الأمن ومحاكم الأحداث، والتي تشير إلى كمية ونوعية السلوك الجانح. لذلك سوف تعتمد هذه الدراسة في هذا المبحث على الأحداث الذين وقعوا في قبضة الشرطة ومثلوا أمام المحاكم، وعلى الدراسات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة المسؤولة، معتمدة على الجداول الإحصائية الخاصة بالطفولة في خطر معنوي والصادرة عن مكتب حماية الطفولة ومن مكتب المساس بالأشخاص بمديرية الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، والإحصائيات الخاصة بالأحداث الجانحين الذين صدرت بحقهم أحكام جزائية ادخلوا بموجبها إلى مراكز التأهيل التابعة لمديرية إدارة السجون بوزارة العدل.

جدول رقم (2)
يبين تطور ظاهرة الأطفال في خطر معنوي
من سنة 2000 إلى سنة 2008¹

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
2000	1758	984	2742
2001	1842	1041	2883
2002	1635	692	2327
2003	2529	1084	3613
2004	2211	975	3186
2005	2851	1086	3937
2006	2366	847	3213
2007	2329	990	3319
2008	2411	1074	3485

يتبين لنا من خلال الأرقام الصادرة عن الشرطة القضائية (مكتب حماية الطفولة) في هذا الجدول الذي يبين تطور ظاهرة الأطفال في خطر معنوي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 أن هذه الأرقام تتجه نحو التصاعد، حيث بلغ عدد الأطفال في خطر معنوي 3613 سنة 2003 ليصل سنة 2005 إلى 3937، ثم بدا في الانخفاض الطفيف سنتي 2006 و2007 ليبدأ بالارتفاع من جديد سنة 2008 حيث وصل هذا العدد إلى 3485 طفل في خطر معنوي.

¹-المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للامن الوطني.

جدول رقم (3)
يبين الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال في خطر معنوي
من سنة 2003 إلى سنة 2008¹

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإجراءات المتخذة						
سلموا إلى أهاليهم	2302	2081	2591	2172	2306	2445
وضعوا في مختلف المراكز	993	891	1150	884	796	837
ادمجوا في مراكزهم الأصلية	318	214	196	157	217	203
المجموع	3686	3186	3937	3213	3319	3485

من خلال قراءة الجدول رقم (3) نلاحظ تطور مقلق لحالة الأطفال المتواجدين في خطر معنوي، وخاصة في هذه الآونة الأخيرة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، حيث أصبحت شوارع المراكز الحضرية الكبرى مكتظة بالأطفال الذين أصبحوا يجوبون الشوارع بدون هدف معين، وأول هذه المراكز تتمثل في الجزائر العاصمة التي تستقطب الكثير من الأطفال الهاربين من بيوتهم وولاياتهم والمتوجهين نحو العاصمة بحثا عن حياة أفضل، الأمر الذي يعرضهم إلى الكثير من أنواع الانحراف والجرائم بدءا بالتدخين والقيام بتصرفات غير أخلاقية إلى الإدمان على الخمر والمخدرات واستنشاق المواد السامة، والسرقة، والاعتداءات... الخ.

ويمكن تفسير النسبة المرتفعة من الأطفال الذين يتم تسليمهم إلى أهاليهم بالنسبة لكل السنوات المدرجة في الجدول بان مصالح الأمن تعاني من مشكل عدم مراكز استقبال مؤقت يوضع فيه الأطفال الذين تقوم مصالح الأمن بجمعهم يوميا من الشوارع في انتظار التحقيق معهم أو تقديمهم للعدالة، الأمر الذي يجعلها تضطر إلى وضعهم في غرف خاصة بالأمن، وهذا ما ينبغي تجنبه للأطفال.

¹ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني.

جدول رقم (4)
يبين المتابعات القضائية تجاه الأطفال في خطر معنوي
من سنة 2005 إلى سنة 2007¹.

2007		2006		2005		السنوات المتابعة القضائية
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
19	1232	16	1142	21	1452	الحبس الاحتياطي
204	7464	224	7252	303	8963	الإفراج المؤقت
48	1262	37	1612	40	1093	اخلي سبيلهم
26	707	13	550	13	755	الوضع في المراكز المتخصصة
10965		10856		12645		المجموع

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4) المتابعات القضائية تجاه الأطفال في خطر معنوي أن مصالح الأمن سجلت 10965 مخالفة سنة 2007 ارتكبت من طرف الأطفال، وضع 1251 منهم الحبس الاحتياطي، واستفاد 7668 منهم من الإفراج المؤقت، واخلي سبيل 1310 منهم، بينما وجه 733 منهم نحو المراكز المتخصصة في حماية الطفولة.

¹ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للامن الوطني.

جدول رقم (5)
يبين حالة الأطفال في خطر معنوي حسب السن والجنس
من سنة 2005 إلى سنة 2008¹

2008		2007		2006		2005		السنات و الجنس السن
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
110	308	91	255	69	231	102	290	أقل من 10 سنوات
128	442	104	467	109	510	125	529	من 10 إلى 13 سنة
395	982	420	944	350	985	418	1143	من 13 إلى 16 سنة
441	679	375	663	319	640	441	889	من 16 إلى 18 سنة
1074	2411	990	2329	847	2366	1086	2851	المجموع
3485		3319		3213		3937		المجموع العام

يظهر لنا الجدول رقم (5) الذي يبين توزيع الأطفال في خطر معنوي حسب السن والجنس أن أكبر نسبة منهم تقع في فئة أعمار التي تقع بين (13-16) عاماً، وتليها فئة الأعمار التي تقع ما بين (16-18) عاماً، أما فئة الأعمار الأقل من 10 سنوات فهي منخفضة نوعاً ما إذا قورنت بفئات الأعمار الأخرى بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء.

¹ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني.

جدول رقم (6)
يبين أكثر المخالفات انتشارا عند الأطفال في خطر معنوي
من سنة 2005 إلى سنة 2007¹

السنوات	2007	2006	2005
المخالفات			
السرقه	5898	5509	5136
الضرب والجرح العمدي	2179	2574	3686
تحطيم الأملاك	254	499	714
المساس بالآداب العامة	384	400	592
استهلاك وحيازة المخدرات والمواد السامة	211	194	257

يتبين من خلال الجدول رقم (6) أن أكثر المخالفات انتشارا لدى الأطفال في خطر معنوي، والتي سجلت خلال سنوات 2005، 2006، 2007 تتمثل في السرقة، تليها مخالفات الضرب والجرح العمدي، ثم مخالفات تحطيم أملاك الغير، تتبعها مخالفات المساس بالآداب العامة، ثم المخالفات المتعلقة باستهلاك وحيازة المخدرات والمواد السامة.

ويمكننا أن نشير في هذا المجال أن الأطفال الذين يقل أعمارهم عن 16 سنة يستعملون في حالات كثيرة من طرف تجار المخدرات باعتبارهم في سن صغيرة، ولا تشك مصالح الأمن في تورطهم في قضايا تهريب المخدرات، حيث صرحت مصالح الأمن أنها قبضت على 438 طفل بحوزته كميات من المخدرات والحبوب المهلوسة سنة 2003 وعلى 132 طفل سنة 2006.

ومن جهة أخرى أوضحت الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني انه في سنة 2006 قتل 20 طفل بعد تعرضه إلى اعتداءات جنسية، وتعرض 53 طفل إلى زنى المحارم، أما في سنة 2007 فتبين أن 4554 من الأطفال لا يتجاوز سنهم 16 سنة كانوا ضحايا لاعتداءات جنسية.

¹ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني.

جدول رقم (7)
يبين حالة الأطفال في خطر معنوي حسب الولايات الأكثر تأثرا
بهذه الظاهرة في سنة 2008¹

المنطقة	العدد	الولاية		النسبة
الوسط	1216	الجزائر	البليدة	البويرة
		623	230	77
				%34.89
الشرق	1157	عنابة	قسنطينة	سطيف
		269	145	104
				%33.20
الغرب	864	وهران	مستغانم	بلعباس
		192	126	125
				%24.80
الجنوب	248	بسكرة	ورقلة	غرداية
		110	47	15
				%07.11
المجموع	2485			%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (7) الذي يبين الحوصلة للأطفال في خطر معنوي حسب المناطق الجهوية والولايات الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة في سنة 2008 أن ولايات الوسط هي الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة تتقدمها الجزائر العاصمة ب623 حالة، تليها البليدة ب230 حالة، ثم البويرة ب77 حالة.

بعد ولايات الوسط تأتي ولايات الشرق تتقدمها ولاية عنابة ب269 حالة ثم ولاية قسنطينة ب145 حالة، تليها ولاية سطيف ب104 حالة.

وبعد ولايات الشرق تأتي ولايات الغرب تتقدمها ولاية وهران ب192 حالة، تليها ولاية مستغانم ب126 حالة ثم تأتي ولاية سيدي بلعباس ب126 حالة.

وأخيرا تأتي ولايات الجنوب التي سجلت نسبة مئوية قليلة مقارنة بالولايات الأخرى، تتقدمهم ولاية بسكرة التي سجلت 110 حالة، تليها ولاية ورقلة ب47 حالة ثم ولاية غرداية ب15 حالة.

وفيما يتعلق بالأطفال المسجونين الذين صدرت في حقهم أحكام جزائية سالبة للحرية، ووضعوا بموجبها في مراكز إعادة التأهيل لوزارة العدل (المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز التأهيل) ستدرج هذه الدراسة أهم الإحصائيات المتوفرة لديها والخاصة بتطور عدد المساجين الأطفال حسب السن والجنس والمخالفات المرتكبة والولايات الأكثر تأثرا بظاهرة انحراف وجنوح الأطفال.

¹ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للامن الوطني.

جدول رقم (8)
يبين تطور عدد الأطفال المساجين حسب الجنس
من سنة 1994 إلى سنة 2008¹

المجموع	أنثى	ذكر	الجنس
			السنوات
705	17	688	1994
844	57	787	1995
773	54	719	1996
735	58	677	1997
986	55	931	1998
857	86	771	1999
1066	105	961	2000
982	100	882	2001
974	102	872	2002
630	47	583	2003
796	06	699	2004
793	15	778	2005
468	06	462	2006
722	11	711	2007
712	05	707	2008

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (8) الذي يبين تطور عدد المساجين الأطفال من الجنسين من سنة 1994 إلى غاية 2008، إن هذه الأرقام اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ خاصة من سنة 1998 إلى سنة 2002 بالنسبة للجنسين، ومن سنة 2003 إلى غاية 2008 عرفت هذه الأرقام انخفاضا تدريجيا طفيفا بالنسبة للذكور وانخفاضا ملحوظا بالنسبة للإناث.

¹-المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، وزارة العدل.

جدول رقم (9)
يبين تصنيف الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال
من سنة 2003 إلى سنة 2008¹

2008		2007		2006		2005		2004		2003		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	الجرائم
23	5269	25	4712	36	4204	37	1469	43	2479	50	1872	ضد الأموال
16	3553	19	3552	24	2800	33	1321	21	1231	19	729	ضد الأشخاص
0.2	506	0.7	671	0.4	491	0.7	282	0.7	386	0.6	225	ضد الأخلاق
60	13522	53	10221	36	4247	22	883	29	1670	26	966	متنوعة
100	22540	100	19132	100	11742	100	4274	100	5766	100	3559	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم(9) الذي يبين تصنيف الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال، أن الجرائم ضد الأملاك هي أكثر الجرائم انتشارا بين الأطفال الجانحين حيث بلغت نسبتها 50% سنة 2003، ثم الجرائم المتنوعة التي بلغت نسبتها 60% سنة 2008 ثم الجرائم ضد الأشخاص التي بلغت أعلى نسبة لها 0.7% سنوات 2004 و2005 و2006 .

¹ - المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، وزارة العدل.

جدول رقم (10)

يبين توزيع الأطفال الجانحين حسب السن والجنس

من سنة 2003 إلى سنة 2008¹

2008		2007		2006		2005		2004		2003		السنوات
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الجنس السن
1291	66	1080	63	731	78	320	26	432	73	348	4	اقل من 13 سنة
6228	469	534	342	3523	240	1378	71	1612	100	1087	42	من 13 إلى 16 سنة
1198	350	1181	295	7004	166	2421	68	3435	114	2095	83	من 16 إلى 18 سنة
0		8										
1949	885	1843	700	1125	484	4119	155	5476	287	3630	129	المجموع
9		2		8								
22540		19132		11742		3955		5766		3759		المجموع العام

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (10) أن أكبر نسبة من الجانحين تقع في فئة الأعمار (18-16) عاماً، وتليها فئة الأعمار بين (13-16) عاماً، ثم تليها نسبة الأطفال الجانحين التي تقع في فئة الأعمار (اقل من 13) عاماً، هذه الفئة من السن التي لا ينبغي الاستهانة بها لأنها تشكل مشكلاً حقيقياً بالنسبة لمستقبل الإجرام في الجزائر، ذلك لأن الطفل الذي يرتكب جرائم في مثل هذه السن الصغيرة سوف يصبح مجرماً خطيراً في المستقبل إذا لم يتكفل في الوقت المناسب.

كما يظهر لنا من خلال الإحصائيات المدرجة في هذا الجدول أن عدد الأطفال الجانحين من الذكور يفوق بكثير عدد الجانحات الإناث، حيث يمثل الذكور 90% من مجموع الأطفال الجانحين، وإن أكبر نسبة من الجانحات تقع فئة الأعمار (18-16) عاماً.

¹ - المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، وزارة العدل.

جدول رقم (11)

يبين الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال الجانحين حسب التقسيم الجغرافي

من سنة 2003 إلى سنة 2008¹

المجموع					المنطقة الجغرافية السنوات
	الجنوب	الغرب	الشرق	الوسط	
3937	343	1710	976	908	2003
5766	826	2298	1062	1580	2004
4223	781	1225	1649	568	2005
11925	818	4792	4644	1671	2006
19156	814	6209	8530	3603	2007
22371	2244	5464	10196	4467	2008
67378	5826	21698	27057	12797	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن المناطق الرئيسية التي مستها ظاهرة انحراف وجرائم الأطفال بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2008 هي منطقة الشرق هي التي تحتل المرتبة الأولى، حيث نلاحظ أن الجرائم المرتكبة من طرف الأطفال الجانحين في ارتفاع مستمر، ولم يعرف أي انخفاض من سنة 2003 إلى سنة 2008، وتليها ولايات الغرب التي سجلت أيضا نسب مرتفعة ثم تأتي في المرتبة الثالثة منطقة الوسط، وتأتي في المرتبة الأخيرة منطقة الجنوب التي سجلت نسبها أرقاما منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن.

¹ - المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، وزارة العدل.

جدول رقم (12)
يبين الولايات الأكثر تأثرا بظاهرة جناح الأطفال
لسنة 2008¹

المنطقة	الولايات	العدد	%
الوسط	البلدية	1731	38.75
	الشلف	889	19.90
	بومرداس	671	15.02
الشرق	قسنطينة	2002	19.64
	عنابة	1358	13.31
	سطيف	1253	12.28
الغرب	وهران	1483	27.14
	سيدي بلعباس	875	16.01
	تلمسان	743	13.59
الجنوب	بسكرة	861	38.36
	ورقلة	346	15.41
	الجلفة	326	14.52

اتضح من خلال الجدول رقم (12) أن أهم الولايات التي سجلت ارتفاع ملحوظ لنسب جرائم الأطفال في المجتمع الجزائري خلال سنة 2008 هي كالاتي:قسنطينة-البلدية-وهران-عنابة-سطيف-سيدي بلعباس-بسكرة-تلمسان-بومرداس-ورقلة-الجلفة.

¹- المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التاهيل، وزارة العدل.

الجدول رقم (13): يبين جرائم الاطفال الخاصة بالمساس بالأشخاص
من سنة 2009 الى سنة 2013

جرائم القتل العمدي		جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة				جرائم الاعتداء على الأصول				جرائم الزنا				نوع الجريمة		
ذ		ا		ذ		ا		ذ		ا		ذ				
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	السنة		
0	/	0	/	01	25	18	12.41	5	4.62	104	4.64	0	/	05	7.46	2009
0	/	01	20	00	/	08	9.19	06	4.76	102	4.33	0	/	02	4.25	2010
03	7.31	19	4.62	00	/	14	12.28	00	/	00	/	02	28.57	01	1.35	2011
02	10	25	5.99	00	/	11	11.82	04	4.54	35	1.56	01	2.43	02	3.44	2012
05	8.64	30	9.40	04	23	22	10.30	12	10.16	73	3.13	02	6.66	03	6.97	2013

المصدر : المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13)

سنة 2009 أن 7.46% من مرتكبي جرائم الزنا من الذكور القصر و4.64% من الذكور القصر و4.62% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الاعتداء على الأصول وبالنسبة لمرتكبي جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 12.41% و25% من الإناث القصر وعدم وجود أي قصر من الجنسين في جرائم القتل العمدي.

سنة 2010 أن 4.25% من مرتكبي جرائم الزنا من الذكور القصر مقابل عدم وجود أي أنثى قاصرو 4.33% من الذكور القصر و4.76% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الاعتداء على الأصول وبالنسبة لمرتكبي جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 9.19% و20% هي نسبة الذكور القصر الذين ارتكبوا جرائم القتل العمدي.

سنة 2011 أن 1.35% من مرتكبي جرائم الزنا من الذكور القصر و22.52% من الإناث القصر مقابل عدم وجود أي قصر من الجنسين في جرائم الاعتداء على الأصول وبالنسبة لمرتكبي جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 12.28% و4.62% من الذكور القصر و7.31% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم القتل العمدي.

سنة 2012 أن 3.44% من مرتكبي جرائم الزنا من الذكور القصر و2.43% من الإناث القصر مقابل 1.56% من الذكور القصر و4.54% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الاعتداء على الأصول وبالنسبة لمرتكبي جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 11.82% وبالنسبة لجرائم القتل العمدي فنجد أن نسبة الذكور القصر قد وصل إلى 5.99% مقابل 10% من الإناث القصر.

سنة 2013 أن 3.6.97% من مرتكبي جرائم الزنا من الذكور القصر و6.66% من الإناث القصر مقابل 3.13% من الذكور القصر و10.16% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الاعتداء على الأصول وبالنسبة لمرتكبي جرائم الضرب العمدي المؤدي للوفاة فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 10.30% مقابل 23% من الإناث القصر وبالنسبة لجرائم القتل العمدي فنجد أن نسبة الذكور القصر قد وصل إلى 9.40% مقابل 8.64% من الإناث القصر.

الجدول رقم (14) : يبين جرائم الاطفال الخاصة بالمساح بالملكات
من سنة 2009 الى سنة 2013

جرائم السرقة		جرائم الحرق العمدي				جرائم التحطيم العمدي				نوع الجريمة السنة		
ا		ب		ا		ب		ا			ب	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
13.63	06	18.12	515	45.45	5	23.43	45	22.52	25	9.65	275	2009
3.92	02	18.28	589	33.33	02	3.52	03	14.47	22	3.76	248	2010
9.83	06	14.70	435	9.09	01	7.92	26	8.46	16	7.21	338	2011
8.33	04	13.28	428	7.14	02	7.33	24	4.19	21	7.22	387	2012
10.93	07	18.37	702	5.55	01	8.11	22	4.74	22	6.85	477	2013

المصدر : المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14)

سنة 2009 أن 9.8% من مرتكبي جرائم التحطيم العمدي من الذكور القصر و22.52% من الإناث القصر مقابل 23.43% من الذكور القصر و45.45% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الحرق العمدي وبالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة بالكسر فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 18.12% و13.63% من الإناث القصر.

سنة 2010 أن 3.76% من مرتكبي جرائم التحطيم العمدي من الذكور القصر و14.47% من الإناث القصر مقابل 3.52% من الذكور القصر و33.33% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الحرق العمدي وبالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة بالكسر فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 18.28% و3.92% من الإناث القصر.

سنة 2011 أن 7.21% من مرتكبي جرائم التحطيم العمدي من الذكور القصر و8.46% من الإناث القصر مقابل 7.92% من الذكور القصر و9.09% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الحرق العمدي وبالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة بالكسر فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 14.70% و9.83% من الإناث القصر.

سنة 2012 أن 7.22% من مرتكبي جرائم التحطيم العمدي من الذكور القصر و4.19% من الإناث القصر مقابل 7.33% من الذكور القصر و7.14% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الحرق العمدي وبالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة بالكسر فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 13.28% و8.33% من الإناث القصر.

سنة 2013 أن 6.85% من مرتكبي جرائم التحطيم العمدي من الذكور القصر و4.74% من الإناث القصر مقابل 8.11% من الذكور القصر و5.55% من الإناث القصر قد ارتكبوا جرائم الحرق العمدي وبالنسبة لمرتكبي جرائم السرقة بالكسر فنجد أن نسبة الذكور القصر هو 18.37% و10.93% من الإناث القصر.

خلاصة:

نستنتج من كل ما سبق عرضه من إحصائيات رسمية حول حجم ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بالنسبة للطفولة في خطر معنوي أو بالنسبة للطفولة الجانحة إن الإحصائيات المتوفرة لدينا والصادرة عن مصالح الأمن أو عن المديرية العامة لإدارة السجون بوزارة العدل لا تمثل الصورة الحقيقية للجناح الفعلي بأنماطه وحالاته المختلفة ولا تكشف عن الأبعاد الواقعية لحجم ظاهرة الجناح الفعلي في الجزائر، إذ أن الواقع يكشف أنها لا تمثل غير جزء صغير من الصورة الكبيرة للجناح الفعلي، ذلك لأن الكثير من الأطفال المعروفين بسلوكهم الجانح غالبا ما يفتنون من الملاحقة القانونية ولا يعلم احد عن جناحهم بصورة رسمية شيئا، لأن ما يرتكبه الأطفال يوميا من جناح فعلي يفوق أضعاف ما هو معروف أو مسجل رسميا لدى الجهات المختصة، فعلى الرغم من أن الشرطة تلتقط يوميا المئات من الأطفال الجانحين إلا أن الأغلبية الساحقة من المواطنين مازالت تشتكي من عدم الانتماء على بيوتهم وسياراتهم وأنفسهم من الاعتداءات التي قد يتعرضون لها من طرف هؤلاء الأطفال.

ويفسر بعض المسؤولين بوزارة العدل والمديرية العامة للأمن الوطني لولاية الجزائر العاصمة وضع هذه الإحصائيات بعدة أسباب في مقدمتها أن الضحية غالبا ما لا يخبر عن الجريمة التي ترتكب ضده لمجرد الرغبة في عدم التورط في الإجراءات الرسمية التي تترتب على الإخبار كأداء الشهادة والحضور إلى المحكمة إلى غير ذلك من الإجراءات والإزعاجات الإدارية والقضائية، كما أن الأشخاص والأسر في العديد من الحالات نجدهم غالبا ما يسوون المشاكل التي يثيرها الأطفال فيما بينهم دون اللجوء إلى قوى الأمن أو العدالة، كما أننا نجد أن الأب أو ولي الأمر غالبا ما يواجه الموقف بنفسه دون إخبار الأمن حرصا على عدم تعريض الأسرة غالى العلانية الرسمية التي قد تسيء غالى سمعتها.

كما أن الواقع يثبت أن هناك الكثير من الحالات الجانحة غير الخطيرة التي يتصرف فيها رجال الأمن تصرفا ينتهي بالحسم الفوري بحيث لا تصل إلى محكمة الأحداث المختصة، وبالتالي لا تدخل في حساب الجناح الرسمي الذي يظهر في الإحصائيات الرسمية.

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن هناك عامل آخر مهم وهو عدم تبليغ مؤسسات التربية مصالح الأمن بالجناح المرتكبة داخل مؤسساتهم، إذ غالبا ما يقوم مسؤولوا التربية بمعالجة هذه الجناح أو إخفائها حفاظا على سمعة هذه المؤسسات.

وبناء على كل سبق ذكره يمكننا القول أن تقديرا لحجم ظاهرة جناح الأحداث وتقييمنا لأبعاده الكمية والنوعية في المجتمع الجزائري لا زال ينبع من مصدر رسمي واحد هو التقارير الرسمية الإحصائية التي تسيورها لنا الأجهزة المختصة التي قد لا تعكس لنا الصورة الحقيقية لحجم الجناح الفعلي، ومن هنا يصعب علينا الإثبات بان كل زيادة أو انخفاض في معدلات جناح الأحداث الذي يظهر في الإحصائيات الرسمية تعكس في الواقع زيادة أو نقصان حقيقيين في كمية الجناح الفعلي في المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: تطور ظاهرة جنوح الأطفال في الجزائر.

انطلاقاً من أن اتجاهات ظاهرة جناح الأحداث تختلف من بلد إلى آخر، لأن لكل بلد خصوصياته، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة به فنجدتها تنحصر في المجتمع الجزائري في الاتجاهات التالية:

إذا تتبعنا تطور أرقام ظاهرة جنوح الأطفال منذ الاستقلال نجد أن هذه الأرقام تتجه نحو التصاعد والارتفاع، وخاصة منذ سنة 1976، إذ سجل تطور يتجاوز 56% بين سنة 2001 و2005، وسجل معدل زيادة سنوية قدرت بـ12%، وتعتبر أهم زيادة تلك التي سجلت سنة 2004-2005، والتي بلغت نسبتها 27% بالنسبة للأحداث في خطر معنوي ومادي. أما الأطفال ضحايا الجنايات والجرح فقد انتقل عددهم من 1832 إلى 2298 بين سنة 2001 و2005 بزيادة قدرها 25%.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن ظاهرة جنوح الأطفال في المجتمع الجزائري تتجه نحو الارتفاع المستمر، وتميل إلى أن تصبح أكثر خطورة. وتتميز ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بأنها مهمة جداً وخطيرة في المجتمع الحضري، إذ بينت الإحصائيات أن نسبتها المئوية في الوسط الحضري بلغت 80% مقابل 20% في الوسط الريفي، بالرغم من أن نسبة المجتمع الريفي الجزائري تمثل 39.20% من مجموع السكان سنة 2003¹.

ويفسر بعض رؤساء المقاطعات لفصائل الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة أسباب ارتفاع نسبة المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث في المناطق الحضرية عموماً، وفي العاصمة خصوصاً أن 65% من الجرائم المرتكبة على سبيل المثال والمتمثلة في السطو على المنازل والسرقات بمختلف أنواعها بما فيها انتشار الهواتف النقالة، يقوم بها أشخاص من الولايات الأخرى وخصوصاً الولايات المجاورة مثل ولايتي تيبازة والبلدية وغيرها. هذا ما يجعلنا نصرح بأنه ليس كل الجرائم التي ترتكب في العواصم الكبرى تنفذ من طرف أبناء السكان الأصليين لهذه العواصم، وإنما نسب كبيرة منها ترتكب من طرف جانحين جاؤوا من الأوساط الريفية وشبه الريفية إلى هذه المناطق الحضرية، أين تتوفر لديهم فرص كبيرة لتنفيذ عملياتهم الإجرامية².

ظهور زيادة كبيرة في معدلات الجناح بين فئة الأطفال الصغار الأقل من 13 سنة التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة ابتداءً من سنة 2006، وخاصة سنة 2008 التي سجلت 1357 حالة³.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة

العامة الواحدة والعشرون، ديسمبر 2004، ص55

² - زينب حميدة بفاة مرجع سابق، ص285.

³ - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للامن الوطني.

هذا ما يجعلنا نستنتج بأن الارتفاع المتزايد لهذه الفئة من العمر الصغيرة جدا من الأحداث الجانحين، أن المشروع الجزائري لم يوقع أية عقوبة جزائية على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة، مهما كانت الجريمة المرتكبة مما جعل بعض الاطفال يستغلون هذا الوضع لمضاعفة نشاطاتهم الإجرامية، وتكوين عصابات أشرار من جهة أو إقدام بعض المجرمين البالغين على استعمالهم في ممارسة وتنفيذ بعض النشاطات المحرمة قانونا.

ظهور ارتفاع كبير في حجم جناح الاطفال عند الذكور مقارنة بجناح الإناث الذي لا يمثل سوى 5% من مجموع الجنوح، فعلى الرغم من أن جناح الفتيات في المجتمع الجزائري سجل ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، إلا أنه لا يزال ضعيفا مقارنة بجناح الذكور، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب من أهمها أن نسبة مهمة من جنوح الفتيات ما زالت غير معروفة لأنها سرية كالإجهاض والبعاء الخفي، وأن النسب المنخفضة التي سجلتها الإحصائيات الرسمية يمكن أن تكون لها تفسيرات أخرى مرتبطة بالدين، العادات، التقاليد، الأسرة... الأمر الذي يجعلها تتشدد في رقابة الفتاة، وضبط سلوكها لتوجيهه الوجهة التي ترفع بمركز الأسرة في المجتمع، وتحافظ على شرفها.

وحسب العرف الاجتماعي السائد في المجتمع الجزائري، والذي يحكم الحياة الاجتماعية، إذا انحرفت الفتاة يعتبر إدماجها في المجتمع أمر صعب للغاية، ونجد حتى أهل الجانحة لا يطالبون باسترجاعها من مركز إعادة التربية، وقد تقبل في الوسط العائلي عندما لا تكون قد فقدت عذريتها، هذه العذرية التي تشترط في كل فتاة مرشحة للزواج، وبدونها تكون قد تسببت في جلب السخرة والاحتقار لأسرتها وبالتالي وصمتها بالعار، فهي ذات أهمية بالغة الأثر في المجتمع العربي بصفة عامة، وفي المجتمع الجزائري خاصة لكونها ذات قيمة ثقافية ودينية وإيديولوجية، الأمر الذي جعلها تخضع للضبط الاجتماعي بكل أنواعه بواسطة أنساق ثقافية ودينية¹، وفي هذا المجال يعتقد الكثير من الريفيين أن ميلاد الأنثى هم يدور ولا يفارقهم ما داما لم تتزوج².

ومن هنا يمكن القول بأن جنحة الأنثى تحاكم خاصة من حيث درجة إساءتها لسمعة أهلها، في حين أن خطورة جنحة الذكر يحكم عليه من حيث درجة الضرر الذي يلحق بالضحية، وبالتالي نشير إلى أن جنح الإناث في المجتمع الجزائري وان كانت لها نفس خصائص جنح الإناث في بلدان أخرى فإنها تتميز عنها عندنا برد الفعل الاجتماعي.

5- تتميز بكون أنواع المخالفات التي ترتكبها الفتيات تختلف عن تلك التي يرتكبها الذكور، فالفتيات غالبا ما ترتبط جرائمهن بالمخالفات المتعلقة بهتك العرض، الإغراء والبعاء، الإقدام على الإجهاض، قتل الأطفال حديثي الولادة، على خلاف الجرائم التي يرتكبها الذكور التي تنتج في معظمها نحو الجرائم ضد أملاك الدولة وجرائم ضد الأشخاص. إلا

¹ - زينب حميدة بقيادة مرجع سابق، ص 286.

² - فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980، ص 314

أنه يمكننا أن نلاحظ من خلال الإحصائيات الرسمية المتوفرة لدينا، بأن جناح الإناث بدأ يعرف في الآونة الأخيرة ارتفاع متدرج في ارتكاب جرائم السرقة وجرائم الضرب والجرح العمدي بحمل السلاح الأبيض، وهذا بعد انتماء الفتاة إلى عصابة الجانحين الذكور كما صرح بذلك العديد من قضاة الأحداث الذين تمكننا من الاتصال بهم.

وبخصوص وضعية الفتيات في خطر معنوي ومادي صرحت إحدى المفتشات لفرقة حماية الأحداث للأمن المركزي بالجزائر الوسطى، أن محافظات الشرطة تستقبل سنويا نسبة كبيرة من الفتيات اللواتي يعانين من مشاكل مختلفة، من بينها مشكل الحمل اللاشعري، تعاطي المخدرات، ومعظمهن ينتمين إلى الأسر الفقيرة المشحونة بالمشاكل، ولا يجدن أية مساعدة لتجاوز مشاكلهن.

ومن جهة أخرى تضيف رئيسة مكتب حماية الطفولة بمديرية الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، أن الجزائر العاصمة أصبحت ملجأ للعشرات من الفتيات القاصرات الوافدات من مختلف جهات الوطن، فضلا عن القاطنات بها ومعظمهن في حالة هروب من عائلتهن، أو في حالات ضيق لأسباب أو لأخرى تدفع بهن الحاجة تارة، وقلة الوعي تارة أخرى إلى دخول عالم السرقة، أو ممارسة الفساد عن طريق الدعارة في الخفاء وتعاطي المخدرات.

ومن كل ما سبق ذكره حول جنوح الفتيات في المجتمع الجزائري تجدر الإشارة أن هناك تحول ملحوظ في أشكال الجرائم المرتكبة من طرف الفتيات الجانحات التي هي في حالة تحول من جرائم تقليدية (جنسية) إلى جرائم ضد الممتلكات وضد الأشخاص، حيث احترفت الفتاة الجانحة اللصوصية وأصبحت تجازف وتغامر وترتكب جرائم مختلفة من قتل وسرقة وتهريب المخدرات والسلع، كما أنها أصبحت في بعض الحالات عضوا فعالا في الشبكات الإجرامية حيث يتم توظيفها "كطعم" للإيقاع بالضحايا، كما يتم توظيفها أيضا في قضايا إجرامية متنوعة من طرف عصابات الأحداث والمجرمين الكبار لأنها غالبا ما لا تكون محل شكوك أو شبهة من طرف أجهزة الأمن فتستعمل كعضو فعال في انجاز الكثير من العمليات الإجرامية¹.

والجدير بالملاحظة أن الإجمام النسوي لا يقف عند المراكز الحضرية فقط، لأن مصالح الأمن سجلت توقيف مئات الفتيات الجانحات المتورطات في مخالفات متنوعة من جميع ولايات الوطن بدون استثناء حيث تم توقيف 17408 بنت قاصر خلال ست سنوات متورطة في الإجمام خلال الفترة الممتدة من 1جانفي 2001 الى 31مارس 2006²، والأمر الذي يبعث على القلق هو أن الانحراف وسط الفتيات تسلسل إلى المناطق الريفية، حيث بينت الدراسات التي أجريت في مؤسسة عقابية بسطيف أن 60% من المسجونات لهن

¹ - زينب حميدة بقيادة مرجع سابق، ص 287.

² - المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني.

خلفية حضرية، وأن 40% منهن لهن خلفية ريفية¹. كما تسلل الإجرام النسوي إلى مناطق حضرية في الجنوب المعروف بطابعه المحافظ وخصوصياته مثل ولايات تندوف، غرداية، تمنراست، أدرار... الخ والتي كانت أمنة قبل سنوات. وان أبرز الجرائم المسجلة في بعض ولايات الجنوب هي: التهريب والسرقة والنشاطات في شبكات الدعارة.

وتتميز ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر بأن أكبر نسبة من المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث تتجه نحو السرقات البسيطة، بحيث شكلت السرقات البسيطة الجانب الأكبر من حالات المخالفات الأخرى، والتي اتجهت في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى سرقة بعض أجهزة السيارات ومجوهرات النساء في الشوارع والطرق نحو سرقة الهواتف النقالة التي أصبحت خطيرة جدا ومنتشرة في كل الأماكن والأحياء المتواجدة في المراكز الحضرية لدرجة أن الأفراد أصبحوا لا يستطيعون إخراج هواتفهم النقالة في الأماكن العامة أو حتى داخل سياراتهم وقت توقف السيارات أثناء الازدحام.

وتتجه ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نحو جنوح أكثر عنفا، إذ بينت الإحصائيات أن مخالفات الضرب والجرح العمدي أخذت في الآونة الأخيرة منحرجا خطيرا، إذ أنها أصبحت تتجه نحو استعمال السلاح الأبيض بصورة واسعة جدا لدرجة أن نسبة كبيرة من الأحداث أصبحت لا تنفذ أية مخالفة من طرف الضحية. ويمكننا تفسير ذلك بأن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر ولدت لدى الكثير من هؤلاء الأحداث هذا الاندفاع القوي نحو استعمال الأسلحة البيضاء ووسائل العنف الأخرى بدون خوف أو تردد².

وفي هذا الإطار يمكننا التصريح بأن مصالح الأمن الوطني سجلت زيادة هامة في جنح العنف بلغت 40% بين سنتي 2004-2005، كما بينت معطيات وزارة العدل تزايدا معتبرا للمخالفات ضد الأشخاص خلال هذه السنة أيضا.

ومن جهة أخرى سجلت مصالح الدرك الوطني زيادة في نسبة الجنح الخاصة بالضرب والجرح العمدي بلغت 76% بين سنوات 2001-2005³.

واتجهت ظاهرة جنوح الاطفال في المجتمع الجزائري نحو ظهور جرائم في الآونة الأخيرة، لم يكن لها نفس الاتجاه في السنوات الماضية، وهي جرائم الاتجار في المخدرات التي انتشرت بصورة مخيفة في المدن الكبرى، والمتوسطة والصغيرة، الأمر الذي انعكس سلبا على الأحداث والشباب الذين أصبحوا يتعاطون المخدرات بشكل واسع لأنهم يستطيعون الحصول عليها بكل سهولة وبأثمان معقولة جدا.

¹- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، مرجع سابق، ص198.

²- زينب حميدة بقيادة مرجع سابق، ص285.

³- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، لجنة السكان والحاجات الاجتماعية، الدورة العامة الثانية والعشرون، ماي 2006، ص29.

كما اتجهت ظاهرة جنوح الاطفال في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة نحو ظهور بيوت الدعارة خاصة بالذكور لم تكن موجودة من قبل، إنما انتشرت خاصة في المراكز الحضرية الكبرى، واختصت في ممارسة اللواط (علاقة جنسية بين الذكور) مقابل أجر يدفع من طرف الزبون الذي يرغب في ممارسة هذه الافة التي تعتبر محرمة شرعا وقانونا في المجتمع الجزائري.

وتتميز ظاهرة جنوح الاطفال في المجتمع الجزائري بكثرة العود إلى الجنوح، ذلك لأن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين يعودون إلى الجنوح، والإجرام بعد الإفراج عنهم من المدة التي قضوها والتي يحددها قاضي الأحداث ، يتم خلالها إعادة تربيتهم وتأهيلهم، غير أن الواقع يبين أن مؤسسات إعادة التربية غالبا ما تفشل في إعادة إدماجهم كأفراد أسوياء في المجتمع نتيجة لعدة أسباب تتطلب دراسة معمقة للتوقف أمام أهم المشاكل التي تحول دون إصلاح هذه الفئة من الشباب.

وتتميز ظاهرة جنوح الاطفال في المجتمع الجزائري بأنها كانت في الماضي منحصرة أساسا في المراكز الحضرية الكبرى، كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة... التي سجلت نسبا مئوية مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن، إلا أن هذه الظاهرة لم تبق منحصرة في هذه المراكز فقط وإنما امتدت إلى المدن الداخلية ، حيث سجلت خلال السنوات الأخيرة مدن مثل سطيف، أم البواقي، سيدي بلعباس، الشلف، البليدة، وحتى بعض المدن من الجنوب مثل بسكرة، الجلفة، ورقلة...نسبا مرتفعة يمكن مقارنتها بالمراكز الكبرى.

وهذا الاتجاه يمكن تفسيره بعدة عوامل أهمها سياسة التوازن الجهوي التي انتهجتها الجزائر، في إطار توزيع التنمية الهادفة إلى إنشاء صناعة ومرافق أخرى جديدة في هذه المدن، مما يؤدي إلى توسيعها وزيادة سكانها الأمر الذي فتح بعض المجالات أمام فئات واسعة من الأحداث والشباب لممارسة بعض السلوكات المنحرفة والجانحة¹.

¹ - زينب حميدة بقيادة مرجع سابق، ص290.

الفصل الثامن تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: عرض و تحليل خصائص العينة .

المبحث الثاني: عرض و تحليل المعطيات الخاصة بالفرضية الاولى.

المبحث الثالث: عرض و تحليل المعطيات الخاصة بالفرضية الثانية.

المبحث الرابع: عرض و تحليل المعطيات الخاصة بالفرضية الثالثة.

المبحث الخامس: عرض و تحليل المعطيات الخاصة بالفرضية الرابعة.

المبحث الاول: عرض وتحليل خصائص العينة.

جدول رقم (15)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وللسن

الجنس		الذكور		الإناث	
السن	العدد	النسبة	العدد	النسبة	النسبة
11-9	42	%23.3	/	/	/
14-12	52	%28.9	6	%30	
17-15	86	%47.8	14	%70	
المجموع	180	%100	20	%100	

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (15) أن عدد الذكور أكبر بكثير من عدد الإناث حيث بلغ عدد الذكور (180) أي ما نسبته (90%) مقابل (20) أنثى أي ما نسبته (10%). كما نلاحظ من خلال الجدول تباين الأعمار الزمنية حيث نجد أن الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و 11 سنة قد بلغ عددهم (42) أي ما نسبته (23.3%) ، أما الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و 14 سنة فقد بلغ عدد الذكور فيها (52) أي ما نسبته (28.9%) مقابل (6) إناث أي ما نسبته (30%) ، أما الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و 17 سنة فقد بلغ عدد الذكور فيها (86) أي ما نسبته (47.8%) مقابل (14) أنثى أي ما نسبته (70%).

ويمكن استخلاص نتيجة هامة من خلال دراسة هذا الجدول تتمثل في انه كلما ارتفعت الفئة العمرية ارتفعت معها النسبة المؤوية وان أعلى نسبة لفئات الأعمار المبحوثين تقع في فئة 17-15 عاما ، هذه المرحلة من السن تعتبر مرحلة من مراحل المراهقة التي يعتبرها الكثير من الباحثين من مراحل النمو الحساسة التي يتعرض فيها المراهق إلى تغيرات فسيولوجية ونفسية سريعة تجعله شديد الميل إلى التمرد والطغيان والعصيان والاندفاع ، إذ يمكن أن يميل في هذه المرحلة إلى الانطلاق خارج الأسرة ، والتمرد على القيود المفروضة عليه من اجل التعبير عن شخصيته ، كما ينمو عنده حب المغامرة ، وتتغلب لديه قوة العاطفة على العقل ، وضعف في القدرة على مقاومة المؤثرات الخارجية التي بينت مختلف الدراسات أنها

غالبا ما تؤثر على الأطفال في مثل هذه السن ،فتوجه تفكيرهم وتحكم تصرفاتهم لان شخصيتهم لم تكتمل نضوجا واستقرارا مما يجعلهم سريعي الاستجابة والتأثر بهذه العوامل الخارجية ،والتي يمكن أن تدفع بهم إلى هاوية الإجرام بسرعة.

ونظرا لخطورة جنوح الأطفال في هذه السن الصغيرة والخطيرة وضرورة العمل على علاج أسبابه نجد القوانين الجزائية بدأت تعنتي عناية خاصة بمعاملة الأطفال المعرضين للانحراف حتى لا يكون انحرافهم في هذا السن المبكر بداية لانخراطهم في عالم الجريمة ،لان دخول الطفل في عالم الجريمة في هذه السن المبكرة يكون عادة مؤشرا على وجود جوانب سلبية في الظروف المحيطة به ينبغي الحد من مفعولها حتى لا تزداد حدة مع تقدم السن.

وتفسر الدراسة سبب وجود اكبر نسبة من الأطفال الجانحين في فئات الأعمار 15-17 عاما في المجتمع الجزائري إلى تواجد هذه الفئة من الأطفال في الشارع بعد تسربها من المدرسة بسبب الطرد أو التخلي عن الدراسة في سن مبكرة دون عمل أو تكوين مهني يقيها من خطر الوقوع في الانحراف ،والى جانب النقص الكبير الذي يعاني منه قطاع الشباب في تجهيزات الرعاية .

وتفسر هذه الدراسة سبب ارتفاع نسبة الأطفال في المرحلة العمرية 9-13 عاما إلى احتكاك هذه الفئة من المبحوثين مع الفئة الأخرى وحتى مع البالغين الذين أصبحوا يعتمدون على الأطفال دون السن 13 سنة في الاتجار بالمخدرات والسرقة الاعتداءات على الأشخاص وذلك لسبب أن المشرع الجزائري لا يعتبر الطفل دون 13 عاما مسؤول جنائيا ولذلك نجد أن نسبة هذه الفئة في ارتفاع مستمر، كما أننا غالبا ما نجد أطفال تقل أعمارهم عن 13 سنة محترفون في الإجرام

ونظرا للارتفاع المستمر في عدد الأطفال الجانحين الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة بينما لا تسلط عليهم أية عقوبة مهما كانت الجرح التي ارتكبوها ،استنتجت هذه الدراسة أن هناك فراغ قانوني بالنسبة لهذه الفئة لان هناك عدد من الإجراءات القانونية أصبحت لا تتلاءم مع التحول الكبير الذي عرفه الانحراف والإجرام في الجزائر.

جدول رقم (16)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وللأصل الجغرافي

الجنس		الذكور		الأصل الجغرافي
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%70	14	%48.9	88	حضري
%30	6	%34.4	62	شبه حضري
/	/	%16.7	30	ريفي
%100	20	%100	180	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (16) تباين الأصل الجغرافي لكلا الجنسين حيث نجد أن الذكور الذين ينتمون إلى البيئة الحضرية قد بلغ عددهم (88) أي ما نسبته (48.9%) ، مقابل (14) أنثى أي ما نسبته (70%). أما البيئة الشبه حضرية فقد كان عدد أفرادها أقل من البيئة الحضرية حيث نجد أن الذكور الذين ينتمون إلى البيئة الشبه الحضرية قد بلغ عددهم (62) أي ما نسبته (34.4%) ، مقابل (06) إناث أي ما نسبته (30%) ، أما البيئة الريفية فقد كان عدد أفرادها أقل من البيئتين الحضرية والشبه حضرية حيث نجد أن الذكور الذين ينتمون إلى البيئة الريفية قد بلغ عددهم (30) أي ما نسبته (16.7%).

جدول رقم (17)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والحالة التعليمية

الجنس		الذكور		الإناث	
المستوى التعليمية		العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي		02	%1.1	/	/
ابتدائي		96	%53.3	7	35
متوسط		56	%31.1	9	45
ثانوي		26	%14.4	4	20
المجموع		180	%100	20	%100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (17) تباين الحالة التعليمية واختلافها لكلا الجنسين حيث نجد أن هناك (2) من الذكور فقطم يتلقوا أي تعليم (أمي) أي ما نسبته (1.1%) . أما المرحلة الابتدائية فقد كان عدد أفرادها أكثر من جميع المراحل التعليمية الأخرى حيث نجد أن الذكور الذين بلغوا المرحلة الابتدائية قد بلغ عددهم (96) أي ما نسبته (53.3%) وهو ما يعادل أكثر من نصف حجم العينة، مقابل 7 إناث ما نسبته 35%. أما المرحلة المتوسطة فقد كان عدد أفرادها أقل من المرحلة الابتدائية حيث نجد أن الذكور الذين بلغوا المرحلة المتوسطة قد بلغ عددهم (56) أي ما نسبته (31.1%) ، مقابل 9 إناث أي ما نسبته (45%). أما المرحلة الثانوية فقد كان عدد أفرادها أقل من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة حيث نجد أن الذكور الذين بلغوا المرحلة الثانوية قد بلغ عددهم (26) أي ما نسبته (14.4%) ، مقابل (4) إناث أي ما نسبته (20%).

لقد أشارت بعض الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الأمية والجهل وتدني المستوى التعليمي ،وبين الاتجاه نحو ارتكاب الجرائم ذلك لان التعليم له دور وقائي من الجنوح بما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم اجتماعية وخلقية وغالبا ما تحول بين الفرد وبين إقدامه على السلوك الإجرامي.

ومنى هذا كله انه كلما زاد عدد المتعلمين قل عدد المجرمين ذلك لان التعليم بما يتركه في نفوس الأفراد من معلومات ومعارف يخلق لديهم موانع تحول دون الإقدام على ارتكاب الجرائم فالمتعلم أكثر قدرة من الأمي على مواجهة مشاكل الحياة وإيجاد الحلول الملائمة لها.

غير أننا لاحظنا في عينة بحثنا أن سبب إجرام الأمي أو ذو المستوى التعليمي المنخفض ليس هو أميته بل هناك عوامل أخرى عدة أصبحت تعمل ضده في أن واحد وكانت هي السبب في حرمانه من التعليم، وفي إقدامه على السلوك الإجرامي، تكون الأمية والجنوح من آثار تلك العوامل.

جدول رقم (18)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ولمزاولة الدراسة

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	86	47.8%	10	50%	
لا	94	52.2%	10	50%	
المجموع	180	100%	20	100%	

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (18) تباين مزاولة الدراسة لكلا الجنسين حيث نجد أن الذكور الذين يزاولون الدراسة قد بلغ عددهم (86) أي ما نسبته (47.8%) ، مقابل (10) إناث أي ما نسبته (50%). أما فيما يخص الذكور الذين أجابوا بأنهم انقطعوا عن الدراسة فقد بلغ عددهم (94) أي ما نسبته (52.2%) بمعنى أن ما يعادل أكثر من نصف عدد الذكور في عينة الدراسة لا يزاولون الدراسة، مقابل (10) إناث أي ما نسبته (50%) . ونستنتج من خلال الجدول أن عدد كبير من عينة الدراسة لا يزاولون الدراسة وهذا راجع إلى عدة أسباب وهذا ما سوف نلاحظه في الجدول رقم 08 وحسب تصريحات المبحوثين نجد أن غالبيتهم لا يريدون إكمال الدراسة ويملكون معدلات فصلية ضئيلة وأعادوا السنة أكثر من مرة

الجدول رقم (19)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا السن * هل مازلت تزاوّل الدراسة

المجموع	مزاوّلّة الدراسة						فئات السن
	لا		نعم				
	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
42	%9.6	10	%33.3	32	العدد	(11-9)	
%21		%5		%16			
58	%28.8	30	%29.2	28	العدد	(14-12)	
%29		%15		%14			
100	%61.5	64	%37.5	36	العدد	(17-15)	
%50		%32		%18			
200	%100	112	%100	96	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك (19) فرد من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (9 و11 سنة) أي ما نسبته (21%) من حجم العينة وهي أقل نسبة بصفة عامة، العدد الأكبر منهم (32) لا يزالون يزاولون الدراسة أي ما نسبته (16%) من حجم العينة مقابل (10) أفراد فقط من هذا السن قالوا أنهم انقطعوا عن الدراسة أي ما نسبته (5%) من حجم العينة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك (58) فرد من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (12 و14 سنة) أي ما نسبته (29%) من حجم العينة العدد الأكبر منهم (30) قالوا أنهم انقطعوا عن الدراسة أي ما نسبته (15%) من حجم العينة مقابل (28) قالوا أنهم لا يزالون يزاولون الدراسة أي ما نسبته (14%) من حجم العينة.

أما فيما يخص الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15 و17 سنة) فقد بلغ عددهم (100) أي ما نسبته (50%) من حجم العينة وهي أكبر نسبة بصفة عامة، العدد الأكبر منهم (64) قالوا أنهم انقطعوا عن الدراسة أي ما نسبته (32%) من حجم العينة مقابل (36) قالوا أنهم لا يزالون يزاولون الدراسة أي ما نسبته (18%) من حجم العينة.

ونستنتج من خلال الجدول انه كلما زاد سن الطفل ارتفعت نسبة التسرب المدرسي حيث نجد أن أعلى نسبة في التسرب المدرسي في عينة البحث تقع في الفئة العمرية (15-17) سنة كما لا نغفل أن نسبة الفئة العمرية (12-14) أيضا مرتفعة فنجد في هذه الفئة أن نسبة الذين لا يزاولون الدراسة اكبر من نسبة الذين لا يزاولون ،ومن هنا نستنتج انه كلما زاد سن المبحوثين ارتفعت نسبة التسرب المدرسي.

جدول رقم (20)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس واسباب ترك الدراسة

الجنس		الذكور		الإناث		سبب ترك الدراسة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
/	/	53.2%	50	/	/	لا ترغب في الدراسة
20%	02	29.8%	28			طرقت من المدرسة
80%	08	14.9%	14			البحث عن العمل
/	/	2.1%	02			رغبت الأهل في تركك للدراسة
100%	10	100%	94			المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (20) تباين السبب الذي أدى إلى ترك الدراسة لكلا الجنسين حيث نجد أن الذكور الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب عدم رغبتهم فيها قد بلغ عددهم (50) أي ما نسبته (53.2%) من عدد الذكور بمعنى أن أكثر من نصف عدد الذكور في عينة الدراسة تركوا الدراسة لعدم رغبتهم فيها، مقابل عدم وجود أي أنثى من عينة الدراسة تركت الدراسة لهذا السبب.

أما السبب المتعلق بالطرد من المدرسة فقد كان عدد أفراده أقل من عدد أفراد السبب الأول حيث نجد أن الذكور الذين تركوا الدراسة بسبب الطرد من المدرسة قد بلغ عددهم (28) أي ما نسبته (29.8%) من عدد الذكور، مقابل (2) أنثى فقط من عينة الدراسة أي ما نسبته (20%) من عدد الإناث.

أما السبب المتعلق بالبحث عن العمل فقد كان عدد أفراده أقل من عدد أفراد السببين الأول والثاني حيث نجد أن الذكور الذين تركوا الدراسة بسبب البحث عن عمل قد بلغ عددهم (14) أي مانسبته (14.9%) من عدد الذكور، مقابل (08) إناث من أي مانسبته (80%) من عدد الإناث.

أما السبب المتعلق برغبة الأهل في ترك الدراسة فقد كان عدد أفراده أقل من عدد أفراد الأسباب السابقة حيث نجد أن هناك ذكراً فقط من عينة الدراسة تركوا الدراسة بسبب رغبت الأهل في ترك الدراسة أي مانسبته (2.1%) من عدد الذكور، مقابل عدم وجود أي أنثى من عينة الدراسة تركت الدراسة لهذا السبب.

ونستنتج من خلال الجدول أن غالبية الذين تركوا الدراسة كانوا لا يرغبون في الدراسة وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها أسباب مادية وأسباب بيداغوجية وعلى حسب تصريحات المبحوثين فإنهم تركوا الدراسة بسبب المنهج والأساتذة الذين أصبحوا ينفرون التلاميذ من المدارس بسبب نقص تكوينهم البداغوجي ولا يعرفون كيفية التعامل مع التلاميذ خاصة تلاميذ المرحلة المتوسطة أي في سن المراهقة الذين يريدون دائماً التمرد على القوانين وبسبب نقص تكوين الأساتذة البداغوجي نجدهم يتعاملون مع التلاميذ بخشونة مما يترك اثر سلبي في نفسيتهم .

جدول رقم (21)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس ومدى مزاولته للعمل

الجنس		الذكور		مزاولته العمل
		العدد	النسبة	
نعم	الإناث	العدد	النسبة	لا
	النسبة	العدد	النسبة	
		66	36.7%	نعم
		114	63.3%	لا
		180	100%	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (21) أن عدد الذكور أكبر بكثير من عدد الإناث حيث بلغ عدد الذكور (180) أي ما نسبته (90%) مقابل (20) أنثى أي ما نسبته (10%) فقط. كما نلاحظ من خلال الجدول تباين مزاولة العمل لكلا الجنسين حيث نجد أن الذكور الذين يزاولون العمل قد بلغ عددهم (66) أي ما نسبته (36.7%) من عدد الذكور، مقابل (08) إناث فقط أي ما نسبته (40%) من عدد الإناث. أما فيما يخص الذكور الذين أجابوا بأنهم لا يزاولون أي عمل فقد بلغ عددهم (114) أي ما نسبته (63.3%) من عدد الذكور، مقابل (12) أنثى أي ما نسبته (60%) من عدد الإناث، بمعنى أن ما يعادل أكثر من نصف عينة الدراسة لا يزاولون العمل.

نستنتج من خلال الجدول أن معظم المبحوثين لا يزاولون أي عمل وذلك لعدم توفر مناصب العمل ولكن نسبة 36.7% من العينة التي تزاوّل أعمال هي نسبة كبيرة لا سيما وأن أعمارهم صغيرة رغم وجود العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تمنع تشغيل الأطفال وذلك لما تمثله من خطورة على الأطفال.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن الجزائر سجلت توجها بارزا نحو سوق العمل غير الرسمي للآلاف من الأطفال الذين يتواجدون في العمل في سن مبكرة بسبب الإقصاء من التعليم، وعدم إدماجهم في التكوين المهني، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي جعلت فقر الأسر كثيرا ما يدفع بالأبناء القصر إلى سوق العمل لرفع عدد المساهمين في الخل الأسري لتغطية المصاريف الضرورية التي تحتاج إليها الأسرة خاصة في الغذاء.

ومن كل ما سبق ذكره فإننا نستنتج أن الفقر والحاجة والفراغ الذي أصبح يعيش فيه الأطفال بعد التسرب المدرسي هي التي دفعت بهم إلى سوق العمل في ظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة وخطيرة على صحتهم وأخلاقهم، ويمكننا أن نستنتج أيضا أنه رغم اختلاف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأطفال في القطاع الغير الرسمي فإنه يتنافى مع القوانين والاتفاقيات المنصوص عليها فيما يتعلق بحقوق الطفل كفرد بحاجة إلى الحماية والرعاية، والاهتمام، وهو الأمر الذي جسدهت الجزائر بتبنيها لاتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، والتي نصت مادتها (32) على أن الدول الأعضاء تحمي الطفل ضد الاستغلال الاقتصادي، وكل ما يمكن أن يؤثر على تربيته ويضر بصحته أو تنميته الجسدية، العقلية، الروحية، الأخلاقية، والاجتماعية. فإذا كان الأمر كذلك فكيف نفسر عمل الأطفال في الأماكن التي ينتشر فيها الأمن كالموانئ وأسواق الجملة؟

جدول رقم (22)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ونوع الحرفة

الجنس		نوع الحرفة	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
22	33.3%	04	50%
24	36.4%	/	/
20	30.3%	04	50%
66	100%	08	100%

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (22) أن هناك تباين في نوع الحرفة الممارسة لدى الجنسين حيث نجد أن الذكور الذين يمارسون التجارة قد بلغ عددهم (22) أي ما نسبته (33.3%) ، مقابل (04) إناث أي ما نسبته (50%) من عدد الإناث. أما فيما يخص الذكور الذين يمارسون الفلاحة فقد بلغ عددهم (24) أي ما نسبته (36.4%) ، أما فيما يخص الذكور الذين يعملون في مقهى أو مطعم فقد بلغ عددهم (20) أي ما نسبته (30.3%) ، مقابل (04) إناث أي ما نسبته (50%).

ويمكننا أن نستنتج من بيانات الجدول أن غالبية المبحوثين الذين كانوا يعملون قد صرحوا بان هذه الحرف كانت عبارة عن أعمال خدماتية مثل عامل في مقهى أو مطعم ،أما الأطفال الذين كانوا يعملون في التجارة فمجلهم كانوا كباة في الشوارع ،والتي تعتبر نسبتهم مهمة في الجدول فكانوا يقومون ببيع التبغ والفول السوداني ،في طاولة صغيرة مخصصة لذلك أو الملابس في الأسواق الشعبية أو السمك... الخ ،أما الأطفال الذين كانوا يعملون في الفلاحة ،فكانوا يقومون بأعمال فلاحية مع آبائهم في الريف ،أو عن طريق الأجرة اليومية في المستثمرات الفلاحية.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد أن عمل الأطفال مهما كانت شروطه وطبيعته فهو يعود بالضرر عليهم من النواحي العقلية والصحية والأمنية والأخلاقية لان الطفل الذي يعمل في أعمال غير مناسبة في الشوارع والمقاهي ،والملاهي والأسواق غالبا ما ينتهي به الأمر إلى الانحراف عن طريق التورط في استخدام المخدرات ،والتصرف تصرفات منحرفة ذات

أنشطة إجرامية، لا سيما وأنه لا يملك مفاهيم أخلاقية ناضجة فيما يخص الشرف والاستقامة والنضج الاجتماعي.

جدول رقم (23)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وعدد أفراد الاخوة

الجنس		عدد الإخوة	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
27	2	15	10
101	10	56.11	50
52	8	28.89	40
180	20	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) الذي يوضح عدد أفراد الإخوة لعينة الدراسة، أن هناك تباين في عدد الأبناء في أسر المبحوثين، فنجد أن الذكور الذين قالوا بان عدد إخوتهم ما بين (4-3) قد بلغ عددهم 27 أي بنسبة 15% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10، ونجد الذكور الذين عدد إخوتهم ما بين (6-5) أفراد قد بلغ عددهم 101 أي بنسبة 56.11% مقابل 10 إناث ما نسبته 50%، ونجد أيضا أن الذكور الذين عدد إخوتهم ما بين (9-7) أفراد قد بلغ عددهم 52 أي بنسبة 28.89% مقابل 8 إناث ما نسبته 40% .

من خلال بيانات الجدول يمكننا أن نستنتج أن الانحراف والإجرام منتشران أكثر على مستوى الأسر الكثيرة العدد أي التي لديها الكثير من الأبناء، ذلك لان كثرة الإنجاب في أسر الجانحين التي هي غالبا من أسر الفئة العاملة نجده يتأثر بعوامل عديدة مثل مهنة الوالدين، ومستوى دخلهما، ودرجة ثقافتهما، ودرجة تدينهما. ويصبح كثرة عدد الأبناء عاملا جوهريا في نشوء الانحراف والجريمة في أسر المبحوثين إذ تضافرت بعض العوامل المساعدة الأخرى التي تتصل بحياة الأسرة الكبيرة العدد

،كانخفاض الدخل وسوء الأحوال السكنية ،ونقص التعليم ،وتفكك الأسرة ،والإهمال الشديد للأطفال ،وغياب الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للطفل لتحقيق أسباب الحياة السوية ،لان مثل هذه الأوضاع الأسرية قد تنعكس سلبا على التنشئة السليمة للأطفال تربويا وعاطفيا وماديا ،الأمر الذي قد يخلق نوع من عدم التوازن أو عدم التكيف لدى الطفل وبالتالي قد يندفع إلى السلوك الإجرامي.

جدول رقم (24)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وترتيبك بين إخوتك

الجنس		ترتيبك بين إخوتك	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
68	37.8	4	20
84	46.7	12	60
28	15.6	4	20
90	%100	10	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) الذي يوضح ترتيب أفراد العينة بين إخوتهم، أن الذين قالوا بان ترتيبهم الأول بين إخوتهم من الذكور قد بلغ 68 فردا بنسبة 37.8% مقابل 4 إناث ما نسبته 20%، أما الذين أجابوا بان ترتيبهم هو الأوسط من الذكور فقد بلغ عددهم 84 فرد أي بنسبة 46.7% مقابل 12 أنثى ما نسبته 60%، وعدد الذكور الذين كان ترتيبهم الأخير قد بلغ عددهم 28 فرد أي بنسبة 15.6% مقابل 4 إناث ما نسبته 20%.

ونستنتج من خلال الجدول أن عدد كبير من أفراد العينة كان ترتيبهم بين إخوتهم الأوسط وهذا راجع إلى أن اسر المبحوثين لديها أكثر من طفلين.

وعلى الرغم من أن إجماع الكثير من الدراسات المقارنة على أن غالبية الأحداث الجانحين يولدون في مرتبة وسيطة بين عدد الأشقاء الصغار ،والأشقاء الكبار لان هذه الفئة حسب استنتاجهم لا تنال الرعاية الكافية من قبل الوالدين ،فان هذه الدراسة استنتجت انه لا يوجد

ارتباط بين رتبة الطفل عند ولادته وبين جنوحه لان الجنوح في عينة بحثنا مس كل الأطفال
 مها كانت رتبتهم بين إخوتهم وتفسيرنا لذلك أن الجنوح مرتبط بالظروف الاجتماعية
 والاقتصادية التي يعيشها الطفل في أسرته أو في محيطه الخارجي.
 وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن الطفل الأول والأخير يكونان أكثر عرضة للانحراف
 والإجرام تدليه من طرف الوالدين.

جدول رقم (25)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والحالة التعليمية للاب والام

الحالة التعليمية	الآباء		الأمهات		الآباء		الأمهات	
	الذكور		الإناث		الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	15	8.33	4	20	21	11.66	2	10
ابتدائي	90	50	7	35	87	48.33	8	40
متوسط	39	21.66	5	25	46	25.55	5	25
ثانوي	23	12.77	2	10	17	9.44	2	10
جامعي	7	3.88	2	10	09	5	3	15
المجموع	180	%100	20	%100	180	%100	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح الحالة التعليمية للآباء والأمهات
 المبحوثين، انه هناك تباين في المستوى التعليمي للآباء والأمهات لكلا الجنسين، حيث نجد
 أن الذين مستوى أبائهم التعليمي أمي من الذكور قد بلغ 15 فرد أي ما نسبته 8.33% مقابل
 4 إناث ما نسبته 20%، ونجد أيضا أن الذين مستوى أبائهم التعليمي ابتدائي من الذكور قد
 بلغ 90 فرد أي بنسبة 50% مقابل 7 إناث ما نسبته 35%، والذين مستوى أبائهم التعليمي
 متوسط من الذكور هو 39 فرد أي بنسبة 21.66% مقابل 5 إناث ما نسبته 25%، ونجد

الذين مستوى أبائهم التعليمي ثانوي من الذكور قد بلغ عددهم 23 أي بنسبة 12.77% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10%، والذين مستوى أبائهم التعليمي جامعي قد بلغ عددهم 7 أفراد أي بنسبة 10% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10% .

و نجد أن الذين مستوى أمهاتهم التعليمي أمي من الذكور قد بلغ 21 فرد أي ما نسبته 11.66% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10%، ونجد أيضا أن الذين مستوى أمهاتهم التعليمي ابتدائي من الذكور قد بلغ 87 فرد أي بنسبة 48.33% مقابل 8 إناث ما نسبته 40%، والذين مستوى أمهاتهم التعليمي متوسط من الذكور هو 46 فرد أي بنسبة 25.55% مقابل 5 إناث ما نسبته 25، ونجد الذين مستوى أمهاتهم التعليمي ثانوي من الذكور قد بلغ عددهم 17 أي بنسبة 9.44% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10%، والذين مستوى أمهاتهم التعليمي جامعي من الذكور قد بلغ عددهم 9 أفراد أي بنسبة 5 مقابل 3 إناث ما نسبته 15% .

من خلال تحليلنا للجدول نستنتج أن النتيجة التي توصلنا إليها جاءت مطابقة مع الكثير من الدراسات العلمية الميدانية المعاصرة التي أكدت على أهمية العلاقة بين المستوى التعليمي للآباء قد يكون احد العوامل المهمة ذات التأثير الكبير على الدور الوظيفي للأسرة، ذلك لان المستوى التعليمي يمكن اعتباره دليلا على الخبرات المكتسبة للآباء من خلال كل ما تعلموه من معارف أثناء تعليمهم، ومن الطبيعي أن تساعد تلك الخبرات على تنشئة أبنائهم ذلك لان عملية التنشئة الاجتماعية تتطلب فهما مدروسا لإمكانيات وحاجات الطفل ووعيا بدور كل من الأبوة والأمومة، لذا يعتبر المستوى التعليمي عاملا مهما خاصة في عصرنا الحاضر الذي يتميز بالتعقيد والانفتاح العالمي.

كما أكد بعض الباحثين أن الأبوين غير المتعلمين، وغير المدركين لحاجات ومطالب الطفل، والأساليب السوية لرعايته لا يفتصهما حسن النية، ولا الرغبة الصادقة في تقديم أفضل رعاية لأطفالهما، ولكن بسبب عدم إلمامهما بهذه الأمور فإنهما قد لا يقومان بواجبات الرعاية على الوجه المطلوب.

وفي عينة بحثنا استنتجنا أن عامل تدني المستوى التعليمي للوالدين لم يكن المسئول عن الانحراف، ولكنه كان عاملا مساعدا تضافرت معه عوامل أخرى نتج عنها تواجد السلوك الجانح لدى الأطفال.

المبحث الثاني:تحليل البيانات الخاصة بالظروف السكنية والحالة الاقتصادية لاسر المنحرفين

الجدول رقم (26)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ونوع السكن

الجنس		نوع السكن	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
76	10	42.22	50
74	6	41.11	30
30	4	16.67	20
180	20	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) الذي يوضح نوع السكن بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في نوع السكن الذي يقيمون فيه ،حيث نجد أن الذين يسكنون في شقة في عمارة من الذكور قد بلغ عددهم 76 أي بنسبة 42.22% مقابل 10 إناث أي ما نسبته 50%،والذين يسكنون في سكن تقليدي من الذكور قد بلغ عددهم 74 أي بنسبة 41.11% مقابل 6 إناث ما نسبته 30% ،والذين يقيمون في بيت قصديري من الذكور قد بلغ عددهم 30 أي بنسبة 16.67% مقابل 4 إناث ما نسبته 20% .

ونستنتج من خلال الجدول أن نسبة ضئيلة من اسر المبحوثين تقيم في بيت قصديري وهذا راجع إلى سياسة الدولة في دعم السكن الريفي في المناطق الريفية و الشبه حضارية وتوفير السكنات الاجتماعية الايجارية بالنسبة للذين يقيمون في المناطق الحضارية . إن أزمة السكن التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم المساعي الحثيثة التي تقدمها الدولة في دعم السكن وذلك بدعم السكن الريفي وتوزيع السكن الاجتماعي على أصحاب الدخل المحدود إلا أن هذه المساعي لم تقضي على أزمة السكن التي أجبرت الكثير من الأسر على العيش في ظروف سكنية سيئة ومكتظة .

ونستخلص من الدراسة أن المساكن الأكثر شيوعا بين اسر المبحوثين هي السكنات من نوع الشقق، تليها المساكن التقليدية ثم المساكن القصديرية . وتجدر الإشارة في هذا المجال أن نوع المساكن يختلف حسب وسط الإقامة حيث تشكل المساكن من نوع من نوع الشقق والكثير من المساكن القصديرية أهم أنواع المساكن المنتشرة في المناطق الحضرية، إلا أن المساكن التقليدية تنتشر في المناطق الريفية والمناطق الشبه حضرية أي (المناطق القريبة من المدينة). كما صرح المبحوثين الذين يسكنون في شقق بان اغلب شققهم متواجدة في أحياء شعبية تتصف بالتزاحم والاكتظاظ والنقص في الكثير من المرافق الضرورية مثل المساحات الخضراء والملاعب الجوارية وأخرى لا تحتوي على الماء وغاز المدينة، وفيما يتعلق بالسكنات التقليدية كانت وضعيتها سيئة لكونها قديمة وضيقة ومشاركة ولا تحتوي على المرافق الضرورية للسكن كالصرف الصحي. وفيما يتعلق بالسكنات القصديرية فقد صرح المبحوثين على أنها عبارة عن أكواخ وبيوت مبنية من قصدير وهي مشيدة على أطراف المدينة، ولا تتوفر بها أدنى شروط السكن الصحي اللائق.

جدول رقم (27)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وعدد الغرف

الجنس		عدد الغرف	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
140	77.78	13	65
32	17.77	5	25
8	4.45	2	10
180	%100	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) الذي يوضح عدد الغرف التي تتكون منها سكنات أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في عدد غرف سكنات المبحوثين، حيث نجد أن الذكور الذين تملك أسرهم ما بين (2-1) غرف قد بلغ عددهم 140 أي بنسبة 77.78% مقابل 13 أنثى

ما نسبته 65%، ونجد أن الذكور الذين تملك أسرتهم ما بين (3-4) غرف قد بلغ عددهم 32 أي بنسبة 17.77% مقابل 5 إناث ما نسبته 25%، في حين نجد أن الذكور الذين تملك أسرتهم ما بين (5-6) قد بلغ عددهم 8 أي بنسبة 4.45% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10%.

نستنتج من خلال الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة تملك أسرهم بيوتا مكونة من (1-2) غرفة بنسبة 77.78%، وهذا ما يبين أن أفراد العينة يعيشون في ظروف سكنية صعبة. وان ازدحام المنزل بساكنيه وعدم توافر ادني درجات الجو الصحي الملائم وصغر حجم المنزل أمور من شأنها أن تجعل الراحة النفسية شبه معدومة، مما يدفع بالأطفال إلى ترك المنزل والخروج إلى الشارع، حيث يلتقون هناك برفقاء السوء، ومن جهة أخرى فان الأسرة التي يعيش جميع أعضائها في مثل هذه المساكن المكتظة بغض النظر عن اختلاف الأعمار والجنس، يقلل من الاحتفاظ بأدنى قدر من الحشمة في المعاملة داخل النطاق الأسري، خاصة إذا ما اطلع الطفل على العلاقات الجنسية بين الوالدين مما يسهم ذلك ف زجه في المشاكل والاضطرابات الجنسية والنفسية، وبالتالي تقوده إلى الانحراف .

ومن ناحية أخرى فان ضيق المسكن وازدحامه بالسكان تضعف من رقابة الأسرة من حيث الإشراف وتقويم السلوك، فعندما يكون المسكن ضيقا، لا يجد الطفل مفرا من الانصراف نحو الشارع لقضاء وقت فراغه وممارسة هوياته فيه، وعندئذ يكون المجال ميسرا وسهلا للاختلاط برفقاء السوء، حيث أنهم يبدوون بتشجيعه على ارتكاب المخالفات الصغيرة، ثم يتدرج بعد ذلك إلى الجنح، واخبرا يصل إلى ارتكاب الجرائم.

جدول رقم (28)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الغرف وعدد الإخوة

المجموع		9-7		6-5		4-3		عدد الإخوة عدد الغرف
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%76.5	153	%21	42	%48	96	%7.5	15	(2-1)
%18.5	37	%8	16	%6	12	%4.5	9	(4-3)
%5	10	%1	2	%1.5	3	%2.5	5	(6-5)
%100	200	%30	60	%55.5	111	%14.5	29	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن 7.5% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (4-3) إخوة ويسكنون ما بين (2-1) غرفة ،وان 48% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (6-5) إخوة ويسكنون ما بين (2-1) غرفة ،وان 21% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (9-7) إخوة ويسكنون ما بين (2-1) غرفة .
وأشارت بيانات البحث أيضا أن 4.5% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (4-3) إخوة ويسكنون ما بين (4-3) غرف ،وان 6% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (6-5) إخوة ويسكنون ما بين (4-3) غرف ،وان 8% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (9-7) إخوة ويسكنون ما بين (4-3) غرف .
كما تبين أيضا أن 2.5% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (4-3) إخوة ويسكنون ما بين (6-5) غرف ،وان 1.5% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (6-5) إخوة ويسكنون ما بين (6-5) غرف ،وان 1% من أفراد العينة الذين يتراوح عدد إخوانهم ما بين (9-7) إخوة ويسكنون ما بين (6-5) غرف .

ويمكننا أن نستخلص أن نسبة كبيرة من الأسر التي تتشكل من عدد كبير من الأفراد تسكن في غرفة أو غرفتين، بل نجد أن هناك أسر يشترك عدد كبير من أفرادها في غرفة واحدة على اختلاف جنسهم وسنهم، وتوضح هذه الصورة أكبر في شقق العمارات التي تضم من غرفة أو غرفتين، أو في السكنات القصدية أو السكنات المشتركة حيث تملك الأسرة غرفة أو غرفتين على أقصى تقدير وخاصة في السكن العائلي.

وقد صرح بعض المبحوثين الذين يسكنون في غرفة أو غرفتين أن البعض يضطر إلى النوم بالتناوب بين الذكور والإناث البالغين لعدم الاختلاط بين الجنسين، ليضطر بعض الذكور إلى النوم في النهار بالتناوب مع أخواتهم الإناث اللواتي ينامن في الليل، وفي بعض الأحيان يضطرون إلى وضع عوازل من القماش ليعزلوا في النوم بين الإخوة وفي بعض الأحيان إذا كانت غرفة واحدة يستعملون هذه العوازل بين الآباء والأبناء وتستعمل هذه الغرفة للنوم والطبخ والغسيل.

من كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن آثار ازدحام المسكن غالباً ما تكون نتائجها سلبية على الأطفال الذين يضطرون إلى قضاء جانب كبير من أوقاتهم في الشارع تحت وطأة العصابات الإجرامية، ومن جهة أخرى فإن ضيق المسكن غالباً ما يحول دون تمكن الأطفال المتمدرسين من القيام بواجباتهم ومراجعة الدروس مما يساهم في التسرب المدرسي، كما قد يؤدي اشتراكهم مع الذكور مع الإناث في غرفة واحدة في حالات كثيرة إلى زنى المحارم.

ونظراً لازدحام المسكن وضيقه غالباً ما لا تستطيع الأسرة في مثل هذه الظروف أن تحتفظ في معاملاتها بالحد الأدنى من الحرية والراحة في متابعة سلوكيات أبنائها، بل أصبحت تلقي بأبنائها إلى الشارع لتحصل على قسط من الراحة لضيق المسكن، وبهذا تضعف الروابط الأسرية، وتقل فرص التفاعل بين الآباء والأبناء، مما يجعل الأطفال دون مراقبة أو رعاية، وتوجيه متابع ومستمر، والذي غالباً ما يساهم في المزيد من القابلية للانحراف والإجرام.

جدول رقم (29)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى الاشتراك في السكن

		الجنس		هل السكن مشترك
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
40	8	26.7	48	نعم
60	12	73.3	132	لا
%100	20	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) الذي يوضح هل السكن مشترك بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدى الاشتراك في السكن ،حيث نجد أن الذكور الذين قالوا بان لديهم سكن مشترك قد بلغ عددهم 48 أي بنسبة %26.7 مقابل 8 إناث ما نسبته %40 ، والذين قالوا بان السكن الذي يقيمون فيه غير مشترك من الذكور قد بلغ عددهم 132 أي ما نسبته %73.3 مقابل 12 أنثى أي بنسبة %60 .

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن أغلبية أسر المبحوثين تملك سكنات غير مشتركة وهذا راجع إلى عدم رغبة معظم الأسر إلى السكن مع الأهل أو الأقارب.

جدول رقم (30)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى عمل الاب

الجنس		هل يعمل الأب	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
122	14	67.8	70
58	6	32.2	30
180	20	%100	%100
		المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) الذي يوضح هل الأب يعمل لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في عدد الآباء العاملين والعاطلين عن العمل، فنجد أن الذكور الذين يعمل أبائهم قد بلغ عددهم 122 أي بنسبة 67.8% مقابل 14 أنثى ما نسبته 70%، ونجد أن آباء الذكور العاطلين عن العمل قد بلغ عددهم 58 أي بنسبة 32.2% مقابل 6 إناث ما نسبته 30%.

ونستنتج من خلال تصريحات المبحوثين أن نسبة كبيرة من أبائهم عاطلين عن العمل وذلك لعدم توفر مناصب شغل في القطاع العام بسبب نقص المنشآت الاقتصادية كالمصانع واعتماد القطاع العام على التوظيف في القطاعات الخدماتية كالإدارة والتعليم والقطاع الخاص الذي ما زال لم يوفر مناخ جيد للعمل كعدم وجود التأمين وتلقي مرتب زهيد مقابل ساعات طويلة من العمل وهذا ما يؤدي بالأشخاص إلى النفور من القطاع الخاص والبحث عن فرص العمل في القطاع العام .

جدول جدول رقم (31)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومهنة الاب

الجنس		مهنة الأب	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
16	13.11	2	14.28
11	9.01	1	7.14
09	7.37	2	14.28
19	15.57	2	14.28
12	9.83	2	14.28
55	45.08	5	35.71
122	%100	14	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (31) الذي يوضح مهنة الأب لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في أنواع المهن الآباء المبحوثين، فنجد أن آباء الذكور الذين يعملون في التجارة قد بلغ عددهم 16 أي بنسبة 13.11% مقابل 2 أنثى أي ما نسبة 14.28%، ونجد أن آباء الذكور الذين يعملون في الفلاحة قد بلغ عددهم 11 أي بنسبة 9.01% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 7.14%، ونجد أن آباء الذكور الذين يعملون كمعلم قد بلغ عددهم 09 أي بنسبة 7.37% مقابل 2 أنثى ما نسبته 14.28%، ونجد أن آباء الذكور الذين يشتغلون كعمال في إدارة قد بلغ عددهم 19 أي بنسبة 15.57% مقابل 2 أنثى ما نسبته 14.28% ونجد أن آباء الذكور الذين يعملون كرجل امن قد بلغ عددهم 12 أي بنسبة 9.83% مقابل 2 أنثى ما نسبته

14.28% ،ونجد أن آباء الذكور الذين يعملون كعمال بسطاء قد بلغ عددهم 55 أي بنسبة 45.08% مقابل 4 إناث ما نسبته 35.71%.

ويتبين لنا من خلال تصريحات المبحوثين أن معظم آباءهم كانوا يعملون كعمال بسطاء حيث يعمل معظمهم أعمال بسيطة بمختلف المؤسسات الإدارية والخدماتية والتجارية والصناعية على اختلاف رتبهم كعمال نظافة أو عون امن أو سائق إلى غير ذلك من الأعمال البسيطة التي لا تتطلب مهارات فنية ، ويليهما المال الذين يملون كإداريين ورجال امن و معلمين وهناك أيضا عمال مهنيين كالبنائين أو الميكانيكيين ،ونجد نسبة من الآباء تجار الذين كان معظمهم يملكون محلات صغيرة لبيع الملابس أو الخضر والفواكه في الأسواق الشعبية أو المواد الغذائية،والذين يعملون في الفلاحة فكان معظمهم لا يملك ارض وإنما يعمل باجر يومي عند مالكي الأراضي.

جدول رقم (32)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى عمل الام

		الجنس		هل تعمل الأم
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
40	08	33.3	60	نعم
60	12	66.7	120	لا
%100	10	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح الأم تعمل لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في عمل الأم من عدمه ،ف نجد أن أمهات الذكور اللواتي يعملن قد بلغ عددهن 60 أي بنسبة 33.33% مقابل 8 إناث ما نسبته 40 ،ونجد أن أمهات الذكور الغير عاملات قد بلغ عددهن 120 أي بنسبة 66.66% مقابل 12 أنثى أي ما نسبته 60%.

نستنتج من خلال تصريحات المبحوثين أغلبية أمهاتهم عاطلات عن العمل أي ماكثات في البيت ن وهذا الاتجاه ليس جديدا على المجتمع الجزائري بسبب الأفكار التقليدية المعروفة

عن خروج المرأة للعمل خاصة المتزوجة ،ما زالت الكثير من الأسر تحرص على المحافظة على العادات والتقاليد الريفية رغم العوز المادي الشديد الذي يعكس الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر خاصة في ظل غلاء المعيشة وعدم قدرة الأب على تلبية متطلبات الأسرة من حاجيات ضرورية وعدم توفر مناصب عمل تليق بالمرأة .

جدول رقم (33)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومهنة الام

الجنس		مهنة الأم	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
2	/	3.33	/
10	1	16.66	12.5
20	4	33.33	50
08	1	13.33	12.5
20	2	33.33	25
60	8	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33) الذي يوضح مهنة الأم لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في نوع عمل الأمهات ،فنجد أن أمهات الذكور اللواتي يزاولن مهنة الفلاحة قد بلغ عددهن 2 أي بنسبة 3.33% ، ونجد أن أمهات الذكور اللواتي يعملن كموظفات في الإدارة قد بلغ عددهن 10 أي بنسبة 16.66% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 12.5% ،ونجد أن أمهات الذكور اللواتي يعملن كعاملات تنظيف قد بلغ عددهن 20 أي بنسبة 33.33% مقابل 4 إناث ما نسبته 50% ،ونجد أن أمهات الذكور المعلمات قد بلغ عددهن 8 أي بنسبة

13.33% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 12.5%، ونجد أن أمهات الذكور الخادمت في

البيوت قد بلغ عددهن 20 أي بنسبة 33.33% مقابل 2 أنثى ما نسبته 25%.

بالنسبة للأمهات العاملات في عينة البحث فقد دفعهن العوز والاحتياج إلى الخروج إلى العمل من أجل دعم الأسرة حسب تصريحات المبحوثين ونلاحظ أغلبهن يعملن في أعمال بسيطة كمنظفات في مختلف المؤسسات الوطنية وكخادمت في البيوت لكونهن ذوات مستوى تعليمي متدني وان معظم المناصب الإدارية تتطلب شهادات عليا.

جدول رقم (34)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ودخل الأسرة الشهري

الإناث		الذكور		الجنس دخل الأسرة الشهري
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
40	8	50	90	أقل من 20 ألف دج
30	6	24.44	44	من 20 إلى أقل من 30 ألف دج
15	3	13.33	24	من 30 إلى أقل من 40 ألف دج
10	2	7.77	14	من 40 إلى أقل من 50 ألف دج
5	1	4.44	8	من 50 ألف دج وأكثر
%100	20	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) الذي يوضح دخل الأسرة الشهري لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في الدخل الأسري، حيث نجد أن الذكور الذين دخل أسرهم الشهري يقل عن 20 ألف دينار قد بلغ عددهم 90 أي بنسبة 50% مقابل 8 إناث أي بنسبة 40%، ونجد أن الذكور الذين دخل أسرهم الشهري من 20 ألف دج إلى أقل من 30 ألف دج

قد بلغ عددهم 44 أي بنسبة 24.44% مقابل 6 إناث ما نسبته 30%، ونجد أنالذكور الذين دخل أسرهم الشهري من 30 ألف دج إلى اقل من 40 ألف دج قد بلغ عددهم 24 أي بنسبة 13.33% مقابل 3 إناث ما نسبته 15%، ونجد أنالذكور الذين دخل أسرهم الشهري من 40 ألف إلى اقل من 50 ألف دج قد بلغ عددهم 14 أي بنسبة 7.77% مقابل 2 أنثى ما نسبته 10%، ونجد أنالذكور الذين دخل أسرهم الشهري من 50 ألف دج وأكثر قد بلغ عددهم 8 أي بنسبة 4.44% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 5%.

ويمكننا أن نستنتج من الجدول أن أعلى نسبة من اسر المبحوثين دخلهم الشهري من اقل من 20 ألف دج إلى اقل من 30 ألف دج قد بلغت 74.44% وهو مستوى منخفض جدا إذا قورن بالمستوى المعيشي لأغلبية السكان وخاصة مع الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وهذا ما دفع بأسر المبحوثين إلى توفير الحاجيات الضرورية كالغذاء وعدم القدرة على تلبية الحاجيات الأخرى كاللباس والعلاج وحتى مستلزمات التمدرس مما يدفع بالمبحوثين إلى التسرب المدرسي أو عدم النجاح في السنوات الدراسية، وان هذا الحرمان المادي الذي يعاني منه الطفل غالبا ما تكون له علاقة مع اتجاه نحو الانحراف والجريمة عن طريق الاعتداء على مال الغير من اجل تلبية حاجياته وحاجيات أسرته.

ذلك لأنه رغم توفر الأسرة على مصادر إضافية غير مصادر رب الأسرة، أي مداخيل تكميلية يأتي بها أفراد الأسرة الآخرين، وتكون مدرجة في إجمالي دخل الأسرة فهذا لا يكفي لتسديد كل النفقات و الاحتياجات التي تتطلبها الأسرة، من مأكّل وملبس، وعلاج وتمدرس، وغيرها من الضروريات التي تحتاج الأسرة إلى الإنفاق عليها، والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين صرحت بان أسرهم تعيش في غالب الأوقات على القروض التي تستلّفها الأقارب والجيران والأصدقاء، على أن تسددها في آخر الشهر.

جدول رقم (35)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس ومدى كفاية دخل الاسرة الشهري

الجنس		هل دخل الأسرة الشهري يكفي احتياجاتكم	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
34	18.88	4	20
146	81.11	16	80
180	%100	20	%100
نعم		لا	
المجموع			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (35) الذي يوضح مدى كفاية الدخل الشهري لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في كفاية الدخل الأسري للاحتياجات، حيث نجد أن الذكور الذين صرحوا بان دخل أسرهم الشهري لا يكفي لتلبية حاجياتهم قد بلغ عددهم 146 أي بنسبة 81.11% مقابل 16 أنثى ما نسبته 80%، ونجد أن الذكور الذين صرحوا بان دخل الأسرة يلبي احتياجاتهم قد بلغ 34 أي بنسبة 18.88% مقابل 4 إناث ما نسبته 20% .

نستنتج من خلال الجدول أن معظم المبحوثين صرحوا بان دخل أسرهم الشهري لا يلبي احتياجاتهم وذلك لارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأدوية والألبسة ما يدفعهم إلى تلبية حاجياتهم في بعض الأحيان باستعمال طرق غير مشروعة إذا تطلب الأمر كالاكتفاء على ممتلكات الغير بالسرقة وبذلك ارتكاب الجرائم .

جدول رقم (36)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى حصوله على مصروف يومي

الإناث		الذكور		الجنس هل لك مصروف يومي
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
15	3	7.14	12	نعم
85	17	92.86	168	لا
%100	20	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) الذي يوضح هل أفراد عينة الدراسة لهم مصروف يومي، أن هناك تباين في عدد المبحوثين الذين لديهم مصروف يومي، فنجد أن الذكور الذين لديهم مصروف يومي قد بلغ عددهم 12 أي بنسبة 7.14% مقابل 3 إناث ما نسبته 15%، في حين نجد أن الذين صرحوا بان ليس لهم مصروف يومي فقد بلغ عددهم 168 أي بنسبة 92.86% مقابل 17 أنثى أي بنسبة 85% .

ونستنتج من هذا أن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين ليس لديهم مصروف يومي وهذا لان أسرهم ذات دخل زهيد لا تستطيع أن توفر لهم الحاجيات الضرورية وتقديم لهم مصروف وذلك لكثرة عدد الأطفال في العائلة الواحدة مما يدفع بالأطفال إلى ارتكاب أعمال إجرامية للحصول على المال والدخول في عصابات إجرامية للحصول على المال .

جدول رقم (37)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تلقي الاسرة معونة

الجنس		هل تتلقى أسرته معونة	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
24	13.33	4	20
156	86.67	16	80
180	%100	20	%100
نعم		لا	
المجموع			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) الذي يوضح هل أسر أفراد عينة الدراسة تتلقى معونة من الدولة أو الأقارب، أن هناك تباين في عدد الأسر التي تتلقى معونة، حيث نجد أن الذكور الذين تتلقى أسرهم معونة قد بلغ عددهم 24 أي بنسبة 13.33% مقابل 4 إناث ما نسبته 20%، ف حين نجد أن الذكور الذين لا تتلقى أسرهم معونة قد بلغ عددهم 156 أي بنسبة 86.67% مقابل 16 أنثى ما نسبته 80%.

ونستنتج من الجدول أن الذين يتلقون معونة من الدولة أو الأقارب قليل جدا ومعظمهم العاطلين عن العمل الذين يتلقون دعم من الدولة وهي عبارة عن منحة شهرية تقدر 6000 دج للشبكة الاجتماعية مقابل تقديم بعض الأعمال، وان معظم الأسر لا تتلقى أي دعم أو معونة من قبل الأقارب أو الدولة وخصوصا الآباء العاطلين عن العمل وهي أسر ذوات الدخل المحدود.

المبحث الثالث: تحليل البيانات الخاصة بالخصام الوالدين وطلاق ووفاة احد الوالدين.

جدول جدول رقم (38)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى معاملة الاب للام

الجنس		معاملة الأب للأم	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة
21	3	11.66	15
66	5	36.66	25
93	12	51.66	60
180	20	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (38) الذي يوضح معاملة الأب للأم لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدى معاملة الأب للام ،حيث نجد أن الذكور الذين يعامل الأب للام معاملة حسنة قد بلغ عددهم 21 أي بنسبة 11.66% مقابل 3 إناث ما نسبته 15%، ونجد أن الذكور الذين يعامل الأب الأم معاملة عادية قد بلغ عددهم 66 أي بنسبة 36.66% مقابل وجود 5 إناث ما نسبته 25%، في حين نجد أن الذكور الذين يعامل الأب الأم معاملة قاسية قد بلغ عددهم 93 أي بنسبة 51.66% مقابل وجود 12 أنثى أي بنسبة 60%.
لقد تبين من خلال تصريحات المبحوثين أن معاملة الأب للام كانت معظمها معاملة قاسية وهذا راجع إلى عدة أسباب منها الاقتصادية واجتماعية ، وهذه المعاملة دائما ما تدفع إلى الخصام ومن ثم إلى الطلاق.

جدول رقم (39)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وطبيعة المعاملة السيئة

		الجنس		طبيعة المعاملة السيئة
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
66.66	8	61.29	57	بالشتم
33.33	4	38.70	36	بالضرب
%100	12	%100	93	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (39) الذي يوضح طبيعة المعاملة السيئة للأم لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في طبيعة المعاملة السيئة للام، حيث نجد أن الذكور الذين تعامل أمهاتهم من طرف الأب بالشتم قد وصل عددهم 57 أي بنسبة 61.29% مقابل 8 إناث أي بنسبة 66.66%، ونجد أن الذكور الذين كان يعامل الأب الأم بالضرب قد بلغ عددهم 36 أي بنسبة 38.70% مقابل 4 أنثى ما نسبته 33.33%.

وقد استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثين أن الشتم الذي كان من طرف الأب كان عنيفا وسوقيا، غالبا ما تنفجر فيه ثورات الغضب والألفاظ الجارحة وتوجيه التهديدات الساقطة بصوت مرتفع أمام الجميع والضرب كان عشوائيا حسب تصريحات المبحوثين فان الضرب يكون بكل شيء يتحصل عليه الأب من أواني الطبخ إلى السوط إلى الشد من الشعر... الخ من أساليب الضرب العشوائية مما يولد ضغطا نفسيا لدى الأطفال، هذا ما يولد لديهم عنف كبير ما يدفع بهم إلى استعماله في الانتقام من المجتمع عن طريق الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة.

جدول رقم (40)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس ونوع معاملة الأب للإخوة

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
سيئة	110	61.11	11	55	
عادية	58	32.22	6	30	
حسنة	12	6.66	3	15	
المجموع	180	%100	20	%100	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) الذي يوضح معاملة الأب للإخوة لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدى معاملة الأب للإخوة، حيث نجد أن الذكور الذين يعامل الأب الإخوة معاملة حسنة قد بلغ عددهم 12 أي بنسبة 6.66% مقابل 3 إناث ما نسبته 15%، ونجد أن الذكور الذين يعامل الأب الإخوة معاملة عادية قد بلغ عددهم 58 أي بنسبة 32.22% مقابل وجود 6 إناث ما نسبته 30%، في حين نجد أن الذكور الذين يعامل الأب الإخوة معاملة سيئة قد بلغ عددهم 110 أي بنسبة 61.11% مقابل وجود 11 أنثى أي بنسبة 55%.

ونستنتج من خلال الجدول أن معظم آباء المبحوثين كانوا يستعملون أسلوب القسوة مع الإخوة على حد سواء وتكون هاته المعاملة السيئة حسب تصريحات المبحوثين بالضرب والسب والطرده من المنزل عند وقوع الخطأ وهاته المعاملة تكون لجميع أفراد الأسرة ما يدفع بالأطفال إلى الشارع وبدوره إلى الاحتكاك برفقاء الحي مهما كانت صفتهم، بطبيعة الحال إذا كان الرفقاء منحرفين أو مجرمين فهو سوف يختلط ويحتك بهم وينفذ معهم الجرائم.

جدول رقم (41)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى وقوع الخصام بين الوالدين

الجنس		الذكور		الإناث	
هل كان الخصام يقع بين والديك		العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم		133	73.88	16	80
لا		47	26.12	4	20
المجموع		180	%100	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (41) الذي يوضح هل كان يقع الخصام بين الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في وقوع الخصام بين الوالدين، حيث نجد أن الذين كان يقع الخصام بين والديهم من الذكور قد بلغ عددهم 130 أي بنسبة 73.88% مقابل 16 أنثى ما نسبته 80، والذين كان لا يقع الخصام بين والديهم من الذكور فقد بلغ عددهم 47 أي بنسبة 26.12% مقابل 4 إناث ما نسبته 20%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن اغلب اسر المبحوثين كان يقع الخصام بين الوالدين وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ضيق السكن والبطالة ومستوى الدخل الضعيف. ويتضمن الخصام المشاحنات والخلافات والمنازعات الأسرية التي تقع بين الوالدين بجميع أشكال السلوك الكلامي والحركي متعدد الأنواع، والذي يخلق في البيت بشكل أو بآخر جو من التوتر والقلق والاضطراب النفسي بحيث يؤثر تأثيرا كبيرا في حياة الأبناء، على أن غالبية البيوت التي تقع فيها الخلافات والمشاحنات التي تحصل بين الأزواج تدور على مرأى ومسمع الأبناء، ولا تقف عند هذا الحد، بل قد تتجاوزها إلى حد السب والشتم، أو قد

تتطور إلى حد الضرب والإيذاء، فينتاب الأبناء شعور بالقلق والاضطراب والصراع النفسي أمام هذه المواقف، فيدفعه إلى الانطواء والاضطراب والحرمان العاطفي، وكل هذا يعتبر مقدمة للجنوح والانحراف .

جدول رقم (42)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس وكيف كان يحدث الخصام

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
بالضرب		63	47.36	5	31.25
بالشتم		70	52.63	11	68.75
المجموع		133	%100	16	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (42) الذي يوضح كيفية وقوع الخصام بين الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في كيفية وقوع الخصام بين الوالدين، حيث نجد أن الذكور الذين كان يقع الخصام بين والديهم بالضرب قد بلغ عددهم 63 أي بنسبة 47.36% مقابل 5 إناث أي ما نسبته 31.25%، والذين كان يقع الخصام بين والديهم بالشتم من الذكور قد بلغ عددهم 70 أي بنسبة 52.63% مقابل 11 أنثى ما نسبته 68.75%. ونستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم الخصومات كانت تقع بالضرب أو الشتم .

الجدول رقم (43)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً هل تدخن * هل كان الخصام يقع بين والديك

المجموع	هل كان الخصام يقع بين والديك				العدد	نعم	هل تدخن
	لا		نعم				
	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
158	%70.58	36	%81.87	122	النسبة	نعم	
%79		%18		%61			
42	%29.41	15	%18.12	27	النسبة	لا	
%21		%7.5		%13.5			
200	%100	51	%100	149	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول (43) أن هناك (158) فرد قالوا نعم ندخن أي ما نسبته (79%) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (122) قالوا نعم كان الخصام يقع بين والديك أي ما نسبته (61%) من حجم العينة مقابل (36) فرد فقط قالوا بعدم وقوع الخصام بين والديك أي ما نسبته (18%) من حجم العينة.

كما نلاحظ أن عدد الذين قالوا لاندخن أقل تماماً من الذين أجابوا بنعم حيث بلغ عددهم (42) أي ما نسبته (21%) من حجم العينة، العدد الأكبر منهم بلغ (27) قالوا كان الخصام يقع بين والديك أي ما نسبته (13.5%) من حجم العينة مقابل (15) فقط قالوا بعدم وقوع الخصام بين والديك أي ما نسبته (7.5%) من حجم العينة.

الجدول رقم (44)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً هل تتعاطى المخدرات * هل كان الخصام يقع بين والديك

المجموع	هل كان الخصام يقع بين والديك				العدد	نعم	هل تتعاطى المخدرات
	لا		نعم				
	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
172	%76.47	39	%89.26	133	النسبة	لا	
%86		%19.5		%66.5			
28	%43.2	12	%10.73	16	النسبة	نعم	
%14		%6		%8			
200	%100	51	%100	149	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (44) أن هناك (172) فرد قالوا نعم نتعاطى المخدرات أي ما نسبته (86%) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (133) قالوا نعم كان الخصام يقع بين والديك أي ما نسبته (66.5%) من حجم العينة مقابل (39) فرد فقط قالوا بعدم وقوع الخصام بين والديك أي ما نسبته (19.5%) من حجم العينة. كما نلاحظ أن عدد الذين قالوا لا نتعاطى المخدرات أقل تماماً من الذين أجابوا بنعم حيث بلغ عددهم (28) أي ما نسبته (14%) من حجم العينة، العدد الأكبر منهم بلغ (16) قالوا كان الخصام يقع بين والديك أي ما نسبته (8%) من حجم العينة مقابل (12) فقط قالوا بعدم وقوع الخصام بين والديك أي ما نسبته (6%) من حجم العينة.

جدول رقم (45)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للجنس وسبب الخصام

الجنس		الخصام	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
64	48.12	10	62.5
21	15.78	2	12.5
48	36.10	4	25
133	%100	16	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (45) الذي يوضح سبب الخصام بين الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في سبب الخصام بين الوالدين حيث نجد أن السبب المادي في الخصام بين الوالدين للذكور قد بلغ عددهم 60 أي بنسبة 35 مقابل 6 إناث ما نسبته 40، ونجد أن سبب السكن في الخصام بين الوالدين من الذكور قد بلغ عددهم 10 أي بنسبة 20 مقابل 3 إناث ما نسبته 30، ونجد الذين كان يقع الخصام بين والديهم بسبب العائلة من الذكور قد بلغ عددهم 30 أي بنسبة 30 مقابل 4 إناث أي ما نسبته 50. ونستنتج من خلال هذا الجدول أن الأسباب المادية هي وراء الخصومات التي تقع بين والدي المبحوثين وذلك لتدني المستوى المعيشي بسبب غلاء المعيشة والدخل الضعيف.

جدول رقم (46)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس والمسؤول عن الخصام

الجنس		المسؤول عن الخصام	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
77	57.89	6	37.5
56	42.11	10	62.5
133	%100	16	%100
	الأب		الأم
	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (46) الذي يوضح المسؤول عن الخصام بين الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في من المسؤول عن الخصام بين الوالدين، فنجد أن الذين كان رأيهم بان الأب هو الذي كان السبب في وقوع الخصام بين الوالدين من الذكور قد بلغ عددهم 77 أي بنسبة 57.89% مقابل 6 إناث ما نسبته 37.5%، والذين كان رأيهم بان الأم هي التي كانت السبب في وقوع الخصام بين الوالدين من الذكور قد بلغ عددهم 56% أي بنسبة 42.11% مقابل 10 إناث ما نسبته 62.5%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم الخصومات التي كانت تقع بين الوالدين كان الأب والأم هو المسؤول عن هذا الخصام بنسبة متساوية.

جدول رقم (47)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس ومع من تقيم

الجنس		مع من تقيم	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة
144	10	80	50
6	2	3.3	10
30	8	16.7	40
180	20	100%	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (47) الذي يوضح بمعينة من يقيم أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مع من يقيم أفراد العينة، فنجد أن الذين قالوا بأنهم يقيمون مع الوالدين من الذكور قد بلغ عددهم 144 أي بنسبة 80% مقابل 10 إناث ما نسبته 50%، والذين أجابوا بأنهم يقيمون مع الإخوة من الذكور قد بلغ عددهم 6 أي بنسبة 3.3% مقابل أنثيين ما نسبته 10%، والذين يقيمون مع الأقارب من الذكور فقد بلغ عددهم 30 أي بنسبة 16.7% مقابل 8 إناث ما نسبته 40%.

ونستنتج من خلال الجدول أن معظم أفراد عينة البحث تقيم مع والديها.

جدول رقم (48)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للجنس وهل الوالدين مطلقان

الجنس		هل الوالدين مطلقان	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
44	6	24.4	30
136	14	75.6	70
180	20	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (48) الذي يوضح طلاق الوالدين لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في الطلاق بين الوالدين، فنجد أن الذين أجابوا بان الطلاق حدث بين واليهم من الذكور قد بلغ عددهم 44 أي بنسبة 24.4% مقابل 6 إناث ما نسبته 30%، ونجد الذين أفادوا بأنه لم يقع الطلاق بين والديهم من الذكور فقد بلغ عددهم 136 أي ما نسبته 75.6% مقابل 14 أنثى ما نسبته 70%.

وقد ينشا الطلاق نتيجة الخلافات المستمرة والبغضاء، وعدم الانسجام في الحياة، مما يجعل احد الوالدين، أو كليهما لا يطيق الآخر ولا يتصوره، وهذا يعني تفسخ العلاقة الزوجية واستمرار الكراهية بينهما، مما يعرض شخصية الطفل للاهتزاز والاضطراب والاختلال، وذلك عندما يجد نفسه في خضم عالم مليء بالسخط ومشحون بالحقد والكراهية، ومحروم في نفس الوقت من العاطفة والرعاية والتوجيه، وبالتالي يكون عرضة للاضطرابات النفسية وقد يقوده ذلك إلى الانحراف والجريمة.

وإذا ما حدث الطلاق فسوف تحل امرأة أخرى محل الزوجة السابقة، وتبعاً ستختلف غالباً معاملة الطفل اختلافاً جوهرياً، وينصرف اهتمام الزوجة الجديدة للاهتمام بنفسها وأطفالها

على حساب أطفال الزوجة السابقة ،وهذا من شأنه أن يدفع الأطفال إلى الخروج من المنزل ،وذلك أن الأطفال يشكلون مصدر خطر على أبناء الزوجة الجديدة ،وعندما يتجه هؤلاء الأطفال نحو الشارع يصادفون عصابات المجرمين التي تترصد بهم الذي يشجعونهم على الانحراف.

ولقد اهتمت هذه الدراسة بمؤشر الطلاق لما يمثله من أهمية في انحراف الأطفال لان الطلاق معناه للطفل الحرمان من العطف والحنان من الوالدين ،ونقص أو انعدام الرقابة والتوجيه ،والتعرض إلى كافة التجارب والخبرات القاسية والمؤلمة نتيجة لتأرجحه بين والدين مطلقيين ومتخاصمين ،وهذا كله ما من شأنه أن يدفع الطفل إلى طريق الانحراف.

وان ما يزيد الأمر تعقيدا في المبحوثين كونهم ينتمون إلى اسر مطلقه وفقيرة ،الأمر الذي يجعلهم يعانون إلى جانب الأضرار المعنوية والنفسية التي لحقت بهم من جراء طلاق الوالدين ،تتشكل هناك مشكلات اقتصادية كبيرة ذلك بحكم انضمامهم بطريقة قانونية إلى احد الوالدين ،وخاصة الى الأم التي لا تملك أي مصدر رزق والى تقاعس الأب عن دفع النفقة خاصة إذا أعاد الزواج ،فتضطر الأم المطلقة تقاديا للمشاكل القضائية مع الأب المطلق إلى البحث عن عمل مهما كان طبيعته لسد حاجيات أبنائها خصوصا عندما تكون أسرة الزوجة المطلقة تحت وطأة الفقر فهي لا تسمح للزوجة في الإقامة عندها .

ويمكننا أن نستنتج أن الطلاق في اسر المبحوثين يعيشه الأطفال بمرارة ،ويؤدي إلى اضطرابات كبيرة في حياتهم ،ذلك لأنه غالبا ما يتم بطريقة أو بأخرى نبذ احد الوالدين لهم ،بسبب أن احدهما قد أعاد تكوين أسرة جديدة أي انه يعتني بالأسرة الجديدة .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نقول أن هذا الوضع المادي الصعب الذي يتواجد فيه أطفال الأسر المطلقة كثيرا ما يدفعهم إلى ارتكاب مخالفات السرقة لسد حاجياتهم من طعام وملبس ،والى الانضمام إلى احد العصابات المختصة في تجارة المخدرات للكسب الكثير من المال وفي وقت أسرع.

الجدول رقم (49)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تتعاطى المخدرات * هل الوالدين مطلقان

المجموع	هل الوالدين مطلقان				العدد	نعم	هل تتعاطى المخدرات		
	لا		نعم					النسبة	لا
	النسبة	العدد	النسبة	العدد					
172	%84.66	127	%90	45	النسبة	نعم			
%86		%63.5		%22.5					
28	%15.33	23	%10	5	النسبة	لا			
%14		%11.5		%2.5					
200	%100	150	%100	50	المجموع				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (49) أن هناك (172) فرد قالوا نعم نتعاطى المخدرات أي ما نسبته (86%) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (127) قالوا بأن الوالدين ليس مطلقان أي ما نسبته (63.5%) من حجم العينة مقابل (45) فقط قالوا بأن الوالدين مطلقان أي ما نسبته (22.5%) من حجم العينة.

كما نلاحظ أن عدد الذين قالوا لا نتعاطى المخدرات قد بلغ عددهم (28) أي ما نسبته (14%) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (23) قالوا بأن الوالدين ليس مطلقان أي ما نسبته (11.5%) من حجم العينة مقابل (5) فقط قالوا بأن الوالدين مطلقان أي ما نسبته (2.5%) من حجم العينة.

الجدول رقم (50)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا هل تدخن * هل الوالدين مطلقان

المجموع	هل الوالدين مطلقان				العدد	النسبة	هل تدخن
	لا		نعم				
	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
158	122	%77.21	36	%72	العدد	نعم	هل تدخن
%79	%61	%18	النسبة				
42	28	%18.7	14	%28	العدد	لا	
%21	%14	%7	النسبة				
200	150	%100	50	%100	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50) أن هناك (158) فرد قالوا نعم ندخن أي ما نسبته (%79) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (122) قالوا بأن الوالدين ليس مطلقان أي ما نسبته (%61) من حجم العينة مقابل (36) فقط قالوا بأن الوالدين مطلقان أي ما نسبته (%18) من حجم العينة.

كما نلاحظ أن عدد الذين قالوا لا ندخن قد بلغ عددهم (42) أي ما نسبته (%21) من حجم العينة العدد الأكبر منهم بلغ (28) قالوا بأن الوالدين ليس مطلقان أي ما نسبته (%14) من حجم العينة مقابل (14) فقط قالوا بأن الوالدين مطلقان أي ما نسبته (%7) من حجم العينة.

جدول رقم (51)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومتى حدث الانفصال

الجنس		الذكور		الإناث	
متى حدث الانفصال		العدد	النسبة	العدد	النسبة
3-2		18	40.9	2	33.3
5-4		22	50	4	66.7
6 فأكثر		2	9.1	/	/
المجموع		44	%100	6	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (51) الذي يوضح زمن حدوث الانفصال بين الوالدين لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدة وقوع الطلاق، حيث نجد أن الذكور الذين حدث الطلاق بين والديهم ما بين 2 إلى 3 سنوات قد بلغ عددهم 18 أي بنسبة 40.9% مقابل 2 أنثى ما نسبته 33.3%، في حين نجد أن الذكور الذين حدث الطلاق بين والديهم ما بين 4 إلى 5 سنوات قد بلغ عددهم 22 أي بنسبة 50% مقابل 4 إناث ما نسبته 66.7%، ونجد أيضا أن الذكور الذين حدث الطلاق بين والديهم من 6 سنوات فأكثر قد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 9.1%.

ويمكن تعليل ذلك بان الأطفال لما يبلغون سن الثانية عشر عاما يدركون ويتفهمون كل ما يدور حول إبتائهم من نزاع وشقاق وشجار، كما أنهم كثيرا ما يتقبلون بصعوبة فكرة الطلاق بين والديهم، فنجدهم مع تكرار المشاجرات والنزاعات بين والديهم غالبا ما يهربون من هذا الوضع للوقوع في وضع اخطر، وهو تعاطي المخدرات والمسكرات لنسيان مشاكلهم، وهذا بدوره ما يؤثر في تحصيلهم الدراسي، فتأتي نتائجهم ضعيفة إلى أن ينقطعوا عن الدراسة، فيكون مآلهم الشارع.

ومن كل ما سبق ذكره نستنتج أن الأطفال في أسرهم التي انهارت بالطلاق نجدهم في عينة بحثنا إلى جانب تضافر عوامل مساعدة أخرى قد سلكوا طريق الانحراف والإجرام، وتري هذه الدراسة أن الطلاق يكون اشد وطأة وأكثر خطورة إذا تواجد الطفل بعد طلاق والديه تحت رحمة زوجة أبيه أو زوج أمه اللذين غالبا ما لا يستطيعان تعويضه عن الإشباع العاطفي والنفسي.

جدول رقم (52)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وسبب الانفصال

الجنس		سبب الانفصال	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
20	45.5	2	33.3
20	45.5	4	66.7
2	4.5	/	/
2	4.5	/	/
44	%100	6	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52) الذي يوضح سبب الانفصال بين الوالدين لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في سبب الانفصال بين الوالدين، حيث نجد أن الذين كان السبب في الانفصال بين الوالدين هو معاملة الوالد للوالدة معاملة سيئة من الذكور قد بلغ 20 أي بنسبة 45.5% مقابل أنثيين ما نسبته 33.3%، ونجد الذين كان السبب المادي في الانفصال بين الوالدين من الذكور قد بلغ 20 أي بنسبة 45.5% مقابل 4 إناث ما نسبته 66.7%، ونجد الذين كان الفقر هو السبب في الانفصال بين الوالدين من الذكور قد

بلغ 2 أي نسبة 4.5%، ونجد أن الذين كانت عوامل أخرى هي سبب الانفصال بين الوالدين من الذكور هو 2 ما نسبته 4.5. ونستنتج من خلال الجدول أن في كلا الجنسين أن سبب الطلاق كان سوء معاملة الوالد للوالدة وأيضا بالسبب المادي.

جدول رقم (53)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تواجد الأب

الجنس		تواجد الأب		بشكل دائم
الذكور	الإناث	النسبة	العدد	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
128	71.11	12	60	نعم
52	28.89	8	40	لا
180	%100	20	%100	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53) الذي يوضح تواجد الأب مع الأسرة بشكل دائم لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في تواجد أو غياب الأب الدائم عن البيت، فنجد أن الذكور الذين يتواجد الأب معهم بشكل دائم فقد بلغ عددهم 128 أي بنسبة 71.11% مقابل 12 أنثى ما نسبته 60%، والذكور الذين قالوا أن الأب لا يتواجد معهم بشكل دائم فقد بلغ عددهم 52 أي ما نسبته 28.89% مقابل 8 إناث أي بنسبة 40%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد كبير من أبناء المبحوثين غائب عن الأسرة وذلك لعدة أسباب كالعامل في المهجر أو المنطقة الصحراوية.

جدول رقم (54)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومكان تواجد الأب

الجنس		الذكور		مكان تواجد الأب
		النسبة	العدد	
الإناث		الذكور		مكان تواجد الأب
		النسبة	العدد	
25	2	15.38	08	مهاجر خارج الوطن
75	6	84.62	44	يعمل في منطقة بعيدة
%100	8	%100	52	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (54) الذي يوضح مكان تواجد الأب لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في أماكن تواجد الأب الغائب عن الأسرة لفترات طويلة، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب مهاجر خارج الوطن 8 أي ما نسبته 15.38% مقابل 2 انثى ما نسبته 25%، ونجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب يعمل في منطقة بعيدة قد بلغ عددهم 44 أي بنسبة 84.62% مقابل 6 إناث ما نسبته 75%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم عينة البحث الذين قالوا أن آبائهم لا يتواجدون معهم بشكل دائم نجد أنهم يعملون في الوطن ولكن في منطقة بعيدة عن البيت.

جدول رقم (55)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل للأب زوجة أخرى

الإناث		الذكور		الجنس هل للأب زوجة أخرى
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
50	10	52.2	94	نعم
50	10	47.8	86	لا
%100	20	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (55) الذي يوضح ما إذا كان للأب زوجة أخرى لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين ما إذا كان للأب زوجة أخرى، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب له زوجة أخرى قد بلغ عددهم 94 أي بنسبة 52.2% مقابل 10 إناث ما نسبته 50%، والذكور الذين قالوا أن الأب ليس له زوجة أخرى قد بلغ عددهم 86 أي بنسبة 47.8% مقابل 10 إناث ما نسبته 50%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد كبير من آباء المبحوثين لديه زوجة ثانية وذلك بسبب الطلاق أو وفاة الزوجة الأخرى أو بسبب تعدد الزوجات.

جدول رقم (56)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومع من يسكن الأب

الإناث		الذكور		الجنس مع من يسكن الأب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
/	/	4.2	4	أمك
100	10	95.8	90	الزوجة الأخرى
%100	10	%100	94	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (56) الذي يوضح مع من يسكن الأب لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين حسب مع من يسكن الأب، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب يسكن مع أمهم قد بلغ عددهم 4 أي ما نسبته 4.2%، بالمقابل نجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب يسكن مع الزوجة الأخرى قد بلغ عددهم 90 أي بنسبة 95.8% مقابل 10 إناث أي بنسبة 100%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن أغلبية الآباء الذين لديهم زوجة ثانية يسكنون مع الزوجة الأخرى.

جدول رقم (جدول رقم 57)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وكيف تعاملت أسرته

الجنس		كيف تعاملت أسرته	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
90	50	10	50
88	48.88	10	50
2	1.1	/	/
180	%100	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (57) الذي يوضح معاملة الأسرة لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في معاملة الأسرة للمبحوث، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الأسرة تعاملهم معاملة قاسية قد بلغ عددهم 90 أي بنسبة 50% مقابل 10 إناث ما نسبته 50%، ونجد الذكور الذين قالوا بأنهم يعاملون معاملة عادية من طرف الأسرة فقد بلغ عددهم 88 أي بنسبة 48.88% مقابل 10 أنثى ما نسبته 50%، ونجد أن الذكور الذين أجابوا بأنهم يعاملون معاملة حسنة من طرف أهلهم قد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 1.1% .
ونستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد كبير من عينة البحث قد أكدوا من خلال إجاباتهم أنهم يعاملون معاملة قاسية من طرف الأهل.

جدول رقم (58)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وشعورك اتجاه والديك

		الجنس		شعورك اتجاه والديك
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
65	13	54.4	98	الحب
35	7	45.6	82	الكراهية
%100	20	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (58) الذي يوضح شعور أفراد عينة الدراسة اتجاه والديك، أن هناك تباين في شعورهم اتجاه والديك، فنجد أن الذكور الذين قالوا أنهم يشعرون بالحب اتجاه والديك قد بلغ عددهم 98 أي بنسبة 54.4% مقابل 13 أنثى ما نسبته 65% ، والذكور الذين قالوا أنهم يشعرون بالكراهية اتجاه والديك فقد بلغ عددهم 82 أي بنسبة 45.6% مقابل 7 إناث ما نسبته 35%.

ونستنتج من خلال هذا الجدول أن نسبة معتبرة من المبحوثين لا يكون الود اتجاه والديك وذلك ما يدفعهم إلى الانتقام من والديك والمجتمع و حتى من أنفسهم بالاتجاه نحو الانحراف والجريمة.

جدول ول رقم (59)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس وهل الأبوين على قيد الحياة

		الجنس		هل الأبوين على قيد الحياة
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
70	14	64.4	116	نعم
30	6	35.6	64	لا
%100	10	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (59) الذي يوضح هل الأبوين على قيد الحياة لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في أن الأبوين على قيد الحياة، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الوالدين على قيد الحياة قد بلغ عددهم 116 أي بنسبة 64.4% مقابل 14 أنثى ما نسبته 70%، ونجد أن الذكور الذين قالوا بان احد الوالدين متوفي قد بلغ عددهم 64 أي بنسبة 35.6% مقابل 6 إناث ما نسبته 30%.

ونستنتج من خلال الجدول أن عدد كبير من أفراد العينة فقدوا احد الوالدين

جدول رقم (60)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس ومن المتوفي من الأبوين

الإناث		الذكور		الجنس من المتوفي من الأبوين
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100	6	46.87	30	الأب
/	/	53.13	34	الأم
%100	6	%100	64	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (60) الذي يوضح أي الأبوين متوفي لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في من المتوفي الأب أو الأم، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن الأب هو المتوفي قد بلغ عددهم 30 أي بنسبة %46.87 مقابل 6 إناث ما نسبته %100 ، بالمقابل نجد أن الذكور الذين قالوا أن الأم هي المتوفية قد بلغ عددهم 34 أي بنسبة %53.13.

جدول رقم (61)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً ل: للجنس وكم كان عمرهم عندما توفي

الجنس		الذكور		الإناث		كم كان عمرهم عندما توفي
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
/	/	31.25	20			8-6
/	/	21.87	14			11-9
66.66	4	37.5	24			14-12
33.34	2	9.37	6			16-15
%100	6	%100	64			المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (61) الذي يوضح السن الذي كان يبلغه أفراد عينة الدراسة عندما توفي أحد الوالدين، أن هناك تباين في أعمارهم عند وفاة أحد الوالدين، فنجد أن الذكور الذين توفي أحد الوالدين كان سنهم يتراوح بين 8-6 سنوات قد بلغ عددهم 20 أي بنسبة 31.25%، والذكور الذين كان سنهم يتراوح بين 11-9 سنة عندما فقدوا أحد الوالدين قد بلغ عددهم 14 أي بنسبة 21.87%، والذكور الذين كان يتراوح سنهم بين 14-12 سنة عندما فقدوا أحد الوالدين قد بلغ عددهم 24 أي بنسبة 37.5% مقابل 4 إناث ما نسبته 66.66%، والذكور الذين كان يتراوح سنهم بين 16-15 سنة عندما فقدوا أحد والديهم قد بلغ عددهم 6 أي بنسبة 9.37% مقابل 2 أنثى ما نسبته 33.33%.

جدول رقم (62)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس ومع من كنت تعيش بعد وفاته

الجنس		مع من كنت تعيش بعد وفاته	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة
32	4	50	66.66
2	/	3.12	/
4	/	6.25	/
4	2	6.25	33.34
22	/	34.37	/
64	6	%100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (62) الذي يوضح مع من كان أفراد عينة الدراسة يعيشون عندما توفي أحد الوالدين، أن هناك تباين في مع من كان يعيش بعد وفاة أحد الوالدين، فنجد أن الذكور الذين يقيمون مع الأم بعد وفاة الأب قد بلغ عددهم 32 أي بنسبة 50% مقابل 4 إناث ما نسبته 66.66%، والذكور الذين يقيمون مع الأقارب بعد وفاة أحد الوالدين قد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 3.12%، في حين أن الذكور الذين يقيمون مع الجد بعد وفاة أحد الوالدين قد بلغ عددهم 4 أي بنسبة 6.25%، وبالمقابل نجد الذكور الذين يقيمون مع أحد الإخوة بعد وفاة أحد الوالدين قد بلغ عددهم 4 أي بنسبة 6.25% مقابل 2 أنثى ما نسبته 33.33%، والذكور الذين يقيمون مع الأب بعد وفاة الأم قد بلغ عددهم 22 أي بنسبة 34.37%.

جدول رقم (63)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل تزوجت الأم بعد وفاة الأب

الجنس		هل تزوجت الأم بعد وفاة الأب	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة
10	2	33.34	37.5
20	4	66.66	62.5
30	6	%100	%100
		نعم	لا
		المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (63) الذي يوضح هل تزوجت الأم بعد وفاة الأب لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدى إعادة الأم الزواج بعد وفاة الأب ، فنجد أن الذكور الذين تزوجت أمهم بعد وفاة الأب قد بلغ عددهم 10 أي بنسبة 37.5% مقابل 2 انثى ما نسبته 33.33% ،في حين نجد أن الذكور الذين لم تتزوج الأم بعد وفاة الأب قد بلغ عددهم 20 أي بنسبة 62.5% مقابل 4 إناث ما نسبته 66.66%.

ونستنتج أن معظم أمهات المبحوثين امتنعن عن الزواج مرة ثانية بعد وفاة الزوج خصوصا إذا كانت حاضنة للطفل ، وهذا لتفضيلها مواصلة تربية أولادها في امن واستقرار وتجنبهم مرارة العيش تحت رحمة زوج الأم ، كما هو معلوم من جهة أخرى أن المرأة الأرملة في مجتمعنا غالبا ما تقل فرص زواجها مرة ثانية خصوصا إن كانت حاضنة للأطفال ، ومن جانب آخر نلاحظ أن المرأة الجزائرية الأرملة في مجتمعنا بصورة خاصة تحررت نوعا ما من قيود الأسرة والمجتمع ولم تعد تولي اعتبارا لردود فعل أسرتها أو أقاربها .

جدول رقم (64)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع معاملة زوج الام

الجنس		الذكور		الإناث	
معاملة زوج الأم		العدد	النسبة	العدد	النسبة
قاسية	6	60	2	100	
عادية	3	30	/	/	
حسنة	1	10	/	/	
المجموع	10	%100	2	%100	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (64) الذي يوضح معاملة زوج الأم لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في مدى نوع المعاملة من طرف زوج الأم، فنجد أن الذكور الذين قالوا أن زوج الأم يعاملهم معاملة حسنة قد بلغ عددهم 1 أي بنسبة 10%، في حين نجد أن الذكور الذين قالوا أن زوج الأم يعاملهم معاملة عادية قد بلغ عددهم 3 أي بنسبة 30%، بالمقابل نجد أن الذكور الذين قالوا أن زوج الأم يعاملهم معاملة قاسية فقد بلغ عددهم 6 أي بنسبة 60% مقابل 2 أنثى ما نسبته 100%.

لقد تبين من خلال تصريحات المبحوثين أنهم تلقوا معاملة قاسية من قبل زوج الأم، فقد صرح بعض المبحوثين أن زوج الأم غالبا ما يمارس السلوك العنفي الاقهار المذل عليهم إذا لم يخضعوا إلى أوامره وتعليماته أو توجيهاته، فهو لا يعطف ولا يحن عليهم، ولا يوجد حوار في الكلام معهم.

جدول رقم (65)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى اعادة الاب الزواج بعد وفاة الام

		الجنس		هل تزوج الأب بعد وفاة الأم
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
/	/	94.11	32	نعم
/	/	5.89	2	لا
%100	/	%100	34	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (65) الذي يوضح هل تزوج الأب بعد وفاة الأم لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في إعادة الأب للزواج بعد وفاة الأم، فنجد أن الذكور الذين اعاد آبائهم الزواج بعد وفاة الأم قد بلغ عددهم 32 أي بنسبة 94.11% ، والذكور الذين لم يعد الأب الزواج بعد وفاة الأم قد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 5.89%.

ويمكننا أن نستنتج أن آباء المبحوثين كانوا أكثر ميلا للزواج بع وفاة الأم ، ونعتبر أن زواج الآباء بعد وفاة زوجاتهم ظاهرة عامة في المجتمع الجزائري، إذ يميل أغلبية الرجال إلى الزواج بع وفاة الزوجة مهما كان عدد أطفالهم ومهما كان سنهم ومهما كان مركزهم الاجتماعي .

جدول رقم (66)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع معاملة زوجة الاب

الجنس		معاملة زوجة الأب	
الذكور	الإناث	العدد	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة
26	76.5	/	/
6	17.6	/	/
2	5.9	/	/
34	%100	/	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (66) الذي يوضح معاملة زوجة الأب لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في نوع المعاملة من طرف زوجة الأب، فنجد أن الذكور الذين تعاملهم زوجة الأب معاملة حسنة قد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 5.9%، ونجد أن الذكور الذين تلقوا معاملة عادية من طرف زوجة الأب قد بلغ عددهم 6 أي بنسبة 17.6%، ونجد أن الذكور الذين تلقوا معاملة قاسية من طرف زوجة الأب قد بلغ عددهم 26 أي بنسبة 76.5%.

لقد تبين من خلال تصريحات المبحوثين أن المعاملة القاسية التي عانوا منها بعد زواج الأب تلقوها من طرف زوجة الأب التي كانت لا تكن لهم سوى مشاعر الحقد والكراهية، كما أن الغالب في المرأة ألا تخلص في حب ابن لم يكن منها أنجبه زوجها من امرأة أخرى خصوصا إن كانت أنجبت معه أبناء، فتحرص على أن تصرف محبته إلى أولادها هي واستخدامها أسلوب التحريض والتأنيب ضدهم عند أبيهم الأمر الذي يزيد في مشاكل الأطفال النفسية والعاطفية، ويؤثر تأثيرا سلبيا على نموهم النفسي والاجتماعي خصوصا في هذه السن الخطيرة التي يكون فيها الطفل أشد احتياجا إلى الحب والرعاية.

المبحث الرابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بتاثير الرفقاء.

جدول رقم (67)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تناول التدخين

الجنس		الذكور		الإناث	
هل تدخن		العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم		144	80	14	70
لا		36	20	6	30
المجموع		180	%100	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (67) الذي يوضح هل أفراد عينة الدراسة يدخنون، أن هناك تباين في عدد المدخنين، حيث نجد أن الذكور الذين يدخنون قد بلغ عددهم 144 أي بنسبة 80% مقابل 14 أنثى ما نسبته 70%، ونجد أن الذكور الذين لا يدخنون قد بلغ عددهم 36 أي بنسبة 20% مقابل 6 إناث ما نسبته 30% .

ونستنتج من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة يدخنون في سن مبكرة هذا ما يطرح السؤال أين هم الأهل من كل هذا؟، وكما نعلم أن التدخين هو طريق المخدرات حيث أكدت بعض الدراسات أن معظم المدخنين يتعاطون المخدرات أو مروا عليها وخصوصا المخدرات من النوع القنب الهندي التي تأخذ عن طريق التدخين.

جدول رقم (68)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس و سن بداية التدخين

الإناث		الذكور		الجنس سنة عندما بدأت التدخين
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
21.42	3	30.6	44	10-8
28.57	4	33.3	48	13-11
50	7	36.1	52	16-14
%100	14	%100	144	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (68) الذي يوضح السن الذي كان يبلغه أفراد عينة الدراسة عند بداية التدخين، أن هناك تباين في السن التي بدأ فيها التدخين، فنجد أن الذكور الذين بدأوا التدخين ما بين 10-8 سنوات قد بلغ عددهم 44 أي بنسبة 30.6% مقابل 3 إناث ما نسبته 21.42%، في حين نجد أن الذكور الذين بدأوا التدخين ما بين 13-11 سنة قد بلغ عددهم 48 أي بنسبة 33.3% مقابل 4 إناث أي بنسبة 28.57%، في حين نجد أن الذكور الذين بدأوا التدخين ما بين 16-14 سنة قد بلغ عددهم 54 أي بنسبة 35% مقابل 8 إناث ما نسبته 50%.

ونستنتج من خلال الجدول أن عدد كبير من عينة البحث قد بدأوا التدخين في سن مبكرة وحسب تصريحات المبحوثين يوجد عدد كبير منهم يدخن في المؤسسة التربوية في كافة

أطوارها من الابتدائي إلى الثانوي وهذا راجع إلى عدم توفر الرقابة الصارمة في هذه المؤسسات وتقاعس بعض المسؤولين في هذه المؤسسات عن أداء عملهم .

جدول رقم (69)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس واسباب التدخين

الجنس		الذكور		الإناث	
سبب التدخين		العدد	النسبة	العدد	النسبة
تقليد الزملاء		94	65.3	10	71.4
التجربة		44	30.6	2	14.3
وفاة الأب أو الأم		6	4.2	2	14.3
المجموع		144	%100	14	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (69) الذي يوضح الأسباب التي جعلت أفراد عينة الدراسة يدخنون، أن هناك تباين في أسباب التدخين، حيث نجد أن الذكور الذين بدؤوا التدخين تقليدا لزملائهم قد بلغ عددهم 94 أي بنسبة 65.3% مقابل 10 إناث ما نسبته 71.4%، في حين نجد أن الذكور الذين بدؤوا التدخين للتجربة قد بلغ عددهم 44 أي بنسبة 30.6% مقابل 2 أنثى أي بنسبة 14.3%، في حين نجد أن الذكور الذين بدؤوا التدخين بسبب وفاة الأب أو الأم قد بلغ عددهم 6 أي بنسبة 4.2% مقابل 2 أنثى أي بنسبة 14.3%.

ونستنتج من خلال الجدول أن للرفقاء دور كبير في توجيه المبحوثين حيث نجد أن الأغلبية الكبيرة منهم بدؤوا التدخين بسبب تقليد الزملاء، وهذا ما يدل على الدور الكبير

الذي يلعبه الرفقاء وخصوصا رفقاء الحي الذين يدفعون في غالب الأحيان بالأطفال إلى سلوك هاته العادات السيئة.

جدول رقم (70)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تعاطي المخدرات

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل تتعاطى المخدرات		155	86.11	17	85
نعم		25	13.88	3	15
لا		180	%100	20	%100
المجموع					

نلاحظ من خلال الجدول رقم (70) الذي هل أفراد عينة الدراسة يتعاطون المخدرات، أن هناك تباين في المبحوثين الذين يتعاطون المخدرات ،حيث نجد أن الذكور الذين يتعاطون المخدرات والمسكرات قد بلغ عددهم 155 أي بنسبة 86.11%مقابل 17 أنثى أي بنسبة 85% ،في حين نجد أن الذكور الذين لا يتعاطون المخدرات والمسكرات قد بلغ عددهم 25 أي بنسبة 13.88% مقابل 3 إناث ما نسبته 15%.

يتبين من خلال قراءة الجدول أن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين يتعاطون بعض أنواع المخدرات والمسكرات ونستنتج أن هناك إقبال شديد للأطفال على كل أنواع العادات السيئة رغم خطورتها على صحتهم ،فان المبحوثين اعتادوا على ممارستها في سن مبكرة ،وكان

الدافع إلى ذلك الرغبة في التجربة التي تتكرر بسبب الصحبة والملازمة التي يصبح الطفل بعدها مدمنا ،ويعلل المبحوثين هذا الإدمان بان المخدرات والمسكرات تنسيهم هم مهم ومشاكلهم وتوفر لهم راحة نفسية لذلك كانوا يجتهدون في الحصول عليها وتوفير أثمانها بطرق غير مشروعة.

جدول رقم (71)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: لجنس ونوع المخدر

الجنس		نوع المخدرات	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العدد	النسبة	العدد	النسبة
85	54.83	5	29.41
29	18.70	6	35.29
14	9.03	4	23.52
27	17.41	2	11.76
155	%100	17	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (71) الذي يوضح نوع المخدرات التي يتناولها أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في أنواع المخدرات التي يستهلكها المبحوثين ،حيث نجد أن الذكور الذين يتعاطون مخدر القنب الهندي (الزطلة) قد بلغ عددهم 85 أي بنسبة 54.83% مقابل 5 إناث ما نسبته 29.41% ،ونجد أن الذكور الذين يتعاطون الحبوب قد بلغ 29 أي بنسبة 18.70% مقابل 6 إناث ما نسبته 35.29% ،ونجد أن الذكور الذين يشربون الكحول قد بلغ عددهم 14 أي بنسبة 9.03% مقابل 4 إناث ما نسبته 23.52%،ونجد أن الذكور

الذين يتعاطون كل أنواع المخدرات والمسكرات قد بلغ عددهم 27 أي بنسبة 17.41% مقابل 2 أنثى ما نسبته 11.76%.

ونستنتج من خلال الجدول أن القنب الهندي الذي يسمى بالكيف أو الزطلة هو النوع الأكثر استعمالا في أوساط المبحوثين ويتم استهلاكه عن طريق التدخين وهذا راجع إلى إن هذا النوع من المخدر يسهل الحصول عليه لانتشاره بشكل رهيب في كل الأحياء الشعبية ولرخص ثمنه مقارنة بالأنواع الأخرى، ولإنتاجه في دولة المغرب حسب إحصائيات الأمن والدرك الوطني فإن آلاف الأطنان من الكيف تهرب من المغرب أي من الحدود الغربية للبلاد.

ولاحظت الدراسة أيضا انتشار الحبوب المهلوسة بكثرة في أوساط الأطفال عن طريق شرائها من التجار المخدرات المختصون في تجارة هذا النوع الذين يتحصلون عليه عن طريق الصيدليات باستعمال حيل تزوير الشهادات الطبية حسب تصريح بعض المبحوثين.

جدول رقم (72)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس والسن بداية تعاطي المخدرات

الإناث		الذكور		الجنس
النسبة	العدد	النسبة	العدد	سنك عند بداية تعاطي المخدرات
11.76	2	8.38	13	12-10
52.94	9	67.74	105	15-13
35.29	6	23.87	37	16 فأكثر
%100	17	%100	155	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (72) الذي يوضح سن أفراد عينة الدراسة عندما بدؤوا يتعاطون المخدرات، أن هناك تباين في سن المبحوث عندما بدأ يتعاطى المخدرات، حيث نجد أن الذكور الذين بدؤوا تعاطي المخدرات ما بين 10-12 سنة قد بلغ عددهم 13 أي بنسبة 8.38% مقابل 2 أنثى أي بنسبة 11.76%، ونجد أن الذكور الذين بدؤوا تعاطي المخدرات ما بين 13-15 سنة قد بلغ عددهم 105 أي بنسبة 67.74% مقابل 9 إناث ما نسبته 52.94%، ونجد أن الذكور الذين بدؤوا تعاطي المخدرات في سن 16 سنة فأكثر قد بلغ عددهم 37 أي بنسبة 23.87% مقابل 6 إناث ما نسبته 35.29%.

ونستنتج أن أغلبية المبحوثين بدؤوا تعاطي المخدرات في السن المحصورة بين 13-15 سنة، هذه المرحلة من السن تعتبر مرحلة من مراحل المراهقة التي يعتبرها الكثير من الباحثين من مراحل النمو الحساسة التي يتعرض فيها المراهق إلى تغيرات فسيولوجية ونفسية سريعة تجعله شديد الميل إلى التجربة والتقليد، إذ يمكن يميل في هذه المرحلة إلى تجريب أي شيء

يكون جيد أو سيء ،كما ينمو عنده حب المغامرة وتتغلب لديه العاطفة على العقل وتضعف في القدرة على مقاومة كل ما هو غير مباح .

جدول رقم (73)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس وسبب تعاطي المخدرات

الجنس		سبب تعاطي المخدرات	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
119	76.77	13	76.47
36	23.22	4	23.52
155	%100	17	%100
التقليد		التجريب	
المجموع			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (73) الذي يوضح كيفية بداية تعاطي المخدرات لدى أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في سبب تعاطي المخدرات ،ف نجد أن الذكور الذين تعاطوا المخدرات بسبب التقليد قد بلغ عددهم 119 أي بنسبة 76.77% مقابل 13 أنثى ما نسبته 76.47% ،في حين نجد أن الذكور الذين تعاطوا المخدرات للتجريب قد بلغ عددهم 36 أي بنسبة 23.22% مقابل 4 إناث ما نسبته 23.52%.

ونستنتج من خلال الجدول أن معظم متعاطي المخدرات ارجعوا السبب إلى التقليد الزملاء وحسب تصريحاتهم التي أدلوا بها فمعظم الرفقاء هم رفقاء الحي الذين يلتقون بهم في كل أوقات اليوم وخصوصا في الليل .

جدول رقم (74)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: الجنس والمكان المفضل لتعاطي المخدرات

		الجنس		المكان المفضل لتعاطي المخدرات
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
41.17	7	4.51	7	البيت
29.41	5	76.12	118	الشارع أو الحي
29.41	5	19.35	30	المقاهي وأماكن اللهو
%100	17	%100	155	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (74) الذي يوضح المكان المفضل لدى أفراد عينة الدراسة لتعاطي المخدرات، أن هناك تباين في المكان الذي يفضله المبحوث في تعاطي المخدرات، فنجد أن الذكور الذين يفضلون تعاطي المخدرات في البيت قد بلغ عددهم 7 أي بنسبة 4.51% مقابل 7 إناث ما نسبته 41.17%، ونجد أن الذكور الذين يفضلون تعاطي المخدرات في الشارع أو الحي قد بلغ عددهم 118 أي بنسبة 76.12% مقابل 5 إناث أي بنسبة 29.41%، في حين نجد أن الذكور الذين يفضلون المقاهي أو أماكن اللهو في تعاطي المخدرات قد بلغ عددهم 30 أي بنسبة 19.35% مقابل 5 إناث ما نسبته 29.41%.

نستنتج من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يفضلون الحي في تعاطي المخدرات، ويتضح لنا أن أكبر مساحة يتم فيها ترويج العادات السيئة هي الأحياء التي تلعب دور كبير في جنوح الكثير من الأطفال وخصوصا الأحياء الشعبية الجديدة ونقصد بها السكنات

الاجتماعية الحديثة النشأة والتوزيع حيث تستقطب إليها العائلات التي كانت تسكن في البيوت القصدية والهشة التي يكثر بها الانحراف والإجرام فتكون أحياء جديدة ورفقاء جدد.

جدول رقم (75)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومع من تتعاطى المخدرات

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
مع من تتعاطى المخدرات		23	8314.	3	17.64
لوحدهم		213	6185.	14	82.36
المجموع		155	%100	17	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (75) الذي يوضح مع من يتعاطى أفراد عينة الدراسة المخدرات، أن هناك تباين مع من يتعاطى المخدرات، فنجد أن الذكور الذين يتعاطون المخدرات لوحدهم قد بلغ عددهم 23 أي بنسبة 14.83% مقابل 3 إناث ما نسبته 17.64%، في حين نجد أن الذكور الذين يتعاطون المخدرات مع الزملاء قد بلغ عددهم 131 أي بنسبة 85.16% مقابل 14 أنثى ما نسبته 8.236%.

ونستنتج من الجدول أن أغلبية عينة البحث يتعاطون المخدرات مع الزملاء، وحب تصريحاتهم يتعاطون المخدرات والمسكرات مع رفقاء الحي الذين يلعبون دورا كبيرا توجيه الطفل وهذا ما يبرهن على صحة الدراسات التي أجريت بخصوص دور رفقاء الحي في انحراف وإجرام الأطفال فنجد أن معظم الدراسات برهنت أن الحي والرفقاء يلعبون دور كبير في انحراف وإجرام الأطفال.

جدول رقم (76)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى قيامه بأفعال أخرى

الجنس		هل تقوم بأفعال أخرى	
الذكور		الإناث	
العدد	النسبة	العدد	النسبة
84	70	4	100
36	30	/	/
120	%100	4	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (76) الذي يوضح قيام أفراد عينة الدراسة بأفعال أخرى إضافة إلى تعاطي المخدرات، أن هناك تباين في أنواع الجرائم التي قام بها المبحوثين، فنجد أن الذكور الذين ارتكبوا جرائم السرقة قد بلغ عددهم 84 أي بنسبة 70% مقابل 4 إناث أي بنسبة 100%، في حين نجد أن الذكور الذين ارتكبوا جرائم الاعتداء قد بلغ عددهم 36 أي بنسبة 30%.

ونستخلص من الجدول أن السرقة هي أكثر أنواع الجرائم حدوثا بين المبحوثين، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أن جريمة السرقة كانت تحتل دائما أكبر نسبة في إحصائيات الجنوح في المجتمع الجزائري، وزادت معدلاتها بشكل أكبر منذ الأزمة الاقتصادية التي تسببت في بروز بعض الظواهر الاجتماعية التي لها علاقة بالسرقة نذكر منها البطالة والفقر، والأمر الملفت للانتباه في جرائم الأطفال هو تصاعد درجة خطورة أعمال العنف، هذا الاتجاه الذي يجسد ارتفاع حالات الاعتداءات الجسدية التي غالبا ما تؤدي إلى القتل عن طريق الضرب والجرح العمدي، فإذا كانت الأمور في السابق تقتصر على السرقة في الأسواق والاعتداء على الأشخاص بغرض انتزاع ممتلكاتهم، فإن الأمر تغير بشكل يبعث على القلق في الآونة الأخيرة، خاصة منذ التسعينيات حيث تطور الوضع إلى قديم الأطفال

على استعمال أشكال أخرى من الاعتداء على الأشخاص لم تكن معروفة في وقت سابق مثل الخناجر والسيوف والسواطير، وقارورات الغاز المسيلة للدموع . وتحليلنا لذلك يتمثل في أن الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر ترتب عنها نحو إهمال احترام القانون والحس المدني مما زاد في إقدام الشباب على القيام بعمليات العنف المقرونة باستعمال السلاح الأبيض دون خوف أو تردد، ويؤكد بعض المسؤولين المهتمين بالطفولة الجانحة لدى مصالح الشرطة القضائية على أن أغلبية الأطفال الذين يقدمون على اقتراف جرائم الصرب والجرح العمدي يكونون تحت تأثير المخدرات والمسكرات التي تمدهم بحسبهم ببعض الشجاعة التي تساعدهم على تنفيذ جرائمهم دون خوف.

جدول رقم (77)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس واسباب القيام بالفعل

الجنس		الذكور		الإناث		لماذا قمت بهذا الفعل
العدد	النسبة	العدد	النسبة			
76	63.3	2	50	سبب مادي		
40	33.3	2	50	تقليد الزملاء		
4	3.4	0	0	الدفاع عن النفس		
120	%100	4	%100	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (77) الذي يوضح سبب قيام أفراد عينة الدراسة بهذا الفعل، أن هناك تباين في سبب قيامه بالجريمة، حيث نجد أن الذكور الذين ارتكبوا الجريمة كان سببها ماديًا قد بلغ عددهم 76 أي بنسبة 63.3% مقابل 2 أنثى ما نسبته 50%، في حين نجد أن الذكور الذين ارتكبوا الجرائم بسبب تقليد الزملاء قد بلغ عددهم 40 أي بنسبة

33.34% مقابل 2 أنثى ما نسبته 50%، في حين نجد أن الذكور الذين ارتكبوا الجرائم

بسبب الدفاع عن النفس قد بلغ عددهم 4 أي بنسبة 3.4% مقابل عدم وجود أي أنثى.

لقد تبين من خلال الجدول أن الأغلبية الكبيرة من المبحوثين ارتكبوا الجرائم بسبب مادي وهذا ما تكاد تؤكد غالبية الدراسات العلمية المقارنة على أن الفقر والتصدع المادي والاقتصادي يشكل أبرز التغيرات التي تسهم في نشوء أو تطور الجناح والإجرام، ذلك لأن الأطفال الذين يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة يصبحون تحت رحمة الجناح والإجرام لتلبية رغباتهم واحتياجاتهم وخاصة المدمنون على المخدرات والمسكرات منهم الذين يصبحون في حاجة ماسة إلى المورد المالي لاقتناء المخدرات.

جدول رقم (78)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس وهل قبضت الشرطة عليك من قبل

الجنس		الذكور		الإناث		هل قبضت عليك الشرطة
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
47	26.11	4	20		نعم	
133	73.89	16	80		لا	
180	100%	20	100%		المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (78) الذي يوضح القبض على أفراد عينة الدراسة من قبل الشرطة، أن هناك تباين في عدد المبحوثين الذين قبضت الشرطة عليهم بسبب ارتكابهم الجرائم، حيث نجد أن الذكور الذين قبضت عليهم الشرطة قد بلغ عددهم 47 أي بنسبة 26.11% مقابل 4 إناث ما نسبته 20%، في حين نجد أن الذكور الذين لم تقبض عليهم

الشرطة قد بلغ عددهم 133 أي بنسبة 73.89% مقابل 16 أنثى ما نسبته 80%.

ويمكننا أن نستنتج من الجدول أن غالبية المبحوثين من الجنسين لم يتم القبض عليهم من قبل قوات الأمن وهذا ما يفسر كثرة الجانحين في الأحياء الجزائرية وخاصة الأحياء القصديرية والشعبية وفي هذا السياق يمكننا أن نشير إلى الدراسات التي أقيمت في الأحياء الجزائرية الخاصة بالجنوح إن مئات الآلاف من الأطفال الجانحين لم يدخلوا في إحصائيات الأمن عن الجنوح والإجرام فتبقى تلك الإحصائيات التي تقدمها قوات الأمن بعيدة كل البعد عن واقع الانحراف والإجرام الخاصة بالأطفال . .

جدول رقم (79)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ونوع الجنحة التي ارتكبتها

الجنس		الجنحة المرتكبة		
الذكور	الإناث	العدد	النسبة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
22	3	46.81	75	السرقه
14	/	29.78	/	الاعتداء
11	1	23.41	25	المخدرات
47	4	%100	%100	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (79) الذي يوضح نوع الجنحة المرتكبة من قبل أفراد عينة الدراسة ، أن هناك تباين في أنواع الجحجحة المرتكبة ، حيث نجد ان الذكور الذين ارتكبوا جنحة السرقة قد بلغ عددهم 22 أي بنسبة 46.81% مقابل 3 إناث ما نسبته 75% ، ونجد أن الذكور الذين قبضت عليهم الشرطة بسبب الاعتداء بلغ عددهم 14 أي بنسبة

29.78%، في حين نجد أن الذكور الذين قبضت عليهم الشرطة بسبب المخدرات بلغ عددهم 11 أي بنسبة 23.41% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 25%.

ونستنتج من خلال الجدول أن المبحوثين الذين قبضت عليهم الشرطة كان السبب الرئيسي هو السرقة حسب تصريحاتهم فإنهم كانوا يقومون بالسرقة وذلك لعدم حصولهم على مصروف يومي لتلبية حاجياتهم من الأكل التي لا توفرها لهم أسرهم بسبب العوز وحتى لشراء المخدرات والمسكرات.

جدول رقم (80)

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـ: للجنس ومدى دخولهم لمركز إعادة التربية

الجنس		الذكور		الإناث		هل دخلت مركز إعادة التربية
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
31	65.95	1	25	نعم		
16	34.04	3	75	لا		
47	100%	4	100%	المجموع		

نلاحظ من خلال الجدول رقم (80) الذي يوضح دخول أفراد عينة الدراسة إلى مركز إعادة التربية إثر ارتكابهم للجنحة أن هناك تباين في عدد المبحوثين الذين دخلوا مراكز إعادة التربية، حيث نجد أن الذكور الذين دخلوا مراكز إعادة التربية قد بلغ عددهم 31 أي بنسبة 65.95% مقابل أنثى واحدة ما نسبته 25%، في حين نجد أن الذكور الذين قبضت عليهم الشرطة ولم يدخلوا مراكز إعادة التربية قد بلغ عددهم 16 أي بنسبة 34.04% مقابل 3 إناث ما نسبته 75%.

نستنتج من خلال الجدول أن عدد كبير من المبحوثين لم يدخلوا مراكز إعادة التربية رغم أن شرطة قبضت عليهم أثناء ارتكابهم الجرح وذلك لعد توفر الدليل أو لصغر سنهم حيث أن القانون الجزائري يعتبر أن الطفل الذي لم يبلغ الثالثة عشر عاما غير مسؤول جنائيا على ما يرتكبه وهذا فراغ قانوني يجب على المشرع الجزائري أخذه بعين الاعتبار لأننا نجد في الشوارع أطفال لم يبلغوا الثالثة عشر إلا أنهم محترفون في ارتكاب الجرائم والجرح وذلك لاعتماد بعض المجرمين البالغين على هذه الفئة لاعتبارها محصنة من المشرع في تجارة المخدرات والسرقة والاعتداء على الأشخاص.

المبحث الخامس: تحليل البيانات الخاصة بتفشي الجريمة والمخدرات والمسكرات عند اسر المنحرفين.

جدول رقم (81)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى تعاطي احد الوالدين المخدرات

		الجنس		هل يتعاطى أحد الوالدين
		الذكور	الإناث	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
42.9	6	34.4	22	المخدرات
57.1	8	65.6	42	الكحول
%100	14	%100	64	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (81) الذي يوضح تعاطي أحد الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة ، أن أكبر عدد منهم (50) قالوا أن أحد الوالدين يتعاطى الكحول أي ما نسبته

(64.1%) من عينة الدراسة، مقابل (28) قالوا أن أحد الوالدين يتعاطى المخدرات أي ما نسبته (35.9%) من عينة الدراسة وهي أقل نسبة.

واستنتجت الدراسة أن نسبة كبيرة من أولياء المبحوثين الذين كانوا يتناولون المخدرات والكحول، وحسب تصريحات المبحوثين فقد كان معظم أوليائهم ممن كان يتعاطى المخدرات أو المسكرات كان يتعاطاها باستمرار وأمامهم حيث أن بعض أوليائهم كان يجلب زجاجات الخمر إلى البيت ويضعها في الثلاجة أمام جميع أفراد الأسرة، وأحيانا يضعونها فوق طاولة الطعام .

ونتيجة لهذه التصرفات والسلوكيات البعيدة عن دين وعادات وتقاليد الأسرة الجزائرية نجد الأطفال غالبا ما يتقمصون شخصية آبائهم، ويتمثلون سلوكهم كنموذج تربوي بشكل شعوري أو لا شعوري .

جدول رقم (82)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومكان تعاطي احد الوالدين المخدرات

الجنس		الذكور		الإناث	
أين يتعاطاها		العدد	النسبة	العدد	النسبة
في البيت		14	21.9	8	57.1
خارج البيت		50	78.1	6	42.9
المجموع		64	%100	14	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (82) الذي يوضح مكان تعاطي أحد الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في أماكن تعاطي احد الوالدين للمسكرات والمخدرات، حيث نجد أن الذكور الذين يتعاطى احد الوالدين المخدرات في البيت قد بلغ عددهم 14 أي بنسبة

21.9% مقابل 8 إناث ما نسبته 75.11%، في حين نجد أن الذكور الذين يتعاطى احد الوالدين المخدرات خارج البيت قد بلغ عددهم 50 أي بنسبة 78.11% مقابل 6 إناث ما نسبته 42.90%.

لقد أكدت الكثير من الدراسات أن هناك صلة بين تعاطي احد أفراد العائلة وخصوصا احد الأولياء المخدرات والكحول وانحراف الأطفال، حيث أن تعاطي الأهل للمخدرات والكحول وخصوصا في البيت قد يفتح المجال للأطفال للإدمان عليها، فقد يرث الطفل التعاطي من احد أفراد العائلة، كما أن الإدمان على المخدرات والمسكرات يسبب سرعة الانفعال، وعدم القدرة على التركيز، والعجز عن تحمل المسؤولية.

جدول رقم (83)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس ومدى مراقبة الوالدين لتصرفاتك

الجنس		الذكور		الإناث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل يراقب والديك تصرفاتك		26	14.4	2	10
نعم		26	14.4	2	10
لا		154	85.6	18	90
المجموع		180	100%	20	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (83) الذي يوضح مراقبة الوالدين لتصرفات أفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين عدد المبحوثين الذين يراقب أوليائهم تصرفاتهم، فنجد أن الذكور الذين يراقب الأهل تصرفاتهم قد بلغ عددهم 26 أي بنسبة 14.4% مقابل 2 أنثى ما نسبته

10% ، في حين نجد أن الذكور الذين لا يراقب الأهل تصرفاتهم قد بلغ عددهم 154 أي بنسبة 85.6% مقابل 18 أنثى ما نسبته 90%.

إن أسلوب الإهمال في التربية وهذا ينطوي على إهمال الأسرة من جميع الجهات ،فلا يلقي الطفل أي توجيه أو عناية أو تشجيع ،ولا يجد من يهتم بشؤونه من أي فرد من أفراد أسرته ،فلا توجه له أي كلمة شكر أو ثناء على السلوك السوي ،وقد يصل الأمر في الأسرة أن لا تلقي أدنى اهتمام حتى لأخطاء الطفل ،أو تحاسبه عليها ،فيشعر الطفل عندئذ انه شخص منبوذ غير مرغوب فيه ،فيلجأ الطفل إلى إبداء مظاهر السلوك العدوانى والتمرد على نظام الأسرة النفسى ،مما يدفعه للجوء إلى مصاحبة أية مجموعة حتى ولو كانت منحرفة أو جانحة لعله يجد منها الاهتمام الذي فقده عن طريق أسرته ،أن أسلوب اللامبالاة يجعل الطفل إنسانا ضائعا ،لا يعرف أو يميز بين الخطأ والصواب ،وكنتيجة لذلك تتولد عند الطفل المشاكل السلوكية الخطيرة والتي تؤثر عليه وعلى مجتمعه الذي يعيش فيه.

جدول رقم (84)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس وهل تعرض للسجن من قبل

الإناث		الذكور		الجنس هل سبق وأن سجن أحد والديك
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
30	6	18.9	34	نعم
70	14	81.1	146	لا
%100	10	%100	180	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (84) الذي يوضح سجن أحد الوالدين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في عدد الأولياء الذين دخلوا السجن، فنجد أن الذكور الذين سجن احد واليه قد بلغ عددهم 34 أي بنسبة 18.9% مقابل 6 إناث ما نسبته 30%، في حين نجد أن الذكور الذين لم يسجن احد والديه قد بلغ عددهم 146 أي بنسبة 81.1% مقابل 14 أنثى ما نسبته 70%.

إن الانحلال الخلقي والانغماس في الشهوات والانجراف وراء الرذيلة، وانحطاط القيم الأخلاقية داخل محيط الأسرة، ويكون انعدام المروءة والشرف أمرا عاديا وليس مستهجنا، وعندئذ يقلد الطفل هذه الأنماط السلوكية الشائنة معتقدا أنها الأفضل والأجود ولا بديل عنها، ويتذوق طعم الانحراف باستمرار، ويتقمص شخصية والديه المنحرفة، وتتحطم لديه القيم الفضلى منذ الصغر، إن لسوء الأخلاق الذي يصدر من احد أفراد العائلة كالسرقة، أو القتل، الإدمان على المسكرات، أو دخول السجن تأثر في شخصية الطفل وفي بنائه النفسي، ويتضح مما تقدم أن سلوك الوالدين وامتهان الرذيلة والسلوك السيئ له دور بالغ الأهمية في دفع الطفل من الجنسين إلى تقليد واليه في جميع أنماط سلوكهم السوي أو الشاذ، وإن انحراف الطفل يرتبط ارتباطا وثيقا بانحراف الوالدين.

جدول رقم (85)

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لـ: للجنس واسباب دخوله السجن

الجنس		الذكور		الإناث		لماذا دخل السجن
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
33.33	2	50	17			السرقه
50	3	23.52	8			الاعتداء
16.66	1	26.46	9			المخدرات
%100	6	%100	34			المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (85) الذي يوضح سبب دخول أحد الوالدين السجن بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، أن هناك تباين في سبب دخول احد الوالدين السجن ،فجد أن الذكور الذين دخل احد واليه الجن بسبب السرقة قد بلغ عددهم 17 أي بنسبة 50% مقابل 2 أنثى ما نسبته 33.33% ،في حين نجد أن الذكور الذين دخل احد الوالدين بسبب الاعتداء قد بلغ عددهم 8 أي بنسبة 23.52%مقابل 3 إناث ما نسبته 50%،في حين نجد أن الذكور الذين دخل احد الوالدين السجن بسبب المخدرات قد بلغ عددهم 9 أي بنسبة 26.46%مقابل أنثى واحدة ما نسبته 16.66%.

إن بعض العيوب في شخصية الأب والأم تجعل رعاية الطفل رعاية سيئة وتهبط به إلى مستوى فقد الرعاية،ذلك أن الطفل أكثر ما يتعامل ويتفاعل مع الأب والأم ويعتبران قذوته في جميع الأحوال فيمتص إحدى هذه المثل السيئة .

الفصل التاسع
نتائج الدراسة

المبحث الأول: النتائج العامة للدراسة

المبحث الثاني: نتائج الفروض

المبحث الثالث: التوصيات

الفصل التاسع نتائج الدراسة

المبحث الأول: النتائج العامة للدراسة

بناء على البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية و التي كان الهدف منها التحقق و التأكد من صحة الفرضيات التي اعتمدنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تبين من خلال الدراسة أن معظم المنحرفين من الفئة العمرية بين (15-17) سنة بنسبة 50% ،ونجد نسبة الذكور 47.8% مقابل 70% من الإناث.
2- معظم الأطفال المبحوثين مستواهم الدراسي ما بين ابتدائي و متوسط بنسبة 84.4% ،ونجد أن نسبة الذكور 80% مقابل 84% عند الإناث.

3- اغلب المبحوثين يقطنون في مناطق حضرية بنسبة 51% ، 48.9% عند الذكور مقابل 70% عند الإناث و نسبة 34% من المناطق الشبه حضرية، و بنسبة 15% من مناطق ريفية.

4- نسبة 52% من الأطفال المبحوثين من الجنسين لا يزاولون الدراسة ، وذلك بسبب عدم رغبتهم في الدراسة بنسبة 48.07% و الطرد من المدرسة بنسبة 28.84% و البحث عن عمل بنسبة 21.15% و رغبة الأهل بنسبة 1.92%.

5- نسبة 37% من الأطفال المبحوثين من الجنسين يزاولون حرف و كانت معظمها مهنة التجارة بنسبة 35.14% و الفلاحة بنسبة 32.43% وفي الطعم أو المقهى بنسبة 32.43%.

6- معظم الأطفال المنحرفين من الجنسين عدد إخوتهم ما بين (5-6) أفراد بنسبة 55% و (7-9) بنسبة 30% و أن معظمهم كان ترتيبهم الأوسط بنسبة 48% .

7- إن المستوى التعليمي لأباء المبحوثين من الجنسين كان مستواهم ابتدائي بنسبة 48%.

8- إن المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين من الجنسين كان مستواهن التعليمي ابتدائي بنسبة 47.5%.

9- نسبة 25% من أولياء المبحوثين من الجنسين مطلقين و ذلك لأسباب مادية بنسبة 48% و سبب العاملة السيئة بين الوالدين 44% و الفقر بنسبة 4 % ونسبة 4 % لم يحددوا السبب ونسبة 80 % كانت مدة الانفصال تتراوح بين (3-5 سنوات).

10- نسبة 35% من المبحوثين من الجنسين فقدوا أوليائهم و أن من فقدوا الأب بنسبة 51.42% مقابل 48.57%.

11- نسبة 33.33% من الأطفال المبحوثين من الجنسين الذين توفي الأب تزوجت الأم مرة أخرى و80% منهم كانوا يتلقون معاملة سيئة من طرف زوج الأم .

12- نسبة 94.11% من الأطفال المبحوثين من الجنسين الذين توفيت الأم تزوج الأب مرة أخرى و71.88% منهم كانوا يتلقون معاملة سيئة من طرف زوجة الأب .

13- نسبة 52% من الأطفال المبحوثين من الجنسين أجابوا بان للأب زوجة أخرى وان 98.02% قالوا بان الأب يسكن مع الزوجة الأخرى.

14- 30% هي نسبة الأطفال المبحوثين من الجنسين الذين أجابوا بان الأب لا يتواجد معهم بشكل دائم وان 76.67% يعمل في منطقة بعيدة و23.33% مهاجر خارج الوطن.

15- معظم الأطفال المبحوثين من الجنسين كان يقع الخصام بين أبويهم بنسبة 74.5% ونسبة 45.63% كان يقع الخصام بينهم بالضرب و54.36% كان يقع الخصام بالشتم وان 49.55% كان سبب الخصام مادي و34.89% كان سببه عائلي وان 15.43% كان بسبب السكن.

16- أغلبية الأطفال المبحوثين من الجنسين يقيمون مع احد الوالدين بعد الطلاق أو فقدان احدهما بنسبة 77% ومع الأقارب بنسبة 19% ومع الإخوة بنسبة 4%.

17- نسبة 50% من المبحوثين من الجنسين كانوا يعاملون معاملة قاسية من قبل أسرهم و الآخرون كانوا يعاملون معاملة عادية و حسنة بنسبة 50% .

18- آباء المبحوثين من الجنسين لا يعملون بنسبة 32% و بنسبة 58% كانوا يعملون و أن مهنتهم كانت كعامل بسيط بنسبة 44.11%.

19-معظم أمهات المبحوثين من الجنسين ماكنات في البيت بنسبة 66% ونسبة 35.29% من العاملات كن يعملن كعاملات تنظيف و وخدمات في البيوت بنسبة 32.35%.

20- إن المستوى المعيشي للمبحوثين من الجنسين كان ضعيفا جدا وذلك بسبب انخفاض في الدخل الشهري لأسرهم حيث تصل نسبة دخل أسرهم إلى اقل من 20000دج بنسبة 49% .

21- نسبة 52.5% من الأطفال المبحوثين من الجنسين أجابوا بان الأب يعامل الأم معاملة سيئة و 38.09% تكون بالضرب و 61.90% تكون بالشتيم.

22- نسبة 81% من الأطفال المبحوثين من الجنسين دخل أسرهم لا يلبي احتياجاتهم و 70% منهم ليس لديهم مصروف يومي و 67% أسرهم لا يتلقون معونة.

23- معظم المبحوثين من الجنسين يقيمون في شقة في عمارة بنسبة 43% و 40% بالنسبة للبيوت التقليدية مقابل 17% من المبحوثين يقيمون في بيوت قصديرية حيث نجد أن 76.5% من المبحوثين يملكون من (1-2) غرف وان 28% لديهم سكن مشترك.

24- أغلبية الأطفال المبحوثين من الجنسين يدخنون بنسبة 79% وكان نسبة 65% الزملاء هم السبب الرئيسي في إقدامهم على التدخين ونسبة 39% بدؤا التدخين ما بين (14-16) سنة .

25- معظم الأطفال المبحوثين من الجنسين يتعاطون المخدرات بنسبة 86% و 52.32% منهم يتعاطون الكيف المعالج (الزطلة) و 20.34% الأقراص المهلوسة و 10.46% يتعاطون الكل مقابل 16.86% يتعاطون الكحول و 71.5% يتعاطونها في الشارع مقابل 8.13% يتعاطونها في البيت و 20.4% في المقاهي أماكن اللهو وان 76.74% يتعاطون المخدرات بسبب التقليد وان 84.88% يتعاطونها مع الزملاء.

26- 25% من المبحوثين من الجنسين قبضت عليهم الشرطة ،وان 49.1% بسبب السرقة ،و 27.48% بسبب الاعتداء على الأشخاص ،و 23.50% بسبب المخدرات.

27- نسبة 62.74% ممن قبضت عليهم الشرطة لم يدخلوا مركز إعادة التربية وذلك لقلّة الأدلة ضدهم ولصغر سنهم أي تحت 13 سنة.

28- نسبة 39% من آباء المبحوثين يتعاطون المخدرات أو الكحول وأن 48,3% يتعاطونها في البيت مقابل 51,7% خارج البيت.

29- أغلبية أسر المبحوثين من الجنسين لا يراقبون تصرفات أبنائهم بنسبة 86% وذلك لتدني مستوى الأولياء التعليمي .

30- نسبة 20% من آباء المبحوثين دخلوا السجن وكانت 20% من آباءهم دخلوا السجن بسبب الاعتداء مقابل 60% بسبب السرقة و20% بسبب المخدرات.

وعلى ضوء نتائج الدراسة يمكننا أن نقول بان انحراف الأطفال يتأثر بالتفكك الاجتماعي مهما كان نوعه إذ نجد أن معظم أولياء المبحوثين مطلقين أو متوفي احد والديهم وأن معظمهم يعاملون معاملة قاسية من طرف أسرهم ، وان مستواهم المعيشي ضعيف جدا و مستواهم الدراسي متدني و أن معظم المبحوثين يتعاطون التدخين و المخدرات و ذلك لان أوليائهم لا يراقبون تصرفاتهم و أن كثير من آباءهم دخلوا السجن.

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج على ضوء الفرضيات.
نتائج الفرضية الأولى: يعيش الأطفال المنحرفون في ظروف سكنية وحالة اقتصادية سيئة مع أسرهم.

أيدت نتائج البحث صحة الشرط الأول من الفرضية الأولى حيث تبين أن 43% من أسر الأطفال المنحرفين يسكنون في شقق ،وان 40% يسكنون في سكنات تقليدية ،وان 17% منهم يسكنون في سكنات قصديرية كما تبين أن 28% من أسر المنحرفين يسكنون في بيوت مشتركة ،وان 76.5% يسكنون في بيوت مؤلفة من 1-2 غرفة ،واستتجت الدراسة أن أغلبية المبحوثين يعيشون في ظروف سكنية سيئة وصعبة تعاني من الازدحام ،وأوضحت الدراسة أن هذه المساكن لا تحتوي على المرافق الضرورية من ماء صالح للشرب إلى غرف النوم إلى غاز المدينة.

أيدت نتائج البحث صحة الشرط الثاني من الفرضية الاولى حيث تبين أن المهن الغالبة لآباء الأطفال المنحرفين هي المهن البسيطة التي تضم العمال ذوي الدخل المنخفض وان 32% من آباء الأطفال المنحرفين كانوا لا يعملون أي حرفة.

وتبين أن أعلى نسبة من آباء الأطفال المنحرفين كانت دخولهم اقل من 30000 دج ،وان 49% من آباء المنحرفين كانت دخولهم تقل عن 20000 دج .

واستنتجت الدراسة أن الغالبية العظمى من أمهات المنحرفين كن ماكنات في البيت أي بنسبة 66% ،وان 76.66% من الأمهات العاملات كن يعملن في أعمال بسيطة كمنظفات أو خادمت في بيوت ،وكان خروجهن للعمل كان اضطراريا دفعتهن الحاجة والعوز إلى الإقدام عليه من اجل دعم دخل الأسرة ،وبينت بيانات البحث أن 37% من الأطفال المنحرفين كانوا يمتنون حرف بسيطة كبائعين للملابس في الأسواق الشعبية ،وطاولات لبيع السجائر نظرا للعوز المادي الذي كانت تعيش فيه اسر المنحرفين.

نتائج الفرضية الثانية :يوثر التفكك العائلي على الأطفال ويدفعهم للانحراف والجنوح.

أيدت نتائج البحث صحة الشرط الاول من الفرضية الثانية حيث تبين أن 74.5% من المنحرفين كان يقع الخصام بين والديهم ،وتبين آباء المنحرفين كانوا أكثر قسوة في معاملتهم لزوجاتهم ،وكان أسلوب الشتم والضرب أكثر استعمالا من طرف الآباء نحو زوجاتهم ،وأشارت بيانات البحث أن 49.66% من الخصام كان يحدث بسبب مادي وان 15.43 بسبب السكن و،34.89 لسبب عائلي ،وكان 55.70%الأب هو السبب الرئيسي في هذا الخصام ،وان معظم الخصومات كانت تقع على مرأى ومسمع الأطفال ،الأمر الذي يضعف قدرة الأبوين على توفير خاصية الاستقرار.

أيدت نتائج البحث صحة الشرط الثاني من الفرضية الثانية حيث تبين أن نسبة الطلاق في اسر المبحوثين بلغت 25% ، أن 44%كان سبب الطلاق بين الوالدين هي المعاملة السيئة للام من طرف الأب ،48%كان بسبب العوز المادي ، وان 35% من أفراد العينة فقدوا احد الوالدين ،51.42% فقدوا الأم ،و48.57% فقدوا الأم ،وان 40% منهم كانت تتراوح أعمارهم ما بين (12-14) سنة عندما فقدوا احد الوالدين ،وان 33.33% من أمهاتهم أعادوا الزواج بعد وفاة الزوج ،وان 66.66% من الأطفال تلقوا معاملة قاسية من طرف زوج الأم ،وان 94.11% من آبائهم أعادوا الزواج بعد وفاة الزوجة ،وان 76.5% من الأطفال تلقوا

معاملة قاسية من طرف زوجة الأب ،مما ولد لدى الأطفال اضطرابات نفسية نتيجة لفقدانهم للطمأنينة والرعاية والتفهم والحماية ،الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى انتهاج السلوك الانحرافي.

نتائج الفرضية الثالثة: يؤثر الرفقاء في وانحراف وجنوح الأطفال.

أيدت نتائج البحث صحة الفرضية الثالثة حيث تبين أن 65.82% من المبحوثين المدخنين قد بدأوا التدخين تقليدا لزملائهم ،وان 76.74% من أفراد العينة الذين يتعاطون المخدرات قد بدأوا تعاطي المخدرات تقليدا لزملائهم ،وان 84.88% منهم يتعاطون المخدرات برفقة زملاء الحي ،وان 33.82% من الأطفال المنحرفين يقومون بجرائم السرقة والاعتداء تقليدا لزملائهم .

وقد استنتجت الدراسة أن معظم الأطفال المبحوثين يقومون بالانحرافات والجرائم تقليدا لزملائهم ،فهذا يؤكد على الدور الكبير الذي يلعبه الرفقاء وخاصة رفقاء الحي الذين هم على اتصال مباشر ومتواصل مع الأطفال ،خصوصا عندما تتوفر عدة شروط لخروج الطفل من البيت كضيق السكن والإهمال العائلي،فيكون الطفل عرضة لرفقاء الحي مهما كانت ميولاتهم.

نتائج الفرضية الرابعة: تتفشى الجريمة ويكثر الإدمان على المخدرات والمسكرات عند اسر الأطفال المنحرفين.

أيدت نتيجة البحث صحة الفرضية الرابعة حيث تبين أن 20% من آباء وأمهات دخلوا السجن بعد ارتكابهم عدة أنواع من الجرائم ،حيث أن 47.5%منهم ارتكبوا جرائم السرقة ،و27.5% ارتكبوا جرائم الاعتداء ،وان 25% ارتكبوا جرائم المخدرات ،وان 39% من آباء وأمهات الأطفال المنحرفين كانوا يتعاطون المخدرات والمسكرات ،وان 28.20% منهم كانوا يتعاطونها في البيت أمام أفراد العائلة وبعض الحيان فوق طاولة الطعام.

المبحث الثالث:التوصيات

- العمل على توعية الأسر بالطرق السلمية لمواجهة المشكلات الأسرية من خلال عقد ندوات دورات خاصة بالأسرة.
- العمل على توعية الأسر بأنواع الاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها الأطفال وطرق معالجتها،حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى سلوكيات خاطئة كتعاطي المخدرات.
- ضرورة تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية للعمل على المحافظة على كيان وتماسك الأسرة.
- مراقبة الشباب المنحرف بصورة مستمرة،لكي لا ينجراف الأسوياء منهم مع المنحرفين وردعهم عن السلوك الانحرافي.
- تفعيل الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة لإعطاء الأطفال فرص للتعبير عن آرائهم والعمل على تلبية احتياجاتهم في المعقول.
- التركيز على برامج التوعية الدينية وتنمية الوازع الديني لدى الأطفال بإرسالهم في سن مبكرة إلى دور العبادات.
- العمل على تحسين الظروف المعيشية للأسر ذات الدخل الضعيف إلى الحد الذي يمكنهم من توفير احتياجات أفراد الأسرة الضرورية،وأیضا توفير فرص عمل مناسبة بالنسبة للأطفال الذين تسربوا من التعليم تتوافق مع سنهم وميولهم التي يرغبون فيها وباجر مناسب يضمن لهم حياة كريمة .
- إبراز دور الأسرة في تنشئة الأطفال وتعريفها بأساليب التنشئة السوية التي يجب إتباعها عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- ضرورة الاهتمام بالأطفال الذين يمرون بمرحلة المراهقة،لان أغلبية أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى هذه المرحلة العمرية.
- العمل على تحسين المستوى المعيشي للأسر المعوزة من خلال التدريب والتأهيل وفتح مجالات العمل.
- ضرورة مراقبة الأسر لأبنائها ومتابعتهم في كيفية قضاء وقت الفراغ.
- يجب تبصير أولياء الأسر بالمعلومات الكافية عن المخدرات والمسكرات وأضرارها وطرق الحصول عليها من خلال مجالس الآباء والأمهات التي تعقد في المدارس.
- دفع الأبناء للابتعاد عن رفقاء السوء ومصاحبة الأخيار
- اخذ الإجراءات الصارمة للتقليل من النزوح الريفي نحو المدن والتعمير الفوضوي نظرا لما يترتب علي هذه الظاهرة من أزمات سكنية ونفسية واجتماعية شديدة الوطأة على الأفراد .
- محاربة التهميش عن طريق توفير المراكز الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية ودور الشباب في كل الأحياء الفقيرة منها والراقية،والسهر على أن تكون

هذه الأنشطة جاذبة للأطفال في حالة خطر معنوي لكي تمكنهم من أشغال وقت فراغهم بصفة مفيدة.

- تقويم السياسة الموجهة للأطفال والشباب تقويماً صارماً وتشجيعهم على إنشاء جمعيات جديدة لتنظيم الأطفال والشباب وإشراكهم في تسطير المشاريع التي تعنيهم.
- إعداد سياسة صارمة تجاه سوء معاملة العائلات للأطفال، وتحذير الآباء من اللجوء إلى استعمال العنف مع أبنائهم، وإدراج عقوبات صارمة ضد الآباء المهملين، والمتخلين عن مسؤولياتهم اتجاه أبنائهم.

الخاتمة

إن الصعوبات والمشاكل التي تعيشها الكثير من الأسر جعلت الأطفال يعيشون في محيط اجتماعي واقتصادي وثقافي غير مناسب مثل الفقر والسكن غير اللائق من ناحية ضيقة وموقعه ونوعيه إلى جانب التفكك الأسري عن طريق الطلاق الذي أصبحت معدلاته مرتفعة في السنوات الأخيرة، كما أن تدني المستوى الأخلاقي لدى بعض الأسر عن طريق انتشار الجرائم وتعاطي المخدرات والمسكرات وممارسة الجنس من طرف النساء الأرامل المطلقات اللاتي أصبحن بدون عائل بعد ترملهن أو طلاقهن فاتجهن نحو ممارسة الجنس عن طريق فتح بيوت للدعارة وإشراك أولادهن في أحيان كثيرة في هذه المهمة المحرمة شرعا وقانونا والخطيرة على صحتهم وأخلاقهم، كما أن التربية الخاطئة عن طريق القسوة الإهمال التي يمارسها الآباء على أبنائهم كان لها اثر كبير في توجه الأبناء نحو ترك بيوتهم وانتهاج طريق الانحراف والجريمة .

كما أن الانفجار الحضري وما صاحبه من انتشار للأحياء القصديرية والفقيرة التي تتمركز فيها كالدائل والموبقات ألحقت بالعديد من الأسر صعوبات كثيرة حالت دون توفير تربية سوية لأبنائهم.

إن الانتشار الكبير والخطير لظاهرة تعاطي المخدرات التي عرف تطورا رهيبا في أوساط الأطفال والذي مس كل الطبقات الاجتماعية الغنية منها والفقيرة كان سببا في ارتكاب جرائم خطيرة.

لقد تعرض المجتمع الجزائري إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة في إطار خوضه لمعركة التحضر والتصنيع من أجل التنمية الشاملة نتجت عنها تناقضات ومشكلات مست الكثير من الأفراد والجماعات التي أصبحت تواجه الكثير من الظواهر الاجتماعية الخطيرة من بينها ظاهرة انحراف وإجرام الأطفال التي برزت بشكل مقلق ومخيف في المجتمع الجزائري نظرا للارتفاع السريع لمعدلاتها.

إن أغلب العوامل التي ساهمت في تفاقم ظاهرة انحراف وإجرام الأطفال في الجزائر إنما كانت انعكاسا للمشاكل التي خلفها الاستعمار وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من مشاكل وسلبيات إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، والتي كانت أثارها واضحة على الأفراد والجماعات.

المراجع

قائمة المراجع :
المراجع باللغة العربية
أولاً: الكتب

- 1- أبو عامر محمد، زكي. دراسة علم الإجرام والعقاب. بيروت، دار الجامعة للطباعة والنشر، 1981.
- 2- أبو زهرة، الشيخ محمد. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. ج1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1975.
- 3- أبو عامر محمد زكي. علم الاجرام و العقاب، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1997.
- 4- أبو زيد محمود. المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 5- احمد حمدي، علي. مقدمة في علم اجتماع التربية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 6- أبو زيد احمد. البناء الاجتماعي، المفهومات. الهيئة العامة للكتاب، الطبعة السابعة، الإسكندرية، 1980.
- 7- الأبراشي محمد عطية. الطفولة صناعة المستقبل. مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1962.
- 8- الاخرص محمد صفوح. نموذج لاستراتيجيه الضبط الاجتماعي في الدول العربية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997.
- 9- إبراهيم عثمان. مقدمة في علم الاجتماع. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 10- إبراهيم أكرم نشأت. علم الاجتماع الجنائي. برط، دار الجامعة، بيروت، ب ت.
- 11- ابن خلدون عبد الرحمن. المقدمة، بيروت: دار الفكر البنائي، 1990.
- 12- إبراهيم أكرم نشأت. علم الاجتماع الجنائي. ط1، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- 13- إسماعيل عماد الدين ، ومحمد أحمد غالي. في علم النفس النمائي. الكويت، دار القلم، 1981.
- 14- ابو الخير طه ومنير العصرة. انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1961.
- 15- بدر الدين علي. الجريمة والمجتمع، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1969.
- 16- بوشلوش، الطاهر. التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و أثارها على القيم في المجتمع الجزائري. الجزائر، دار بن مرابط للنشر و الطباعة، 2008.
- 17- بهنام رمسيس. علم الإجرام. الإسكندرية، منشأ المعارف، 1986.
- 18- بهنام رمسيس. الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1977.
- 19- بهنام رمسيس. الكفاح ضد الاجرام، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1996.
- 20- بدر الدين علي. الجريمة والمجتمع، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1969.
- 21- بوتومور. علم الاجتماع، منظور اجتماعي نقدي. ترجمة: عادل مختار هوارى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

- 22- بوتفوشت مصطفى. العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة). تر: احمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 23- بلحاجنادية. المرأة والوضع الأسري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997.
- 24- بياحيه جان. علم التربية وسيكولوجية الطفل. ترجمة عبد العلي الجسماني، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 1994.
- 25- توفيق اشرف والسيد عتيق. مبادئ علم الاجرام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.
- 26- تركي رابح. أصول التربية والتعليم. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- 27- تركي مصطفى أحمد. الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء. القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974.
- 28- تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها. تقديم: فاروق عبدالرحمن مراد، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986.
- 29- ثروت جلال. علم الاجرام وعلم العقاب، الإسكندرية، دار الهدى للمطبوعات، 2008.
- 30- جابر سامية، محمد. الجريمة والقانون والمجتمع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 31- جابر سامية محمد. الانحراف والمجتمع - محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 32- جابر سامية محمد. الجريمة والقانون والمجتمع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 33- جلبي علي، عبد الرزاق. الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 34- جلبي علي عبد الرزاق وآخرون. علم الاجتماع المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004.
- 35- الجولاني فادية، عمر. علم الاجتماع التربوي. الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997.
- 36- جورج شهلا وآخرون. الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية. بيروت، دار العلم للملايين، 1978.
- 37- جعفر علي محمد. الأحداث المنحرفين- عوامل الانحراف -المسؤولية الجزائرية - التدابير. ط1، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
- 38- جعفر علي محمد. أحداث المنحرفون. دراسة مقارنة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د ت.
- 39- الجوهري محمد وآخرون. التغير الاجتماعي. سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب الثاني والخمسون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، 1982.
- 40- حسن محمد علي. علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الأحداث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1970.
- 41- حسن محمود. رعاية الأسرة. الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1977.

- 42- حسن محمود. الاسرة ومشكلاتها. بيروت، دار النهضة العربية، 1981.
- 43- حاصد عمار. في بناء الإنسان. دار المعارف، مصر، 1967.
- 44- الحسن احسان محمد. العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة في المجتمع العربي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1981.
- 44- حسني عبد الحميد، احمد رشوان. الأسس النفسية والاجتماعية للابتكار. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 45- حسن عبد الباسط. التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي. القاهرة الحديثة، 1974.
- 46- الحسيني، السيد محمد و آخرون. دراسات في التغير الاجتماعي. الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، د.ت.
- 47- خليفة، احمد محمد. أصول علم الإجرام الاجتماعي. ط2، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1955.
- 48- خليفة احمد محمد. مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي. الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، 1962.
- 49- الخولي سناء. الاسرة والحياة العائلية. بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1984.
- 50- خليل خيرى الجميلي. الاتجاهات المعاصرة لدراسة الأسرة والطفولة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993.
- 51- الخشاب مصطفى. دراسات في علم الاجتماع العائلي. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- 52- خليفة احمد محمد. أصول علم الإجرام الاجتماعي. القاهرة، 1955.
- 53- خلف محمد. مبادئ علم الإجرام. ط2، بنغازي، جامعة قار يونس، 1977.
- 54- الدوري عدنان. أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1984.
- 55- الدوري عدنان. جناح الأحداث. ط1، الكويت، دار السلاسل للنشر، 1985.
- 56- الدوري عدنان. أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1973.
- 57- الداھري صالح، حسن. أساسيات علم النفس الجنائي. ط1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2011.
- 58- دوركايم إميل. تقسيم العمل الاجتماعي. ترجمة: محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، 1968.
- 59- دوركايم إميل. قواعد المنهج الاجتماعي، ترجمة: محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974.
- 60- الدقس محمد. التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 60- دسوق كمال. علم النفس العقاب، وأصوله وتطبيقاته. القاهرة: دار المعارف، 1961.
- 61- دياب إسماعيل محمد. الإدارة المدرسية. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
- 62- رمسيس، بنهام. المجرم تكويناً وتقويماً. الإسكندرية، منشأ المعارف، 1978، ص22.

- 63- رمضان عمر السعيد. دروس في علم الإجرام. بيروت، دار النهضة العربية، 1972.
- 64- رمضان السيد. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
- 65- الرحو حنان، السعيد. أساسيات في علم النفس. ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص320.
- 66- رمضان السيد. مدخل في رعاية الأسرة والطفولة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د، ت.
- 67- الرشدان عبد الفتاح، نعيم صحنيتي. المدخل إلى التربية والتعليم. دار الشروق والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994.
- 68- رشوان حسين عبد الحميد. الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بت.
- 69- رمضان عمر العبد. دروس في علم الإجرام. القاهرة، 1964.
- 70- رشوان حسين عبد الحميد. مشكلات المدينة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
- 71- الربابعة احمد. الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض، المركز العربي للدراسة الأمنية والتدريب، 1984.
- 72- زايد احمد. التغير الاجتماعي. مكتبة أنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 2001.
- 73- زيدان، عبد الباقي. الأسرة والطفولة. القاهرة، مكتبة النهضة العربية المصرية، 1980.
- 74- زيدان أحمد واخرون. الأسرة والطفولة. القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، دت.
- 75- الزين صالح علي، زينب محمد زهري. قضايا في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، محمد علي يونس بن غازي، ط1، 1996.
- 76- زهران حامد. الإرشاد والتوجيه النفسي. القاهرة، علم الكتب، 2000.
- 77- سليمان، عبد المنعم سليمان. أصول علم الإجرام القانوني. الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 1994.
- 78- سلامة مأمون، محمد، أصول علم الإجرام والعقاب. القاهرة، دار الفكر العربي، 1979.
- 79- السيد، علي شتا. علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
- 80- سغمونود، فرويد. خمس دروس في التحليل النفسي. ت- جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، 1979.
- 81- السمالوطي نبيل توفيق واخرون. البناء النظري لعلم الاجتماع. القاهرة، دار الكتب الجامعية، دت.
- 82- الساعاتي حسن، في علم الاجتماع الجنائي. القاهرة، 1987.
- 83- سليمان عبد المنعم سليمان. أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 84- السمري عدلي. السلوك الإجرامي النظريات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 85- الساعاتي سامية. الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ط2، 1992.

- 86- سذرلاندأوين ودونالد كريسي. مبادئ علم الإجرام. ترجمة ومراجعة :محمود السباغي، حسن المرصفاوي، القاهرة، مكتبة أنجلو-مصرية، 1968.
- 87-السويدي محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1990.
- 88-السويدي، محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 89-السيد عبد العاطي السيد. المجتمع والثقافة والشخصية :دراسة في علم الاجتماع الثقافي ،دارالمعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1999.
- 90- سليمان بن عبد المنعم سليمان .أصول علم الإجرام القانوني.الدارالجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، 1994.
- 91-السماك أحمد حبيب. ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقهاء الجنائي . ذات السلاسل للطباعة والنشر،الكويت، 1985.
- 92- السويدي محمد. بدو الطوارق بين الشباب والتغير، دراسة سوسيو انتروبولوجية في التغير الاجتماعي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت.
- 93- سلامة محمد ،محمد غباري.الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين. ط1 ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،د ت.
- 94-الساعاتي حسن.في علم الاجتماع الجنائي.القاهرة،1951.
- 95-الساعاتي سامية حسن.الجريمة والمجتمع.ط1،بيروت،دار النهضة العربية للنشر والطباعة ،د ت.
- 96-شقيير زينب محمد.الباثولوجية الاجتماعية والمشكلات المعاصرة.ط1،القاهرة،مكتبة الانجلو مصرية،2001.
- 97-الشاذلي فتوح عبدالله.علم الإجرام وعلم العقاب.ج1،ط1 ،دارالهدى للمطبوعات ،الإسكندرية 1993.
- 98- شكري علياء.الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة.دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1998.
- 99- شازال جاك .الطفولة الجانحة. ترجمة :أنطوان عبدي، ط1 ،د ت.
- 100-شفي محمد محمد .الجريمة والمجتمع. ط1، الإسكندرية،2001المكتب الجامعي الحديث،ص106.
- 101- شفيق محمود عبد الرزاق،الناشف هدى محمود. إدارة الصف المدرسي. القاهرة، دار الفكر العربي،1995.
- 102- الشخبيبي علي السيد. علم اجتماع التربية المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2002.
- 103- شازال جان. الطفولة الجانحة. ترجمة :أنطوان عبده، بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1980.
- 104-صيام عزة.المشكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي.القاهرة ،مكتبة الحرية،د ت.
- 105- صدقي عبد الرحيم .مقدمة في دراسة علم الإجرام العام والمعملي،القاهرة ،دار المعارف ،1984.

- 106-الصيفي عبد الفتاح مصطفى. علم الإجرام ، دراسة حول الذاتية، منهجه، و نظرياته، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966.
- 107-الصيفي عبد الفتاح. علم الإجرام دراسة حول ذاتيته، ومنهجه، ونظرياته، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991.
- 108-صقور صالح، خليل. آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام. عمان، دار زهران، 2006.
- 109- الصيفي عبد الفتاح. علم الإجرام، دراسة حول ذاتيته ومنهجه ونظرياته. القاهرة، دار النهضة العربية، 1966.
- 110- الصنيع صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف. التدين علاج الجريمة. ط 2 ، مكتبة الرشد، الرياض ، 1999.
- 111-الصالح مصلح. النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الإجرام في البلدان النامية. عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1 بيروت، 2000.
- 112-طلعت ابراهيم لطفي. مبادئ علم الاجتماع. الرياض، مؤسسة الأنوار، 1971.
- 113-طلعت عيسى محمود وآخرون. الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفون، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، د . ت .
- 114- عودة، عبد القادر. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج 1، ط 3، القاهرة، مكتبة دار العروبة، 1963.
- 115- عريم، عبد الجبار. منع الجريمة. بغداد ، مطبعة المعرف ، 1963.
- 116- عبيد، رؤوف. أصول علم الإجرام والعقاب. ط 4، القاهرة ، دار الفكر ، 1977.
- 117-عريم، عبد الجبار. نظريات علم الإجرام. ط 5 بغداد ، دار المعارف ، 1970.
- 118- عبود، السراج. علم الإجرام وعلم العقاب. جامعة الكويت ، 1981.
- 119- وزير عبد العظيم، مرسى. علم الإجرام والعقاب. ج 1 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1991.
- 120- يسر أنور علي، أمال عبد الرحيم عثمان. الوجيز في علم العقاب والإجرام. ط 2، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1983.
- 121-العكايلية محمد، سند. اضطرابات الوسط الأسري. لبنان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006.
- 122- العصرة منير. انحراف الأحداث ومشكلة العوامل . المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974.
- 123- العسوي عبد الرحمان. دراسات سيكولوجية. مصر ، دار المعارف ، 1981.
- 124- عارف محمد. الجريمة في المجتمع ، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي. القاهرة ، المكتبة الانجلو مصرية ، 1990.
- 125- عارف محمد. الجريمة في المجتمع ، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي. ط 2، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1981.
- 126-عبيد رؤوف. أصول علمي الإجرام والعقاب، ط 5، القاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، 1981.

- 127-العسوي عبد الرحمان. سيكولوجية الجريمة والانحراف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب.ت.
- 128-عارف محمد. الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1975.
- 129- العيسوي عبد الرحمان. التربية للطفل والمراهق. دار الراتب الجامعية، ط2000، 1.
- 130-العسوي عبد الرحمان. شخصية المجرم ودوافع الجريمة. ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، 1990.
- 131- العيسوي عبد الرحمان محمد. سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة. ط1، دار الراتب الجامعية، 2001.
- 132- عبد العاطي السيد وآخرون. الأسرة والمجتمع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 133- العنابي حنان عبد الحميد. الطفل والأسرة والمجتمع. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 134-عزت رؤوف. المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- 135- عوض محمد. مبادئ علم الإجرام والعقاب، الجزء الأول في علم الإجرام. بيروت: دار الطباعة للنشر، د.ت.
- 136-عبيد رؤوف. أصول علم العقاب والإجرام. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977.
- 137- عبيد رؤوف. أصول علمي الإجرام والعقاب. ط 8، دار الجيل للطباعة، مصر 1989.
- 138-عبدالستار فوزية. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. ط 5، دار النهضة العربية، بيروت، ص1978.
- 139-عبدالستار فوزية. مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط4، 1978.
- 140- عبد الخالق جلال. الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 141- عقل محمد. مقدمة في علم الإجرام: دراسة في علم اجتماع الجريمة. ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، 1991.
- 142- العصرة منير. انحراف الأحداث ومشكل العوامل. الإسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1974.
- 143- العميرة محمد حسن. المشكلات الصفية: مظاهرها-أسبابها-علاجها. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، د.ت.
- 144- عبد الحميد قايد. رائد التربية العامة وأصول التدريس. دار الكتاب اللبناني، 1981.
- 145- عبد الله عبد الدائم. مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 1995.
- 146- العمري صالح بن محمد عبد الله الرفيع. العود الى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية. أكاديمية نيف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2002.
- 147-غيث احمد عاطف. المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982.

- 148- غساسي فورية. الخطاب حول المرأة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1977.
- 149- غباري محمد سلامة. الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين. الإسكندرية، 1989.
- 150- قواسمية محمد، عبد القادر. جنوح الأحداث في التشريع الجزائري. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.
- 151- القهوجي علي عبد القادر، فتوح عبد الله الشادلي. علم الإجرام والعقاب. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
- 152- القهوجي عبد القادر، فتوح عبد الله الشادلي. علم الإجرام والعقاب. ط1، دار المعرفة، 1998.
- 153- قورة عادل. محاضرات في قانون العقوبات، القسم العام للجريمة. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1988.
- 154- فرح محمد سعيد. الطفولة والثقافة والمجتمع. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.
- 155- فرانك ب. وليامس وآخرون. السلوك الإجرامي النظري. ترجمة: عدلي السمرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت.
- 156- كريب ايان. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد، حسين، علوم. ع244، الكويت، عالم المعرفة، 1999.
- 157- كفالي علاء الدين. الصحة النفسية. القاهرة، دار هاجر للطباعة والنشر، 1990.
- 158- الكتاني فاطمة المنتصر. الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال: دراسة ميدانية نفسية اجتماعية على أطفال الوسط الحضري في المغرب. الأردن، دار الشروق، 2000.
- 159- الكتاني فاطمة منتصر. الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000.
- 160- كسال مسعودة. مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 161- لطفي احمد زايد وآخرون. المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار الجامعة الشاطبي، الإسكندرية، 1997.
- 162- معين خليل عمر. علم اجتماع الأسرة. دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994.
- 163- محمد سعيد فرح. الطفولة والثقافة والمجتمع. دار المعارف، الإسكندرية، 1993.
- 164- المغربي سعد و السيد أحمد الليثي. الفئات الخاصة و أساليب رعايتها: المجرمون، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.
- 165- موراوي ادوارد ج. الدافعية و الانفصال، تر احمد، عبد العزيز و آخرون. القاهرة، دار الشروق، 1988.
- 166- محمد علي محمد. تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
- 167- معن خليل عمر. التغير الاجتماعي. دار الشروق، عمان، الأردن، 2004.
- 168- المسلماني مصطفى. الزواج والأسرة. القاهرة، المكتبة الفخرية، 1977.
- 169- معين خليل عمر. علم اجتماع الأسرة. دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994.

- 169- مقابل فهمي توفيق. العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الإصلاحية في المجتمع العربي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
- 170- مينا نظير، فرج. الموجز في علمي الإجرام والعقاب. ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
- 171- منا نظير، فرج. الموجز في علم الإجرام والعقاب. ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.
- 172- محمد صالح، علي أبو جادو. سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، د.ت.
- 173- محمد حسن عبد الباسط. التنمية الاجتماعية. القاهرة، مكتبة وهبة، 2010.
- 174- مانع علي. عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، نتائج دراسة ميدانية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- 175- معتوق جمال. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. دار بن مرابط للنشر والطباعة، 2008.
- 176- النجيجي محمد لبيب. الأسس الاجتماعية للتربية. مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، ط1، 1971، 1.
- 177- نجم محمد صبحي. المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب. ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- 178- وطفة علي. علم الاجتماع التربوي. دمشق، جامعة دمشق للنشر والتوزيع، 1993.
- 179- وصفي عاطف. الأنثروبولوجيا الاجتماعية. دار المعارف، مصر، 1977.
- 180- ويلسن-ن-بوتر. التربية وسيكولوجية الطفل. ترجمة: أديب يوسف، دمشق، المكتبة الأموية، د.ت.
- 181- الياسين جعفر عبد الأمير. اثر التفكك الاسري في جنوح الاحداث. بيروت، عالم المعرفة، 1981.
- 182- يسري احمد، إبراهيم دعيس. الاسرة في التراث الديني والاجتماعي. دار المعارف، مصر، 1995.
- 183- الياسين جعفر عبد الأمير. اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. ط 1، عالم المعرفة، بيروت 1981.
- المعاجم والقواميس**
- 1- ابن منظور. لسان العرب. ج12، بيروت، دار صادر للطباعة، 1990.
- 2- بدوي أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. ط 2، مكتبة لبنان، بيروت 1993.
- 3- بدوي احمد، زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان، مكتبة لبنان، 1986.
- 4- دينكن ميشال. معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد حسن، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1986.
- 5- الزبدي، السيد محمد مرتضى. تاج العروس. ج8، بيروت، دار صادر للطباعة، 1966.
- 6- عبد الناصر جمال. المعجم النقدي. ط1، دار أسامة المشرف الثقافي، 2006.
- 7- العابد أحمد وآخرون. المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دون مدينة نشر، 1989.

- 8- غيث عاطف. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1998.
- 9- غيث عاطف محمد ، قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، دت.
- 10- المنجد في اللغة والإعلام ، ط26، دار المشرق، بيروت، 1975.
- 11- معتوق فريدريك. معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي-فرنسي-عربي) . مراجعة وإشراف: محمد دبس، ط 2 ، أكاديميا، بيروت 2001.
- 12- معتوق فريدريك. معجم العلوم الاجتماعية. لبنان ، أكاديميا، ط1993، 1 .

الرسائل والبحوث العلمية

- 1- إبراهيم عبد العظيم عبد السلام. **الفقد في التعليم الأساسي- دراسة حالة لمدينة أبو حامد**. رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1992.
- 2- بقيادة حميدة زينب. اثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث ، دراسة ميدانية . أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008.
- 3- البليسي بشير صالح . **ظاهرة انحراف الفتيات القاصرات في الأردن**. دراسة ميدانية . مديرية الأمن العام بالتعاون مع الجمعية الوطنية للدفاع الاجتماعي ، 2003.
- 4- السعيد عثمان بن ناصر. **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وعلاقتها بانماط الانحراف بين الأحداث**. رسالة ماجستير ، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2014.
- 5- يونس سمير. **ظاهرة العود الى الانحراف: دراسة الظروف الاسرية**. رسالة ماجستير، جامعة عنابة، قسم علم الاجتماع ، 2006.
- 6- رميشي ربيعة. **مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة**. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 2004.
- 7- صحراوي نادية. **المحددات السوسولوجية لاساليب التنشئة الاجتماعية في الاسرة الجزائرية**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 8- حمر الراس، عبد القادر. **الأسرة وتعاطي المخدرات**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993.
- 9- الشهابي مجاهد. **السمات الشخصية للجانحين في المجتمع المغربي** . رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم النفس ، جامعة محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع ، فاس ، 1999.
- 10- عيسى حسن. **بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيراتها على سلوكه**. بحث مقدم في ندوة " السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية " ، إصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، دت.
- 11- علي بدر الدين. **عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة**، بحث مقدم للندوة العلمية السادسة، " الخطة الامنية الوقائية العربية الاولى " ، 1987.
- 12- النعيمي، شهرزاد عبد الكريم. **الإسلام وأثره في وقاية المجتمع من الجريمة**. رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الشريعة، 1987.

المجلات

- 1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي من 1990 إلى 2000. تونس، 1990.

- 2- صليبا موريس. الإهدار التربوي ومعالجته في إطار بيداغوجية جديدة. في مجلة : التربية الجديدة، السنة، 14، العدد 42، ديسمبر 1987.
- 3- شفيق محمد. التغيير الاجتماعي وأثره على الجريمة. المجلة العربية لعلوم الشرطة، الأمن العام، العدد 124، يناير 1989.
- 4- البرشاويشهاد. التغيرات السكانية وأثارها على العمل الشرطي واتجاهات الجريمة، مجلة الأمن العام، العدد 105.
- 5- محمد احمد عبد القادر. التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بتكوين النجاح، دراسة تجريبية، المجلة الجنائية، المجلد الثالث، العدد الثاني، يوليو 1970.
- 6- جمال الدين عبد الأحد محمد. الاتجاهات الأنثروبولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم القانونية، و الاقتصادية، عدد يوليو 1969.
- 7- سعيد جميل سليمان. الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. مجلة تعلم الجماهير، العدد 45، السنة الخامسة والعشرون، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معلمة رياض الأطفال ودورها في التنشئة الاجتماعية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية، الأمم المتحدة، العدد 20، 1994.
- 9- مجموعة نظريات عن الجزائر، مجلة " المرأة الجزائرية " ، عن وزارة الاعلام والثقافة.
- 10- كربوش عبد الحميد. مطبوعة حول علم الاجتماع والانحراف. الجزائر، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
- المقالات والمحاضرات**
- 1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي من 1990 إلى 2000. تونس، 1990.
- 2- شفيق محمد. الجريمة والمجتمع. محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت.
- 3- المصالح التقنية لوزارة العدل: قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1984.
- 4- جرائم الشباب في الاتحاد السوفيتي تحولت الى ظاهرة عامة خلال السبعينات، الاهرام، الاثنين 15 افريل 1981.
- 5- مقالات في المشكلات الاجتماعية ، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1969.
- 6- المكتب الوطني لحماية الطفولة، مديرية الشرطة القضائية، المديرية العامة للأمن الوطني.
- 7- المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، وزارة العدل.

- 1-Edward. Mand Jon,SIMPSON. **Social Problems ,Persistent helleges**, New York, holt ,rinert ,Ince ,1985.
- 2-Djelal Nadia.**Le quartier –sa signification et sa réalité dans la totalité de la structure urbaine**. in cahiers de L EPAU , N 1 , Alger 1992.
- 3-herGry)Roc.)**troductionn;a la sociologie générale l'action sociale**. RDHMH, paris,1968.
- 4-Gry)Rocher.)**troductionn;a la sociologie générale l'action sociale**. RDHMH, paris,1968.
- 5-Des cloitres (robert) et Debzi Larbi). **Système de parente et structure familiale en Algérie**, Aix-en-Provence France) C.A.S.H.A,1965.
- 6-Khoudja (Souad) , A . **comme Algérienne** , Alger ENAL , 1991.
- 7-Zerdoumi (nafissa). **L'enfant dhier.l'éducation de l'enfant en milieu traditionErine** ,paris ; François , Ed Maspero , 1982.
- 8-Kouao CI Ali . **famille, et contraception**, CENEAP, Alger, 1992.
- 9-BOURQUA.R,CHAURAD.M et les autres.**femme culture et société du Maghreb. Culture femme etfamille**, édition Afrique orient,1996.
- 10-LACOSTEDUJARDIN, Camille ;**Des mères contre les femme matriçât et pratico au Maghreb**, ED ;la découverte, paris,1985.
- 11-CHAULET Claudine **.La terre, Les frères et L'agreste**. Ed.p.u.f .Alger,1987.
- 12- SEGALEN.(M) ; Sociologie de la famille. Armandcolin paris,2002.
- 13-Boutefnouchet (Mustafa) ;**La famille Algérienne,évolution Et caractéristiques**, gersned,1980.
- 14- Alain Rey,Rey-DeboveJosette, et collaborateurs. Le petit Robert 1, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française ,paris, 1984.
- 15- Grawitz, Madeleine. lexique des science sociales ,6ed, Dalloz,paris,1994..
- 16- Encyclopédie Universalisa, 11 ed, 1977, vol ; 6.
- 17- Ministère de la solidarité nationale et de la famille. Guide des droit de l'enfant, Algérie,1999.
- 18 -Gillion et d'autres: petit Larousse en couleurs. SNE, librairie Larousse, Paris, 1972.

الملاحق

ملحق 1

قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	القسم
سعيد عيادي	أستاذ تعليم العالي	جامعة العفرون	قسم علم الاجتماع
فوضيل رتيمي	أستاذ تعليم العالي	جامعة العفرون	قسم علم الاجتماع
نعيمة نصيب	أستاذ تعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	قسم العلوم الاجتماعية
فاطمة دروش	أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي تيبازة	قسم العلوم الاجتماعية
حجيبة رحالي	استعادة محاضرة أ	المركز الجامعي تيبازة	قسم العلوم الاجتماعية

ملحق 2

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2 بوزريعة ابو قاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة مقابلة تحت عنوان:

التفكك الاجتماعي و أثره على الانحراف والجريمة للأطفال
في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لعينة من الأطفال المنحرفين والجانحين ببعض أحياء ولاية تيبازة

ملاحظة: إن البيانات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض
البحث العلمي الرجاء وضع علامة أمام الإجابة المناسبة

تحت إشراف الدكتور:

الطاهر بوشلوش

من انجاز الطالب:

زواد رشيد

السنة الجامعية: 2015/2014

المحور الأول: البيانات الشخصية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن:
- 3- الأصل الجغرافي: حضري شبه حضري ريفي
- 4- الحالة التعليمية: أمي ابتدائي متوسط ثانوي
- 5- هل مازلت تزاوّل الدراسة نعم لا
- 6- إذا كان الجواب بلا . لماذا تركت الدراسة :
- لا ترغب في الدراسة طردت من المدرسة البحث عن العمل
- رغبة الأهل في تركك للدراسة عوامل أخرى:....
- 7- هل تعمل : نعم لا
- 8- في حالة نعم ما الحرفة التي تعمل بها: تجارة فلاحة أخرى:
- 9- عدد إخوتك:
- 10- ترتيبك بين إخوتك : الأول الأوسط الأخير
- 11- الحالة التعليمية للأب: أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

12- الحالة التعليمية للام: أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

المحور الثاني:البيانات الخاصة بالظروف السكنية والحالة الاقتصادية لاسر الاطفال المنحرفين.

13-ما نوع السكن الذي تسكن فيه: شقة في عمارة سكن تقليدي بيت قصديري

14-عدد الغرف:

15-هل السكن مشترك: نعم لا

16- هل يعمل الأب : نعم لا

17- في حالة نعم فما هي مهنته: تجارة فلاحة موظف أخرى:.....

18- هل تعمل الأم : نعم لا

19- في حالة نعم ما هي مهنتها : تجارة فلاحة موظف أخرى:.....

20- دخل أسرتك الشهري:

اقل من 20 ألف دج من 20 ألف دج إلى اقل من 30 ألف دج

من 30 ألف دج إلى اقل من 40 ألف دج من 40 ألف دج إلى اقل من 50 ألف دج

من 50 ألف دج و أكثر

21- هل دخل الأسرة الشهري يكفي احتياجاتكم: نعم لا

22- هل لك مصروف يومي : نعم لا

23- هل تتلقى أسرته معونة من الدولة أو الأقارب: نعم لا

المحور الثالث: بيانات خاصة بالخصام الأسري والطلاق ووفاة احد الوالدين .

24- كيف هي معاملة الأب للام : حسنة عادية سيئة

25- في حالة سيئة كيف تكون : بالشتم الضرب

26- كيف هي معاملة الأب لإخوتك : حسنة عادية سيئة

27- هل كان الخصام يقع بين والديك: نعم لا

28- إذا كان نعم كيف كان يحدث الخصام : بالضرب بالشتم أخرى:.....

29- ما سبب الخصام: سبب مادي بسبب السكن سبب عائلي

30- من المسؤول عن الخصام برأيك: الأب الأم

31- مع من تقيم : مع الوالدين مع الإخوة مع الأقارب آخرون.....

32- هل الوالدين مطلقان: نعم لا

33- في حالة نعم متى حدث الانفصال:

34- ماهو سبب الانفصال:

معاملة الوالد للوالدة معاملة سيئة سبب مادي الفقر أخرى.....

35- هل يتواجد معكم الأب بشكل دائم لا

36- إذا كانت لا هل هو: مهاجر في خارج الوطن يعمل في منطقة بعيدة

37- كم تدوم مدة غيابه عن المنزل :

38- هل للأب زوجة أخرى: نعم لا

39- إذا كان نعم مع من يسكن: أمك الزوجة الأخرى

40- كيف تعاملت أسرته معاملة: قاسية عادية حسنة

41- ما هو شعرك اتجاه والديك: الحب كراهية

42- هل الأبوين على قيد الحياة: نعم لا

43- في حالة الإجابة بلا من المتوفي: الأب الأم

44- كم كان عمرك عندما توفي:

45- مع من كنت تعيش بعد وفاته: الأم الأقارب الجد مع احد الإخوة

46- إذا كان الأب هو المتوفى هل تزوجت الأم بعد وفاته: نعم لا

47- إذا كان نعم هل يعاملك زوج أمك معاملة: حسنة عادية قاسية

48- إذا كانت الأم المتوفية هل تزوج الأب: نعم لا

49- إذ كانت نعم كيف تعاملك زوجة أبيك معاملة : حسنة عادية اسية

المحور الرابع: بيانات خاصة بتأثير الرفقاء.

50- هل تدخن: نعم لا

51- إذا كان نعم كم سنك عندما بدأت التدخين:

52- ما هي الأسباب التي جعلتك تدخن :

تقليد الزملاء التجربة ظروف أخرى:.....

53- هل تتعاطى المخدرات : نعم لا

54- في حالة نعم ما نوعها:.....

55- كم كان سنك عندما بدأت تعاطى المخدرات :

56- كيف بدأت تتعاطى المخدرات : التقليد التجريب

57- المكان الذي تفضله في تعاطى المخدرات : البيت الشارع المقهى

58- مع من تتعاطى المخدرات: لوحدهك مع الزملاء مكان آخر:.....

59- هل تقوم بأفعال أخرى: السرقة الاعتداء أخرى:.....

60- لماذا قمت بهذه الفعل :

61- هل قبضت الشرطة عليك من قبل : نعم لا

62- إذا كان نعم ما نوع الجنحة التي ارتكبت :.....

63- هل دخلت على إثرها مركز إعادة التربية : نعم لا

المحور الخامس:البيانات الخاصة بتفشي الجريمة والمخدرات والمسكرات في اسر المنحرفين.

64- هل يتعاطى احد الوالدين: المخدرات الكحول

65- أين يتعاطاها : في البيت خارج البيت

66- هل يراقب والديك تصرفاتك: نعم لا

67- هل سبق و إن سجن احد والديك: نعم لا

68- إذا كان نعم لماذا دخل السجن :.....